

**THE BOOK WAS
DRENCHED**

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_191112

UNIVERSAL
LIBRARY

﴿ من رد الله به خيرا يفقهه في الدين ﴾

﴿ الجزء الثاني ﴾

﴿ من ﴾

﴿ شرح السير الكبير ﴾

الامام شمس الائمة محمد بن احمد بن ابي سهل السرخسي الفقيه
الحنفي المتوفى سنة (٤٨٣ هـ) كان اما ماعلامه حجة
متكلما مناظرا اصوليا مجتهدا عده ابن كمال باشا من
المجتهدين في المسائل وفيه مسائل كثيرة وفوائد جديدة
غزيرة وفي كشف الظنون (السير الكبير والصغير) في الفقه
للامام المهام محمد بن الحسن الشيباني صاحب الامام الاعظم ابي
حنيفة رضى الله تعالى عنهما وهو آخر مصنفاته في الفقه

﴿ الطبعة الاولى ﴾

مطبعة دائرة المعارف النظامية بمحدر آبا دالهند الجنوبي

صاحبها الله العلي القوي



﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿باب الانفال﴾

(الانفال الغنائم في اصل الوضع واحدها نفل ومنه قول القائل) *
 ان تقوى ربنا خير النفل * وباذن الله ربني والعجل
 وقال الله تعالى يسألونك عن الانفال اي الغنائم وسبب نزول الآية ما روي
 عن عباد بن الصامت رضى الله تعالى عنه قال ساءت اخلاقنا يوم بدر فخرنا
 فقبل وكيف ساءت اخلاقكم قال لما هزم الله تعالى العدو افترقنا ثلاث فرق
 (فرقة) كانوا حول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بحر سونه (وفرقة) آجوا
 المنهزمين (وفرقة) جمعوا الاموال ثم ادعت كل فرقة لها الحق بالغنائم فاجتمعنا
 عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وارتفعت اصواتنا ورسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم ساكت فانزل الله تعالى في تلك الحالة يسألونك عن
 الانفال قل الانفال لله والرسول الآية والمراد من استعمال لفظ الانفال في

﴿باب الانفال﴾
 ﴿سبب نزول الآية﴾
 ﴿الانفال﴾

عبارة الفقهاء ما يخص الامام به بعض الثمانين فذلك القمل يسمى منه نفيلاً وذلك المثل يسمى نفلاً (ولا خلاف ان التنفيل جائز قبل الاصابة بالتحريض على القتال فان الامام مأمور بالتحريض قال الله تعالى يا ايها النبي حرّض المؤمنين على القتال فهذا الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولكل من قام مقامه والتحريض بالتنفيل فان الشجاعت قل ما يتخاطرون بانفسهم اذ لم يخصوا بشيء من المصائب فاذا خصهم الامام بذلك فذلك يفرضهم على المخاطرة بارواحهم وابقاع انفسهم في جلبة (١) المدو وصوره هذا التنفيل ان يقول من قتل قتيلاً فله سلبه ومن اخذ اسيراً فهو له كما امر به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المنادي حين ادى يوم بدر ويوم حنين او يبعث سرية فبقول لكم الثلث مما تصيبون بمدا الخمس او يطلق بهذه الكلمة فمندا الاطلاق لم يثب المصائب قبل ان يخمس يخصصون به وهم شركاء الجيش فيما بقي بعد ما يرفع منه الخمس وعند التنفيذ بهذه الزيادة يخمس ما اصابوا ثم يكون لهم الثلث مما بقي يخصصون به وهم شركاء الجيش فيما بقي ولا يستحق القاتل السلب بدون نفيل الامام عندنا وعلى قول الشافعي رحمة الله عليه من قتل مشركاً على وجه المبارزة وهو مقيم غير مدبر استحق سلبه وان لم يسبق التنفيل من الامام لان قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل قتيلاً فله سلبه نصيب الشرع ومثل هذا الكلام في لسان صاحب الشرع لبيان السبب كقوله عليه الصلوة والسلام من بدل دينه فاقتلوه ولكننا نقول هذا ان لو قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذه الكلمة بالمدينة بين يدي اصحابه ولم ينقل انه قال هذا الا بعد تحقق الحاجة الى التحريض فان مالك بن انس رحمة الله عليه قال لم يلقنا ان (١) روى جلبة بالحاء وسكون اللام وهي خيل مجتمع للسباق من كل وجه

ولا خلاف ان التنفيل جائز قبل الاصابة بالتحريض على القتال

منه من الامام الشافعي في التنفيل

النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في شيء من مغازيه من قتل قتيلًا فله سلبه * الا في موضع يوم حنين وذلك بعدما هزم المسلمون ووقعت الحاجة الى تحريضهم ليكروا كما قال الله تعالى ثم وليتم مدبرين * وذكر محمد بن ابراهيم التيمي انه قال ذلك يوم بدر وحنين ايضا * وقد كانت الحاجة الى التحريض يوم بدر معلومة فانهم كانوا كما وصفهم الله تعالى به في قوله وانتم اذلة * فرفأناه انما قال ذلك بطريق التنزيل لا تحريض لا بطريق نصب الشرع * وايد ما قلنا ما ذكر عبد الله ابن شقيق (١) قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم محاصر اوادى القرى فاتاه رجل فقال ما تقول في الغنائم فقال لله تعالى سهم ولهو لاء الاربعة قال فالغنيمة ينعم بها الرجل قال ان رميت في جنبك بسهم فاستخرجته فاست باحق به من اخيك المسلم * فهذا دليل ظاهر على ان القاتل لا يستحق السلب بدون التنزيل * وعلى هذا القول اتفق اهل المراق والحجاز * وقال ابو حنيفة رحمة الله عليه لا نفل بعد احراز الغنيمة * وهذا مذهب اهل المراق والحجاز * واهل الشام يجوزون التنزيل بعد الاحراز ومن قال به الا وزاعى رحمة الله عليه وما قلناه دليل على فساد قولهم لان التنزيل للتحريض على القتال وذلك قبل الاصابة لا بعدها * ولان التنزيل لا يثبت الاختصاص ابتداء لا لا بطلان حق ثابت للغانمين او لا بطلان حق ثابت في الخمس لا رباهما وفي التنزيل بعد الاصابة بطلان الحق * (والدليل على انه لا يجوز ذلك حديث الحسن رحمة الله عليه ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زماما من شعر من المغنم فقال ويلك سألتني زماما من نار مرتين او ثلاثا والله ما كان لك ان تسألني وما كان لي ان اعطيك * وعن مجاهد ان رجلا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكشفة من شعر

أخذه من المنعم فقال هب لي هذه فقال أمانصبي منها فلك * وعن أبي الأشعث
الصنعاني قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومعه زمام من شعر فقال
سر لي بهذا الزمام فإنه ليس لأحاتي زمام فقال سأنتي زماما من نار مالك أن
نساأني به ومالي أن أعطيكه فرمى به في المنعم * ولو جاز التنفيل بعد الإصالة لما حرمه
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك مع صدق حاجته * والذي روى أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم نفل بعد الإحراز فاعلموا بحمل على أنه أعطى ذلك
من الخمس * بعض المحتاجين باعتبار أنه من المساكين أو أعطى ذلك من سهم نفسه
من الخمس أو من الصدقة الذي كان له على ما قال لا يحمل لي من غنائمكم إلا الخمس
والخمس مردود فيكم * أو أعطى ذلك مما آفاه الله تعالى عليه لا بأجاف الخيل
والركاب كما قال ابن النضير فقد كانت خالصة لرسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم قال الله تعالى ما آفاه الله على رسوله الآية * أو أعطى ذلك من غنائم
بدر فقد كان الأمر فيها * فوضا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما
قال الله تعالى قل الأنفال لله والرسول * ثم نسخ ذلك بقوله تعالى واعلموا
أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة الآية *

* وذكر * (عن موسى بن سعيد بن زيد (١) قال نادى منادي رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يوم بدر من قتل قتيلًا فله سلبه ومن أسرا سيرا فوله فاعطى قاتل
أبي جهل لئن الله سلبه وما أخذوا بنير قتال قسمه بينهم عن فواق يعني عن
سواء * وهكذا ذكره ابن عباس رضي الله عنهما قال لما زلت الآية يسألونك عن
الأنفال إلى قوله تعالى لكارهون * ففسمها بينهم بالسواء * وقد انفقت الروايات

(١) موسى بن سعيد بن زيد بن ثابت الأنصاري المدني مقبول من
الرابعة (صغار التابعين) ١٢ تقريب

انه اعطى كل قاتل سلب قتيله ومثد على ما ذكر عن عاصم بن عمر بن قتادة قال اخذ علي رضي الله تعالى عنه سلب الوليد بن عتبة واخذ حمزة رضي الله تعالى عنه سلب عتبة واخذ عبيدة بن الحارث رضي الله تعالى عنه سلب شيبة فدفن الى ورثته وكان عبيدة قد جرح فمات بذات اجدال في الصفراء (١) قبل ان يتهيأ الى المدينة وهو اسم موضع

(واختلفت الروايات في قاتل ابي جهل فروي عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قال كنت يوم بدر بين شاهين حديث اسنانها احدهما معوذ بن عفره (٢) والاخر معاذ بن عمرو بن جوح فقال لي احدهما اي عم اتعرف ابا جهل قلت وما شأنك به قال بلغني انه سب رسول الله صلى الله عليه وآله واسم هو الله لولائيته ما فارق - وادى سواده حتى يموت الاعجل منا موتا وغمرني الاخر الى مثل ذلك ثم لقيت ابا جهل وهو يسمى صف المشركين فقلت ذلك صاحبكم الذي ربذانه فابتدراه سيفيهما فقتلاه وجاء الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال كل واحد منهما ان يقتله فلي سلبه فقال عليه السلام امسحما سيفكما فقالا لا فقال ارياني سيفكما فارياه فقال كلا كما له ثم اعطى السلب معوذ بن عفره وذكر في المغازي انه انا خصه لانه رأى أثر الطعان على سيفه فلم انه هو القاتل وان امانه الاخر هو روى انه بعث الى عكرمة بن ابي جهل رضي الله عنه فساله من قتل اباك فقال الذي قطعت انا بده وانا كان قطع يده معوذ بن عفره من المنكب واشهر الروايتين انه انخنه علي بن ابي طالب رضي الله عنه واجبر عليه ابن مسعود رضي الله عنه على ما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال

(١) هي دار في طريق مكة في السير بالجيم والحا ١٧٠ القرب (٢) ابو الحارث

ابن رفاعه عقي بدرى استشهد يوم بدر رضي الله عنه ١٢ نجر يده

قتل ابي جهل

اشهر الروايتين في قتل ابي جهل

كنت افش القتي يوم بدر لا بشر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن
 اراه مقتولا منهم فرأيت ابا جهل صريعا وبه رمق فجاءت على صدره ففتح
 عينيه وقال يا رب الغنم لقد ارتقيت مرتقى عظيما فقلت الحمد لله الذي مكنتني
 من ذلك فقال لمن الدبرة فقلت لله ولرسوله فقال ما ذا تريد ان تصنع فقلت
 اجز رأسك فقال خذ سيفي فهو امضى لما تريد واقطع رأسي من كاهلي ليكون
 اهيأ في عين الناظر واذا رجعت الى محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) فاخبره اني
 اليوم اشد بغضاله مما كنت من قبل قال فقطعت رأسه وأيت به رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم فقات هذا رأس عدو الله اني جهل فقال صلى الله عليه
 وآله وسلم الله اكبر هذا فرعون وفرعون امي كان شره علي وعلى امي اعظم
 من شر فرعون على موسى وامته ثم تقلى سيفه زاد في بعض الروايات
 واخبرت بما قال فقال انه كفر في الدنيا وعند موته وسيكفر في النار ايضا قيل
 وكيف يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا دخل النار جعل ينظر
 ويقول لاصحابه ابن محمد واصحابه فيقال له هم في الجنة فقال كلا انما كان اليوم يوم
 رحمة (١) فهر بواه والروايات متفقة على ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 اعطى ابن مسعود رضى الله عنه سيفه وفي بعض الروايات ايضا اعطاء سلبه
 فان صح هذا فانما يحمل على ان الذي جرحه ما اتخنه فيكون قاتله من قطع رأسه
 وان كان الصحيح انه اعطى سلبه غير ابن مسعود فانما يحمل على ان الاول كان
 اتخنه وصيره بحال يعلم انه لا يمشي ولا يتصور منه القتال فيكون السلب له
 دون من قطع رأسه وانما اعطى سيفه ابن مسعود رضى الله عنه عليه لان
 التدبير في غنائم بدر كان الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما بيناه وبهذا
 (١) كذا في النسخ لم يذكره صاحب المغرب وجمع البحار والله زحمة بالزاي

استدل من يجوز التنفيل بمد الاصابة فانه يقول اعطاء سيفه على طريق التنفيل وهذا ضعيف لان ما كان مستحقا لغيره بالتنفيل لا يجوز ان ينقله الامام لغيره كيف وقد روى انه كان على سيفه فضة وعلى قول اهل الشام لا نقل في ذهب ولا فضة على ما بينه وان كان هذا نفيا فهو حجة لنا عليهم *

* وذكر * (عن ابي قتادة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم حنين من قتل قتيل له عليه بيعة فله سلبه) وتام هذا الحديث ان ابا قتادة قال كان للمسلمين جولة يوم حنين فلقيت رجلا من المشركين قد عار رجلا من المسلمين فأتيته من ورائه وضربت على حبل عاتقه ضربة فتركه واقبل علي فضمني الى نفسه ضمة شممت منها ريح الموت ثم ادركه الموت فارسلني فأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسمعت يقول من قتل قتيل له عليه بيعة فله سلبه * فقات من يشهد لي فقال رجل صدق يا رسول الله - اب ذلك القتل عندي فارضه عني فقال ابو بكر لا هاهنا الله اذا لا يمد الى اسد من اسد الله تعالى يقاتل عن الله وعن رسوله ثم يعطيك - ليه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صدق ابو بكر واعطاني سلبه *

* وذكر * (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لا مخم حتى الخمس ولا نقل حتى يقسم جفة) اي جملة وانما اراد بهذا اني التنفيل بمد الاصابة ونفي اختصاص واحد من الغنائم بشئ قبل الخمس بغير تنفيل وهو مذهبنا *

* وذكر * (عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لا نقل في اول الغنيمة ولا بمد الغنيمة ولا يعطى من الغنائم اذا اجتمعت الا راعي او سائق او حارث غير محابي) ومعنى قوله لا نقل في اول الغنيمة اي بمد الاصابة لا ينبغي للامام ان ينقل احدا شيئا قبل رفع الخمس ولا بمد رفع الخمس * وفيل معناه * لا ينبغي له ان ينقل

في اول اللقاء قبل الحاجة الى التعريض لان الجيش في اول اللقاء يكون لهم نشاط في القتال فلا يقع الحاجة الى التعريض فلما بعد ما طل الامر وقل نشاطهم يقع الحاجة الى التعريض فينتى ان يكون التنفيل عند ذلك فلا ينبغي ان ينفل بعد الاصابة *

(وقد جاء في الحديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان ينفل في البداءة الربع وفي الرجمة الثلث * فاهل الشام حملوا هذا على التنفيل بعد الاصابة وليس كما ظا ويل المراد انه كان ينفل اول السرايا الربع وآخر السرايا الثلث لزيادة الحاجة الى التعريض فان اول السرايا يكونون ناشطين في القتال ولا يحتاجون الى الامعان في طلب العدو وآخر السرايا قد قل نشاطهم ويحتاجون الى الامعان في الطلب فهذا زاد فيما نفل لهم واما الراعى والسابق والحارث فهم اجراء وما يعطيهم الامام اجورهم باعتبار عما هم للمسلمين وهو معنى قوله غير محابي انما يعطيهم الاجر بقدر عما هم وليس ذلك من النفل في شيء *

* وذكر (عن خالد بن الوليد وعوف بن مالك رضي الله عنهما) انهما كانا لا يخمسان الا سلاب * وعن حبيب بن مسلمة ومكحول ان السلب من خمس وفيه الخمس * وهكذا روى عن ابن عباس رضي الله عنهما وانما ياخذ بقول هؤلاء لقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء * والسلب من القيمة * وتأويل ما نقل عن خالد وعوف اذا تقدم التنفيل من الامام بقوله من قتل قتيلا له سلبه * وعندنا في هذا الموضع لا يخمس السلب فلما بدون التنفيل بخمس على ما روى عن مكحول ان البراء بن مالك اخا انس بن مالك رضي الله تعالى عنها قتل مرزبان الزارة واخذ سلبه مذهباً بالذهب مرصعاً بالجواهر فبلغ قيمته اربعمائة الف فكتب صاحب الجيش في ذلك الى عمر رضي الله عنه فكتب عمر رضي الله عنه ان يؤخذ منه الخمس

و يدفع سائر ذلك اليه) وهذا مشكل فانه ان كان سبق التنفيل فلا خمس في السلب وان كان لم يسبق التنفيل فاعطاء ما بقي البراء يكون تنفيلا بعد الاصابة وذلك لا يجوز عندنا ولكن تأويله عندنا انه كان يقدم بتنفيل مقيد بان كان الامير قال من قتل قتيلاً فله سلبه بعد الخمس وفي هذا الموضع يخمس السلب ايضا عندنا وبالباقى للقاتل *

• وذكره (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال القرس والسلب من الغل) والمراد ان القاتل بعد التنفيل يستحق القرس لان السلب اسم لما يستلب منه باظهار الجزاء والعناء (١) وهذا يتحقق في القرس كما يتحقق في السلب فيدخل الكل في التنفيل بقوله • فان جرح الكافر رجل بعد تنفيل الامام ثم قتله لا خرفان كان الاول صيره بحيث لا يستطيع قتالا ولا عونا يبدو يعلم انه لا ييش مع مثل تلك الجراحة فالسلب الاول والا فالسلب للثاني لان مقصود الامام من هذا التنفيل ان يظهر القاتل فضل جزاء وعناء بقتل المشرک وهذا انما يحصل من الاول دون الثاني لانه اذا صار بحيث لا يتوهم القتال منه فالثاني لا يحتاج الى عناء وقوة في جزأه وان كان يتحامل مع تلك الجراحة ويتوهم ان ييش وقاتل فقد اظهر الثاني بقتله العناء والقوة له فيكون السلب له (والا ترى) ان الصيد اذا رماه انسان فاخته ثم رماه آخر فقتله كان الاول ولو كان يتحامل بدمري الاول حتى رماه الثاني فهو للثاني • واستدل على هذا (بخديث محمد بن ابراهيم التيمي قال قطع محمد بن مسلمة رجل مرحب وضرب على عنقه فاعطى النبي صلى الله عليه وآله وسلم سلبه محمد بن مسلمة • وفي بعض الروايات انها اختصما الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال محمد (١) وقيل بالبين كذا في نسخة (والجزاء) كذا في نسخة • وفي نسخة الحر والظاهر

مسئلة الصيد بين الرايين

والله يا رسول الله ما قطعت رجليه الا وانا قادر على قتله ولكنني اردت ان
 تذوق من الموت ماذاق اخي محمود (١) وكان مرحب قد دلى عليه جبرالرحي
 فكث ثلاثا حين مات ففضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سابه لمحمد
 ابن مسلمة وروى انه قطع محمد بن مسلمة رجليه قال مرحب اجهر على يا محمد
 فقال لا حتى تذوق ماذاق اخي محمود وجاوزه فجاء علي بن ابي طالب رضي الله
 عنه فدفع (١) عليه اي جزأه و اخذ سبه فجعل النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم سبه لمحمد قال الراوى من اولاده وكان سيف مرحب عندنا فيه
 كتاب مكتوب كنا لا نعرفه حتى جاء يهودى قراءه فاذا فيه هذا سيف
 مرحب من يذقه سلب

وذكره (عن عمر رضي الله عنه قال عاتق رجل رجلا وجاء رجل آخر فقتله
 فاعطى سلبه للذى قتله وعن علي رضي الله عنه انه قال هو بينهما لان كل واحد
 منها اظهر زيادة عاه وقوة احدهما باثباته والاخر قتله وانما اخذ بقول عمر
 رضي الله عنه لان الاول باسأله لم يخرججه من ان يكون مقتلا فاما القتال هو
 الثاني في الحقيقة فيكون له السلب بالتنفيل وقد كان التنفيل من الامام للقاتل
 لا للممساك والله اعلم بالصواب

﴿باب الذئب من خاصة الخمس وما كان للذي صلى الله عليه وآله وسلم خالصا﴾
 قاله (لاباس بان يعطى الامام الرجل المحتاج اذا ابل من الخمس ما بينه
 ويجمله فلا له بعد الفئمة) لانه مملوك بصرف الخمس الى المحتاجين وهذا

(٢) هو محمود بن مسلمة شهد احد وقتل بخير القيت عليه رحي فتوفي منها
 بعد ثلاث رضي الله عنه ١٢ مجريد (١) دفع على الجريح بالذال والذال
 اسرع تله وفي كلام محمد بن حنفية الله عليه عبارة عن اتمام القتل ١٢ المترب

﴿باب الفيل من خاصة الخمس وما كان للذي صلى الله عليه وآله وسلم خالصا﴾

﴿مستله اعطاه الخمس ايضا لان وجد الكثر﴾

محتاج و اذا جاز صرفه الى محتاج لم يقاتل فلان يجوز صرفه الى محتاج قاتل
وابلى بلاه حسنا كان اولي) وهذا لان قتاله وقتل امثاله حصل هذا الخمس
وهو نظير من وجدر كاز افرآه الامام محتاجا فصرف الخمس اليه فان
ذلك يجوز ونحوه ورد ارعن علي رضي الله عنه انه قال لا و اجد خمسها لسا
واربعة اخماسها لك وستمها لك ثم هذا تاويل ما رواه سميد بن المسيب انه
قال كان النفل من الخمس - يعني النفل بعد الاصابة للمحتاجين كان يكون
من الخمس في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتبين بهذا ان من جوز
التفيل بعد الاصابة من جملة الغنائم استدلالا بما روى ان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم انه نفل بعد الغنمية فبدا حط لانه ترك التامل ولم يدرك انه من
اي محل نفل وقد كان يغلب مما كان له خاصة فقد كان لرسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ثلاث حظوظ في الغنائم الصفي وخمس الخمس وسهم سهم
احد الثمانين ومعنى الصفي انه كان يصطفي لنفسه شيئا قبل القسمة من
سيف او درع او جارية او نحو ذلك وقد كان هذا لولي الجيش في الجاهلية
مع حظوظ اخرى وفيه يقول القائل *

﴿ شعر ﴾

لك المربع منها والصفايا * وحملك والنشيطه والفضول

فاتسخ ذلك كله سوى الصفي فانه كان لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ولم يبق بعد موهبة بالانفاق حتى انه ليس للامام الصفي بعد وفاة رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وانما الخلاف في سهمه من الخمس انه هل بقي للخلقاء بعده وقد بينا
ذلك في السير الصغير *

وذكره (عن الزهري قال كانت بنو النضير خالصة لرسول الله صلى الله عليه

كان لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث حظوظ في الغنائم *

وآله وسلم ففسمها بين المهاجرين ولم يسط احدا من الانصار منها شيئا الا سهل
ابن حنيف وسماك بن خرشة ابادجانة فانهما كانا محتاجين فاعطاهما (ويبان ان
ذلك كان لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خاصة في قوله تعالى ما افاء الله
على رسوله منهم فاولاؤهم عليه من خيل ولا ركاب فانهما فاقتهما في النصير
عنوة وقهرا وانما اصابوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ان لهم ما حملت
الا بل لا الحقة وما سوى ذلك فهو لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانما
حملهم على ذلك ما اتى الله من الرعب في قلوبهم فان قيل ففي زماننا لو حاصر
الامام حصناتهم صالحهم على مثل ذلك يكره له الاموال خاصة ان يكون غنيمة
للجيش قلنا بل يكون غنيمة لان خوفهم من منعة الامام لا من نفسه ومنه
بالجيش فاما في ذلك الوقت منعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما كان بمن
حواله من الناس ولكنهم كانوا يامنون به قال الله تعالى والله يمسك من الناس (١)
(وقد روى انه فيما صنع استرضى الانصار ايضا فان المهاجرين كانوا نازلين مع
الانصار في بيوتهم وقال صلى الله عليه وآله وسلم للانصار اما ان اقسم ببي النصير
بين المهاجرين برضاكم ليتحولوا اليها فيسلم لكم منازلكم واما ان اقسم بين الكل
وهم يسكنون مكم في منازلكم على حالهم فقام سعد بن معاذ رضي الله عنه فقال
يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بل نرضى بان تقسمها بينهم ويكونوا امنا في
منازلنا ايضا وفيه زل قوله تعالى والذين تبوأوا الدار والايمان الاية وقد روى
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعطى بوشة سعد بن معاذ سيف ابن ابي
الحقيق غله اياه وانما اعطاه غيلا بعد الاحابة لانه كان له خاصة قال عمر بن
(١) قلت وقال الله تعالى هو الذي ابديك بنصره وبالؤمنين - وحسبك الله

ومن اتبعك من المؤمنين - فليتدبر ١٧

بين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والذين تبوأوا الدار والايمان

الخطاب رضى الله عنه كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث صفات بنو النضير وفدك وخيبر فكانت بنو النضير حبسا لنوابه اى عبوسة لذلك كالموقوفه وكانت فدك لابن السبيل والمراد بنو ابيه جوايز الرسل والوفد الذين كانوا ياتونه .

(و اماخير فجزاها ثلاثة اجزاء جزءا للهاجرين وجزأا كان ينق على امله منه فان فضل رده على فقراء المسلمين) وانما اراد بهذا بعض خير لا كلها فقد اتفقت الروايات على انه قسم الشق والنظافة (١) بين المسلمين على ثمانية عشر سهما وقد بينا هذا في اول القصة (٢) .

هو ذكره (عن عروة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم اقطع الزبير عامرا وموات من اموال بنى النضير وعن الزهري ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اقطع لابي بكر وعمر وسهيل وعبدالرحمن بن عوف ورضوان الله تعالى عليهم اجمعين اموال الامن . وال بنى النضير عامرة . وفي بعض الروايات عامرة وهي الخراب التى يلقها الماء قال محمد رحمه الله عليه فمن يسمع هذه الآيات توهم انه نقل بعد الاصابة على وجه نصب الشرع ولا يعلم انه انما اقل ذلك لانه كان خالص حقه فاذا تأمل ما روى ان عمر رضى الله تعالى عنه قال يا رسول الله الان خمس ما اصبت من بنى النضير كما خست ما اصبت من بدر قال لا اجمل شيئا جله الله الى دون المؤمنين مثل ما هو لهم وتلاقوله تعالى ما افاء الله على رسوله من اهل القرى . ثم ذكره (عن سعيد بن المسيب انه سئل عن الانفال فقال لا نقل بعد رسول الله) وانما اراد به ما بينا ان ما كان خاصا لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فليس لاحد بعده مثل تلك الخصوصية لينقل منه كما كان ينقل رسول الله صلى الله

(١) كانا حصنين من حصون خيبر ١٢ (٢) اى من البسوط ١٢ المصحح

عليه وآله وسلم وذكر (عن ابن الحنفية أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قل يوم بدر سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه سيف العاص بن سعيد) وإنما يحمل هذا على أنه أعاناه من الخس لأنه كان محتاجا وعلى أن غنائم بدر كانت مفوضة إليه كما قال الله تعالى قل لا قال لله والرسول وعلى أنه أصطفى ذلك لنفسه ثم أعطاه سعدا وهو نظير ما يروى أنه أصطفى يوم بدر ذا الفقار ثم أعطاه عليا وكان قتال به وقد كان سيف منبه بن الحجاج وفي رواية نبعة بن الحجاج بخلاف ما يزعم الروافض أن ذا الفقار كان نزل من السماء لسلي رضي الله عنه فذلك كذب وزور وبني مذهب الروافض على الكذب وأعاسى ذا الفقار لكسرية.

(وعلى هذا أيضا يحمل حديث الزهري أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما أمر يوم بدر أن يردوا ما في أيديهم من الغنائم جاءه أبو سعيد الساعدي بسيف ابن مائدة الخزومي حتى القاه في الغنائم وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يسأل شيئا إلا أعطاه فجاء الأرقم بن أبي الأرقم رضي الله عنه وعرف ذلك السيف فسأله صلى الله عليه وآله وسلم فأعطاه إياه.

وعليه يحمل أيضا حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال جاء عيينة من المشركين إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه وهم في سفر فاكلهم وخالطهم ثم ذهب فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحقوا فقتلوه وكان سلمة سباقا يسبق الفرس عدوا فلقته فاخذ بخطام ناقته فقتله وأقر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بناقته وسلبه ففله إياه وكانه جعل هذا من الخس ثم فله إياه لحاجته وللإمام رأي في مثل هذا.

وذكر (عن عكرمة قال لما كان في حصار بني قريظة قال رجل من اليهود من

قصبة سيف ذي الفقار خلاف زعم الروافض مبنى مذهب الروافض على الكذب

يبارز فقام اليه الزبير بن العوام فقالت صفية واحدي فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ايها الصاحب بقتله فله الزبير فقتله ونقله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم عليه .

وذكر الواقدي في المنازاة ان من زعم ان هذا كان في بني قريظة فقد اخطأ وانما كان هذا بخير فقد كانت المبارزة والقتال يومئذ فاما بنو قريظة فلم يخرج احد منهم للمبارزة والقتال وصفية كانت ام الزبير رضي الله عنهما ولم يكن لها ولد سواء فتأسفت عليه حين خرج للمبارزة وقالت واحدي اي واسف اعلى واحدي لا ولد لسواء فطيب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قلبها فقال نعم نقل الزبير عليه وآله وسلم وكان ذلك بالطريق الذي قلناه به بله بما كان له خاصة ثم نقله اياه .

وذكره (عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث بشا قبل نجد فغنموا ابلا كثيرة فكانت سهامهم اثني عشر بيرا ونقلوا بيرا بيرا ونقلوا هذا منهم فنقلوا ذلك من الخمس لاجتهم او نقلوا ذلك بينهم بالسوية وقد كانوا رجالا كلهم اوفر سائنا كلهم وعندنا مثل هذا التنفيل بعد الاصابة يجوز) لانه في معنى القسمة وانما لا يجوز التنفيل بعد الاصابة اذا كان فيه تخصيص بعضهم .

قال (ولو ان اماما نقل من الغنيمة بعد الاصابة قبل القسمة بهض من كان له جزاء وعناء على وجه الاجتهاد والنظر منه ثم رفع الى وال آخر لا يرى التنفيل بعد الاصابة فانه يضي ما صنع ولا يردده) لانه امضى بغير الاجتهاد فيه وقضاء القاضي في المجتهدات نافذة بمنزلة ما لو قضى على الغائب بالبيعة فانه ينفذ قضاؤه لكونه مجتهدا فيه .

قضاء القاضي في المجتهدات

واستدل فيه (بحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال بارزت دهمانا فقتله
فقلت اميري سابه فاجاز ذلك عمر رضي الله تعالى عنه وقد صبح من مذهب
عمر رضي الله تعالى عنه انه كان لا يجوز التنفيل بعد الاصابة على مارويثا من قوله
لا نفل به بالقيمة) فلو كان هو الوالي ما نفل ابنه شيئا بعد الاصابة ولكن
لما نفله الامير وامضاه اجاز ذلك عمر رضي الله تعالى عنه *

وذكر (عن بشير بن عاقر قال بارزت رجلا من الاعاجم فقتلته فقلتني سعد
رضي الله عنه سلبه ثم رفع ذلك الى عمر فامضاه) واذ اقول الامير لاهل المسكر
جميعا ما اصبتتم فلو كنتم غلابة بالسوية بعد الخمس فهذا لا يجوز لان المقصود بالتنفيل
التعريض على القتال وانما يحصل ذلك اذا خص البعض بالتنفيل فاما اذا همم
فلا يحصل به ما هو المقصود بالتنفيل وانما في هذا ابطال السهمان التي
اوجبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وابطال تفضيل الفارس على الراجل
وذلك لا يجوز (و كذلك ان كان قال ما اصبتتم فاكم ولم يقل بعد الخمس فهذا لا
يجوز) لان فيه بطلان الخمس الذي اوجبه الله تعالى في القيمة *

وذكر (عن كحول رحمة الله عليه قال لا يصح الامام ان ينفل كل شيء الا الخمس
لانه حق على قوى المسلمين ان يردوه على ضعيفهم) ومضى هذا انه لا ينبغي له
ان يقول من اصاب شيئا فهو له بعد الخمس لان التنفيل على هذا الوجه يكون
ابطالا لما في ضمة المملوكين وذلك لا يجوز على ما (روى انه قيل لرسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم لم ارايت الرجل يكون حامية القوم والآخرة لا يقدر
على حمل السلاح يستوي بينهما في القيمة فقال صلى الله عليه وآله وسلم وهل
تصرون ورزقون الا بضمة انكم *

قال (والنفل في الاموال كلها من الذهب والفضة وغير ذلك اذا قال الامام

من قتل قتيلا فله سلبه * فقتل رجل قتيلا وكان معه دراهم او دنانير او فضة او سيف او سوار من ذهب او قرط ذهب او منطقة من فضة او ذهب فذلك كله له * وعلى قول اهل الشام لا نفل في ذهب ولا فضة وانما النفل فيما يكون من الامتعة فاما في اعيان الاموال فلا والذهب والفضة عين مال فيكون حكم الغنيمة متقرا فيها وقاسوا هذا باباحة التناول لكل واحد من الغانمين بقدر الحاجة فان ذلك يثبت في الطعام والمال دون الذهب والفضة حتى لو اراد بعضهم ان يرفع الدراهم من الغنيمة فيشتري بها طعاما لنفسه لم يكن له ذلك * ولكننا نقول التنفيل للنحرىض على المخاطرة بالروح في قتال العدو وفي هذا الموضع يستوى الاموال بل الذهب والفضة اولى لانه انما يخاطر باعر الاشياء عنده فاذا علم انه لا يسلم له المال يمتنع من هذه المخاطرة (وقدينا ان السلب اسم لما يسلب فكل ما يكون مع الحربي اذا قتله فقد استلبه منه ويستحق كل ذلك بمطلق اسم السلب *

ثم استدلل عليه (بحديث عمر رضى الله عنه في قصة البراء بن مالك (١) حين قتل مرزبان الزارة وذكر انه كانت عليه منطقة ذهب فيها جواهر مقومة فبلغ ثلاثين الفا) وقد ذكر قبل هذا انه كان بلغ اربعين الفا فاما ان يقال ثلاثون الفا قيمة المنطقة فقط واربعون قيمة جميع السلب او يقال ما سبق وهم من الراوي والصحيح ما ذكرناه فقد قال في الحديث عن انس رضى الله تعالى عنه قال بشنا الى عمر (١) ابن النضر الانصارى اخوانس بن مالك رضى الله عنهما شهد احدا وما بعدها وكان شجاعا وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رب اشعث اغبر لو اقسم على الله لا يره منهم البراء بن مالك * وقد قتل البراء يوم تستر وقاتل مائة مبارز ١٢ تجريد

رضي الله عنه بالخمسة ستة الاف درهم. فهذا التفسير بين ان قيمة السلب كان ثلاثين الفا.

(وقد روينا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نفل ابن مسعود رضي الله تعالى عنه سيف ابي جهل يوم بدر وكان عليه فضة) فدل بهذا على انه يجوز التنفيل في الذهب والفضة.

«وذكر» (عن مكحول قال لاسلب الا لمن اسر عجا او قتله ولا يكون السلب في يوم هزيمة او فتح ويصلح من السلب السلاح والثياب والمنطقة والدابة فما كان مع العاج بعد هذا فلا سلب فيه ولا سلب في السلعة) اما قوله لاسلب الا لمن اسر عجا او قتله فهو كما قال لا ينبي للامام ان ينفل الاسلاب الا لمن اسرا وقتل لان التنفيل انما يكون باعتبار الجزاء والعناء وانما يحصل ذلك بالاسرا والقتل. واما قوله لاسلب في يوم هزيمة ولا فتح فالمراد انه لا ينبي للامام ان ينفل الاسلاب من القتل والاسرى في الهزيمة ولكن ينبغي ان يقول من قتل او اسر قبل الهزيمة او الفتح فلا سلبه. لستم النظر منه للمسلمين وهذا لانه لا يحتاج في قتل المنهزم الى عظيم جزاء وعناء وكذلك بعد الفتح فاما اذا اطلق وقال من قتل قتيلا فلا سلبه ومن اسر اسيرا ففوله ولكل مسلم ما شرط الامام له سواء كان ذلك منه في حالة الهزيمة او غيرها لان الافظ عام وبمعجرد المصود لا يثبت تخصيص العام بل يجب اجراءه على عمومته (الآثرى) ان المسلمين يوم بدر اسروا كثيرا منهم بعد الهزيمة بل كانت عامة الاسرى بعد الهزيمة ثم سلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الاسرى لمن اسروهم حتى اخذوا فداءهم. واما قوله يصلح من السلب السلاح والثياب والمنطقة والدابة فما كان مع العاج بعد هذا فلا سلب فيه فهو كما قال والمراد

ماممه مما خلفه في المسكر ليس عليه ولا على فرسه الذي خرج يقاتل عليه فليس ذلك من السلب لان السلب اسم لما يستلب منه فانه يتناول ماممه خاصة بما اذا قتل هو لا يبقى مانع يمنع ذلك من القاتل وهذا غير موجود فيما خلفه في المسكر فانهم بمنزلة ذلك من القاتل فلا يتمكن هو من اخذه بقتل الداج وكذلك ان كانت معه بقلعة عليهم اعداء فليس ذلك من سلبه ويحتمل ان يكون هذا هو المراد من قوله لا سلب في الساعة يعني انه لا يقود هذا مع نفسه لحاجته اليه في القتال فيكون بمنزلة السلة التي يحملها للتجارة *

(والاظهر ان المراد من قوله لا سلب في الساعة ما يكون معه من المال المين وهذا مذهب اهل الشام لا نأخذ به فاما عندنا ماممه في حقوه فهو من السلب يسلم كله للقاتل) والله اعلم وبالله التوفيق *

﴿باب من تنفيل الامير المقوض اليه تدير القتال من جانب الامام﴾
 قال: (كل امير كان في ارض الحرب يلى سرية او جندا فله ان ينفل منها اصحابه قبل اصابه الفتيمة وهو في ذلك بمنزلة الامام) لانه فوض اليه تدير القتال والتنفيل من تدير القتال لما بينا ان المقصود به التحريض على القتال فكل امير في ذلك بمنزلة الامام ﴿الآرى﴾ انه اذا امرهم بشئ من القتال كان عليهم طاعته في ذلك كما يجب طاعة الامام فيما يامر به فكذلك في التنفيل هو بمنزلة الامام *

(ولو ان امير الشام بث جندا الى ارض الحرب وامر عليهم امير او لم ياذن لاميرهم ان ينفل ولم ينهه عن ذلك فرأى اميرهم ان ينفل جاز تنفيله وان كرهه بمض من تحت رايته) لانه ما امر بان يتبع رأيهم وانما امروا ان لا يخضعوا له فيما رآه

﴿باب النفل في دار الحرب﴾ كذا في المتقول -

﴿باب من تنفيل الامير المقوض اليه تدير القتال من جانب الامام﴾

صواباً ولأنه ولي القتال فيدخل فيه ما يحصل به التعريض على القتال (وإن جهه الذي وجهه أن ينفل فليس له أن ينفل أحداً شيئاً) لأن سبب الامارة التقليد وهو يقبل التخصيص بنزلة تقليد القضاء فإنه يقبل التخصيص ولا مانعاً من أن ينقله قبل النهي بطريق الدلالة فيسقط اعتباره عند التخصيص بخلافه) فإن رضى جميع من معه بأن ينفل جاز تنفيله من انصائهم به ما رفع الخمس (لأن لهم ولاية على أنفسهم فأما يعمل رضاهم في حقهم وأما الخمس فحق غيرهم فلا يعمل فيه رضاهم بالنفل) •

(وإن كر ذلك بعضهم وأذن فيه بعضهم فله أن ينفل من حصص الذين أذوا له في ذلك) لما بين أن ولايتهم مقصورة على حصصهم دون حصص الباقين ممن كره تنفيله •

• قال • (ولو أن أمير المصيبة بث سرية لم يكن له أن ينفل بعضهم على بعض) يريد به أنه لا ينبغي له أن ينفل السرية ما أصابوا (بخلاف ما إذا دخل الإمام مع الجيش دار الحرب ثم بث سرية وقتل لهم ما أصابوا فإنه يجوز) لأن السرية المبعوث من المصيبة يختصون بأصاها قبل تنفيل الإمام وليس لأهل المصيبة معهم شركة في ذلك فإن المصيبة من دار الإسلام ومن يتوطن في دار الإسلام لا يشارك الجيش فيما أصابوا فليس في هذا التنفيل الإبطال للخمس وأما السرية المبعوث من الجيش في دار الحرب لا يختصون بالمعاب قبل تنفيل الإمام فأما هذا التنفيل للتخصيص على وجه التعريض لهم فكذا مستقيم •

(ثم لا ينبغي للإمام أن ينفل أحداً شيئاً إلا يلائم تنفيله وذلك لا يحصل في التنفيل للسرية المبعوث في دار الإسلام ويحصل في السرية المبعوث من الجيش في دار الحرب لأنهم دخلوا جميعاً للقتال ثم اختصت السرية بالتقدم في نحر العدو فيكون

ذلك اظهار البلاء منهم فاذا تفاهم على ذلك كان صحيحا بمنزلة التنفيل من السلب للقاتل ﴿ الا ترى ﴾ انه اذا برز عاج من الصف ودعا الى البراز فقال الامير من برز اليه فقتله فله سلبه فذلك تنفيل صحيح (لان الذي يبرز اليه يظهر فضل البلاء يصنمه فيجوز للامير ان ينقله على ذلك)

(وكذلك لو حاصر واحصنا فكره القوم التقدم فيقول الامير من تقدم الى القتال او الى الباب او الى حفر الحصن فله كذا فذلك تنفيل مستقيم لما فيه من معنى التحريض والمنفعة للمسلمين وكل من فعل ذلك استحق ما سمي له من المصاب قبل الخمس والقسمة فاما ما ليس فيه نظر منفعة للمسلمين فلا ينبغي فيه التنفيل) لانه لا مقصود فيه - سوى ابطال الخمس او تفضيل الفارس على الراجل وذلك غير صحيح *

قال ﴿ ولو ان امير المسكر في دار الحرب وجهه سريتين احدهما يمنة والاخرى يسرة ونقل لا حدهما الثلث بمد الخمس مما يصيبون والاخرى الربع بمد الخمس مما يصيبون فهو جائز ﴾ لان التنفيل الترتيب في الخروج وذلك يختلف باختلاف الطريق في القرب والبعد والوعورة والسهولة والخوف والامن وباختلاف حال المبعوث اليهم في المنعة والقوة والامير ناظر لهم فيحوزان يفاوت في النقل بحسب ذلك *

(فان جاءت كل سرية بمال اخذ الخمس من ذلك ثم اعطوا تفاهم بينهم بالسوية لا يفضل فيه الفارس على الراجل) لان الاستحقاق بالتسمية بخلاف الغنيمة فاستحقاقها باعتبار العناء والقوة وهو بمنزلة تفضيل الذكر على الانثى في الميراث والتسوية بين الذكر والانثى في الوصية *

(ثم ما بقي بعد ذلك يقسم بين اصحاب السريتين والجيش على سهام الغنيمة)

لانهم اشتركوا في احراز هابلدار *

(فان ذهب رجل ممن بيشه الامير في سرية الربع مع اصحاب سرية الثلث فاصابوا غنائم في القياس لاشي لهذا الرجل من النفل) لان استحقاق النفل بالتسمية وما سعى الامام له شيئا في اصحاب سرية الثلث وهو لم يخرج مع الذين سعى له نفلامهم فهو قياس ما لو تخلف مع المسكر ولم يخرج او خرج رجل من المسكر مع اصحاب سرية الثلث) لان تسمية الامام لهم ما كان فيهم ولم يور بالخرج اصلا فكم لا يستحق هناك النفل فكذلك هاهنا ولم يبين وجه الاستحسان هاهنا فقال بعض مشايخنا على طريقة الاستحسان ان يكون له النفل مع اصحاب سرية الثلث لان تسمية الامام لهم ما كان باعتبار اعيانهم بل لحريصهم على الخروج الى الموضع الذي وجهوا اليه وقد وجد هكذا في حق الواحد والاصح ان للاستحسان فيه وجه آخر فسر في اخر الباب فبينه عند ذلك *

(ولو كان الامام قال من شاء فليخرج في هذه السرية ومن شاء في هذه فجميع من خرجوا النفل الذي نفلوا) لانهم خرجوا باذن الامام فهذه باتين ضاف الاستحسان الذي ذكرنا في المسئلة الاولى لان فيه تسوية بينا اذا عين الامام للخروج قوما في كل جانب وبينما اذا لم يعين وجعل الامر مفوضا الى رأيهم *

(ولو بحث سرية وعليهم امير ونفلهم الثلث بعد الخمس ثم ان امير السرية نفل قوما قلا لفتح الحصن او للمبارزة ولم يكن امره الامير بذلك فان نفل امير السرية يجوز من حصة السرية من النفل ومن سهامهم بعد النفل ولا يجوز من سهام اهل المسكر من اصابوا) لانه امير على السرية فهو في حق المسكر بمنزلة

واحد من اصحاب السرية فلا ينفذ تنفيله عليهم وهو في حق السرية بمنزلة امير المسكر فيجوز تنفيله فيها هو حقهم وحقهم ما نفل لهم وما يصيبهم من السهم بالقسمة فينفل تنفيل اميرهم من ذلك خاصة •

(ولو ان السرية لما بعدوا من المسكر - يرة يوم فقدوا رجال منهم فلو ان بعضهم اقيموا على صاحبنا هانا وبضهم ذهبوا حتى اصابوا غنائم ورجعوا الى اصحابهم وقد وجدوا الرجل كانوا شركاء كلهم في النفل) لانهم فارقوا المسكر جملة واحرزوا المصاب بالمسكر جملة فكانوا شركاء في النفل بمنزلة ما لو باشر القتال بعضهم والبعض كانوا ارداء لهم وهذا لان احراز المصاب بالمسكر في استحقاق النفل بمنزلة الاحراز بدار الاسلام في استحقاق السهم •

(ولو وقعت هذه الحادثة لبعض المسكر في دار الحرب ثم اجتمعوا عند احراز الغنائم بدار الاسلام كانوا شركاء في القسمة فبذلك مثله وعلى هذا لو اصاب الرجل المفقود غنائم والذين قاموا الانتظار غنائم والسرية كذلك ثم التقوا قبل ان يتهوا الى المسكر فاهم النفل من جميع ذلك بينهم بالروية كما ولم يفرقوا الا بينهم اشتركوا في احراز المصاب بالمسكر ولو لم يتقوا حتى اتى كل فريق بالمسكر فكل فريق النفل مما اصاب خاصة لانه تفرد باحراز ذلك بالمسكر والامام انما نفل لهم المثلت مما اصابوا ذلك تناول كل فريق منهم ثم الباقي يكون بينهم وبين اهل المسكر على سهام القسمة وعلى هذا لو ان السرية بعدما بدت عن المسكر تفرقوا سريتين وبدت احدهما عن الاخرى بحيث لا يقصدوا احدهما على عون الاخرى ثم اصاب كل سرية غنيمة او اصاب احدى السريتين دون الاخرى فان التقوا قبل ان يتهوا الى المسكر كان لهم النفل في جميع ذلك بينهم بالروية بمنزلة ما كانوا اجتمعوا حين اصابوا وان لم يتقوا حتى اتى كل فريق

المسكر فلكل فريق النفل بما اصابوا خاصة (وكذلك لو التقوا في مكان دون
 المسكر بحيث يراهم اهل المسكر لو قتلوا النصر وهم فخذوا مالهو التقوا في
 المسكر سواء) لان ما قرب من المسكر بمنزلة جوف المسكر على معنى ان
 احرار المصاب بالمسكر يحصل بالايصال الى ذلك الموضع وقد تفرده كل فريق
 قال (ولو ان هذه السرية حين يمدوا عن المسكر واصابوا غنائم لم يقدروا
 على الرجوع الى المسكر فخرجوا الى دار الاسلام من موضع آخر ولم يلتقوا
 مع اهل المسكر فالغنيمة كلها لهم بخمس ما اصابوا والباقي بينهم على سهام
 الغنيمة دون اهل المسكر) لانهم قد ردوا بالاحراز الى دار الاسلام وهو سبب
 تاكدا الحق.

(فان قالوا سلم لنا فلنا اولاً لم يسلم لهم ذلك) لان الغنيمة لما صارت لهم كلها باطل
 التنفيل بمنزلة ماله كانوا داخلوا من ارض الاسلام.
 (ولو ان الامام بعث سرية من دار الاسلام فنقل لهم الثلث بعد الخمس وقبل
 الخمس كان هذا التنفيل باطلا) لانه اخص بعضهم بالتنفيل ولا مفسود من
 هذا التنفيل سوى ابطال الخمس وابطال تفصيل الفارس على الرجل وذلك
 لا يجوز بخلاف ما اذا التقوا في دار الحرب ففى التنفيل هناك معنى التخصيص
 لهم لان الجيش شركاء في الغنيمة ففى التنفيل تخصيصهم ببعض المصاب
 وذلك مستقيم.

(قال ولو ان السرية اصابت التنايم في موضع كان اهل المسكر فيه رداً لهم
 يقدر على ان يفيثوهم ان استمناوهم خرجوا بالغنيمة الى دار الاسلام
 قبل ان يأتوا المسكر فاهل المسكر شركاء في المصاب) لانهم اشتركوا في
 الاصابة حكما حين كانوا رداً لهم وقت الاصابة بخلاف الاول.

ولا يجوز ابطال الخمس وابطال تفصيل الفارس على الرجل بدونهما سواء

المدد يلحق الجيش بعد الاصابة يشتركون في المصاب

الدين اسلموا في دار الحرب اذا التحقوا بالجيش بعد الاصابة لم يستحقوا الشكر الا ان ياتوا قتالا

(واذا ثبت الشركة بينهم فلاصحاب السرية تقام بمنزلة مالور جمعوا بالمصاب الى المسكر وهو بمنزلة المدد يلحق الجيش بعد الاصابة فانهم يشتركون في المصاب وان كان المدد يلحق الجيش ولم يقربوا منهم حتى خرجوا فلا شركة لهم في المصاب وان قربوا منهم بحيث لو استغنوا بهم اغاؤهم ثم خرج الجيش قبل ان يجمعوا فاهم الشركة في المصاب) لانه حين قربوا منهم فكأنهم خالطوهم في الحكم وانما حصل الاحراز بقوة الجماعة

قال (ونوان امير السرية المبنية من المسكر في دار الحرب نقل قوماصعدوا الحصن بالسلايم حتى فتحوه فقتله جائز في حصة اصحاب السرية كما بينا فان لم يرجع السرية الى المسكر حتى خرجوا الى دار الاسلام جازغل اميرهم في جميع ماصابوا) لانه لا شركة لاهل المسكر معهم في المصاب وانما الحق لهم خاصة وغل الامير جائز عليهم وقد بطل نقل امير المسكر لهم نفقات ما هو المقصود بالتفيل حتى اختصوا بالشركة في المصاب دون اهل المسكر فان قيل كان ينبغي ان يجوز تفيل امير السرية في جميع المصاب وان رجعوا الى المسكر لانهم لو لم يرجعوا كان المصاب لهم خاصة وانما ثبت للمسكر الشركة معهم بالرجوع اليهم وقد سبق تفيله الرجوع اليهم فلا يتضمن هذا التفيل ابطال حق ثابت لهم قلنا هم لا يستحقون الشركة بالرجوع اليهم خاصة بل اذ رجعوا اليهم كانوا بمنزلة الرد لهم فكأنهم لم يزلوا معهم وبهذا بين ان الحق كان ثابتا لهم ولو كان الاستحقاق بالرجوع اليهم لم يستحقوا الا ان يلقوا قتالا فيما نالوا من الغنيمة بمنزلة التجار والاسرا من المسلمين

(والذين اسلموا في دار الحرب اذا التحقوا بالجيش بعد الاصابة لم يستحقوا الشركة الا ان يلقوا قتالا) وهما لما استحقوا عرفنا ان الطريق فيه ما ذكرنا

(وعلى هذا لو بثت الامام سرية من دار الاسلام وتقل لهم الثلث وقال تقدموا حتى تلتحقكم فاصابوا غنائم ثم تبهم المسكر فان التقوا في دار الحرب فاهم النفل وان لم يلتقوا في دار الحرب بان اخطأ المسكر الطريق او بدأ للامام ان لا يثبت اهل المسكر فلا شيء لاصحاب السرية من النفل) لان المصاب غنيمة لهم خاصة) واذا التقوا في دار الحرب فالمصاب بينهم وبين اهل المسكر فيحصل ما هو المقصود بالتفصيل فلهذا استحقوا نفاهم وهذا بناء على مذهبنا فاما على قول اهل الشام لا تقل للسرية الا ولى المبعوثه من دار الاسلام ويروون فيها اثر هذه الصفة وتاويله عندنا لا نفل للسرية المبعوثه من دار الاسلام اذا لم يتحقق بهم الجيش في دار الحرب) لان في هذا التنفيل ابطال الخمس او ابطال تفضيل الفارس على الراجل *

(ولو قال الامام لهم لا خمس عليكم فيما اصبتم او الفارس والراجل سواء فيما اصبتم كان ذلك باطلا منه فكذلك كل تفصيل لا يفيد الا ذلك) فان قيل * اليس ان في قول الامير من تقل قتيلاً فله سلبه * ابطال الخمس عن الاسلاب ومع ذلك كان مستقيماً * قلنا * هناك المقصود بالتفصيل التحريض على القتال وتخصيص القتالين بابطال الشركة لاهل المسكر عن الاسلاب ثم يثبت ابطال حق ارباب الخمس عن خمس الاسلاب تبعا وقد يثبت تبعا ما لا يثبت مقصودا بمنزلة الشرب والطريق في البيع والوقف في غير المنقول يثبت تبعا للمقار وان كان لا يثبت مقصودا ﴿ والذي يوضح هذا ﴾ ان الامام لو ظهر على بلدة من بلاد اهل الحرب كان له ان يجهلها خراجيا ويطل منها سهمان من اصحابها والخمس (ولو اراد ان يقسم اربعة اخماسها بين الفاعلين ويجعل حصه الخمس خراجا للمقاتلة الاغنياء لم يكن له ذلك) لانه ليس في هذا الا ابطال الخمس

في الشرب والطريق في البيع والوقف في غير المنقول يثبت تبعا

منقودا وذلك لا يجوز وفي الاول ابطال الخمس ثبت تبعا لابطال حق الغنائين في النعمة فيجوز وان كان في الموضعين يخلص المنفعة للمقاتلة •
 (ولو قال الامام للسرية البعوتة من دار الاسلام من قتل منكم قتيلافله سلبه • ومن اصاب منكم شيئا فوله دون من بقي من اصحابه كان هذا جائزا) لان في هذا التنفيل معنى التخصيص فان المقاتل والمصيب يختص بالنقل ويحصل به معنى التعريض بخلاف ما اذا نفل لهم الثلث لانه ليس في ذلك التنفيل تخصيص البض ولا ابطال حق احد من الغنائين •

(ولو بعث الامام رجلا او رجلين من ارض الاسلام لقتال فاصابوا غنائم خمس ما اصابوا) لانهم اصابوه على وجه اعزاز الدين فانهم حين خرجوا باذن الامام كانوا اظهريين بقوة الامام وعلى الامام ان يعدم اذا حز بهم امر فلقد اخلص ما اصابوا بخلاف ما يصيب التلصص الخارج بنير اذن الامام •

(ولو قال الامام لهم ما اصبتم فهو لكم على سهامكم ولا خمس فيه فهو جائز بخلاف ما اذا كان اهل منعة فقال لهم الامام ذلك فانه لا يجوز) لان الذين لا منعة لهم انما ثبتت الخمس فيما اصابوا باعتبار اذن الامام فلا ممان ان يبطل بقوله ما كان وجوبه باعتبار قوله فاما وجوب الخمس فيما اصاب اهل المنعة لم يكن باذن الامام فانهم لو خرجوا بنير اذنه خمس ما اصابوا لانهم اذا كانوا اهل منعة فمضى اعزاز الدين يحصل بقتالهم فان كانوا اخرجوا بنير اذن الامام فلا يجوز ان يسقط حق ارباب الخمس عن مصابهم باسقاط الامام ايضا وهذا المعنى وهو ان هناك الامام كالمبين لهم بقوله ولا خمس عليكم انه لا يريد ان يعدم وان يشتم اذا استثنوا به فالتحقوا في ذلك بالتلصصين واندم به السبب الذي كان يجب الخمس لاجله في مصابهم وفي حق اهل المنعة لم يندم السبب بقول الامام

لا يخلص ما يصيب التلصص الخارج بنير اذن الامام •

لان السبب قوتهم ومنعتهم وذلك باق بمدقول الامام ابطال الخمس عنكم
 قال (ولو ثبت الامام سرية في دار الحرب ونقلهم الربع بمد الخمس كان جائزا)
 وكان ينبغي على قياس ما تقدم انه لا يجوز لان في هذا التفتيل تخصيص حق اهل
 السكر بالابطال دون حق ارباب الخمس واذا كان لا يجوز تخصيص حق رباب
 الخمس بالابطال بسبب التفتيل فكذلك ينبغي ان لا يجوز تخصيص حق اهل
 السكر بالابطال ولكن الفرق بينهما ان ارباب الخمس يستحقون بنير قتال
 ولا عناء من جهتهم فلا يجوز ابطال حقهم الا بما يحق المقاتلة واما المقاتلة فاما
 يستحقون اربعة الانحاس بالبناء والقتال فيجوز ان يخص بعضهم بشئ قبل
 الا حراز افضل عناء كان منه وان كان فيه ابطال حق الباقيين *

(ولو ثبت سرية في دار الحرب وقال لكم ما اصبتم الربع بمد الخمس و ثبت
 سرية اخرى وقال لكم الثالث بمد الخمس فضل رجل من كل سرية الطريق
 ووقع مع السرية الاخرى فذهب معهم واصابت كل سرية الفاتم ثم يلتقوا
 حتى اتوها الى السكر فان ما اصاب كل سرية يقسم على رؤسهم ويدخل فيهم
 الرجل الذي التحق بهم على قدر ما جعل لهم الامام في الاستحسان وهذا الذي
 بينا انه الوجه الصحيح من الاستحسان فيما سبق فان كان من جعل له الامام
 الثالث اخذا الثلث من حصته وان كان من جعل له الربع اخذا الربع وكان
 ما بين الربع الى الثلث من نصيبه غنيمة لجماعة المسلمين ينسب اهل السكر لان
 نقل كل واحد منهم في المصاب فيجوز فيما يستحقه كل واحد منهم كان شركاؤه
 كانوا في مثل حاله في حكم النفل حتى اذا كانت كل سرية مائة رجل قسم مصاب
 كل سرية على مائة سهم بينهم ليتبين مصاب كل واحد منهم فياخذ نفعه من
 جزئه نشا كان او ربما تم الباقي تكون غنيمة) *

(و ان لحق رجل من احدى السريتين بالآخرى خاصة قسمت مصابهم على مائة سهم وسهم) لان عددهم مائة وواحد فيكون القسمة على عدد رؤسهم *
 (ثم ياخذ الرجل اللاحق بهم من جزئه ما كان سمي الامام له من النفل) لان استحقاقه بالتسمية ولكن عند الاصابة فاعايب استحقاق من جزئه بالنفل مقدار ما سمي له ولا يلتفت الى نفل الذين كانوا معه لان الامام فرق بينهم في التسمية فلا يجوز اثبات المساواة بينهم في المستحق بالتسمية *

(فان التقت السريتان قبل ان يقربوا من المعسكر فالجواب فيه على ما بينا الا في خصلة واحدة وهي ان ما اصاب اللاحق بالسرية من النفل ضمه الى نصيب اصحابه الذين كان اخرجه الامام معهم فاقسموا انفسهم بالسوية على ما كان جمل لهم الامام وان لم يصب تلك السرية شيئا دخلت معه في نفعه) لما بينا ان الاحرار بالمعسكر هنا حصل بهم جميعا فكانهم اشتركوا في الاصابة (وهو نظير ما لو ضل رجل منهم الطريق فذهب وحده فاصاب غنيمة ولم يصب السرية شيئا ثم التقوا قبل ان يمشوا الى المعسكر فانهم يدخلون معه في النفل بمنزلة ما لو اصابوه جميعا ولو لم يلقوه حتى انتهى الى المعسكر كان النفل له خاصة * ولو ان السريتين اصابتا الغنيمة وهما متقاربتان بحيث يثبت بعضهم بمضا الا ان كل سرية اصاب غنيمة على حدة لم يدخل بعضهم في نفل بعض) لان استحقاق النفل بالتسمية ﴿الارى﴾ ان الامام لو سمي النفل لبعض السرية خاصة لم يكن للباقين معهم شركة في ذلك وان شاركوه في الاصابة حقيقة فكذلك ما هنا *

(وان شاركت احدى السريتين الاخرى في الاصابة حكما باعتبار القرب لم يكن للبعض ان يدخل في نفل البعض) ﴿الارى﴾ ان السريتين

لو قلنا في موضع تقدير اهل المسكر على ان يضيوا - لم يكن لاهل المسكر معهم
 شركة في النفل باعتبار هذا القرب فكذلك الحكم فيما بين اهل السريتين ولكنهم
 لو اصابوا جميعا غنيمة واحدة قسمت على عدد رؤسهم ليتبين محل النفل لكل
 سرية فان محل النفل ما اصاب واما الذين مصاب كل سرية بهذه القسمة ثم
 ياتى كل سرية فغناها ما اصابها والباقي بينهم وبين جميع اهل المسكر وقد بينا
 لان في النفل يستوى الفارس والراجل الا ان يكون الاميرين لهم بان يقول
 ليكم الربع بعد الخمس للفارس سهم الفارس منكم وللراجل سهم الراجل فان
 الاستحقاق لهم باعتبار التسمية فاذا فضل بعضهم على بعض في التسمية ثبت
 الاستحقاق لتسميته واذا لم يفضل ثبت الاستحقاق لهم بالسوية «ولا يقال»
 وان لم يبين الامام فينبى ان يكون الاستحقاق لهم على هذا بناء على الاستحقاق
 الثابت لهم من الغنيمة لان كل واحد منهما يستحق بسبب القتال وهذا لان
 النفل غير الغنيمة فان هذا شئ رضع لهم الامام باعتبار جزائهم وعنائهم ومن
 اصلنا ان ابى المطلق لا يحمل على المقيد في حكمين مختلفين وان كان في
 حادثة واحدة فلا يجوز ان يحمل التقييد في الغنيمة بمنزلة التقييد في التنفيل
 ولكن يعتبر في التنفيل املاق التسمية فيكون بينهم «الا ترى» انه لو قال
 من قتل قتيلا فله سلبه فاعتور القتل فارس وراجل حتى قتلاه كان سلبه
 بينهما بالسوية نصفين»

(ولو قال الامير قوم من اهل الذمة بشتم سرية ليكم الربع مما اصبتمو كان
 فيهم فرسان ورجالة كان الربع بينهم بالسوية وكذلك في حق المسلمين)
 «قان قال قائل» ليس لاهل الذمة - هاهم معروفة يعتبر النفل بها بخلاف المسلمين
 «قلنا» ارايتم لو بحث الامام سرية فيها مائتا رجل مائة مسلمون ومائة

وان المطلق لا يحمل على المقيد في حكمين مختلفين

من اهل الذمة ونفلم الربع فان قدم النفل بينهم فيجمل لاهل الذمة نصفه
بينهم بالسوية وللمسلمين نصفه ويفضل فيه الفارس على الراجل كان
الراجل من اهل الذمة قد اخذ اكثر مما يخذ راجل المسلمين وقد عملا عملا
واحد او اجزء اجزاء واحد افاي قول يكون باقبح من هذا) فكانه اشار في
هذا الى مخالفة له في هذه المسئلة ولكن لم يبين من المخالف والاشبه ان يكون
المخالف له من يقول بان المطلق يحمل على المقيد وان كانا في حادثين وقد بينا
في اصول الفقه والله تعالى اعلم *

باب النفل الذي يناله امير المعسكر

(واذا خرج امير المعسكر مع السرية وخلف الضمفة في المعسكر وامر عليهم
امير اقاتلوا بالقتال فنفل لهم اميرهم فوجاز على ما يجوز عليه نفل امير السرية)
لان الذين خلفهم في المعسكر بمنزلة سرية وجهفهم من المعسكر الى ناحية فكما
ان لاميرهم الولاية عليهم خاصة دون الذين خرجوا مع امير المعسكر فهنا
لامير الضمفة الولاية عليهم خاصة دون الذين خرجوا مع امير المعسكر في
حكم التنفيل *

(ولو ان امير السرية الذين نفل لهم الامام الثلث بعد الخمس بعد من المعسكر
ثم بث سرية من سرية ونفلم اقل من النفل الاول واكثر فذلك جائز من
حصص اصحاب سرية) ثم المسئلة على وجهين احدهما ان نصيب السرية الثانية
غنيمة ثم يرجع الى السرية الاولى ثم يستحقون جميعا باهل المعسكر وفي هذا
يجوز النفل للسرية الاولى ويرفع ذلك مما جازاه ثم يقسم ما بقي حتى يتبين
حصص السرية الاولى ثم يغذمن ذلك كله نفل السرية الثانية لان تنفيل الامير
السرية الاولى انما يجوز في حصص اصحابه خاصة من النفل والغنيمة جميعا دون

باب النفل الذي يناله امير المعسكر

حصة اهل المسكر فاذا تبين من ذلك حصتهم يطى من ذلك نفل السرية الثانية فان كان يأتي ذلك على جميع حصتهم ويفضل ايضا لم يكن لهم من التفضل شئ لانه لا ولاية لاميرهم على حصة اهل المسكر الا ان يكون امير المسكر اذن له في التفيل فيشذ هو نائب عن الامير يغذ تنفيله للسرية الثانية في حق جميع اهل المسكر والفصل الثاني اذا لم يلقوا اهل المسكر حتى يخرجوا الى دار الاسلام فهاهنا يبطل نفل السرية الاولى لان الحق في المصايب لم خاصة والنفل العام في مثله باطل كمالوا واخرجوا من دار الاسلام وجاز نفل السرية الثانية لاهم بمنزلة سرية بموثة من جيش في دار الحرب وقد نفل لهم اميرهم فيعطيه النفل من المصايب او لانهم قسم الباقي بينهم وبين جميع اهل السرية على خمسة الفضية (ولو بثت الامام من المسكر سرية ونفل لهم الربع قبل الخمس فهو تفيل صحيح في جميع ما صابوا من ذهب او فضة او رقيق او متاع) لانه سعى لهم بلفظ عام.

(فان خص شيئا فهو على ما خص) لان الوجوب لهم بالتسمية فيراعى صفة التسمية (فان جاءت السرية بفنائم فيها رجال ونساء وصبيان فاعتق واحد من اهل السرية ببض السبي فمتقه باطل) لان الاستحقاق لهم بطريق الاغتنام كاستحقاق اصل الفضية للجيش حكما فكان هناك الملك لا يثبت قبل القسمة حتى لا يفقد المتق من بعض الفاعلين في شئ من الفضية فكذلك هاهنا فان قيل لا كذلك بل الاستحقاق للنفل بالتسمية وقد صحت من الامام فينبى ان يثبت لهم الملك بنفس الاصابة قلنا تسمية الامام لقطع شركة الجيش معهم في مقدار ما نقل لهم لا لاثبات الاستحقاق لهم وانما يستحقون بده هذه التسمية بالاصابة فان قيل اليس قد قبلتم لانفضل في هذا الفارس على الرجل ولو كان

الاستحقاق بالاصابة لثبت التفضيل قلنا الامام بهذه التسمية كما قطع
شركة الجيش معهم قطع حق الفارس في التفضيل لضرورة انه سوى بينهم
في النفل ثم من ضرورة انقطاع الشركة للغير معهم واختصاصهم بالنفل
ان يتأكد حقهم فيه وليس من ضرورة ثبوت المالك لهم قبل القسمة فيكون النفل
في حقهم بمنزلة الفنائم المحرزة بدار الاسلام ولو ان الجيش بعد احرار الفنائم
بدار الاسلام اعتق واحدا منهم بعد السبي لم ينفذ عقبه فكذلكها هنا
وكان المعنى فيه انه لا يدري اين يقع نصيبه منها بالقسمة وان للامام ان يبيع
الفنائم ويقسم الثمن بينهم وان له ان يقتل الرجال من السبي فهذا موجود
في النفل قبل احرار ايضا ثم خرج المسائل على هذا فقال •

(ولو كان في السبي قريب لبعض اهل السرية لم يمتق عليه بالقرابة) لانه
لم يملكه قبل القسمة (ولو رأى الامام ان يقتل الرجال فليس لاصحاب السرية ان
يمنعوا من ذلك لاجل قتلهم) ولو رأى بيع الفنائم لم يكن لاهل السرية ان يابوا
ذلك لاجل قتلهم كما لا يكون للجيش ذلك في الفنائم المحرزة بدار الاسلام
ولو ظهر المشركون على الفتيمة التي جاءت بها السرية فاحرزوها ثم ان المسلمين
قاتلوا حتى استنفذوا ذلك من ايديهم ردوا النفل الى اهلها لان حقهم تأكد في
النفل وهو بمنزلة الفنائم المحرزة بدار الاسلام اذا استولى عليها المشركون
فاحرزوها ثم استنفذوها منهم جيش آخر فهناك الرواية واحدة (ان الاولين
ان ظفروا بها قبل القسمة اخذوها بغير شي) لان حقهم تأكد فيها بالاحراز
والحق المتأكد في هذا الحكم بمنزلة الملك •

(الارى) ان المرهون اذا احرز المشركون ثم وقع في الفتيمة فانه يكون
للمرتهن ان يأخذه قبل القسمة بغير شي لماله فيه من الحق المتأكد واختلت

وهذا هو الذي حرزه الشر كون ثم وقع في الفتيمة

الروايات فيما اذا وجدوها بعد القسمة فذكرها هنا (انهم ياخذونها بالقيمة ان شاؤا على قياس الرهون) فان المرهن اذا وجده بعد القسمة اخذه بالقيمة لحاله من الحق المتاكديه وذكر بعد هذا (انهم لا ياخذونها بعد القسمة وهو الاصح) لان الحق للجيش الاول انما تاكدي في المذلية دون العين ﴿الارزى﴾ ان للامام ان يبيع القنابم ويقسم الثمن بينهم فلا يكون الاخذ بالقيمة مفيدا لم شيئا بخلاف الاخذ قبل القسمة ولصاحبه ان ياخذ قبل القسمة وهو بمنزلة مالوا حرز الكفار شيئا من ذوات الامثال لبعض المسلمين ثم وقع في الغنيمة فلصاحبه ان ياخذ قبل القسمة بغير شيء وليس له حق الاخذ بعد القسمة لانه لو اخذه اخذه بالمثل فلا يكون مفيدا بخلاف الرهون فان حق المرهن في حبس العين ثابت فيكون الاخذ مفيدا في حقه واذا ثبت هذا في القنابم المحرزة فكذلك الحكم في النفل قبل الاحراز فلهم احق به قبل القسمة بغير شيء وبعد القسمة فيه روايتان وهذا بخلاف الغنيمة التي لا نفل فيها قبل الاحراز فانه اذا ظهر عليها العدو واحرزوها ثم استغنوها منهم جيش آخر فلا سبيل للجيش الاول عليها قبل القسمة وبعد القسمة لان الثابت لهم كان حقا ضميما *

﴿الارزى﴾ ان من مات منهم لم يورث نصيبه بخلاف ما بعد الاحراز وكذلك لو لحقهم العدو شاركوهم في ذلك بخلاف ما بعد الاحراز والحق الضعيف يظل باحراز المشركين المال بدارهم فكلها ما اخذت منهم حتى الآن واما في النفل الحق المتاكدهم قبل الاحراز حتى ان من مات منهم يورث نصيبه ولا يشركونه المصدق ذلك اذا لحقهم فلماذا اوجب الرد عليهم قبل القسمة (ولو قسمت الغنائم في دار الحرب او بيعت ولم يقسم الثمن بعد القبض

ولو احرز الكفار شيئا من ذوات الامثال لبعض المسلمين ثم وقع في الغنيمة

﴿الارزى﴾ ان من مات منهم لم يورث نصيبه بخلاف ما بعد الاحراز

من المشتري حتى ظهر المشتركون على التنايم وعلى الثمن فاحرزوها ثم استنفذها منهم عسكر آخر فأنهم يردون التنايم على المشتري قبل القسمة بخير شي وبمد القسمة بالقيمة (لأن المشتري يملك العين بالشراء فيردون الثمن على الطريق الاول كما يردون هذا الجيش من اموال سائر الناس لأن بيع الامام حين نفسه موجب الملك للمشتري في البيع فهو موجب الملك في الثمن لمن وقع البيع لهم ايضا •

(ولو ان السرية لما جاءت بالتنايم ولهم فيها النفل استهلك رجل من اهل المسكر جميع تلك التنايم فهو ضامن لحصة النفل خاصة الامن قتل من الرجال فانه لا ضمان عليه في ذلك) لان النفل بمنزلة التنايم المحرزة (ولو ان واحدا من الغانين استهلك التنايم قبل الاحراز لم يضمن شيئا لصف حقهم فيها ولو استهلك بعد الاحراز بالدار كان ضامنا منها لها لتأكد الحق فيها بالا حراز الامن قتل من الرجال فانه لا يكون ضامنا لها) لان الحق في الرجال لا يتأكد بالا حراز مالم يضرب الامام عليهم الرق (الآ ترى) ان له ان يقتلهم وان يمن عليهم فيجعل ذمة فكذلك هذا الحكم في المنفل قبل الاحراز •

(ولو ان السرية جاءت بتنايم فيها طعام وعلف فلاهل المسكر ان ياكلوا من ذلك بقدر حاجتهم لانهم شركاء للسرية فيها بسهامهم فكما ان اكل واحد من اهل السرية ان تناول منها مقدار حاجته فكذلك لاهل المسكر ان يتناولوا) لان الشركة تقتضي المساواة • فان قيل • فان ذهب قولكم ان المنفل بمنزلة التنايم المحرزة فان بعد الاحراز بالدار ليس لواحد من الغانين ان يتناول من الطعام واللف من غير ضرورة ولا ضمان فكان ينبغي ان يكون الجواب في المنفل قبل الاحراز كذلك • قلنا • انما اقرنا في هذا الحكم لان اباحة التناول من

الطعام واللف قبل الاحراز باعتبار انه يصير مستثنى من شركة الغنيمة
 بضرورة الحاجة لكل واحد منهم الى ذلك فانهم لا يقدرون على ان يستصحبوا
 من دار الاسلام ما يحتاجون اليه من الطعام واللف الذهاب والرجوع ولا
 يجدون ذلك في دار الحرب شراء ما اخذوه يكون غنيمة وهذه الضرورة
 لا تحقق في دار الاسلام فاذا صار مستثنى من الشركة باعتبار هذه الضرورة بقي
 على اصل الاباحة بمنزلة شراء كل واحد من المتقاضين الطعام والكسوة
 لنفسه وعياله فانه يصير مستثنى من موجب المقاضاة لضرورة الحاجة اليه ثم هذه
 الضرورة تحقق في الغنائم التي لا نفل فيها فيصير مستثنى من حكم النفل ايضا
 ولهذا جاز لاصحاب السرية التناول منها فكذلك لغيرهم فان قيل لا كذلك
 فانهم اذا قسموا في دار الحرب او في دار الاسلام اعطوا النفل من الطعام
 واللف كما اعطوا من سائر الاموال ولو صار هذا مستثنى من التفتيل لما
 استحقوا النفل منه قلناه هذا الاستثناء باعتبار الضرورة والثابت بالضرورة
 يتقدر بقصد الضرورة (الآرى) ان الغنيمة التي لا نفل فيها اذا قسمت بين
 الغانمين فالطعام وغير الطعام في ذلك سواء ولم يدل ذلك على ان قبل القسمة
 لم تكن باقية على اصل الاباحة فكذلك حكم المنفل ولهذا لا يباح التناول من
 الطعام واللف للتجار الذين لا يقاتلون لان ثبوت هذا الاستثناء باعتبار
 الضرورة وانما تحقق في حق الفزاة الذين لهم شركة في الغنيمة دون التجار
 ولو تناول التجار شيئا من ذلك او علقوا دوابهم لم يفرموا شيئا لان اعتبار
 الاستثناء الذي قلنا لا يتأكد الى حد ما في دار الحرب فن استهلك شيئا
 منه لم يكن ضامنا للمنفل وغير المنفل فيه سواء بمنزلة قتل الرجال على ما قرأناه
 قال (ولو ان السرية اصابوا اراضى ما فيها فافهم النفل من ذلك كله لتعميم

شراء كل واحد من المتقاضين لنفسه وعياله يصير مستثنى

التفيل من الامام فان رأى الامام ان يمن بها على اهلها وبمجمع ذمة فلا بأس بذلك (لانه نصب باظر افر عارأى النظر في ذلك) .

(وليس لاصحاب النفل ان يباو اذلك عليه) لان حقهم في النفل كحق الفاعمين في الثنائم المحرزة وللإمام ولاية المن هناك فكذلك هاهنا (الا انه ينبغي له ان يسترضيهم بان يعطيهم عوضا من محل آخر واستدل عليه بقول عمر رضى الله عنه فانه حين بعث الناس الى العراق قال لجرير بن عبد الله البجلي لك ولقومك ربع ما غلبتم عليه - ففتحوا السواد ثم جعل عمر رضى الله عنه الارض بمد ذلك ارض خراج ولم يمنه ما نفل جرير او قومه من ذلك قال وقد بلغنا ان امرأة اتته فقالت له ان ذا قرابة لي مات من الزناة فترك نصيبه من ذلك مير انا ولست اسلم ما صنعت الا ان تعطيني دنانير فاعطاها كعالمين دنانير) وفي المغازي يروى هذا الحديث ايضا قالت لست ارضى حتى تملأ كفي ذهباً وتحملي على ناقة حمراء فعمل ذلك عمر رضى الله عنه . فهذا دليل على ان من مات بعد الاحراز يورث نصيبه وانه ينبغي للامام ان يسترضى اصحاب النفل بان يعطيهم شيئا اذا اراد المن على اهل الارض بهاء والله اعلم بالصواب .

﴿ باب مبعوث الخليفة امير الخليفة ﴾

(واذا بعث الخليفة عسكرا الى دار الحرب وعليهم امير فبعث اميرهم سرية ونفل لها الربع ثم بعث الخليفة عسكرا آخر من ناحية اخرى فاقموا السرية بعدما غنمت الفسائم ثم لحقوا اجميما بالسكر الاول واخرجوا الثنائم الى دار الاسلام فالنفل سالم للسرية من جميع ما احابوا على ماسمي اميرهم لهم) لان امير ذلك السكر مبعوث الخليفة فهو فيما نفل كالخليفة يشغذ نفيه في حق السكر بن وجاعة المسلمين بخلاف ماسبق من نفل امير السرية لمن بعثه من

باب مبعوث الخليفة امير الخليفة

سريته لان ولايته هناك مقصورة على اهل سريته •
 ﴿ الا ترى ﴾ انه بعد الرجوع الى المعسكر هو كسائر الرعايا وههنا لا مير
 المعسكر ولا لية كاملة باعتبار قليد الخليفة اياه فينفذ تنفيله في حق الكل ثم ما بقى
 بعد النفل والخمس يشترك فيه اهل المعسكرين والسرية على سهام النسيمة لانهم
 اشتركوا في احرار ذلك بدار الاسلام •

(ولو ان السرية والمعسكر الذين يقوم خرجوا الى دار الاسلام قبل ان
 يلقوا المعسكر الاول فلا سرية ايضا فلها) لان اميرهم قائم مقام الخليفة
 في التنفيل لهم فيستحقون النفل بتسميته لهم سواء رجعوا اليه في دار الحرب
 او لم يرجعوا ثم الباقي بينهم وبين المعسكر الثاني دون المعسكر الاول) لانهم •
 الذين احرزوه •

(ولو لم يلق السرية واحد من المعسكرين حتى خرجت الى دار الاسلام
 فقد بطل نفلهم) لانهم هم المختصون بالاحراز وثبت الحق في المصاب ههنا
 والنفل العام في مثل هذا يكون باطلا بمنزلة السرية المبعوث من دار الاسلام •
 (ولو ان الامام قال للسرية المبعوث من دار الاسلام من اصاب منكم شيئا
 فهو له دون اصحابه كان هذا جائزا بخلاف ما اذا قال لكم الربع) لان التنفيل
 للتحريض ومعنى التحريض على الاصابة يتحقق بهذا التنفيل ولا يتحقق
 بالتنفيل الاول • ولان في هذا التنفيل قطع شركة غير المصيب مع المصيب
 وذلك جائز فيطل فيه الخمس ويفضل الفارس على الراسل ايضا بما هو مثل
 هذا لا يوجد فيما اذا نفل لهم الربع ﴿ ارايت ﴾ لو قال لهم من دخل منكم فارسا
 فاصاب شيئا فهو له اما كان يصح هذا التنفيل وفيه تحريضهم على التزام مؤنة
 الفرس •

(ولو قال لكم ما اصبتم فلو صح هذا التنفيل كان فيه تقليل نشا طهم في التزام مؤنة الفرس) لانهم اذا علموا انه لا يزداد نصيبهم بالزام مؤنة الفرس فقل ما يرغبون في ذلك فلهذا وقع الفرق بينهما *

(ولو ان المسكر الثاني لحقوا السرية المبعوث في دار الحرب قبل ان يصيبوا شيئا ثم تلو اجمعيا فاصابوا غنائم ثم لحقوا بالمسكر الاول وخرجوا اقل الغنائم بقسم بين السرية و المسكر الذين لحقهم على قسمة الغنيمة وكأنه لا نفل فيهما ثم ينظر الى حصة السرية فيخرج نفلهم من ذلك لان اميرهم انما نفل لهم الربع مما اصابوهم دون ما اصابه عسكر آخر ولا يتبين مصابهم الا بالقسمة فلا بد من هذه القسمة ليتبين محل حقهم فيعطون النفل من ذلك ثم يجمع ما بقى الى ما اصاب اهل المسكر فيقسم بين السرية والمسكرين على قسمة الغنيمة لانهم اشترى كوافي الاحراز * ولو لم يلحقوا المسكر الاول حتى خرجوا قسم بينهم او لا يتبين حصة السرية ثم يعطون نفلهم من ذلك) لان تنفيل الامير لهم صحيح مطلقا ثم يجمع ما بقى الى حصة المسكر فيقسم بينهم على سهام الغنيمة ولا شيء فيه لاهل المسكر الاول لانهم لم يشار كوههم في الاحراز *

(ولو ان امير المسكر في دار الحرب بثت سرية وقال ما اصبتم فهو لكم فهذا جائز) لان المقصود قطع شركة الجيش معهم في المصاب اذا رجعوا اليهم بخلاف السرية المبعوث من دار الاسلام) فان افتتحوا حصنا متاخمة بارض الاسلام ثم لحقهم اهل المسكر بعد ذلك فجميع ما اصابوهم دون اهل المسكر) لان الامام قطع شركة اهل المسكر معهم بتنفيل صحيح ولكن (لو اعتق رجل منهم نصيبه من الرقيق او كان فيهم ذورحم محرم من بعضهم لم يبتق) لانهم لم يصروا مملوكا لهم بالاصابة قبل القسمة وان انقطعت شركة

الغير منهم بمنزلة الغنائم المحرزة بالدار قبل القسمة (الآرى) ان الامام لو رأى ان يجملهم ذمة او رأى ان يقتل الرجال كان له ذلك *

قال (و) والنفل بمنزلة رضى رضى لهم من الفينة فاذا كان سهام الغنائم لا يمنه من هذا فالرضى كيف يمنه * ولو كان قال لهم من اصاب منكم شيئاً فوله ثم اعتق رجل منهم اسير اقد اصابه فانه يشذ عنه ولو اصاب دار حرم محرم منه عتق عليه) لانه اختص بملكه ههنا بنفس الاصابة وهذا لانه ليس ههنا امر آخر متظر لوقوع الملك سوى الاصابة حتى يتوقف الملك عليه بخلاف الاول فان هك الامر آخر متظر وهو القسمة بينهم فلا يشبث الملك قبل وجودها وفي هذا الفصل ليس للامير ان يقتل احداً من رجال الاسراء لان الملك يشبث فيه للمصيب بنفس الاصابة فكان الامام ضرب عليه الرق وكذلك من استهلك شيئاً على المصيب في هذا الموضع غرمه له وليس لغير المصيب من اهل الجسر ولا من اهل السرية ان يرزأ شيئاً من الطعام والنفل بخلاف الاول وهذا لان هذا التفتيل من الامام بمنزلة القسمة بعد الاصابة في دار الحرب ولو قسم بينهم ثبت هذه الاحكام فيما اصاب كل واحد منهم فكذلك اذا نفل لكل واحد منهم ما اصابه خاصة بخلاف ما سبق فان قوله ما اصبتم فاكم قطع لشركة الجيش فليس فيه معنى القسمة بينهم والملك في المصاب لا يشبث الا بالقسمة *

(ولو قال للسرية المبعوث في دار الحرب من اصاب منكم اسيراً فوله فاصابوا جميعاً اسيراً واحداً فوله) لان (من) اسم مبهم فهو عام فيما تناوله فكما تناول الفرد منهم يتناول جماعتهم بمنزلة قول الرجل لبيده من شاء منكم العتق فهو حر فشاؤا عتقوا بخلاف قول ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه فيما اذا قال من شئت عتقه من عبيدى لانه اضاف المشية هناك الى من لم تناوله (من) وهم: اضاف الاصابة

مسألة الخبير المولى للسيد في العتق

الى من تناوله من (واذا ثبت الاستحقاق لهم بالاصابة صار الاسير مملوكا لهم حتى اذا كان قريبا بعضهم عتق حصته منه ولو اعته احدهم عتق حصته) لان الامام حين خص المصيب بالمصاب فذلك منه بمنزلة القسمة بعد الاصابة وفي القسمة بعد الاصابة لا فرق بين ان يصيب الاسير الجماعة وبين ان يصيب الواحد في نبوت الملك به فكذلك في القسمة تقبل الاصابة.

(ولو كان قال لهم ما اصبتم فهو لكم والمسئلة بحالها لم يعتق الاسير باعتاق احدهم اياه ولا بقرابته منه) لان هذا التنفيل ليس في معنى القسمة من الامام (والا ترى ان) المصيب لا يختص بالمصاب ولكن ما يصيب الواحد منهم يكون بين جماعتهم وبدون القسمة وما في معناها لا ثبت الملك بنفس الاصابة (يوضح) الفرق ان في كل موضع يختص المصيب بالمصاب على وجه لا يشاركه فيه غيره فتلك الاصابة في معنى الاصطياد فكما ان الملك في الصيد ثبت بنفس الاصابة للواحد كان اول الجماعة فكذلك الملك ثبت للسرية بمثل هذه الاصابة وفي كل موضع لا يختص المصيب بالمصاب ولكن يشاركه فيه اصحابه فتلك الاصابة في معنى اصابة النعمة ومجرد الاخذ في النعمة لا يوجب الملك قبل القسمة فكذلك ما يكون في معناه.

(ولو ثبت الامير في دار الحرب ثلاثة طلعة ونفل لهم الربع مما يصبون فاصابوا اسير اثم اعته احدهم او كان قريبا منه لم يعتق) لان اهل المعسكر وارباب الخس شركاؤهم في المصاب فلا يثبت الملك لهم قبل القسمة قتلوا او كثر (والا ترى) ان للامام ولاية البيع وقسمة الثمن وان نصيبهم لا بدري بان يقع بالقسمة.

(ولو كان قال لهم اسلم ما اصبتم والمسئلة بحالها عتق المصاب باعتاق احدهم او بقرابته منه استحسانا وفي القياس لا يعتق) لان هذا التنفيل لا يختص

الملك في الصيد ثبت بنفس الاصابة للواحد كان اول الجماعة

المصيب بالمصاب ولكن يشاركه فيه أصحابه فلا يثبت الملك لهم قبل القسمة بمنزلة أهل السرية على ما بينا وفي الاستحسان نقول قد ثبت الاختصاص لهم بالمصاب بسبب تغيب الامام وقد بينا ان هذا وان كان من الامام قبل الاصابة فهو في المنى كالموجود بعد الاصابة فيكون بمنزلة القسمة يثبت لهم الملك حتى ينفذ العتق فيه من بعضهم وهو نظير ما لو قسم الامام الغنيمة على الرايات بين العرفاء ثم اعتق واحد منهم من أهل راية عبد الله ما اصاب أهل تلك الراية قبل ان يقسم العتق بينهم فانه ينفذ عتقه و المنى في الكل ان الشركاء متى قلوبا فالشركة بينهم تكون شركة خاصة وهي لا تمنع الملك لهم في المشترك بمنزلة الشركة بين الورثة في الميراث وعند الكثرة الشركة عامة فيمنع ذلك ثبوت الملك بمنزلة شركة المسلمين في بيت المال وشركة الغنائم في الغنيمة فان قيل فما الحد الفاصل بين القليل والكثير في ذلك قلنا قد ذكر في ذلك وجوه كلها محتملة ﴿ احدها ﴾ انهم اذا كانوا اقل من تسعة جاز عتقهم وان كانوا تسعة فصاعد لم يجز لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بث تسعة سرية ولا نجمع الجمع في حد الكثرة والثلاثة جمع متفق عليه فالتسعة تكون جمع الجميع •

﴿ والثاني ﴾ انهم اذا كانوا اقل من اربعين جاز عتقهم لان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما اظهر الدعاء الى الدين بمكة حين غزا اربعين باسلام عمر رضي الله تعالى عنه فبين هذا ان الاربعين أهل عز ومنعة فقد كان دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اللهم اعز الاسلام باحب الرجلين اليك والمزة والمنعة انما يحصل بالمدالكثير من المسلمين ﴿ والثالث ﴾ انهم ان كانوا اقل من مائة جاز عتقهم لان الله تعالى يقول الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم

﴿ الشركة الخاصة لا تمنع الملك في المشترك بخلاف الشركة العامة ﴾

﴿ عز الاسلام باسلام عمر رضي الله عنه ﴾

ضعفان يكن منكم مائة صارة يظنوا مائتين فكل هذا محتمل ان قال به قائل
وسمه اجتمعا بالرأي فيه وامانا فلست اوقت في ذلك وقتا ولكني اقول ان
كأوا قوما لا منعة لهم جاز العتق والافلال ان نصب المقادير بالرأي لا يكون
وليس في هذا نص والمنعة تختلف باختلاف احوال الناس فالسبيل ان
يفوض الى الرأي الامام ليحكم برأيه فيهم هذا هو الاقرب الى معاني العفة
وهذا نظير ما بينا في كتاب الشفعة (١) في الفرق بين الشركة الخاصة في النهر
والشركة العامة في استحقاق الشفعة فكل قول ذكرناه عنه فانه يستقيم القول
به ههنا ثم في كل فصل ذكرناه ينفذ العتق فانه لا يحل للامام ان يقتل الرجال
من الاسراء لانهم قدموا فصار ذلك بمنزلة الغنيمة المقسومة وكذلك
بعد القسمة بين العرفاء ليس للامام ان يقتل احدا من الرجال وهذا اظهر لان
الملك هاهنا ثبت بالقسمة الاولى وهي قسمة الجمل وان لم يوجد القسمة بين
الافراد بعد (ولو كان العدد القليل يشتم الامام من دار الاسلام فاصابوا غنائم
ثم اعتق بعضهم الرقيق فشفقه باطل في القياس) لان المصايب ههنا غنيمة
(الآرى) انهم لو لحقهم المدد في دار الحرب شاركهم فلا يثبت الملك لهم
قبل القسمة ولان ارباب الخمس شركاؤهم والامام رأى باعتبار ذلك
فلا يدري اين يقع نصيب من عتق عبد قبل القسمة فينبغي ان لا ينفذ عتقه (وفي
الاستحسان ينفذ عتقه) لان الشركة بينهم شركة خاصة لقلة عددهم وقد
ناكد حقهم بالاحراز حسب ما تكد حق الطلبة المبوءة في دار الحرب بالاصابة
بعد تنفيل الامام فكما ان هناك ينفذ العتق فكذلك هاهنا ينفذ (الآرى) ان
المبوء لو كان رجلا واحدا فاعتق السبي او كأوا اقرباؤه بعد الاحراز

(١) كلما ذكر كتابا مطلقا فالمراد به المبسوط الذي صنفه ١٢٢م

بيان الشركة الخاصة والعامة ورواي المؤلف فيه

لم يشكك أنه نفذ عتقه •

(وان كان لو اعتقهم في دار الحرب لم ينفذ عتقه لان الحق لم يتأكد فيهم قبل الاحراز ثم بعد نفوذ العتق ان كان المبعوث رجلا واحدا فهو ضامن للخمس لارباب الخمس ان كان موسرا وكذلك ان كانوا نفرا فهو ضامن نصيب اصحابه ممن اعتقه وان كان معسرا سمى الرقيق في حصة اصحابه كما هو الحكم في عتق العبد المشترك واما في حصة الخمس فينبغي للامام ان لا يستعصمهم لان الخمس للمحتاجين فلا حاجة اظهر من حاجة المعتقين فاهم لا يملكون شيئا حتى يلزمهم السعاية فلماذا ينبغي للامام ان يسلم حصة الخمس لهم او على هذا وجاؤا برجال فليس للامام ان يقتلهم بعد الاحراز لان الشركة في المصايب خاصة بين العدد القليل وقد تأكد حقه بالاحراز (وله ان يقتلهم قبل الاحراز) لان الحق لم يتأكد بالاصابة قبل الاحراز المصايب غنيمة على الاطلاق والله الموفق •

﴿باب النفل الذي يبطل باصر الامير والذي لا يبطل﴾

(ولو ارسل الامير سرية في دار الحرب من المسكر ونفل لهم الربيع فلما بعد وامنهم خاف عليهم فارسل سرية اخرى وقال الحقوا باصحابكم فاصبتم فاقسمتم شركاؤهم في ذلك كله من النفل وغيره فادركوهم بعد ما اصابوا الغنيمة فرجعوا الى المسكر جملة فلا شيء للسرية الثانية من النفل) لان اصحاب السرية الاولى قد تأكد حقه في النفل بنفس الاصابة على وجه لا يشاركهم في ذلك غيرهم منزلة تأكد حق الغنائين بالاحراز ولو اراد الامام ان يثبت الشركة بين المدد والجيش بعد ما حرزوا الغنيمة بالدار لم يملك ذلك بقوله فهذا مثله (وان غنموا جميعا بعد ما لحقهم فاهم النفل في الغنيمة الثانية) لان ثبوت الحق للمشتغلين بالاصابة وقد اشركو جميعا في الاصابة والتفيل من الامام لهم جميعا في الدفتين

باب النفل الذي يبطل باصر الامير والذي لا يبطل

• قال • (فان كانت السرية الاولى مائة فارس والثانية خمسين فارسا وخمسين راجلا فلما اتوا لم يملوهم بما جعل لهم الامام من النفل حتى اصابوا غنائم فانها تقسم بين السريتين اولا على سهام الفرسان والراجلة ثم ينظر الى ما اصاب السرية الاولى فيعطون من ذلك فلهم لا ينقصون منه شيئا والى ما اصاب السرية الثانية فيعطون منه فلهم ايضا ثم الباقي يخمس ويقسم بين السريتين واهل السكر على قسمة الغنيمة) لان السرية الاولى استحقوا ربيع ما يصيبون بالتفيل الاول فكما لا يملك الامام ابطال حقهم بالرجوع عن ذلك التفيل فيعطهم فكذلك لا يملك ادخال ضرر التقتصار عليهم باشرارك الغير معهم بدون علمهم لان الاشراك والابطال كل واحد منهما بخطاب من الامام اياهم فلا يثبت حكمه في حقهم ما لم يملوا به بمنزلة خطاب الشرع في حق المخاطبين •

• قال • (ولو اخبرت السرية الثانية السرية الاولى بما جعل لهم الامير من الشركة معهم في التفيل قبل ان يصيبوا الغنيمة والمسئلة بحالها فانفلها هنا بينهم بالسوية لانهم علموا الخطاب فثبت حكمه في حقهم) وهذا لان التفيل الاول من الامام لم يكن لازما قبل الاصابة ﴿ الا ترى ﴾ انه لو رجع عنه لمعلمهم كان صحيحا فكذلك اذا قص حقهم بالاشراك بمعلمهم (وكذلك اذا علموا بذلك امير السرية الاولى) فان اعلام اميرهم كالعلم جاعتهم اذا لامير نائب عنهم (وكذلك ان اظروا ذلك حتى علم بهم عامتهم) لانه يتنذر عليهم اعلام كل واحد من احادهم وانما يمكنهم اظا اذ ذلك الخبر في عامتهم فاذا فلو ذلك فهو بمنزلة الواصل الى كل واحد منهم كالخطاب الشائع في دار الاسلام يشترك في حكمه من علم به ومن لم يعلم بمن اسلم من اهل الذمة حتى يلزمه قضاء

لا يثبت خطاب الشرع في حق المخاطبين ما لم يملوا به

الصلوات المتروكة بعد الاسلام بخلاف من اسلم في دار الحرب والفرق باعتبار شيوع الخطاب •

(ولو كان الامير قال للسرية الثانية انتم شركاؤهم في النفل لكم ثلثاه ولهم ثلثه والمسئلة محالها فان كانوا لم يطموهم حين ادركوا حتى اصابوا غنائم فللسرية الاولى نفهم مما اصابوا كاملا) لان حكم الخطاب بالتمفيض لا يثبت في حقهم ما لم يطموا ما فيه من الاضرار بهم فانه يتقص حقهم بذلك •

(وان كانوا علموا ذلك يثبت حكم الخطاب في حقهم فيكون النفل بينهم على الثلث والثلثين كما بين الامام • قال • ولو جاز للامام تنقيص حق السرية الاولى بنير علمهم لجاز ان يقول للسرية الثانية النفل كله لكم دون الاول فلا ينبغي لاحد ان يجيز هذا) لان ما هو المقصود بالتنفيل وهو التحريض على القتال يفوت بتجوز هذا فان السرية لا يعتمدون ذلك التنفيل بعدما بدوا من الامام اذا كان هو متمكنا من ابطاله بنير علمهم (أرايت) لو قال لاهل العسكر بعدما مضت السرية الاولى قد ابطلت نفلهما كان يصح ذلك في حقهم قبل ان يعلموا به فكما لا يصح منه الابطال فكذلك لا يصح منه تحويله الى السرية الثانية قبل علم السرية الاولى به ولو علموا به صح ذلك كله ابطالا كان او قولا الى الغير ﴿ الا ترى ﴾ انه لو قال لرجل ان قتلت هذا القليل فكك عليه فلما خرج للمبارزة قال قد ابطلت نفله لم يبطل ذلك ما لم يعلم به المبارز فكذلك ماسبق (ولو بوست امير المصيبة سرية منها) وهي اسم بلدة من دار الاسلام في وسط الروم (نفل اصحاب الخيل دون الرجالة لم يجز) لان هذه السرية مبنية من دار الاسلام وهذا تنفيل عام وان كان اهل السرية اصحاب الخيل كلهم (وقد بينا ان التنفيل العام في مثل هذه السرية لا يجوز) لانه ليس فيه الا ابطال الخمس وتمفيض

الفارس على الراجل (ولكن لو ارسل منهم قوما من اصحاب المجانيق وقوما
يحفرون الحفر فنقلهم شيئا لجزائهم وعنائهم فهذا جائز) لانه تنفيل خاص لبعض
اهل السرية بمنزلة قوله من قتل قتيل الله سلبه وهذا بخلاف السرية المبعوثه في
دار الحرب او نقل اصحاب الخيل جاز) لان التمتع في حقهم لا يمنع صحة
التنفيذ اذا المقصود به قطع شركة الجيش منهم *

(وكذلك ان نقل اصحاب الخيل الراب على البراذن جاز) والراب افراس
العرب والبراذن افراس المعجم وافراس العرب اقوى في الطلب والحرب
والبراذن اصبر على الالة والين عند المطف والتنفيل بحسب العناء والجزاء
فلا بأس للامام ان يخص احد الفريقين بالنقل على حسب ما يرى فيه من النظر
والله تعالى الموفق *

﴿باب نقل الامير﴾

(واذا قل الامير من قتل قتيل الله سلبه ثم اتى الامير رجلا فقتله فله سلبه
استحسانا وفي القياس لا يستحق) لان الغير اعيا يستحق بايجابه وهو لا يملك
الايجاب لنفسه بولاية الامارة بمنزلة العاقضي لا يملك ان يقضى لنفسه *

﴿الآرى﴾ انه لو خص نفسه فقال ان قتلت قتيل الله سلبه لم يصح ذلك ولو
كان هو كغيره في هذا الحكم يصح ايجابه خاصا كان او عاما كما في حق غيره ولان
التنفيذ للتعريض واعيا يحرض غيره على القتال لا نفسه فالامارة تكفيه
لذلك ووجه الاستحسان انه وجب النقل للجيش بهذا اللفظ وهو راجل
منهم فيستحق كما يستحق غيره *

﴿الآرى﴾ ان فيما يجب شرعا وهو الهم هو كواحد من الجيش فارسا كان
او راجلا فكذلك فيما يستحق بالايجاب ﴿ارأيت﴾ لو برز عاج ودعا الى البراز

باب نقل الامير
﴿العاقضي لا يملك ان يقضى لنفسه﴾

فقال الامير من قتله فله سلبه فلم يجاسر احد على الخروج حتى يخرج هو بنفسه
قتله اكان لا يستحق سلبه وهذا بخلاف ما اذا خص نفسه لانه متهم فيما يخص به
نفسه من التنفيل بمنزلة القاضي يكون متهما فيما يخص به لنفسه فاما عند التتميم
يتبقى التهمة فيثبت الحكم في حقه كما ثبت في حق غيره ﴿ الا ترى ﴾ ان اباحة
التناول من الطعام والمال ثبت في حق الامام كما ثبت في حق المسكر باعتبار
انه لا يمكن تهمة فيما لا يخص الامير به واذا خص غيره بالتنفيل لا يمكن التهمة
في ذلك ولا يخرج فله من ان يكون واقفا بصفة النظر *

(ولو كان قال من قتل منكم قتيلا فله سلبه ثم قتل الامير قتيلا لم يكن له سلبه) لانه
خصهم بقوله منكم فلا يتناول حكم الكلام بخلاف الاول ﴿ الا ترى ﴾ ان من قال
لبيده اعتق مما سألني فقال العبد لسائر المماليك انتم احرار لم يدخل هو في
هذا الكلام *

(ولو قال بماليك احرار دخل هو في جملتهم لهذا المعنى ولو قال ان قتلت قتيلا
فلي سلبه ثم لم يقتل احدا حتى قال ومن قتل منكم قتيلا فله سلبه ثم قتل الامير بعد
ذلك قتيلا استحق سلبه) لان التنفيل صار عاما باعتبار كلاميه ولا فرق بين
التنفيل العام بكلامين وبكلام واحد وهذا لان كلامه الاول لم يكن صحيحا
لازمة المتكلمة بسبب التخصيص وقد زال ذلك بالكلام الثاني وبعد ما انعدم
المانع من صحة الايجاب يكون الايجاب صحيحا عاما في حقهم *

(ولو كان قتل قتيلين احدهما قبل الكلام الثاني والاخر بعده فله سلب القتيل
الثاني دون الاول) لان القتل الذي جعله سببا تم منه في الاول قبل صحة الايجاب
فصار ذلك السبب غنيمة ثم صح الايجاب بالكلام الثاني فيجعل عند الكلام
الثاني كانه انشا تنفيل عاما الا ان فاعا يستحق به سلب ما يقتل بعد ذلك لان

التفيل لا يعمل فيما صار غنية قبله باعتبار ان الكلام غير متناول له ولو كان متناول له لم يصح ايضا لانه تفيل بعد الاصابة *

(ولو قال ان قتل قتيلا في سلبه ومن قتل منكم قتيلا فله سلبه ثم قتل الامير قتيلين ورجل من القوم قتيلين فلا مير سلب الاول دون الثاني) لانه اوجب لنفسه بحرف لا يقتضي التكرار وهو حرف الشرط (الآرى) ان من قال ازوجته ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت دخلتين لم يطلق الا واحدة واوجب للقوم بكلمة من وهي عامة كما بينا فيتناول كل قتل يقتله كل واحد منهم حتى لو قتل رجل عشرين قتيلا كان له اسلاهم جميعا *

(ولو قال لرجل منهم ان قتل قتيلا فك سلبه فقتل رجلين كان له سلب الاول خاصة) لما بينا انه علق استحقاقه بالشرط وذلك يتهي بقتل القتل الاول وليس في لفظه ما يبدل على التكرار والمعموم *

(ولو قال لجميع اهل المسكر ان قتل رجل منكم قتيلا فله سلبه فقتل رجل عشرة منهم استحق اسلاهم جميعا وهذا استحسان وفي القياس لا يستحق الا سلب القتل الاول كما لو خصه بالايجاب بهذا اللفظ وجه الاستحسان انه لما لم يعتمد لانسان بعينه فقد خرج الكلام منه عاما) (الآرى) انه يتناول جميع المخاطبين فكما يسر جماعة المقتولين بخلاف الاول (الآرى) ان في هذا الفصل لو قتل عشرة من المسلمين عشرة منهم استحق كل واحد منهم سلب قتيله *

(فكذلك) اذا كان الواحد هو القاتل للمشرة وحقيقة معنى الترق ان مقصود الامام هنا تحريمهم على المبالغة في النكابة فيهم وفي معنى النكابة لا فرق بين ان يكون القاتل للمشرة عشرة من المسلمين او واحد منهم وفي الاول مقصود معرفته قوة ذلك الرجل وجلادته وذلك يتم بدون اثبات معنى

مسئلة تنليق الطلاق بدخول الدار

المعوم في المقتولين (ولو قال لشرة هو احدى من قتل مقاتيلا فله سلبه او ان قتل رجل مقاتيلا فله سلبه ثم قتل نفسه قتيلين او ثلاثة استحق اسلافهم) لان معنى النعمة قد اتفقت باشرالك التسعة مع نفسه في الايجاب وصار كلامه عام باعتبار المعنى الذي قلنا في استحق هو من سلب المقتولين ما يستحقه التسعة منه اذا قتلوا (ولو قال لرجل بينه ان قتل قتيل فلك سلبه فقتل قتيلين معا فله سلب احدهما) لان هذا الايجاب لا يتناول الا الواحد ثم يخار اي السيلين شاء لان الحق ثابت له فالخيار في البيان اليه ولا يقال كان ينبغي ان يكون الخيار الى الامام لانه هو الوجه له وهذا لان مثل هذا الكلام من الامام على وجه بيان السبب وانما يكون الخيار لمن باشر السبب واكثر ما فيه ان يختار افضاهما سلبا ولو لم يقتل الا ذلك الرجل بضربته كان مستحقا لسلبه فان قتل معه غيره لا يجوز ان يصير محر وما لانه اظهر زيادة القوة بما صنع *

(وكذلك لو قال ان اصبحت اسير افولك فاخذ اسيرين معا فله ان يختار ارفهما لهذا المعنى ولو خرج امير السكر في السرية ونقل لهم الربع فاصابوا غنائم كان للامير النفل مع السرية) لانه اوجب النفل لاصحاب السرية وهو واحد منهم وبهذا الفصل يتبين ما سبق ان عند التميم الامام في استحقاق النفل كثير والكلام في فصل السرية اظهر فان استحقاقهم للنفل على حياة استحقاق النفيسة (الآرى) ان المباشرة منهم والردا في ذلك سواء ثم استحقاق النفيسة الامام بمنزلة الجيش فكذلك في استحقاق نفل السرية اذا خرج هو معهم والله تعالى الموفق *

﴿ باب من النفل الذي يصير لهم ولا يبطل اذا نفل بعضهم دون بعض ﴾
(ولو قال الامير ان قتل رجل منك قتيل فله سلبه فقتل رجلا قتيل واحد

﴿ باب من النفل الذي يصير لهم ولا يبطل اذا نفل بعضهم دون بعض ﴾

فلهما سلبه) لانه حين اخرج الكلام مخرج العموم فقد قصد به التعريض على النكاح فيهم •

(وفي هذا لافرق بين ان يكون القتائل واحدا او جماعة الا ان يبين فيقول
انه قتل رجل منكم وحده قتيلا فيشذ لا شيء للقاتلين من السلب) لانه يبين
بهذه الزيادة ان مقصوده التحريض على اظهار الجلادة بالاستبداد (ا) بالقتل
وبالاشتراك لا يحصل ذلك •

(ولبرز عشرة لاقى قتال فقال الامير امشرة من المسلمين ان قتلتموهم فاكم
اسلامهم فقتل كل رجل واحد منهم استحق كل قاتل سلب قتيله خاصة لان
تعميم المشرة بالخطاب بمنزلة تعميم الكل بقوله من قتل قتيلا فلا سلبه * وهذا
لان اذا المدد اذا قبول بذى عدد ينقسم الاحاد على الاحاد كقول الرجل
اعط هؤلاء العشرة هذه المشرة الدراهم والفعل المضاف الى جماعة بعبارة
الجمع يقتضى الانقسام على الافراد كما يقال ركب القوم دوابهم فانه يفهم منه
ركوب كل واحد منهم دابته *

(ولو قتل نسمة من المسلمين تسعة منهم وقتل المشرك المسلم العاشر او هرب فلم يقدر عليه فلكل واحد من القاتلين سلب قتيله) لان المقصود من هذا الكلام جعل القتل سبياً لا استحقاق السلب لا شتر اطفالهم حتى لا يبقى احد منهم (الا ان يتبين ذلك فيقول لكم اسلامهم ان قتلتموهم كلهم فلم تغادروا منهم احدا فيستدبّين بتنصيبه انه علق الاستحقاق بشرط قتل الكل) فالشرط يقابل المشروط جملة ولا يقابله جزأً جزأً وما لم يتم الشرط لا يثبت شيء من الجزاء فاما اذا لم يبين فانما يحمل مطلق كلامه على ما هو المفهوم عادة وهو التحريض على دفع شرهم عن المسلمين بقتلهم فيقدر ما حصل من المقصود يستحق السلب *

﴿وَأَفْرَأَافَ عَلَى نَحْسِهِمُ عَلَى الْإِسْلَامِ شِئْرًا يُغْنِي عَنْهُمْ الْإِسْلَامَ عَنْ مَا كَانُوا يُشْرِكُونَ﴾

(وكذلك لو قال لسرية ايتوا حصن كذا فان قتلتم مقاتلته وفتحتموه فكم
الربع فقتلوا بعضهم اقلوا رأسهم ونفروا جميعهم وفتحوا الحصن فمهم النفل)
لان ما هو المفهوم من كلامه قد حصل وهو تفريق الجمع وفتح الحصن بالقتال
(وان فتحوا الحصن بغير قتال لم يكن لهم نفل) لان ما جله سبب لاستحقاق
لهم هو القتال لم يوجد

﴿ الا ترى ﴾ انه لو قال ان قتلتم مقاتلته وسيتم ذريتهم فكم كذا فقتلوا البعض
وسبوا من بقي منهم كان لهم النفل ولو اخذوهم بغير قتال لم يكن لهم نفل لما
قنا (ولو قال ان قتل انسانكم قتيلا فقتل رجلان من المسلمين قتيلا كان سببه
بينهما نصفين ولو قتل مسلم ومشرک مشرکا خطابه فقتله مع المسلم كان نصف
السب للمسلم ونصفه في الغنمة) لان في حق المسلم يحمل كان القاتل معه مسلم
وفي حصة المشرك يحمل كان القاتل معه مشرك وهذا لان الايجاب بالتفيل
من الامام كان للمسلمين فاما يستحق المسلم بقدر ما باشر من السبب وانما باشر
هو قتل نصف النفس حين شارك غيره فيه ﴿ الا ترى ﴾ انه لو قتل مسلما خطامع
غيره كان عليه نصف الدية فاذا كان فيما يجب من الغرم بالقتل يحمل هو
قاتلا نصف النفس فكذلك فيما يستحق من الغنم

(ولو قال من قتل بطريقا فله سببه فقتل مشركا ليس بطريق لم يستحق السب)
لان المقصود التحريض على قتل من ينكر شوكتهم بقتله ولم يحصل هذا
المقصود ﴿ الا ترى ﴾ انه لو قال من قتل المالك فله سببه فقتل رجلا غير المالك
لم يستحق شيئا ولو قال من قتل بطريقا فله من الغنمة الف درهم فقتل رجل
بطريقا استحق ما وجب له الامام لمباشرة سببه ولكن بما ينضمون به بسببه هذا
حق لو لم ينضموا بهذا شيء لم يطله مما كانوا اغموا قبل هذا شيء) لان سبهم

﴿ لو قتل مسلم مسلما خطامع غيره كان عليه نصف الدية ﴾

المسلمين قد وجبت فيه وهذا التنفيل مما كانوا اغتموا يكون تنفيله بعد الاصابة وذلك لا يجوز •

(ولو قال من قتل منك صعلوكا فله سلبه قتل رجل بطريقا او قتل الملك لم يستحق شيئا) لانه اوجب له سلب الصلوك وسلب الملك والطريق افضل من سلب الصلوك لا عما القبا يحجب الادنى له لا يستحق الا على (بخلاف ما لو قال من قتل صعلوكا فله مائة درهم قتل رجل بطريقا فانه يستحق المائة) لانه انى ما شرط عليه وزيادة فانكسار شوكتهم بقتل الطريق اظهر منه قتل الصلوك والمسمى بمقاتلته وهو المائة معلوم (والمسائل) بمد هذا الى آخر الباب مبنية على اصل وهو (انه ان اوجب له بالتنفيل شيئا بينه لم يستحق شيئا آخر سواء انى بادون مما شرط عليه او باعلى) لان محل الاستحقاق لم يوجد والاجاب لا يعمل بدون المحل (وان كان اوجب له مالا مسمى فان انى بخلاف جنس ما شرط عليه لم يستحق شيئا من المسمى) لان مع غلبة الجنس لا يحصل الامتثال (وان كان ما تاتي به من جنس ما شرط عليه فان كان ادون مما شرط عليه في المنفعة لم يستحق شيئا) لانه لم يمثل الامر ولم يحصل المقصود بكماله (فان كان اعلى مما شرط عليه استحق المسمى) لانه امتثل الامر وزاد عليه (فاذا قال من قتل شيخا فله سلبه قتل شابا استحقه) لانه انى بالشرط وزيادة فان النكابة واظهار الجلادة في قتل الشباب اكثر والسلب لا يتفاوت بالشباب والشيوخ (واذا قال من قتل شابا فقتل شيخا لم يستحق) لانه ما تاتي به دون ما شرط عليه في معنى النكابة والجلادة •

(ولو قال من جاء باسير فهو له نجاء) وصيف او على عكس هذا لم يستحق شيئا لان المحل الذى اوجب له صفة النفل فيه لم يوجد فان الا سير غير الوصيف •

(وكذلك لو قال من جاء بوصيف فبوله فجاء برضيع او على عكس هذا لم يكن له) لان الوصيف غير الرضيع فالحمل الذي اوجب فيه حقه لم يوجد (ولو قال من جاء بالف درهم فله منها مائة درهم فجاء بالف دينار لم يكن له منها شيء) لانه اوجب له بعض ما ياتي به من الدراهم وبين الدراهم والدينار مخالفة في الجنس.

(ولو قال من جاء بوصيف فله مائة درهم فجاء بوصيفة لم يستحق شيئا) لان الذكور والاناث من بني آدم جنسان مختلفان لتباين المقصود ولهذا واشترى شخصا على انه عبد فاذا هي امه لم ينقذ البيع ومع اختلاف الجنس لا يتحقق الامتثال (ولو قال من جاء بشاب فله مائة درهم فجاء بشيخ لم يستحق شيئا ولو كان على عكس هذا استحق) لان الجنس واحد والشاب فيما هو المقصود هما خاير من الشيخ فاذا جاء بما هو ازيد من الشر وطعنه استحق النفل وان جاء بانقص منه لم يستحق بمنزلة ما لو قال من جاء بالف درهم غلة فله مائة درهم فجاء بالف درهم جيادا خم مائة درهم غلة) لان الجنس واحد وما جاء به افضل ولكن لا يستحق الا قدر ما سحى له وذلك مائة درهم غلة (وكذلك لو قال من جاء بالف درهم غلة فله عشرها فباه بالف نقد بيت المال استحق عشرها من دراهم غلة) لانه ما اوجب له الفضل والاستحقاق بالتسمية فلا يشب الا بقدر المسمى.

(ولو قال من جاء بالف درهم جيادا فله مائة فباه بالف غلة لم يكن له شيء) لان ما جاء به دون ما شرط عليه (ولو قال من جاء بمشر شياء فله شاة فباه بمشر بقرات لم يستحق شيئا لاختلاف الجنس) وكذلك لو قال من جاء بمشرة او اب ديباج فله كذلك فباه بمشرة او اب بزبون لم يكن له شيء وكذلك ان كان على عكس هذا) لان الجنس مختلف (ولو قال من جاء بمشرة او اب بزبون احر فباه بالاخضر او الاصفر فان كان الاحر افضل مما جاء به لم يستحق شيئا وان كان

لو اشترى شخصا على انه عبد فاذا هي امه لم ينقذ البيع

مثل ما جاء به اودونه استحق ماسمي له لان الجنس واحد وانما الاختلاف في الصفة هاهنا (الآثرى) ان من اشترى ثوب بزيون (١) على انه احمرا فاذا هو اخضر فان البيع يكون صحيحا

(و كذلك على هذا الاصل البغل والفرس والحمار ولو قال من جاء بفرس فله مائة فجاء ببرزون لم يستحق شيئا وان كان على عكس هذا استحق) لان الجنس واحد والفرس افضل من البرزون (بخلاف ما اذا جاء بحمار او بغل فانه لا يستحق شيئا) لان الجنس مختلف (ولو قال من جاء بفرس فله مائة فجاء رجل بفرس فانه يسطى نغله بما ينضمون به هذا حتى اذا لم ينضموا شيئا آخر فان نغله يكون من الفرس خاصة دون ما نضموا قبل هذا فان كان الفرس لا يساوي مائة لم يزد له على مقدار ثمنه شيئا وان كان يساوي مائة او اكثر فرأى الامبران يحمل الفرس فيما نضموا قبل هذا يطيه المائة منه فان ذلك مستقيم) لان له ولاية بيع المغنم وهذا التصرف منه بمنزلة بيع شيء من المغنم بمثل قيمته فيجوز (وان كانت المائة اكثر من قيمة الفرس لم يطعه من القيمة الا مقدار قيمة الفرس) لانه له ولاية المبادلة بشرط النظر لا بالمحابة الفاحشة والله اعلم *

باب ما يجب من السلب بالقتل وما لا يجب

(ولو قال الامير من قتل قتيلا فله سلبه فبرز عاجل للقتال وخرج اليه مسلم فضربه ضربة رماه بها عن فرسه وجره الى المسلمين حيا فمات بعد ايام وقد كان صاحب فراش او لم يكن الا انه علم انه مات من ضربته فله السلب والفرس والسلاح من جملة السلب) لانه صار قاتلا له حين مات من ضربته وفيما يجب (١) البرزون بالكسر وبوزن المرجوز وعن الجوهري بالضم من باب الروم وقيل هو السندس ١٢ المغرب *

من اشترى ثوب بزيون على انه احمرا فاذا هو اخضر فان البيع يكون صحيحا

باب ما يجب من السلب بالقتل وما لا يجب

على القاتل بالقتل لافرق بين ان يموت المقتول بضربه في الحال وبين ان يموت
منها بعد مدة فكذلك فيما يجب له بالقتل ويستوي ان كان مات قبل احرار الغنائم
بدار الاسلام او بعدها ما لم تقسم فاما اذا قسمت الغنائم او بيعت والرجل حي بعد
فان سابه يقسم في الغنيمة (بين الغانمين) لان سبب الاستحقاق في للقاتل لم يتم
بعد وهو القتل فان غنم القتل لا يكون بدون الموت والرجل حي بعد وسبب
ببوت حق الغانمين فيه قد تم وهو الاغتنام فيقسم بينهم وبالقسمه يمين الملك
فن ضرورته ابطال حكم التنفيل فيه وبعد ما نفذ الحكم من الامام بابطال
التنفيل فيه لا يستحقه بالتنفيل وان تم السبب * فان قيل * لما ذا لا يؤخر القسمه
والبيع في السلب حتى ينظر الى ما ذا يؤهل حال الرجل * قلنا * لان السبب
الموجب للقسمه وهو الاغتنام قد تم فيه فلا يؤخر الحكم الذي ثبت بتقرر سببه
لاجل سبب موهوم *

﴿ الا ترى ﴾ ان المضر وب نفسه يقسم في الغنيمة فكيف لا يقسم عليه * فان قيل *
لانه ليس في نفسه حق منتظر لاحد فاما في السلب حق منتظر للقاتل وقد
وجد سببه منه * قلنا * قد بينا ان السبب لا يتم الا بموت المضر وب * ثم لا يتأخر
قسمه الغنيمة لحق هو اقوى من هذا وهو حق الملك القديم في الماسور فانه
حق ثابت لوجاه قبل القسمه اخذه بغير شيء * ثم لا يؤخر القسمه والبيع لحقه
فلان لا يؤخرها هنا لحق الضارب وهو غير ثابت في الحال كان اولى (فان قيل)
فملى هذا ينبغي اذا مات المضر وب بعد القسمه ان يكون للقاتل حق اخذ السلب
بالقيمة كما في الماسور اذا جاء المولى بعد القسمه * قلنا * هناك الملك كان ثابتا
للمولى في الاصل فيتمكن من اخذه بالقيمة على وجه القداء لذلك الملك وها هنا
الملك للضارب في السلب لم يكن ثابتا قط ليفديه بالقيمة وانما كان مثبت له الحق

مسئلة اخذ المولى الى السيد الماسور بالقيمة اذا جاء بعد قسمه الغنيمة

ابتداء بسبب التنفيل ان لومات المضروب قبل القسمة فاما بعد القسمة لا يمكن اثبات حقه لانعدام محله فانما وزان هذا من الماسور ان لو خرج الحر بي بالمبدالينا بامان ثم اسلم او باعه من مسلم * وهناك لا يثبت للمولى حق الاخذ منه لانعدام محله فكذلك حكم السلب *

(و على هذا لو ان المسلم حين رمى به عن فرسه اجتراه المشركون فذهبوا به حيا فلا شيء للضارب من فرسه وسلبه ما لم يلام موته من ضربته) لان تمام السبب به يكون فلا استحقاق يثبت له ابتداء فلا بد فيه من التيقن بالسبب ولا يكفي وجوده ظاهرا بمنزلة الشرط الذي تعلق به عتق او طلاق فانه ما لم يتيقن به لا يزل الجزاء *

(وانما طريق معرفة ذلك ان يشهده عدلان من المسلمين) لان السلب باعتبار الظاهر غنيمة للمسلمين وانما الحاجة الى الاستحقاق عليهم فلا يكون ذلك الا بسنة تقوم من المسلمين على موته قبل القسمة *

(و اما اذا مات المضروب بعد القسمة والبيع لم يكن للقاتل من السلب شيء ولو قامت البيعة بفوات المحل بنفوذ القسمة والبيع من الامام فيه * ولو كان قال من قتل قتيل افله مائة درهم فهذا هو الاول سواء الا في خصلة واحدة وهو انه اذا بيع الغنائم ثم مات المضروب استحق المائة ها هنا ما لم يقسم الثمن واما اذا قسم الثمن او قسمت الغنيمة ثم مات المضروب فلا نقل له) لان محل حقه الغنيمة ها هنا وبالبيع لا يفوت هذا المحل فان الثمن غنيمة باعتبار انه قائم مقام المبيع يقسم بين الغامين فاما بالقسمة يفوت محل حقه فيبطل نقله وفي الاول محل حقه السلب وهو يفوت بالبيع فان الثمن ليس من السلب في شيء فحق هذا يقع الفرق بينهما والله الموفق *

باب من النفل لاهل الذمة والسيد والنساء وغيرهم

(واذا قاتل الامير من قتل قتيلاً فله سلبه فقتل ذمي ممن كان يقاتل مع المسلمين قتيلاً استحق سلبه) لان الامام اوجب السلب للقاتل بلقط عام يتناول المسلم والذمي. والامام كالنص في اثبات الحكم في كل ما يتناوله (ولو خص الذمي بهذا استحق السلب بالقتل فكذلك اذا تناوله لا لفظ العام).

وهذا لان الذي اذا قاتل مننا استحق الرضخ من الفينة كما يستحق المسلم السهم ومن استحق الرضخ فهو شريك في الفينة بمنزلة من يستحق السهم ولهذا كان له ان يتناول من الطعام والعلف مقدار حاجته. وكذلك لو قتل رجل من التجار قتيلاً سواء كان يقاتل قبل هذا او كان لا يقاتل) لانه قاتل الآر وبه يصير شريكاً في الفينة فيتناوله حكم التنفيل.

(وكذلك لو قتلت امرأة مسلمة او ذمية قتيلاً) لانها شريكة بما يستحق من الرضخ (وكذلك لو قتل عبد كان يقاتل مع مولاه قبل هذا او كان لا يقاتل حتى الآن لانه شريك بما يستحق من الرضخ فيستحق السلب بالتنفيل ويكون ذلك لمولاه لانه كسب عبده الا ان يكون الاير خص فقال من قتل من الاحرار قتيلاً او قال من قتل من المسلمين قتيلاً فيخذيذيني الامر على تخصيصه) لان الاستحقاق بايجابه فكما يستبر عموم كلامه يستبر خصوصه (واذا لم يستحق الذمي السلب عند التخصيص يرضخ له من الفينة على قدر ما يرى الامام) لانه يبيع للمسلمين ومن يكون جاني القتال يستحق الرضخ دون السهم كالسيد والنساء وهذا لانه لا بد من ان يبطى شيئاً ليكون ذلك تحريضاً له على الخروج ولا وجه للتبوية بين النعم والتبوع فلماذا اعطيناه الرضخ ولا يزداد رضخه ان كان فارساً على سهم فارس من المسلمين وان كان راجلاً على سهم راجل

باب من النفل لاهل الذمة والسيد والنساء وغيرهم
الامام كالنص في اثبات الحكم في كل ما يتناوله

استحقاق المرأة الذمية والسيد السلب

منهم لانه لا يكون ذمي ابدا الا وفي المسلمين من هو اعظم غناء منه فاذا كان لا يزداد للمسلم العظيم الغناء على السهم فكيف يزداد للذمي فظاهرا ما قول في الكتاب يدل على انه يجوز ان يبلغ برضه سهم المسلم اذا كان عظيم الغناء والصحيح انه لا يبلغ به ايضا ولكن ينقص بقدر ما يراه الامام كما لا يبلغ قيمة العبدية الحر * قال قيل * اليس ان في التنفيل العام يسوى بينهما في استحقاق السلب وربما يكون سلب قتيل الذمي اكثر قيمة من سهم المسلم فلماذا لا يجوز ان يسوى بينهما او يفضل الذمي فيما يرضخ له * قلنا * لان استحقاق السلب بعد التنفيل اما ان يكون بالقتل او بالايجاب من الامام ولا تفاوت بينهما في ذلك بخلاف استحقاق الغنيمة فانه باعتبار معنى الكرامة * (الآرى) * ان في الاستحقاق بالتنفيل يسوى بين الفارس والراجل وذلك لا يدل على انه يجوز التسوية بينهما في استحقاق الغنيمة *

(ولو كان الامير قال من قتل قتيلا فله سلبه فسمع ذلك بعض الناس دون بعض ثم قتل رجل قتيلا فله سلبه وان لم يسمع مقالة الامام) لانه ليس في وسع الامام اسماع كل واحد منهم وانما في وسعه ان يجعل الخطاب شايئا قد فعل فيكون هذا كالمواصل الى كل من تناوله الخطاب حكما *

﴿الآرى﴾ ان ابا قتادة رضي الله تعالى عنه كان قتل قتيلا يوم حنين قبل ان يسمع التنفيل ثم اعطاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سلبه على ما روينا (ولان) سماع الخطاب انما يشترط لدفع الضرر عن المخاطب وفي هذا بعض منقمة له (وعلى هذا الوبت سرية وقال لاميرهم لكرم نفل الرب فاه اعلام جماعتهم) *

(وكذلك لو سمع بعضهم دون بعض فان لم يسمعه احد منهم ولا من غيرهم لم يكن لهم نفل) لان المقصود بالتنفيل التحريض على القتال ولا يحصل هذا اذا

لم يسمع كلامه احد فو نظير ما لو تفكر هذا في نفسه ولم يتكلم به فاما اذا سمع اميرهم او بعضهم فقد حصل المقصود وهو التحريض (بوضحة) ان كلام الامير يفسو اذا سمعه بعض الناس عادة لان السامع يبلغ من لم يسمع كما قال صلى الله عليه وآله وسلم الا قليلا الشاهد الغائب واما ما لم يسمع منه احد لا يتصور ان يفسو فلا يكون ذلك منه اشاعة الخطاب

(ولو قال في اهل المسكر قد جعلت لهذه السرية نفل الربيع ولم يسمع ذلك احد من السرية في القياس لان نفل لهم) لان المقصود هو التحريض لا يحصل اذا لم يسمع احد منهم فكله بذلك مع اهل المسكر او تكلمه به مع عياله لا او في نفسه وحده سواء فيما هو المقصود بالتفيل

(وفي الاستحسان لهم النفل) لما بينا ان ما يتكلم به الامام في اهل عسكره فانه يفسو فكانه امرهم بتبليغ اهل السرية دلائله وليس في آيات هذا الحكم في حقهم قبل التبليغ اضرارهم وان كان الا ولى التبليغ لهم ليم به معنى التحريض (بوضحة) ان اصحاب السرية قد يكونون قومالا يخاطبهم الامام بنفسه عادة ومن عادة الملوك انهم يتكلمون بين يدي خواصهم بما يريدون ان يظروا امامه فهذا الطريق نظيم هذا منه بمنزلة اشاعة الخطاب والامراهم بالتبليغ

(ولو قال الامير من قتل قتيلا له سلبه ثم لحقهم مدد من المسلمين فقتل رجل منهم قتيلا كان له سلبه) لان المدد في استحقاق الشركة في الفدية بمنزلة الحاضر وقت القتال فكذلك في استحقاق النفل يكون كالحاضر وقت التفيل فله سلب قتيله علم بمقالة الامير او لم يعلم (ولو كان جامع المدد امير آخر وعزل الامير الاول بطل نفل الاول فيما يستقبلون) لان صحة تفيله باعتبار ولايته وقد زالت ولايته بالمرزل والعارض قبل حصول المقصود بالشئ كالمقترن باصل

السبب (ولو كان معزولا حين نفل لم يستبرئ فله فكذلك اذا صار معزولا بعد التفيل قبل القتل او بعد بث السرية قبل اصابة الفئام فاما اذا اصابوا الفئام قبل ان يصير الاول معزولا فلهم النفل من ذلك) لان المقصود قد تم بالتفيل قبل النزول *

(ثم اذا كان الامير الاول قد اخبر بان الامير الثاني قادم بعزله فادام بالبعد من معسكره لا يصير هو معزولا فاذا صار قريبا من المعسكر بحيث يفيث اهل المعسكر ان طلبوا منه فانه يصير معزولا وبطل نفل الاول) لانه لما قرب منهم فكانه خالطهم وهذا لانه بعد بث الخليفة الذي بمنزل الاول انما لا ينزل الاول ما لم يقرب منهم لحاجة اهل المعسكر الى من يدبر امورهم والثاني عاجز عن ذلك لبعده عنهم واذ اقرب منهم فقد ارفع هذا المعنى *

(ولو لم يقدم عليهم امير آخر ولكن مات اميرهم فامر واعيهم امير آخر وكان الاول قد نفل لم يبطل حكم تفيله لان الثاني خليفة للاول قائم مقامه فلا يبطل شيء مما صنعه الاول الا ان يبطل ذلك الامير الثاني فان ابطله بلم الخطاطين بطل) لانه ينزله الاول ولو ابطال الاول ذلك بطلهم بطل فكذلك الثاني *

(ولو كان الخليفة قال لهم ان مات اميركم او قتل فاميركم فلان هذا صحيح) لانه يتعلق الاطلاق بالشرط فيصح كالتمق والطلاق *

والاصل فيه ما روى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم موقعة ان قتل زيد بن جعفر اميركم وان قتل جعفر فان راحة اميركم الحديث ثم في هذا الفصل اذ مات الاول بطل تفيله لان الذي نائب الخليفة بتقليده من جهته فكانه قلده ابتداء بدموب الاول بخلاف ما سبق وهذا لان التفيل رأي رآه الاول وحكم رأيه ينقطع برأي فوق رأيه وهو تقليد الخليفة الثاني *

المرض قبل حصول المقصود بالشيء كالمترن با على السبب

(فاما في الفصل الاول لم يعترض على رأيه رأى فوقه انما نظر الجند له ولا ينسبهم في نصب الخليفة فيبقى حكم رأيه باعتبار خليفته كما لو استخلفه هو نفسه) (والا ترى) ان في الاستخلاف في الصلوة لا فرق بين ان يفعله الامام الاول وبين ان يفعله القوم فهذا مثله *

(ولو قال لاهل المسكر من قتل منكم قتيلا فله سلبه ثم لحق بهم مدد وتجار وقوم - لموا من اهل الحرب قتل رجل منهم قتيلا في القياس لا يستحق السلب) لانه خص الحاضرين بالقتال بالخطاب بقوله (منكم) بخلاف ما سبق فقد عم الخطاب هناك بقوله من قتل قتيلا فله سلبه * وذلك تناول الحاضر ومن يحضره (وفي الاستحسان له السلب) لانه ما قصد الحاضرين لا عيانهم بل لتعريضهم على القتال وفي هذا المعنى من يحضرون من حضر سواء (والا ترى) ان الذين لحقوا بهم شر كاؤهم فيما اصابوا قبل ذلك اذا قاتلوا وجعلوا كالحاضرين وقت الاصابة فكذلك هم شر كاؤهم في حكم التنفيل وجعلوا كالحاضرين في وقت التنفيل (ولو كان في المسكر قوم مستأمنون فان كانوا دخلوا باذن الامام فهم بمنزلة اهل الذمة في استحقاق الرضخ واستحقاق النفل اذا قاتلوا * وان كانوا دخلوا ببشر اذن الامام فلا شيء لهم مما يصيبون من السلب ولا من غيره بل ذلك كله للمسلمين) لان هذا الاستحقاق من المرافق الشرعية لمن هو من اهل دار نافلا ثبت في حق من ليس من اهل دارنا الا ان يكون الامام استمان بهم فاستمانته بهم يلتحقون بمن هو من اهل دارنا حكما ونظيره الر كاز والمعدن فان المستامن اذا استخرج ذلك في دارنا ببشر اذن الامام اخذ كله منه وان استخرج به باذن الامام فهو بمنزلة الذي في ذلك بخس ما اصاب والباقي له (ولو ان قوما من المستأمنين دخلوا دار حرب غيرة ادهم على ارجيش

مسئلة استخلاف الامام في الصلوة

مسئلة استخلاف الامام في دارنا

من المسلمين (١) وكانوا اهل منعة فاصابوا غنائم واصاب المسلمون ايضا غنائم
ثم خرجوا فاصاب المسلمون بخمس والباقى بينهم على سهام الغنيمة وما
اصاب المستامنون فهو لهم لا خمس فيه (٢) لان اصابتهم لذلك لم يكن على وجه
اعزاز الدين وانما بخمس المصاب اذا اصاب باشراف الجهات وهذا انما
ينطبق في مصاب المسلمين دون مصاب المستامين وانما كان ذلك منهم
اكتسابا محضا فيسلم لهم كسبهم بخلاف ما سبق فلا صابة هناك كانت غنمة
المسلمين لان المستامين انما قاتلوا تحت رايهم والاستطاعة بهم بمنزلة
الاستمارة بالكلاب فلهذا خمس جميع المصاب *

(ولو كان الذين فعلوا ذلك قوم من اهل لذة لهم منعة جمع ما صاب الفريقان
واخرج خمسة والبق غنيمة بينهم جميعا) لان اهل لذة من اهل دارنا فاما
يقاثلون للذب عن دار الاسلام (الارى) انه يجب علينا نصر اهل الذمة
ان قهروا وقربنا على نصرهم وليس علينا ذلك في حق المستامين بعد ما دخلوا
دار الحرب (بوضحة) ان اهل الذمة تبع للمسلمين في السكنى حين صاروا من
اهل دارنا فيكونون تبعا للمسلمين فيما يصيبون في دار الحرب ايضا وقد تم
الاحراز بالكل فلهذا بخمس جميع المصاب فاما المستامنون لا يكونون تبعا
للمسلمين في السكنى حتى يتمكنوا من الرجوع الى دار الحرب فكذلك
في الاصابة *

(ولو ان حربا في دار الحرب اخذ ما لمن ماله ثم استامن الى اهل المسكر فله
(١) لانه ترك (ولم يكن لهم منعة فاصابوا غنائم واصاب المسلمون غنائم في خمس
جميع ما صابوا وان كانوا اهل منعة الخ) يدل على هذا ما في الشرح اعني قوله
بخلاف ما سبق فلا صابة الخ والله اعلم ١٢ م

يجب علينا نصر اهل الذمة ان قهروا وقربنا على نصرهم

ما جاء به لانه بنفس الاخذملك الماخوذ لا بقوة المسلمين فالتحق بسائر
امواله وكذلك لو اسلم بعد الاخذ او صار ذميا وخرج الى دار ناعم اهل المعسكر
فذلك المال له لانه ما اصاب بقوة المسلمين فلا يثبت حقهم فيه وروى ان
الغيرة بن شعبة رضى الله عنه كان فصل ذلك فانه قتل الذين صحبوه في السفر
واخذ اموالهم وجاء الى المدينة ولم فلم يخمس رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم ذلك المال ولم ياخذ منه شيئا وروى عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال له
اما اسلامك فقبول واما مالك فالا غدر لا حاجة لنا فيه وانما قال ذلك لانه
كان غدر بهم ولذلك قصة مروقة (ولو كان اسلم قبل اصابة المال ثم قتل بعضهم
واخذ ماله ولحق به المعسكر فهو غنيمة بينه وبين اهل المعسكر) لانه اصابه بقوة
المسلمين وقد تم الاحراز فيه بمنعة المسلمين *

(ولو فعل ذلك احد من اهل المعسكر سواء كان الحكيم فيه هذا فكذلك اذا فعله
الذي اسلم منهم وكذلك لو خرج فصار ذمة للمسلمين ثم رجع فاصاب ذلك)
لانه لما صار ذمة للمسلمين فهو بمنزلة الذي الداخل مع الجيش من دار الاسلام
وانما يمكن من اخذ هذه الاموال بقوة المسلمين (وكذلك لو استامن الى اهل
المعسكر ثم عاد باذن الامير وفعل ذلك) لما بينا انه بعد اذن الامير بمنزلة
الذي فيما يصيب (ولو فعل بغير اذن الامير كان ذلك لاهل المعسكر اذا كان
المستامن غير اهل تلك الدار لانه بمنزلة مستامن دخل مع المعسكر من دار
الاسلام) وهذا لانه لا منعة له فاعا اصاب ذلك بقوة المسلمين فيكون لهم بخلاف
ما اذا كان المستامن من اهل منعة *

(ولو ان اهل المعسكر اسروا الاسرا من العدو فقال الامير من قتل قتيلا فله
سلبه فقتل اسير رجلا من العدو فسلبه من الغنيمة ان لم تقسم الامير الاسرا

وان كان قسمهم اوباعهم فالسلب لمولى القاتل لان بالقصة صار عبدا له وسلب قتيله كسبه فاما قبل القصة الاسير من الغنيمة فسلم قتيله يكون من الغنيمة ايضا والله الموفق.

﴿باب من السرقة في النفل فيما أخذ بحساب﴾

(ولو قال الامير من اصاب اسيرا فهو له فاصاب رجل اسيرين او ثلاثة فهم له) لان صيغة كلامه عام في المصيب والمصاب جميعا.

(وكذلك لو قال ان اصاب انسان منكم اسيرا فهو له) لانه صرح بما يدل على التميم في المصيب والمصاب جميعا وفي ثلثه لا فرق بين حرف الشرط وحرف (من) وقوله (انسان) لئلا يصد (١) عيناه كان للجنس حتى اذا اصاب جماعة اسيرا واحد افهولهم باعتبار هذا المعنى (فلو قال من اصاب منكم عشرة ارجس فهم له فاصاب رجل منهم عشرين رؤسا فهم له كلهم) للتصريح بما وجب التميم وهذا كله بمنزلة قوله من اصاب شيئا فهو له (ولو قال من اصاب عشرة ارجس فله عشرهم فاصاب رجل منهم عشرين فله عشر ما اصاب) وذلك رأسان (وكذلك لو قال من اصاب عشرة ارجس فله رأس منهم ثم اصاب رجل عشرين فله رأسان وان اصاب عشرة فله رأس وانما يعطى الوسط مما اصاب لا يعطى ارجسهم ولا اخسهم) لان الامير اوجب له ذلك بازاء منفعة للمسلمين بعمله وذلك التسعة التي بقي لهم وتسمية الرأس مطلقا بمقابل ما ليس بال ينصرف الى الوسط كافي الخلع والصاح عن دم العمد ولان الامام مأمور بالنظر له وللمسلمين وفي اعطاء ارجسهم اياه ترك النظر للمسلمين وفي عطاء الاخس ترك النظر له فيعطيه الوسط ليمتد النظر وغير الاوسطا (وان اصاب خمسة ارجس اعطى نصف واحد من اوساطهم اعتبارا للبعض بالكل) فان قيل الإمام شرط

الاستحقاق في الجيئ بشرة اروس والشرط لا ينقسم على الشروط باعتبار
الاجزاء فاذا اتى بحدود المشرة ينبغي ان لا يستحق شيئا قلناه كذلك ولكنه
اوجب له ذلك بمقابلة منفعة المسلمين بعمله فيقدر ما يحصل من المنفعة للمسلمين
يعطيه من المسمى وهذا الان المقصود بالتفصيل التحريض على الاخذ والاسر
وهذا المقصود لا يحصل اذا اعتبر بالشرط صورة لانه اذا تمكن من اخذ تسعة
فاذا علم انه لا يستحق شيئا لوجاههم لم يرغب في ذلك لانه يحتاج الى معالجة
وهوثة فاذا علم ان نصيبه فيه كصيب سائر الفاعلين قل ما يرغب في التزام ذلك
وانما غام معنى التحريض في اعتبار ما قلناه انه يستحق بقدر ما جاء به ﴿ارأيت﴾
لو قال من قتل منكم عشرة فله عشر اسلأهم قتل تسعة اما كان يستحق المسمى
بحساب ما قتل فكل واحد يعلم انه لم يكن مقصود الامام اشتراط المشرة لان
الواحد قل ما يتمكن من قتل عشرة منهم او احد عشرة رأسا

(ولو اصاب رجلا عشرة اروس فلها واحد من اوساطهم) لان تمام المنفعة
المشروطة للمسلمين كان بها فالمسمى يكون مشتركا بينها ايضا

(ولو قال لرجل من اهل المعسكر ان اصب رأسا فهو لك فاصاب رأسين
لم يكن له الا واحد منها) لانه اخرج الكلام مخرج الخصوص في المصاب
والعيب فيتني معنى المصوم عنها ثم ان اصابها على الترتيب فله اولها وان
اصابها معا اختار ايها شاء وله ان يختار افضلها) لانه لو لم يصب الا الافضل
كان سلبا له فلا يحرم ذلك باصابة آخر معه (ولو قال ان اصب عشرة اروس
فلك منهم رأس فاصاب عشرين لم يكن له الا رأس واحد) لا اعتبار معنى
الخصوص في كلامه

(فان اصاب بعضهم قبل بعض فله واحد من المشرة الاول من اوساطهم وان

اصابهم مفاقله واحدمن اوساطهم) فان قيل لماذا لم يمكن له ان يختار الافضل
هنا كما في المسئلة المقدمة قلنا لان هناك ما شرط عليه منفعة المسلمين
بمقابلة ما اوجب له وهنا قد شرط ذلك عليه حين سمي له جزءا مما يأتي
به فلهذا يعتبر الوسط ههنا *

(وان اصاب خمسة فله نصف رأس من اوساطهم) اعتبار البعض بالكل
وتحقيقا لمراعاة معنى التحريض *

(ولو قال لشرة من العسكر ان اصبتم عشرة ارؤس فلكم منها رأس فهذا
وقوله لو احدثوا في جميع ما ذكرنا) لانه لما جمع بينهم في ذكر الاصابة فقد
خصهم و التخصيص في المصيب يدل على التخصيص في المصاب لكونه
مبنيا عليه *

(ولو قال لشرة ان اصاب رجل منكم عشرة ارؤس فله منها واحد
فاصاب رجل عشرين رأسا فله منها رأسان من اوساطهم) لانه افر دكل واحد
بالاصابة وجدل خطابه بما فيههم فتميم الخطاب في المصيبين ثبت حكم العموم
في المصاب كالمخاطب به جميع اهل العسكر (الآرى) ان هنالواصاب
كل رجل منهم عشرة ارؤس كان لكل واحد منهم رأس مما اصاب فكذلك
اذا اصاب المائة واحد منهم قلنا يكون له عشرة ارؤس (ولو قال لرجل واحد
ما اصبحت من عشرة ارؤس فلك منهم واحد فاصاب عشرين فله رأسان من
اوساطهم) لان كلمة (ما) يوجب العموم ولا يمكن اثبات العموم به في المصيب لانه
خص الواحد به فاجبتا العموم به في المصاب بخلاف قوله ان اصبحت * لانه ليس
في كلامه ما يوجب العموم لاصورة ولا معنى *

(ولو قال لرجل من اهل العسكر يا فلان ان قتلت هذا الذي برز من المشركين

بجواب
الشيخ
في
السير
الكبير

فلك سابه فسمع ذلك رجل آخر من المسلمين فبرز للمشرك وقتله لم يكن له
سلبه لان الامير خص به من خاطبه والاستحقاق باعتبار شفعه (والتنفيل قابل
للتخصيص فيجمل في حق غيره كان التنفيل لم يوجد اصلا
(فلو قتله المخاطب بالتنفيل مع مسلم آخر كان للمخاطب نصف السلب والنصف
الآخر في القنينة) لان كل واحد منهما قتل نصفه والبعض يعتبر بالكل
في حق كل واحد من الفاعلين *

﴿باب من النفل المجبول﴾

(ولو قال الامير من جاء منكم بشئ فله منه طائفة فجاء رجل بمساع
اوشيا ب اورهوس فذلك الى الامير يعطيه من ذلك قدر ما يري على وجه
النظر منه لمن جاء به ولاهل المسكر) لانه عبر عما ياتي به باعم ما يكون من
اسماء الموجودات وهو اسم الشئ فيتناول كل ما ياتي به وقد اوجب له طائفة
من ذلك وذلك اسم لجزء مجبول الا ان هذه الجملة لا تمنع صحة الايجاب
فيما كان مبنيا على التوسع وبمصلحة الايجاب البيان الى الموجب اوالى من
يقوم مقامه والموجب الامام ههنا وهو مأمور بالنظر للكل فينبني ان يبين
على وجه راعي النظر فيه ويكون ذلك البيان مقبولا منه بمنزلة من اوصى
لانسان بطائفة من ماله فان الوارث يعطيه من ذلك ما يشاء لانه قائم مقام
الموجب وان لم يكن له وارث فيميراثه للمسلمين ويكون ذلك الى الامام
يعطيه ما شاء على وجه النظر منه له وللمسلمين *

(ولو قال من جاء بشئ فله منه شئ اوله منه قليل او يسير فهذا على قياس
ما سبق الا انه لا يبنى للامير ههنا ان يبلغ بما يعطيه نصف ما جاء به لانه
اوجب له يسير انما جاء به او قليلا او شيئا منكرا وذلك دليل القلة ايضا والقلة

من اوصى لاسنان بطائفة من ماله فان الوارث يعطيه من ذلك ما يشاء

لو اوصى بثلثي ماله وقدر ترك خمس بنين وخمس بنات

والكثرة من الاسماء المشتركة وانما يظهر بالمقابلة والمقابل من الشيء دون نصفه حتى اذا قوبل بما بقي منه كان ما بقي منه اكثر *

(ولو قال من جاء بشيء فله منه جزء فذلك الى الامير ايضا الا انه لا يزيد على النصف هاهنا وله ان يبلغ به النصف) لان ادنى ما يكون جزء من جزءين وذلك النصف *

(ولو قال فله بعضه فهذا بمنزلة قوله فله طائفة) لان الاقل والاكثر يكون بعض الشيء وطائفة منه فليس في اللفظ ما يدل على شيء من ذلك فلهذا كان الرأي فيه الى الامام *

(ولو قال من جاء بشيء فله منه سهم قى قياس قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه يعطيه سدس ما جاء به) لان السهم عنده عبارة عن السدس حتى قال اذا وصى رجل لرجل بسهم من ماله لم ينقص حقه عن السدس وذلك مروى عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه فاما على قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله في الوصية له سهم كسهم احد الورثة وهو قول شريح رحمة الله عليه وقدينا هذا في الوصايا فها هنا على قياس قولهم اذا قال فله سهم يعطيه بقدر ما يرى بعد ان لا يزيد على النصف بمنزلة الجزء لان الادنى سهم من سهمين كجزء من جزءين *

(وان قال فله منها سهم رجل من القوم كان له مقداره سهم رجل وان كان في القوم فرسان ورجالة) لانه لا يعطى الا القدر المتين وهو الاقل بمنزلة ما لو اوصى بسهم من ماله وقدر ترك خمس بنين وخمس بنات فانه يكون للموصى له سهم كسهم احدي البنات حتى يكون القسمة من ستة عشر سهما ولا يعطى الا الاقل لكونه يتقناه فكذلك هاهنا *

(ثم في جميع هذا اذا اخذ فله فالباقى بينه وبين اهل السكر على سهام الغنيمة

ولا يحرم سهمه باعتبار ما اوجب له من النفل) فان قيل * فاذا كان هو شريكاً
بسهمه فيما يأتي به فكيف يستحق النفل * قلنا * هذا لما تمتع اذا كان النفل عوضاً
والغازي فيما ينكي في المدلول لا يستحق عوضاً بالشروط وانما يستحق ذلك
بطريق التنفيل للتحريض * ثم هو شريك القوم فيما بقي باعتبار معنى الكرامة *
(ولو قال من جاء بالف درهم فله الف درهم فجاء رجل بما قال لم يكن له غير ما جاء به)
لان معنى التحريض والنظر متمين في ايجاب جميع ما يأتي به له فاما الزيادة
على ذلك فليس فيه من معنى التحريض - شئ * فلا يستحق *

(وكذلك هذا في كل ما يشترط عليه المحبي * بما لا مقصود فيه سوى المالية
كالدينار والوصفاء والافراس وما شابه ذلك) فانه اذا كان قيمة ما جاء به دون
ما اوجب له لم يستحق الا بتقدير قيمة ما جاء به *

(ولو قال من جاء بأسير فهو له وخمسة درهم فهذا صحيح ويمطى الخمس مائة مما
ينمون بسد هذا) بخلاف ما سبق لان المقصود هاهنا النكاح في العدو وبأسر
المباشرين منهم وقيامهم لا مقصود سوى المالية *

﴿ الآري ﴾ انه لو قال من جاء بطريق فهو له والف دينار * او قال من جاء بالملك
فهو له وعشرون رأساً فجاء به رجل استحق من الغنمة ما سمي له وان كان
اكثر مما جاء له حصول معنى النكاح بفعله ﴿ الآري ﴾ انه لو قال من قتل الملك فله
عشرة آلاف دينار * فقتله رجل اعطي ذلك وان لم يحصل للمسلمين بفعله شئ من
المال (ولو نظر الى مشرك على سور الحصن يقاتل فقال من صعد السور فاخذه فهو
له وخمس مائة درهم او قال من صعد السور فقتله فله خمس مائة درهم فقتل رجل
ذلك استحق ما سمي له) لان المقصود النكاح في العدو بفعله وقد حصل *

(فان وقع الرجل من فوق السور الى الارض خارجاً من الحصن في موضع

يُمتنع (١) فيه من المسلمين فاخذه رجل من المسلمين او قتله لم يكن له شيء (٢) لان
الامير اوجب ذلك اذا صعد السور فاخذه وقتله وفي ذلك من النكابة في العدو
مالا يحصل اذا قتله بعدما وقع على الارض خارج الحصن - ﴿ ارايت ﴾ لو وقع
وسط المسلمين حيث لا يمتنع منهم فقتله رجل اكان يستحق شيئا *
(ولو وقع في داخل الحصن فصعد اليه رجل فاخذه وقتله استحق النفل) لانه
اتى بالمشروط عليه وزيادة والصعود والنزول الى داخل الحصن في النكابة فيهم
وفي اظهار الجلادة من المسلمين فوق عجز الصعود *

(ولو كان على السور على حاله فظننه حتى رى به الى المسلمين في موضع يمتنع فيه
من المسلمين ثم اخذه فقتله كان له النفل) لانه اتى بالمشروط عليه معنى فانه سقط
من الحصن بفعله فكان هذا والصعود اليه قريبا من السواء ﴿ الا ترى ﴾ انه
لو توهمه حتى جره فالتقاء من السور ثم قتله فانه يستحق نفله (ولو كان الامير قال
من اخذه فوله ولم يذكر صعودا اليه فوقع من السور خارجا من الحصن فان كان
في موضع يمتنع فيه من المسلمين فاخذه رجل كان له والا فوفي الجماعة المسلمين)
لانه اذا وقع في موضع لا يمتنع فيه من المسلمين فقد صار ماخوذا بجماعتهم
فلا يعتبر فيه فعل الاخذ بعد ذلك * واذا كان في موضع يمتنع فيه فاما صار
ماخوذا بالاخذ فيكون له (ولو قال من صعد الحصن ثم نزل عليهم فله خمس مائة
درهم فعمل ذلك رجل استحق النفل لحصول النكابة فان صعد فلم يستطع
ان ينزل فرجع لم يكن له من النفل شيء) لان ما اتى به دون المشروط عليه
في النكابة *

(ولو كان المسلمون على ثلثة في الحصن فقال الامير من دخل منهم فله عشرة)
(١) كذا في النسخ والظاهر (لا يمتنع) كما يدل عليه ما في الشرح فليتدبر ١٢ *

دنانير فدخل رجل ولم يقتل احدا اخذ الدنانير) لانه اتي بما كان مشروطا عليه
والمقصود النكاح فيهم وقد حصل (وان دخل من ثلثة اخري او صعد حايطا
فزل عليهم فان كان فعل ذلك من موضع مثل هذا الموضع او اشد فيما يرجع
الى جرأة الداخل والنكاح فيهم والمنفعة للمسلمين فله غلة) لانه اتي بالمشروط
معنى وزيادة (وان كان ذلك الموضع اسير في الدخول من هذا الموضع او اشد
الا انه اقل منفعة لله - امين لم يكن له النفل) وهو الاصل فيما ذكر الى آخر الباب
(انه متى اتي بما هو اقل من المشروط عليه فيما يرجع الى المقصود لا يستحق شيئا
وان كان مثله او فوقة استحق مقدار ماسمى له حتى اذا قل من جاء بالف درهم
جياذ فله منها مائة فجاء بالف غلة لم يكن له منها شيء) لان المقصود هاهنا منفعة المال
وما جاء به دون المشروط عليه ولو قال من جاء بالف غلة فله منها مائة فجاء بالف
جياذ اخذ مائة غلة) لانه جاء بانفع من المشروط عليه (ولكن لا يستحق الا المسمى)
لان الاستحقاق باعتبار التسمية (ولو قال من جاء بالف جياذ فهو له فجاء بالف
غلة كان له) لانه ما شرط للمسلمين عليه منفعة هاهنا وانما يستبر الصفة فيما جاء به
لاجل منفعة المسلمين فاذا كان المشروط له بعض ما جاء به اعتبر معنى المنفعة فاذا
كان جميع ما جاء به فلا يعتبر بالصفة فيه (ولو قال من جاء بالف غلة فهو له فجاء بالف
نقد بيت المال كان له الف غلة) لان الاستحقاق باعتبار التسمية وهو ما اوجب
له اكثر من الف غلة فزاد على صفة ما اوجب له يكون في النسيئة وعلى هذا ذكر
بعده من قوله (من جاء بنقرة) *

باب من النفل الذي يستحق بقتل القليل ولا يستحق اذا اختلف فيه

(و اذا قل الامير من قتل قتيلا فله مائة فضرب مسلم مشركا فصرعه
واجترأ آخر رأسه فان كان الذي ضربه قله واجترأ الآخر رأسه بمدا الموت

﴿ الوضوء الاول بحيث يعيش منه نارة يوم ما او يومين ثم قتله الاخر يكون القود على الثاني ﴾

فالسلب للضارب) لانه هو القاتل فان تمام فعل القتل بالمقتول وقد صار مقتولا يضربه •

(وان كان لم يقتله وكان بحيث يقدر على التعامل مع ضربه والعون بكلام او غيره • فالسلب للذى اجتزر رأسه) لانه هو القاتل فانه بعد فعل الاول كان مضروبا لا مقتولا •

(وانما صار مقتولا بعد فعل الثاني والا • لم يمتل من صرعه او من ضربه وانما قال من قتل) • فان قيل • لولا فعل الاول لما تمكن الثاني من جزر رأسه • قلنا • ولولا خروجه الى هذا الموضع ما تمكن القاتل من قتله فيه ثم هذا لا يتبين انه يكون قاتلا لنفسه • (ارايت) • لو هتفه (١) انسان فرمى به عن بردونه ولم يجرحه فوثب آخر فجزر رأسه اكان القاتل هو الاول لا ولكن القاتل من جزر رأسه وان كان لولا ما سبق من فعل الآخر لم يتمكن منه •

(وكذلك ان كان ضربه الاول بحيث يعلم انه يكون آخره الى الموت الا انه ربما عاش يوما او يومين فاجتزأ آخر رأسه فالسلب للثاني) لانه هو القاتل حقيقة • (الا ترى) • ان في نظيره في قتل العمدي يكون القود على الثاني ويجعل فعل الثاني في حق الاول كالبراء لانه قاطع لسراية فعل الاول واستدل عليه •

(بحديث عمر رضى الله عنه فان الذى ضربه في الحراب اصاب مقتله حتى شرب اللبن فخرج من جرحه وعلم ان آخر امره الى الموت ومع هذا كان حيا ما لم تمت حتى لومات له ولد ورثه عمر ولم يرث ذاك الولد منه شيئا وان كان الاول ضربه فنثر ما في بطنه فالتقاء او قطع او داجه الا ان فيه الروح بعد فاجتزأ

(١) توهقه جملة الوهق في عنقه واعلقه بها وهو الجبل الذى في طرفيه اشوطة تطرح في اعناق الدواب حتى تؤخذ ١٢ المغرب

مسائل اكل الشاة التي اخذها الذئب وعلم اكلها
 المتيقن به لا يتبدل الاغله

الاخر رأسه فالسلب للذي ضربه) لانه صار بمنزلة الميت بفعل الاول والذي
 بقي فيه بمنزلة اضطر اب المذبوح فلا يستبره) (الانرى) ان الذئب لو دعا على
 شاة فقطع اوداجها او نثر ما في بطنها ثم ادركها صاحبها فذبحها لم يحل اكلها وان
 كانت تضطرب عند الذبح وبمثله لو عقرها الذئب عقر ايلم ان آخر ذلك الموت
 الا انها قد انبش يوما او يومين فذبحها صاحبها جازا اكلها وهي معنى قوله تعالى
 وما اكل السبع الا ما ذكيتكم وذلك مروى عن ابن عباس رضى الله عنهما في شاة
 بقر الذئب بطنها فخرج قصبتها فادركها صاحبها فذبحها قال لا بأس باكلها وهذا
 لان المتيقن به لا يتبدل الا بمثله فالروح فيه كان متيقنا به فلا يحكم بموته الا بفعل
 يتيقن بانه لا يبقى فيه الروح بعده وما يتوهم ان يبش بعده يوما او اكثر ليس
 بهذه الصفة فلا يجمل مقتولا به بل انما يجمل مقتولا بحز الرأس *

(فان قال الذي اجتزأ رأسه اجتزأت رأسه قبل ان يموت وقال الضارب بل
 اجتزأت رأسه بمدامات فانه يجمل القول قول من يشهده الظاهر فان كان
 فعل الضارب على نحو ما ذكرنا من قطع الاوداج او القاء ما في البطن فالقول
 قوله لا نأتيقن ان فعله قاتله وفعل الثاني كذلك وعند المساواة في الأمر رجح
 الاول السابق وان كان فعل الاول بحيث يماش من مثله يوما او اكثر فالقول
 قول الثاني والسلب له) لا نأتيقن ان فعل الثاني قتل ولا نتيقن به في فعل
 الاول ولا معارضة بين الاضعف والاقتوي فانما يحال بز هوق الروح على
 الاقوى الذي يتيقن به *

(وان كانت جراحة الاول مشكلة او كان خفى عليه موضعها من الجسد
 اخذها اصحابه فاحتملوه فالسلب للذي اجتزأ رأسه) لا نأتيقن بان فعله
 قتل وفي فعل الاول تردد اذا لم يوقف على صفته والتردد لا يمارض المتيقن

به لان من علم حياته يقيناً لا يحمل ميتاً الا يتيقن مثله وذلك بعد فعل الثاني *
 (ولو ان مسلماً احتمل رجلاً من المشركين عن فرسه حتى جاء به الى
 صف المسلمين ثم ذبحه لم يكن له سلبه ولم يكن يحل له ان يقتله) لانه لما جاء به
 الى الصف حيا فقد صار هذا اسير المسلمين ولا يحل قتل الاسير بغير اذن
 الامام لان الامام في الاسير رأيان ان يقتله وبين ان يحمله فيء ولم يكن مقصود
 الامام من قوله من قتل قتيلاً فله سلبه الاسير وكيف يكون قصده هذا
 وانما نفل للتحريض وقتل الاسير بغير اذن الامام لا يحل شرعاً *

(فلو كان حين احتمله انزله عن دابته فقتله بين الصفين كان له سلبه) لانه
 قتل مقاتلاً على وجه المبارزة فانه لم يصير اسيراً بمجرد انزاله عن دابة
 (الآثرى) انه لولا اخذه لكان يتصف منه في ذلك الموضع بخلاف
 الاول فانه بعدما حصل في صف المسلمين قد صار مقهوراً لا يتصف من
 المسلمين وان لم يكن ماخوذاً هذا الرجل (والذي يوضح الفرق انه لو اسلم
 بعدما جاء به الى صف المسلمين كان عبداً للمسلمين *

(ولو اسلم بين الصفين بعدما انزله عن دابته كان حراً لا سبيلاً عليه وكذلك
 لو توهقه حتى انزله عن دابته ثم قتله بين الصفين فله سلبه ولو جره بوهقه الى
 صف المسلمين ثم قتله لم يكن له سلبه الا ان يكون المشرك متمتعاً بذلك يعالج
 نفسه ويقاتل بعدما اتى به صف المسلمين فقتله حينئذ يستحق سلبه) لانه لم يتم
 اسره بعدما كان متمتعاً بمقاتلته (الآثرى) انه لو حمل فوقه في صف المسلمين
 وهو يقاتل مع ذلك فقتله انسان استحق سلبه (وان استسلم حين وقع في الصف
 والى سلاحه ثم قتله رجل لم يكن له سلبه) لانه صار اسيراً مقهوراً بما صنع *
 (ولو قال الامير حين اصطف الفريقان للقتال من جاء برأس فله مائة دينار فهذا

جائز وهو على رؤس الرجال ليس على السبي) لان المقصود في هذه الحالة التحريض على القتال ومطلق الكلام بتقديما هو المفهوم من دلالة الحال فكل من قتل انسانا وجاء برأسه استحق النفل من الغنيمة كما سمي له الامام *
 (فان جاء رجل برأس وقال انقنته وقال الآخر بل انقنته وهذا اخذ رأسه فالقول قول الذي جاء بالرأس) لان الظاهر شاهد له فان تمكنه من جزر رأسه والمجيب به دلائل على انه هو القاتل فالقول قوله مع يمينه * فان قيل * بالظاهر يدفع الاستحقاق وحاجته الى اثبات الاستحقاق * قلناه نعم ولكن التكليف بحسب الوسع وهو عند قتل المشرک لا يمكنه ان يشهد على ذلك شاهد بن حادة فلا بد من تحكيم العلامة لاستحقاقه *

(وان اقام الآخر البينة انه هو الذي قتله فالسلب له) لانا علمنا ان مقصود الامير التحريض على القتال وحث المبارزين على ما لا يقدر عليه غيرهم وذلك فمل القتل دون جزر رؤس المقتول فكانه جعل قوله من جاء رؤس كناية عن هذا اللفظ صلا حجازا عن غيره بدليل سقط اعتبار حقيقته ﴿ارأيت﴾ انه لو قتل مشركا جفزه اصحابه اليهم فام تقدر على رأسه او ضرب رأسه فاندريه فوقه في هر فذهب به الماء اكان لا يستحق السلب بهذا ﴿ارأيت﴾ لو ضرب رأسه فاندريه فوقه في كف آخر اكان السلب للذي وقع في كفه لا ولكنه لا قاتل *

(ولو قال بعض الناس هذارأس رجل ملت فاجز رأسه وقال الذي جاء برأسه بل قتله فالقول قوله مع يمينه) لانا وجدنا معه علامة يستدل بها على انه هو القاتل وتحكيم العلامة في مثل هذا اصل *

(ولو قال بعض الناس هذارأس مسلم نظر الى السبي فان كانت عليه سيما المشرکين فله النفل والا فلا) لان تحكيم السبي فيما يحكم عليه العلامة اصل

بدليل ما اذا اختلط موتى المسلمين بموتى المشركين فإنه يحكم السباجي
الصلوة عليهم والدفن (وان اشكل فلم يدر رأس مسلم او رأس مشرك لم يبط
شيئا حتى يعلم انه رأس مشرك) لان معه علامة يستدل بها على انه قاتله ولكن
ليس معه علامة يستدل بها على انه مشرك وبدونه لا يستحق القاتل فلم يعلم بما
هو المشروط لا يستحق شيئا *

(وان جاء برأس يزعم انه قتله آخر يدعى انه قتله فاقول قول الذي في يده
الرأس مع عينه فان حلف اخذ النفل وان نكل ففي القياس لا نفل لواحد منها)
لان الناكل قد صار مقر الا به لا حق له ولم يجمع الآخرة علامة يستدل بها على
انه قاتل اذ الرأس لم يكن في يده وحاجته الى الاستحقاق على المسلمين ونكول
الناكل ليس بحجة عليهم (وفي الاستحسان النفل للآخر) لان نكول الناكل
كإقراره (ولو اقر ان القاتل هذا بمدا حجد او قبل ان يحجد كان النفل له)
فكذلك اذا نكل عن اليمين له والمعنى في النكل ان الذي جاء بالرأس مستحق
للفل بوجود العلامة معه فهو باقراره او نكوله حول ما كان مستحقه الى
الثاني وذلك صحيح لمن اقر بعين انسان وقال المقر له ليس لي ولكنه لفلان
فانه يكون للمقر له الثاني ويحمل محولا اليه ما صار مستحقا له باقراره *

(وكذلك لو جاء رجلان برأس وهما يزعمان انها قتلاه فالنفل بينهما سواء كان
الرأس في ايديهما او في يدا حدهما وهو مقر انها قتلاه) لان العلامة ظهرت في
حدهما تصادقهما او يكون الرأس في ايدهما (وان قال الذي في يده الرأس قتله
انا وهذا الرجل وقال الآخر بل قتله دونهما فالنفل لهما) لان العلامة لمن في يده
الرأس وهو ما حول باقراره الى صاحبه الانصف ما صار مستحقا له فيبقى
الاستحقاق للنصف الآخر *

اذا اختلط موتى المسلمين بموتى المشركين فإنه يحكم السباجي الصلوة عليهم والدفن

مسئلة اقر بعين انسان واقراره لا خير

(ولو جاء بالراس وهما آخذان به وكل واحد منهما يقول انقلته وحدي استحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه لقطع المنازعة بينهما فان نكل احدهما فالنفل لصاحبه خاصة فان حلفا فالنفل بينهما نصفان لاستوائهما في الملامة وهو المحبى بالراس والاستحقاق مبنى عليه) (ولو نظر المسلمون الى رجل يجترأس مقتول فقال انقلته وحلف على ذلك اعطى نفيه لو جرد الملامة معه فان كانوا رأوه جازا من موضع بعيد لا يقتله من مثل ذلك الموضع حتى اجترأس هو مقتول فهذا لانفل له) لان تحكيم الملامة انما تكون في موضع لا يمارضه دليل اقوى منه وقد عارضه دليل هاهنا وهو علمنا بانه مقتول حال ما كان الرجل بالبعد منه على وجه لا يتمكن من ضربه والذي يسبق الى وعم كل واحد في هذه الحالة انه كاذب (فان قال اني كنت قتله ثم قاتلت ثم رجعت اليه فاجزرت رأسه لم يلتفت الى قوله) لانه اخبر بما لا يشهد له الظاهر به وبما ليس معه علامة يستدل به على صدقه فلو اعطى شيئا انما يمطي بمجر الدعوى وذلك لا يجوز بالنص *

(ولو كان الامير قال حين انهزم العدو من جاء برأس فله مائة درهم فهذا ايضا على رؤس الرجال) لان في فور انهزام المسلمون في آثارهم يقتلونهم فالظاهر ان المراد التحريض على الاتباع والقتل *

(ولو قال الامام غيت السبي لم يلتفت الى قوله) لانه اضمر خلاف ما ظهر ولا طريق لهم الى معرفة ما في ضميره فانما يستبى الحديك في حقهم على ما ظهر على ما عليه الغالب من الامور الا ان بين فيقول من جاء برأس من السبي فله كذا (وان كانوا قد انهزموا وفرقوا وكف المسلمون عن القتال فقال الامير من جاء برأس فله كذا فهذا على السبي) لانه قد انقضى وقت القتال وانما الآن

وقت جمع الغنائم فرقنا ان مراده التحريض على الطاب و الجمع وان قال
عنيت به رأس القتل لم يلتفت الى قوله لما بينا ان الحكم يبنى على ما هو الغالب
من المراد في كل فصل *

(ولو قال في حالة القتال من جاء برأسين فله احد هما فمذا على السبي) لانه
ملكه بمضى ما ياتي به وذلك انما يتحقق في السبي لا في رأس القتل لانه جيفة
لا يحمل التمدك ولا يحصل به معنى التحريض بخلاف ما اذا قال فله مائة درهم
لان معنى التحريض على القتال هناك يحصل بما اوجب له *

(ولو ان بطريق القوم قتل فقال الامير من جاء برأسه فله مائة فان
كان في موضع لا يقدر عليه الا بقتال فقاتل رجل من المشركين عن رأسه
حتى جاء به فله النفل وكذلك ان كان في موضع يخاف فيه ان يقاتل
المشركون عنه فاخذوه وجاء به ولم يقاتلهم فله النفل لانما تعلم ان مقصود الامير
التحريض على ان ياتي برأسه فقد اتى به وفي هذا كبت و غيظ لاندول لا قصد
ان ينصب رأس بطريقهم حتى يعلم انه قتل فينكسر شوكتهم وهذا نوع من
الجهاد فيستحق النفل عليه *

(فان نجي المدعو ذلك الموضع فذهب رجل حتى اجتزأ رأسه وجاء به من
موضع لا يخاف فيه فليس له قليل ولا كثير) لان فله هذا ليس بجهاد وانما هذا
من الامير على وجه الاستيجار بحمل الجيفة اليه ولم يصمد لقوم باعياهم
انما قال من جاء برأسه وفي مثل هذا الاستيجار باطل (فان صمد رجل بنيه فقال
ان جئتني رأس البطريق فلك كذا اول قوم باعياهم فقال ايكم جاء برأسه فله كذا
والثلاثة بجملها الذي جاء به اجر مثله لا يجاوز به ماسمى له) لان هذا كان من
الامام على وجه الاستيجار ولكنه اجارة فاسدة فان مقدار العمل كان مجزولا

الحكم في الاجارة الفاسدة وجوب
الاجارة الفاسدة وجوب
الاجارة الفاسدة وجوب
الاجارة الفاسدة وجوب

لانه ما كان يعلم موضعه حين استأجره والحكم في الاجارة الفاسدة وجوب
اجر المثل عندا قامة العمل ولا يجوز به ماسى لانه قد رضى بالمسمى وانما يعطيه
ذلك من القيمة لانه استأجره لمنفعة المسلمين فان مقصوده ان ينصب رأسه
لتكسر قلوبهم فلا يكرهوا على المسلمين فهو بمنزلة مالوا استأجر رجلا ليدلهم على
الطريق اوليسوق النعم او الر ملك او ليحمل الامتعة جاز ويعطيه ذلك
مما غنموا قبل هذا لان استحقاقه على وجه الاجر لا على وجه النفل وانما الذي
لا يجوز التنفيل بعد احرار القيمة فاما الاستيجار لمنفعة المسلمين من الفنائم بعد
الاحراز صحيح *

﴿باب ما يجوز السلب فيه اذا قتله وما لا يجوز﴾

(ولو قال الامير من قتل قتيلا فله سلبه قتل رجلا اجير من المشركين لم يكن
يقاتل معهم فله سلبه) لان المقصود بهذا التنفيل التحريض على القتال فيتناول كل
من يباح قتله منهم وقاتل الاجير منهم مباح لان له بنية صالحة للقتال وهو يقاتل
اذا احتج اليه وانما يتمكن القاتل من القتال بعمله لانه يهين له اسباب ذلك *
(وكذلك لو قتل باجرا منهم او عبدا كان مع مولاة بخدمة او رجلا كان ارند
ولحق بهم او ذميا تقض العمد ولحق بهم) لان قتل هؤلاء كلهم مباح *
(ولو قتل امرأة منهم لم يكن له سلبها لان قتل النساء ممنوع منه شرعا على ما روي
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه حين رأى امرأة مقتولة فاستمظم ذلك فقال
ما كانت هذه تقاتل وقد علمنا ان الامير لم يرد بكلامه التحريض على قتل من
لا يحل قتله الا اذا علم انها كانت تقاتل فقتلها فحينئذ له سلبها لان قتلها مباح في
هذه الحالة (الآرى) ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما استمظم قتلها
باعتبار انها لا تقاتل وكذلك الغلام الذي لم يبلغ منهم ان قتله مسلم فليس له

باب ما يجوز السلب فيه اذا قتله وما لا يجوز

سلبه) لان قتل الصبيان منهم لا يحل شرعاً فلعننا ان الامير لم يرد ذلك بالتحريض
(الان ان يعلم انه كان يقاتل معهم فيقتل مباح قتله وللقاتل سلبه) ولو قتل مريضاً
او مجروحاً منهم فله سلبه سواء كان يستطيع القتال او لا يستطيع) لانه مباح
القتل في الوجهين فانه يقاتل برأيه وان كان عاجزاً عن القتال بنفسه في الحال
لما به من المرض (فان قتل شيخاً منهم فان كان شيخاً فانياً لا يتوهم منه قتال
بنفسه ولا برأيه ولا يرجي له نسل لم يكن له سلبه) لان مثل هذا لا يباح قتله وان
كان بحيث يرجي له نسل او كان له في الحرب رأى فهذا مباح قتله على ما روى
ان دريد بن الصمة قتل وهو ابن مائة وستين سنة ولكن كان ذارأي في الحرب
فاذا كان بهذه الصفة فلا تقاتل سلبه) ولو قتل مسلم مسلماً كان في صف المشركين
يقاتل المسلمين معهم لم يكن له سلبه) لان هذا وان كان مباح القتل ولكن
سلبه ليس بفدية لانه مال المسلم ومال المسلم لا يكون غنيمة للمسلمين بحال
كاموال اهل البنى *

﴿ مال المسلم لا يكون غنيمة للمسلمين بحال ﴾

(فان كان السلب الذي عليه للمشركين اعاروه اياه فذلك الذي قتله) لان ما
عليه من السلب غنيمة وهو مباح القتل في هذه الحالة فيدخل في تحريض
الامام عليه (الآرى) انه لو صمد له بينه فقال ان قتله فلك سلبه استحق
ذلك فكذلك اذا عم به (ولو قتل صبيّاً او امرأة وسلبه لرجل من
المشركين لم يكن له سلبه) لانه لو كان السلب لاقتيل لم يستحقه لا باعتبار انه
ليس بمحل للاغتنام بل باعتبار ان كلام الامام لم يتناوله اصلاً وفي هذا المعنى
لا فرق بين ان يكون السلب الذي عليه ملكاً له او عارية *

(ولو قتل رجلاً من المشركين يعلم ان سلبه لرجل آخر منهم او امرأة او شيخ
او صبي فالسلب لا تقاتل) لان الذي قتله مباح القتل والسلب الذي عليه محل

للاغتنام من كان منهم فيستحقه القاتل بالتفيل •

(ولو كان السلب الذي عليه لمسلم او ما هدير ناقض للمهد لم يكن له سلب
لانه ليس بمحل للاغتنام - هذا اذا كان لمسلم دخل اليهم بامان فان كان لرجل منهم
اسلم ولم يهاجر فالسلب للقاتل في قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه لان من
اصله ان يجر دالا سلام يصير ماله موصوما في الاثم دون الحكم بمنزلة نفسه
فاما التقوم والمصمة عن الاغتنام انما يكون بالاحراز بالدار ولم يجر ذلك •
﴿ الا ترى ﴾ انه لو خرج الى دارنا وخلف امواله في دار الحرب ثم ظهر
المسلمون على الدار كان جميع ماله فياؤلو لم يخرج حتى ظهر المسلمون على الدار
فقاروه وعروضه في الاماكان في يده منه لانه يصير محرز ابقي يده اليه وهذا
لا يوجد فيما عاره من الحربي المقتول فلهذا استحقه القاتل بالتفيل وكذلك
لو كان الحربي اخذ منه هذا السلب غصبا قتلته هذا المسلم كان له سلبه لما بينا
انه لا يدل للمسلم عليه حتى يصير محرز له بما فيكون محل للاغتنام •

(ولو ان عبدا من عبيد هذا المسلم الذي اسلم قاتل المسلمين فاخذ كان فيا) لانه
صار غابا بنفسه من مولا حين قاتل المسلمين فلم يبق له عليه يد محرزة له فيكون
فيها كثيره من اهل الحرب وهذا غاصب السلب سواء (فان كان الحربي انما
غصب السلب من مسلم دخل اليهم بامان والمسئلة محالها فالسلب للقاتل لا
للحربي) لان الحربي بالنصب صار محرز المال المسلم وهم يملكون اموالنا
بالاحراز فيصير للقاتل بالتفيل الا ان لصاحب السلب ان ياخذ منه بالقيمة
ان شاء لان التفيل بمنزلة القسمة حين اختص المنفل له بملكه والمالك
القديم اذا وجد عين ماله في الغنمة بعد القسمة يكون احق به بالقيمة ان
شاء فهذا قياسه والله اعلم •

غير دالا سلام يصير ماله موصوما في الاثم دون الحكم

باب السلب الذي لا يحزره النفل له ﴿
﴿ السلب الذي لا يحزره النفل لا ينسل ﴾
﴿ كان شهيداً لما نزلت فأتى بالهزيمة ﴾

﴿ باب السلب الذي لا يحزره النفل له ﴾

(واذا قال الأمير من قتل قتيلاً فله سلبه فرمى مسلم من صف المسلمين رجلاً في صف المشركين فقتله فله سلبه) لأنه قتل مقاتلاً يحل له قتله وهو السبب لاستحقاق السلب بتفيل الإمام *

(فإن لم يمرض المشركون لسلبه حتى أهنوا وظفر المسلمون به قتيلاً عليه سلبه وعنده دأبه فذلك كله للقاتل) لأن حقه تأكدياً بمباشرة السبب ولم يمرض عليه ما يبطله إنما تأخر أخذه لعدم تمكنه أو لفظة منه وذلك غير مبطل لحقه *

(وإن كان المشركون أخذوا دأبه وسلاحه والمسألة محالاً لم يكن للقاتل من سلبه شيء) لأنه لم يحزره حتى أخذه المشركون ولو كان محزره فآخذه المشركون وأحزره بطل ملكه فيه فكيف إذا لم يحزره) وبهذا تبين أن سبب استحقاقه قد انقضى لأن الإمام إنما جعل القتل سبباً لاستحقاق السلب بالتفيل لأن القاتل يتمكن من الأخذ به وقد زال هذا التمكن بأخذ المشركين إياه وبمداً أنقضى السبب لا يكون له أثر في الحكم ببقية هذا ما لهم وقع في أيدي المسلمين فهو غنيمه *

(ولو لم يعلم أنهم أخذوا سلبه أو لم يأخذوا فآخذ عليه من سلبه فهو للقاتل وما وجد وقد نزع عنه فهو في الاعتبار الظاهر عند تمدد الوقوف على الحقيقة فإن كانوا أجروهم إليهم حين قتل وسلبه عليه ثم أهنوا فله قتله) لأنهم أجروهم لكيلا يطأه الخيول لا لأحراز سلبه *

﴿ الأثرى ﴾ أن المجروح من المسلمين إذا أجروه برجله من بين الصفيين لكيلا يطأه الخيول فأتى كان شهيداً لا ينسل (وهذا إذا كان الذي أجروه غير

ورثته وان كان الوارث هو الذي جره فسلبه غنيمة (لان الظاهر ان الوارث انما جره لاحراز سلبه فانه يخلفه فيما كان له وقد كان هو محرزا سلبه بلبا سبه فكذلك من يخلفه بجره اليهم فاما الاجنبي ما كان يخلفه في ملكه فانما يكون محرزا له اذا نزعه عنه لانه يملكه ابتداء والملبوس تبع للابس فاذا تركه عليه عرفنا انه لم يقصد تملكه ابتداء (وان لم يد ران الذي جره كان وارثا او وصيلا واجنيا فالسلب للقاتل) لان سبب استحقاقه معلوم فلم يعلم اعتراض ما يبطله يجب اعتباره في الحكم •

(وكذا لك اذا وجد وادابته عنده فهي للقاتل وان وجدوه سافي بدرجل منهم كانت غنيمة) لان اعتراض يداخري عليها يفسخ حكم السبب الاول (ولو وجد بمد ما سار المسكر منقلة او منقلتين (١) فهي للقاتل في القياس) لانه لا يظهر اعتراض يداخري مبطله لحقه ولما انبثت المسكر عابرة من غير ان ياخذها احد •

(وفي الاستحسان هي غنيمة) لانها لم توجد في يد القتل ولا في الموضع الذي كان يد القتل عليها نأبته فيه ولو اخذ نأفيا بالقياس لزمنا ان نقول هي للقاتل •

(وان ساروا شهر او رجعوا الى مد ايهم وهذا معهم والظاهر انها لا تمس عابرة هكنا ولكنها تقف للملف او تتحول غنيمة او يسرة عن الطريق فاذا سارت مستوية على الطريق عرفنا ان ساقا ساقا فكانت غنيمة الا ان يعلم انه اذهب عابرة فهي للقاتل حينئذ) لانه لم يترض عليها يد اخرى وفلها جبار لا يصلح ان يكون ناسخا لسبب الاستحقاق الثابت •

(ولو انهم اخذوا دابة فحملوا عليها القتل مع سلاحها وساقوها منهمزمين ظفروا

ان رجاين لو تنازعا في دابة ولا حدها عليها حمل ولا اخر اداة فانه يقضي بها لصاحب الحمل المقصود

هم فذلك كله للقاتل) لانهم ما قصدوا احرار ما عليه وانما حملوه على دابة
ايردوه الى اهله فلا يكون ذلك منهم احرار ما عليه (الا ان يكون ابن القتل
هو الذي فعل فحينئذ يكون ذلك غنيمة) لان الابن لا يفعل ذلك الا عمرزاه
باعتباره خيفة القتل غيره يرده عليه وهو لا يرده على احدوا احد الورثة في هذا
المعنى كجماعتهم *

(الا ترى انه يقوم مقام الميت في اثبات ملكه وحقه وكذلك لو كان اوصى الى
رجل ففعل الوصى ذلك) لان الوصى خليفة بمدموته ففعله يكون احرار اذا كفعل
الوارث سواء نزع منه سلبه او لم ينزعه *

(فان كان الا جانب حين حملوه عليها مع سلاحه حملوا عليها ايضا امتعة لانفسهم
وساقوهما فالدابة وما عليها غنيمة) الا ما على القتل من السلب لانهم
قصدوا احرار الدابة حين استملوها في حوائجهم ولم يقصدوا احرار سلبه
حين لم ينزعه عنه *

(فان كانوا علقوا عليها اداة او مخللة فقط فالدابة وما عليها من سلب القتل
كله للقاتل) لان هذا القدر لا يكون عمرزى له اذ لا احرار بثبوت ايديهم عليها
وانما ثبت اليد على الدابة بحمل مقصود لا بتعلق اداة والا ترى ان رجلين
لو تنازعا في دابة ولا حدها عليها حمل ولا اخر اداة فانه يقضي بها لصاحب
الحمل المقصود *

(ولو غير واسرجهما با كفاف او سرج غيرهم ولم يحملوا عليها غير القتل وسلبه فذلك
كله للقاتل) لان تغيير السرج بسرج آخر لا يكون دليلا على انهم قصدوا احرارها
لو اثبتوا ايديهم عليها وانما يوجد في هذا ونحوه بما يكون عليه اكبر الراى
وما يكون فيه العلامات من اخذهم ذلك لانفسهم او غير ذلك والله اعلم *

﴿ باب الاستثناء في النفل والمخاص منه ﴾

(واذا قال الامير من اصاب ذهباً وفضة فله من ذلك الربيع فهذا على التبر والمضروب سواء كان من ضرب المسلمين او المشركين) لان اسم الذهب والفضة تناول الكل حقيقة والاستحاق بناء عليه *

(الا ترى انه لو استثنى بهذا الاسم وقال من اصاب شيئاً فهو له الا ذهب او فضة كان الكل مستثنى بهذا الاسم فكذلك اذا نفي الايجاب عليه ﴿الا ترى﴾ ان وجوب الزكوة في الذهب والفضة باعتبار الدين وكذلك وجوب التقابض عند مبادلة البعض بالبعض وحرمة الفصل عند اتحاد الجنس فكان التبر والمضروب في ذلك سواء وهذا بخلاف ما لو حلف لا يشتري ذهباً وفضة فاشترى دراهم او دنانير لم يحث) لانه عقد اليمين هناك على الشرى وذلك لا يتم الا بالبايع وبائع المضروب يسمى صيرفاً وانما يسمى بائع الذهب من بيع غير المضروب فانما هنا علق الاستحاق بحقيقة الاسم فمروضه في اليمين اذ لو حلف به لاس ذهباً وفضة وذلك يتناول المضروب وغير المضروب ثم الايجاب بطريق التفيل بمنزله الايجاب بالوصية ولو اوصى لغيره بالذهب والفضة من ماله يتناول ذلك المضروب وغيره *

(ولو قال من اصاب حديداً فهو له ومن اصاب غير ذلك فله نصفه فاذا اصاب رجل من الحديد تبر او انا من حديد او سلاح او سكاكين او سيوف فهو له كله) لان اسم الحديد حقيقة لذلك كله فان بالصيغة لا يتبدل اسم العين لانه لا يتقدم به ما هو المقصود بالعين بل يتقرر وهو معنى البأس قال الله تعالى وازلنا الحديد فيه باس شديد * (فاما جفون السيوف وانصبة السكاكين وغلفها فله نصفها) لان هذا ليس بحديد فانما يستحق النفل منه بقوله ومن اصاب

﴿ ان وجوب الزكوة في الذهب والفضة باعتبار العين ﴾

﴿ ولو حلف لا يشتري ذهباً وفضة فاشترى دراهم او دنانير لم يحث ﴾

غير ذلك فله نصفه *

(الا انه يؤخذ نصف ذلك منه او نصف قيمته ان كان نزع ذلك بضره) لانه صاحب الاصل وحق الفاعلين ثابت في نصف ما هو نزع الا ان الضرر مدفوع عنه فاذا اجبتس عنده بوجوب دفع الضرر عنه كان عليه قيمته بمنزلة بناء مشترك بين اثنين في ارض احدهما فان اصاب ارض ان يملك على شريكه نصيبه من البناء بالقيمة لهذا المعنى *

(ولو قال من اصاب بزافوله فاصاب ثوب ديباج او بزبون او اكسية صوف لم يكن له) لان اسم البز لا يتناول هذه الاشياء فانما يتناول ثوب القطن والكتان خاصة (الآرى) ان البزاز في الناس من بيع ثوب القطن والكتان وسوق البزاز في الموضع الذي يباع فيه ثوب القطن والكتان دون الدجاج والكساء فكانه يبنى هذا الجواب على عادة اهل الكوفة فاما في ديارنا من بيع ثوب القطن والكتان يسمى كر ايسا فلو اصاب كنانا او قطننا غير منزل او منزل ولا غير منسوج لم يكن له من ذلك شيء لان اسم البز يتناول اللبوس ولا يتناول الفزل والقطن عادة (الآرى) ان بايعة يسمى زازا (ولو قال من اصاب ثوبا فوله فاصاب ثوب ديباج او بزبون مما يلبسه الناس او فردا او كساء فهو له) لان اسم الثوب عادة يطلق على لبوس بني آدم وكل ما يلبسه الناس عادة فهو داخل في هذا الايجاب ما خلا الخلف والعمامة والقنسوة فانه لو اصاب ذلك لم يستحقه لان الثوب اسم لما يلبس للاكساء والعمامة والقنسوة لا يحصل بها الاكساء (الآرى) ان كفارة اليمين لا تادي بالكسوة اذا اعطى كل مسكين قنسوة او عمامة او خفين الا ان يحمل ذلك مكان الطعام اذا كان يساوي ذلك ومن حلف لا يلبس ثوبا فلبس عمامة

بناء مشترك بين اثنين في ارض احدهما (الآرى) ان البزاز في الناس من بيع ثوب القطن والكتان وسوق البزاز في الموضع الذي يباع فيه ثوب القطن والكتان دون الدجاج والكساء فكانه يبنى هذا الجواب على عادة اهل الكوفة فاما في ديارنا من بيع ثوب القطن والكتان يسمى كر ايسا فلو اصاب كنانا او قطننا غير منزل او منزل ولا غير منسوج لم يكن له من ذلك شيء لان اسم البز يتناول اللبوس ولا يتناول الفزل والقطن عادة (الآرى) ان بايعة يسمى زازا (ولو قال من اصاب ثوبا فوله فاصاب ثوب ديباج او بزبون مما يلبسه الناس او فردا او كساء فهو له) لان اسم الثوب عادة يطلق على لبوس بني آدم وكل ما يلبسه الناس عادة فهو داخل في هذا الايجاب ما خلا الخلف والعمامة والقنسوة فانه لو اصاب ذلك لم يستحقه لان الثوب اسم لما يلبس للاكساء والعمامة والقنسوة لا يحصل بها الاكساء (الآرى) ان كفارة اليمين لا تادي بالكسوة اذا اعطى كل مسكين قنسوة او عمامة او خفين الا ان يحمل ذلك مكان الطعام اذا كان يساوي ذلك ومن حلف لا يلبس ثوبا فلبس عمامة

او قلن سودة لم يحنت *

(ولو اصاب مسحا او بساطا او ستر او فراشا لم يكن له ذلك) لان هذا لا يلبسه الناس عادة انما يستعملون به في البيوت وانما يتاوله اسم المتاع لا اسم الثوب * (حتى اذا قال من اصاب متاعا فوله استحق ذلك كله وملبوس الناس ايضا) لان ذلك كله من المتاع فالمتاع اعم لما يستمتع به وكذلك يستحق الاواني عند اطلاق اسم المتاع وان لم يذكره نصا لانه لو قال من اصاب متاعا دون الآية فاصاب طاسا وباريقا وقماقم وقدور من نحاس لم يكن له من ذلك شيء لان هذا من الآية وقد استثناه من المتاع فهو دليل على ان عند عدم الاستثناء يستحق ذلك كله *

(ولو قال من اصاب ذهبا او فضة فاصاب سيفا على بفضة او ذهب كان له الحلية) لان الاسم يتناول حقيقة ﴿الآرى﴾ ان حكم الصرف يثبت في حصة الحلية في البيع وكذلك ان اصاب سرجا من فضة او لجاما او مصحفا من فضة او الحلية من ذلك كله خاصة *

(ولو وجدوا بابا فيها مسامير فضة او ذهب انزعت تفكك الابواب لم يكن له من ذلك شيء لان الغالب غير الذهب والفضة) يعني ان المسامير في حكم المستهلكة حين كانت مبيعة والمقصود من الذهب والفضة التزين بها وفي المسامير المقصود الا تنفع لا التزين بخلاف حلية السرج والسيف فهو ظاهر يقصد بها التزين * ولان المصارصا ربما يحضمان حيث انه اذا نزع لا يبقى اسم الباب والمصاب باب وفي المادة لا يسمى هذا بابا من غير ذهب وان كان فيه مسامير ذهب بخلاف السرج والاجام فانه يقال انه منفض لما عليه من الفضة (ولو وجد حلي ذهب او فضة مرصا بفضة او خاتم فضة فيه فص فالفضة من

كلها غنية) لان اسم الذهب والنقضة لا يتناولها حقيقة (والحلي له) لان اسم الذهب والنقضة يتناولها حقيقة فلم يطلب عليه اسم آخر ﴿الآثرى﴾ انه يقال خاتم نقضة وخاتم ذهب ولا ينسب الى النقض وان كان النقض مرتقما

(وكذلك لو وجد صليمان ذهب او نقضة فيه فصوص) لانه لم يطلب على اسم الذهب والنقضة اسم آخر ﴿الآثرى﴾ ان الصليب ينسب الى ما صيغ منه من الذهب والنقضة دون ما فيه من النقض •

(ولو قال من اصاب ياقوتا او زمردا فاصاب حليما مفضضا فيه الياقوت والزمرد فان ذلك ينزع ويدفع اليه) لان الاسم باق له حقيقة وان ركب في النقضة او الذهب فانه لم يترض عليه اسم آخر يزيله •

(وكذلك لو اصاب خاتما فيه فص ياقوت او زمرد فان ذلك يقطع ويدفع اليه) لانه ليس في زعده ضرر على المسلمين فيما هو المقصود لهم وهو المالية •

(ولو قال من اصاب حديدا فهو له فاصاب سرجا ركابه من حديد زرع الركبان له) لان الاسم فيه باق حقيقة يقال ركاب من حديد وركاب من خشب وليس في الزرع ضرر •

(ولو كان في السرج مسامير حديد او ضبة حديد ان زعت تفكك السرج لم يكن له منه شيء) لان هذا بمنزلة المستهلك فيه على معنى انه استعمال لمنفعة السرج لا للزينة بمنزلة المسامير في الابواب ﴿الآثرى﴾ انه لو اصاب سفينة مضيية بالحديد ان زعت تخلفت السفينة لم يكن له من ذلك شيء وهذا هو الاصل في جنس هذه المسائل ان كل شيء كان مستملا في عين آخر لا للزينة بل ليتنعم به باسم غير الاسم الذي اوجب به النفل لم يتناوله الاسم وان كان مستملا للزينة يتناولها الاسم لان الزينة صفة زائدة على ما هو المطلوب من

مسألة صبغ الثوب بصبغ القبر بغير اذنه

الانتفاع بالعين ثم ان كان يزرع بغير ضرر فاحش نزع لحقه وان تفاش الضرر في نزع بيع فيقسم الثمن على قيمة ما يتاوله النفل وقيمة ما لم يتناوله النفل بمنزلة ما لو اصبغ ثوب انسان بصبغ غيره وابي صاحب الثوب ان يفرم قيمة الصبغ فانه يباع الثوب ويقسم الثمن بينهما على قيمة كل واحد منهما وعلى هذا (ولو قال من اصاب قزاقه فاصاب قباه اوجبة حشوها قز لم يكن له ذلك) لان الحشوم غيب وكان المقصود من اتخاذه في القباه والجهة الانتفاع به دون الزينة فيكون بمنزلة المستهلك فيه (الآثرى) انه لا بأس بمثل هذه القباه للرجال وان كان لبس القز حراما على الذكور في غير حالة الحرب ولو قال قائل يستحق هذا لم يجدد امن ان يقول اذا اصاب ثوبا سدا قز ولحمته غير القز انه يستحق السدى وهو بعيد جدا

مجموع للرجال لبس قباه اوجبة حشوها قز

(ولو قال من اصاب ثوب قز فله فاصاب جبة ظهارتها او بطانتها قز فله الثوب الذي هو قز منها والآخرى في النسيئة) لان اسم الثوب يتناول كل واحد من الظاهرة والبطانة على الانفraz واحد منهما غير غالب على صاحبه بل كل واحد منهما ظاهر على الحقيقة ومن حيث الحكم يكره للرجال لبس هذا الثوب فهو بمنزلة حلية السيف

(ثم يباع ويقسم الثمن كما بينا) لان الضرر فاحش في نزع الظاهرة من البطانة (ولو قال من اصاب جبة حرير فله فاصاب جبة ظهارتها او بطانتها حرير فالمبترة الظاهرة ههنا) لان الجبة منسوبة الى الظاهرة عادة والبطانة في النسبة تبع للظاهرة ثم لا يجاب له كان باسم الجبة وهذا الاسم لا يتناول الظاهر بدون البطانة فلهذا استحق الكل بخلاف ما سبق فلا يجاب هناك باسم الثوب والظاهرة بدون البطانة يسمى ثوبا

(ولو قال من اصاب ذهباً ففوله فاصاب ديباً جاً منسوجاً بالذهب فان كان الذهب مستعمل في سدى الثوب فليس له منه شيء * عزلة القرالذي هو سدى الثوب وان كان الذهب فيه بينارى فانه يستحق الذهب دون غيره *)
والطريق فيه البيع كما ذكرنا لان المتبر هو اللحمة دون السدى ﴿ الا ترى ﴾
ان ما يكون سداً قزاً او اربساً يحل لبسه للرجال كالغنائى - وما يكون لحمة اربساً لا يحل لبسه للرجال ﴿ يوضحه ﴾ ان باللحمة يصير ثوباً فانه منسوب الى اللحمة دون السدى * .

(ولو قال من اصاب حريراً فاصاب جبة لبنتها من حرير او ثوباً عمله من حرير لم يكن له منه شيء) لان هذا تبع محض ﴿ الا ترى ﴾ انه لا باس بلبس هذا الثوب للرجال * .

(وكذلك لو قال من اصاب ذهباً فاصاب ياقوتاً فيها مسمار ذهب او خام فضة في فمها مسمار ذهب لم يكن له من ذلك شيء) لانه مضى وتبع محض ﴿ الا ترى ﴾ انه لو اصاب اسيراً مضى بالاسنان بالذهب لم يكن له ذلك الذهب * .

(ولو اصاب اسيراً وقد اخذ اقام من ذهب كان له الذهب) لان الالف باين من جسده فانه مربوط بخيط ويضعه متى شاء فلم يكن تبعاً محضاً بخلاف الاسنان وهذا كله استحسان وفي القياس يستحق ذلك كله لبقاء الاسم حقيقة * .

(ولو قال من اصاب ثوب خز ففوله فاصاب جبة خز طائها سموراً وفنك (١) لم يكن له الا الظهارة لانه اوجب له باسم الثوب) وقد بينا في هذا ان البطانة لا تكون تبعاً للظاهرة في القز فكذلك في الخز ولو كان التنفيل باسم الجبة كان

(١) قال في القاموس وبالتحريك دابة فروم الطيب انواع الفراء واشرفها ١٧٢ م

﴿ المتبر هو اللحمة دون السدى ﴾ ﴿ ما يكون لحمة اربساً لا يحل لبسه للرجال ﴾

الجواب كذا لك ههنا لان السمور والفنك لا يكون تبعا للغزفي النسبة بحال
فانه يقال لهذه الجبة انها جبة سمورا وفنك فبا محاب الجزله لا يستحق
مالا يتبعه في النسبة بحال *

(وكذا لك لو قال من اصاب ثوب فنك فاصاب جبة بطاتها فنك فله الفنك
دون الظهارة) لان اسم الثوب والجبة يتناول الفنك بدون الظهارة والظهارة
لا يتبع البطانة في النسبة *

(ولو قال من اصاب شيئا من البريون فاصاب جبة البدن منه بريون والكتان
والدخاريص دياج فله البدن خاصة) لان بعض هذا ليس تتبع للبعض
(فلو كان كلها بريون الا اللبنة فهي للمعيب كلها) لان اللبنة تتبع محض *

(ولو قال من اصاب جبة بريون فاصاب جبة بدنه - بريون وما سوي البدن
دياح او على عكس ذلك لم يكن له منها شيء) لان ما اصاب ليس بجبة بريون
هو الا ترى انه اذا نزع منها دياج لا يسمى ما بقي منها جبة وانما جعل الشرط
اصابة جبة بريون *

(ولو قال من اصاب فضة او ذهباً فاصاب قصعة مضية بها فان كان جمل ذلك
للزينة فله الذهب والفضة وعلامة ذلك انها لو نزع تبقی قصعة وان كانت الضبة
جعلت لكسر القصعة بحيث لو نزع لم تكن قصعة او سقطت منها كسرة فهذا
بمنزلة المسامير) لانها استعملت فيها للمنفعة لا للزينة فكانت تبعا محضاً *

(ولو قال من اصاب شعر افهوله فاصاب جلود منزع عليها الشعر او اعطاشه
او سقره او منسوجا لم يكن له ذلك) لان اسم الشعر لا يتناول غير المحلوق من
الجلد مادة ولا يتناول الثوب المتخذ من الشعر بمنزلة اسم القطن والكتان فانه
يتناول الثوب المتخذ منه (الا ترى) انه لا يجانسة بين مثل هذا الثوب وبين

الأصل الذي اتخذ منه فمر فثائه بالصنعة صار شيئا آخر (ولو قال من أصاب خزا
فأصاب جلود خزا وخز قد حلق من الجلود فله الخز في الوجهين جميعا) لأن اسم
الخر يتناولها حقيقة • فإن قيل • الحلق ينسب الجلدي الخز • فيقال • هو خز
بخلاف جلود المز والضان فأما لا ينسب إلى ما عليها من الشعر والصوف لأن
أحدا لا يقول جلدي الصوف (ولو أصاب ثوب خز كان له لأن الثوب منسوب
إلى الخز مطلقا بخلاف ما لو قال من أصاب صوفا ويزونا فأصاب ثوب يزون
أو ثوب صوف) لأن بعد النسيج لا يسمى صوفا ولا يزونا مطلقا بل مقيدا
بالثوب بمنزلة القطن والكتان (ولو كان أصاب خزا منزولا كان له) لأن
هذا العزل يسمى خزا مطلقا بخلاف القطن والكتان فعصار الحاصل في الخزان
الاسم ينطلق عليه على أي وجه كان •

(ولو قال من أصاب جبة خزا وجبة مروية فهي له فأصاب جبة ظاهرها خزا
بطانها فنك أو سمور فهي غيبة وكذلك لو كانت ظاهرها مروية وبطانها
فك أو سمور) لأن هذه تنسب عادة إلى الفك والسمور دون الخز والمروى
على معنى أن الاسم ينطلق على الفك والسمور مقصودا بدون الظاهرة فإنه
يسمى جبة ولا ينطلق على الخز والمروى الذي هو ظاهرة بدون البطانة فأما
الأصل في النسبة ما يتناوله الاسم وحده دون ما لا يتناوله الاسم وحده •

(وإن أصاب جبة خزا بطانها مروية أو قهوية كانت له الظاهرة دون البطانة
من قبل أن هذه الجبة لا تنسب إلى البطانة إذ البطانة بانفرادها لا تسمى جبة
وقد ينطلق اسم الجبة على الظاهرة في الخز بنير البطانة فهذا يستحق الظاهرة
دون البطانة) وقد ذكر قبل هذا في الحرير أنه يستحق الظاهرة والبطانة جميعا
خفيل فيه روايتان وقيل بل بينهما فرق لأن الظاهرة من الحرير بدون البطانة

لأنسى جبة حقيقة ولا مجازاً ومن الخبز يسمى جبة وإن كان مجازاً فإذا كانت البطانة من سمور أو فنك يستعمل اللفظ حقيقة فيسقط اعتبار المجاز وإن كان مروياً فقد تمذراً استعمال اللفظ حقيقة فيستعمل بطريق المجاز ويجعل له الظهارة خاصة (الآثرى) أنه لو قال من أصاب جبة خز أو سمور أو فنك فاصاب شيئاً من ذلك ظهارة وشئ أو حرير لم يكن له الظهارة وكان له ماسوى ذلك لأن اسم الجبة يتناول ماسوى الظهارة الماحقة وأما مجازاً فالظهارة لا تكون سبباً للبطانة محالاً *

(ولو قال من أصاب جبة مروية فاصاب جبة ظهرتها مروية وبطانتها من غيره فله الكل وهذا الحرير سواء (الآثرى) أن الظهارة بدون البطانة هاهنا تسمى قيصادون الجبة والذي يوضع هذا ما لو قال من أصاب قلنسوة حرير أو مروية فاصاب قلنسوة ظهرتها على ما قال وبطانتها وحشوها غير ذلك كان له الكل) لأن لا تكون قلنسوة بدون البطانة والحشو ولو صد الجبة على رجل بينه فقال من أصاب هذه الجبة الخفضى له فاصابها - إنسان فإذا هي منطقة فنك أو سمور فالكل للمصيب هاهنا لأنه بنى الاستحقاق هنا على التمين بالإشارة دون الاسم والنسبة فكل واحد منهما للتعريف إلا أن عند التعريف بالإشارة يسقط اعتبار النسبة لأن الإشارة المبلغ بخلاف جميع ماسبق * (وإستوضح) هذا بالوصية بحجة الخبز والجواب فيه كالجواب في النفل (ولو قال من أصاب جبة مروية - فهذا على الظهارة) لما بينا أن النسبة إلى الظهارة وهي لأنسى جبة بدون البطانة والحشوة لمها يستحق الكل *

(ولو قال من أصاب جبة خز فاصاب جبة خز بطانتها غير الخبز وهي محشوة بقز أو قطن فله الظهارة خاصة) لأن الظهارة من الخبز تسمى جبة بأنفرادها مجازاً

فلا يستحق البطانة بهذا الاسم وإذا لم يستحق البطانة لم يستحق الحشوة
(ولو قال من اصاب قباء مرويا فاصاب قباء بطائنه غير مروية وحشوه كذلك
فله الظهارة خاصة) لان الظهارة وحدها تسمى قباء يقال قباء طاق وقباء طاقين
بخلاف الجبة فالظهارة وحدها هناك تسمى قبيصا لاجبة

(ولو كانت الظهارة والبطانة مرويتين والحشوة من غيره استحق الكل) لانه لما
استحق الظهارة والبطانة استحق الحشوة تبعا (الآثرى) انه لو قال من اصاب
قباء استحق الحشوة تبعا للظهارة والبطانة وان لم يكن الحشوة قباء فكذلك عند
التقييد يستحق الحشوة وان لم يكن مرويا والسر اويل بمنزلة القباء في جميع ما قلنا لانه
لا يسمى سراويل مبطنا كان او غير مبطن * والله اعلم بالصواب واليه المرجع
والالماب

باب النفل من اسلاب الخوارج واهل الحرب يقاتلون معهم بامان او بغير

امان

قال (امان الخوارج لاهل الحرب جائز كما ان اهل العدل لا يهاجمون مسلمون
من اهل الحرب فئة متمتعة وبيان هذا الوصف في قوله تعالى وان طائفتان من
الؤمنين اقتتلوا وفي حديث علي رضي الله عنه اخوانا باغوا علينا ثم امان الواحد
من المسلمين كما ان جماعتهم) ولان اهل الحرب لا ينفقون على السبب الموجب
للاقتال بين اهل العدل واهل البغي حتى يميزوا اهل العدل من اهل البغي فيستامنوا
منهم فان استامنوا من اهل البغي فقد ساملونا على ان ننجزوا فينا وذلك
امان نافذ (فلا ينبغي لاهل العدل ان يغيروا عليهم حتى يذبوا اليهم ان كانوا
في منعة وان يلقوهم منهم ان كانوا في غير منعة) ولو استعان الخوارج باهل
الحرب على قتال اهل العدل فخرجوا اليهم فظهر عليهم اهل العدل سبوا اهل

باب النفل من اسلاب الخوارج واهل الحرب يقاتلون معهم بامان او بغير امان

الحرب ولا يكون استعانة الخوارج بهم امانا لهم) من اصحابنا من قال كان ذلك امانا لهم ولكنهم حين قاتلوا اهل العدل فقد صاروا قاضين لذلك الا مان وهذا غلط فاهم لو آمنوهم ثم قاتلوا معهم اهل العدل لم يكن ذلك نقضا لالامان اذا كانوا تحت راية الخوارج على ما ذكره بعده هذا ولكن (الوجه فيه انه ما خرجوا مسالمين للمسلمين وانما خرجوا مقاتلين اما في حق اهل العدل فغير مشكل واما في حق الخوارج فلاهم انضموا اليهم ليعينوهم لايكونوا في امان منهم (والأرى) ان الجيش في دار الحرب يمين بعضهم بعضا من غير ان يكون بعضهم في امان من بعض فاذا ظفروا بهم كانوا قاضيا سواء قاتلوا مع الخوارج او لم يقاتلوا ولكن ان اراد الخوارج قتالهم واخذوا اموالهم لم يحل لهم ذلك لانهم ضمنوا لهم ترك التمريض حين دعواهم الى ان يخرجوا فيقاتلوا معهم اهل العدل اذ لا يتمكنون من ذلك الا بهذا ومن ضمن ان يره شيئا فعليه الوفاء بذلك (فان سبواهم واخذوا اموالهم لم يحل لنا ان نشترى شيئا من ذلك لانها حصلت لهم بسبب حرام شرعا ولو اشتراها مشتر جاز شراؤه) لان الحرمة ليست انحصار المحل بل بمعنى الغدر فلا يمنع ذلك ثبوت الملك وصحة الشراء من الممتلك (وهو بمنزلة ما لم يدخل اليهم بامان فانه لا يكون مطاياهم امانا بهذا ولكن يكره ان يسبى بعضهم ويأخذ شيئا من اموالهم لما فيه من معنى الغدر فان فعل ذلك امر برده ولم يجبر عليه في الحكم وان اشترى رجل منهم ذلك المال جاز الشراء مع الكراهة) فان قاتلوا فقال امير اهل العدل من قتل قتيلاه سلبه فقتل رجل قتيلاه من الخوارج لم يكن له سلبه لانهم مسلمون واموالهم حرزة بدار الاسلام فلا تكون غنيمة (وان قتل حربيا فله سلبه) لان ماله مباح محل للاغتنام اذ لم يكن له امان من جهة احد من المسلمين (فان اخذ اهل

الحرب رقيقا واموالا من اهل المدل فاحرزوها بمنة الخوارج ثم اسلموا
 عليهم رد جميع ما اخذوا لانهم لم يحرزوها بدارهم وانما يملكون اموالنا
 بالا حرا زيد ادهم (ولو كانت المنعة لهم بدارنا فاحرزوا المال بهم لملكوها فاذا
 كانت للخوارج اولى ان لا يملكوها فان كانوا ادخلوها دارهم ثم اسلموا او
 صاروا ذمة فهي لهم) لانهم ملكوها بتمام الاحراز وقال صلى الله عليه وآله وسلم
 من اسلم على مال فهو له (ولو اصابوا من نساء اهل المدل وصبيانهم لم يسع
 الخوارج تركهم يذهبون بهم الى دار الحرب لانهم ظالمون في حبس احرار
 المسلمين وليس عليهم الوفاء لهم بالتقرير على الظلم ولكنهم يأمرونهم بتخليفة
 سييلهم فان ابوا قاتلواهم لاستنقاذ ذراري المسلمين من ايديهم لم يسعهم غير
 ذلك (الا ترى) ان المستامنين في دار الحرب اذا تمكنوا من استنقاذ ذراري
 المسلمين من ايديهم لم يسعهم غير ذلك وكذلك لو ارادوا ادخال الاموال دارهم
 فالواجب على الخوارج اخذ ذلك المال منهم ليردوها على اهاليها لانهم لم يملكوها
 قبل الاحراز فهم ظالمون في حملها بخلاف المستامن في دار الحرب لان هناك
 قد ملكوا الاموال بالا حرا وهو قد ضمن ان لا يتعرض لهم في اخذها والهم
 فلا يسعهم ان يذهبوا بها واذا علم هذا الحسم في الاموال في حق الخوارج ففي
 الاحرار الى وان كانوا استهلكوا ما اخذوا من اموال اهل المدل ثم اسلموا
 لم يضمنوا من ذلك شيئا لانهم فلولهم ومحاربون ولا ينهم حين انضموا الى
 اهل البغي كانوا بمنزلة لهم في هذا الحسم واهل البغي لو استهلكوا من اموال اهل
 المدل ثم ابوا لم يضمنوا فكذلك اهل الحرب *

(وعلى هذا لو كان الذين اعانوا على المسلمين لم يكونوا خوارج ولكنهم لصوص
 غير متاولين) لان في حق اهل الحرب حكم سقوط الضمان لا يختلف بالتاويل

وعدم التاويل انما ذلك فيما بين المسلمين فاما اهل الحرب لا يضمنون في الوجهين لانهم فعلوه وهم محاربون *

(ولو استعار بعضهم من بعض السلاح ثم قتل امير اهل العدل من قتل قتيلا فله سلبه فقتل خارجي عليه سلاح حربى او على عكس ذلك لم يكن الساب للقاتل في الوجهين * اما اذا كان سلاح الخارجى على الحربى فلان هذا المال ليس بمحل للاغتنام واما اذا كان سلاح الحربى على الخارجى فلا نه حين استعار منه وانبت يده على ذلك فقد ثبت حكم الامان فيه)

﴿الترى﴾ انهم اوبشوا الى اهل الحرب فاستعاروا منهم سلاحا او كراعا فاخرجوه اليهم انه يثبت حكم الامان في ذلك المال لخصوا به في يد الخوارج حتى لا يكون غنيمة فكذلك في ما سبق الا ان اهل العدل اذا ظروا بذلك لم يردوه الى اهل الحرب ولكنهم يبيعونه ويحفظون ثمنه حتى يحضى اصحابه من اهل الحرب فياخذوا الثمن ومن استهلك من اهل العدل شيئا من ذلك لم يضمن كما هو الحكم في اموال اهل البني اذا وقعت في يد اهل العدل) وهذا لان ثبوت الامان في هذا المال بثبوت يد اهل البني عليه واليد لا يكون فوق الملك *

(ولو ملكوها من اهل البني كان الحكم فيها هذا ولو لم يبع ذلك اهل العدل حتى تفرق الخوارج ثم جاء اصحاب السلاح او الكراع من اهل الحرب يطلبون ذلك ففي القياس يرد عليهم ذلك ليردوهم الى دارهم) لان حكم الامان كان بائنا في هذا المال من جهة بعض المسلمين * ولانه بمنزلة مال الخوارج وهو مردود عليهم بعدما تفرق جمعهم ولم يبق لهم فئة *

(وفي الا... تحسان يجبرون على بيعه في دار الاسلام واخذ ثمنه) لانه صار محبوبا

في يدها اهل المدل والكراع والسلاح بمد ما صار محتبسا في دار الاسلام لا يترك الكافر يرده الى دار الحرب فتيقوى به على المسلمين *

(وهو قياس ما كانوا عبيدا فاسلموا) ﴿يوضحه﴾ ان هذا المال لو كان للخوارج لم يجوزده عليهم مع بقاء توهم الاستمارة به على قتال المسلمين ان كانت منهم باقية فكذلك لا يجوز زرده على اهل الحرب ليستعينوا به على قتال المسلمين فان منعة اهل الحرب باقية *

(ولو ان الخوارج آمنوا بتجاراد خلو اعسكرهم من اهل الحرب ثم استعاروا منهم كراعا او سلاحا او اخذوه منهم غصبا ثم قتل رجل من الخوارج عليه ذلك السلاح بمد تنفيل الامام فان سلبه لا يكون للقاتل لان بامانهم صار هذا المال معصوما عن الاعتباط فان امانهم في ذلك كامن اهل المدل ولكنهم يسمون ما اصابوا من ذلك ويحفظون ثمنه حتى يجيئوا فياخذوه وان احتاج اهل المدل الى ان يقاتلوا بشيء من ذلك فلا بأس للامام ان يدفع ذلك اليهم ليقاتلوا به عند الحاجة) لان هذا المال لو كان عنده للمسلمين جاز له ان يفعل ذلك عند الحاجة فان كان للمستامين اولى * ولان المستامين حين اعاروهم هذا المال ليقاتلوا به اهل المدل فقد رضوا بان يكون هذا بمنزلة اموال الخوارج في حقنا ولو ظفر نابا ووال الخوارج جاز ان تفعل فيه هذا فكذلك في اموال المستامين اذا كانوا هم الذين اعاروهم *

(وان كانوا اخذوا ذلك منهم غصبا فليس ينبغي لامام اهل المدل ان يدفعه الى احد من اهل المدل ليقاتل به عند عدم الضرورة) لانه لم يوجد من المستامين الرضا بان يقاتل احدا بالهم والمصمة نابتة في اموالهم بسبب الامان بخلاف الاول فقد رضوا هتلك ان يقاتل بالهم *

(وعلى هذا واستهلك بعض اهل العدل ذلك المال هاهنا ضمنه للمستامين وفي الفصل الاول لم يضمنه كما لم يضمن مال الخوارج وكذلك لا ينبغي لامير اهل العدل ان يبيع هذا المال هاهنا الا ان يخاف التلف عليه فيبعه حيث يشاء لان عين المال محفوظ على المستامين كما هو محفوظ على المسلم فهذا بمنزلة مال لبعض اهل العدل في يده وصاحبه غائب فيحفظ عينه الا ان يتعذر ذلك فيبيعه ويحفظ ثمنه عليه حيث يشاء فان تفرق الخوارج قبل ان يبيع الامام ذلك فانه يرد الامام المال في الفصلين على اصحابه ليردوه الى دار الحرب لان هذا بمنزلة مال الخوارج وهناك يرد عليهم عين مالهم بعد ما تفرقوا ولا يملأهم اعطوا المال هاهنا الى الخوارج بعد ما ثبتت العصمة فيها بالامان فلا يحتبس في دارنا بمنزلة مالو كان الامان لهم من اهل العدل ثم اعادوا الخوارج كراعيهم وسلاحهم *

(ونوان الخوارج امنوا قوم امن اهل الحرب على ان يقتلوا معهم اهل العدل نخرجوا وقتلوا ولم يقتلوا حتى ظهر اهل العدل عليهم فليس يقع على اهل الحرب سبي ولا يكون اموالهم غنيمه) لانهم حين اعطوهم الامان فقد ثبتت لهم العصمة في نفوسهم واموالهم وبسبب القتال لا ينبت ذلك الامان لانهم قاتلوا غنيمه الخوارج فكما ان القتال من الخوارج لا يكون نقضا لامانهم فكذلك القتال من المستامين معهم لا يكون نقضا لامان ولكن حكمهم كحكم الخوارج فيما يحل منهم وما يحرم في حكم التنفيل في السلب *

(وهذا بخلاف ما سبق اذا قالوا لهم اخرجوا وقتلوا امنا ولم يذكر والامان) لان اولئك لم يثبت لهم العصمة في نفوسهم واموالهم فان انضموا الى الخوارج للقتال معنالا وجب ذلك *

(ولوان الخوارج كانوا هم الداخلين عليهم في دار الحرب فامن القوم بعضهم

بعضهم ظهر عليهم اهل المدل فان كان اهل الحرب في عزمهم ومنعتهم فعم في
ومن قتل منهم قتيل الله سلبه لانهم في عزمهم ومنعتهم لا يكونون مستامين
وانما الخوارج هم المستامنون اليهم ولاهم حين قاتلوا في منعتهم ودارهم فقد
ابتدأ الامان الذي كان بيننا وبينهم فكانوا اهل حرب ظفر بانهم

(وان كانوا اخرجوا الى عسكر الخوارج بامان وكاوا غير ممتنعين الا بمنة
الخوارج فانه لا يقع على احد منهم شيء) لانهم مستامنون في منعة الخوارج
والمستامن في عسكر المسلمين في دار الحرب كالمستامن في دار الاسلام في حكم
المصمة ولا ان الامار لم يندب قتلهم حين لم يكونوا اهل منعة بانفسهم (ولو ان
الخوارج طالبوا الى نجار اهل الحرب مستامين فيهم ان يبينوهم على اهل المدل
فانعموا لهم وعلم ذلك اهل المدل لم يحل لهم التعرض لهم بقتل ولا اخذ مال حتى
ينصبوا الحرب لاهل المدل) لانهم مستامنون في حكمهم حكم اهل الذمة ولو ان
اهل الذمة قصدوا ان يقاتلوا المسلمين لم يظهروا ذلك لا يحل التعرض لهم
ولانهم حين انعموا للخوارج كانوا بمنزلة خوارج والخوارج ما لم ينصبوا
القتال لاهل المدل لا يحل التعرض لهم في نفس او مال (فان قاتلوا في حكمهم حكم
الخوارج فيما يحل ويحرم) لانهم قاتلوا تحت راية الخوارج فلا يندب
امانهم بذلك

(ولو كان اهل الحرب قالوا المسلم انت آمن فادخل الينا فدخل لم يحل له ان
يتعرض بشيء من اموالهم ان كان من اهل المدل او من الخوارج) لانه ضمن
ان لا يتعرض لهم وعليه الوفاء بما ضمن انوله صلى الله عليه وآله وسلم وفاء
لا غدر فيه (وكذلك ان لم يدخل اليهم حتى آمنهم وآمنوه وهذا اظهر من الاول
في حقهم لانهم في امان صحيح من جهة الا ان في هذا الفصل ليس لامام المسلمين

ولو ان اهل الحرب مسلم لم يحل له ان يتعرض بشيء من اموالهم

ان يتعرض لهم بسبي ولا اخذ مال حتى ينبدلهم وان فعل ذلك كان ضامنا لجميع
 ما استهلك بخلاف الاول لان اتومهم هنا في امان صحيح من جهة واحد من
 المسلمين فانه آمنهم وهو في منعة المسلمين فصح امانه وفي الاول للامان ان قتالهم
 من غير نبدل لان ما آمنهم المسلم ولكنهم آمنوه الا ان من ضرورة كونه في امانهم
 ان لا يتعرض لهم كما لا يتعرضون له وليس من ضرورته ان يكونوا في امان
 من المسلمين *

(ولو سأل الخوارج عن اهل الحرب ان يعينهم على اهل العدل فقالوا لا نعينكم
 الا ان يكون الامير منا ويكون حكمنا هو الجاري فعملوا ذلك ثم ظهر
 عليهم اهل العدل فاهل الحرب واهلهم في * اما اذا كانت الخوارج لم ومنوم
 فالجواب ظاهر لانهم اهل الحرب لا امان لهم واما اذا كانوا آمنوم حين
 خرجوا فلانهم نقضوا ذلك الامان حين قاتلوا اهل العدل بمنعهم وتحت
 رايهم بخلاف ما تقدم فنهالك انما قاتلوا تحت راية الخوارج وكان حكم الخوارج
 هو الجاري عليهم فلم يكن ذلك نقضا لآمانهم واما اموال اهل البغي فهي
 مردودة عليهم اذا وضعت الحرب اوزارها لان مال المسلم لا يكون غنية في
 دار الاسلام للمسلمين بحال وحكم تفيل السلب على هذا حتى اذا قتل خارجي
 وعليه سلاح حربي فهو للمقاتل لانه لا عصمة في اموال اهل الحرب هنا
 وان قتل حربي وعليه سلاح خارجي لم يكن للمقاتل لانه مال معصوم عن الاغنام
 ﴿واستوضح﴾ هذا بما لو اجتمع قوم من المستامين في دار الاسلام وامروا
 عليهم ايراءوا وتتوا وقاتلوا المسلمين فانه يكون ذلك نقضا لآمانهم بخلاف
 ما اذا لم يكونوا اهل منعة فعملوا ذلك فحكمهم في هذا كحكم اهل الذمة
 (وكذلك ان كان اهل الحرب الذين دخلوا لالاعة الخوارج قاتلوا اهل

﴿اموال اهل البغي مردودة عليهم اذا وضعت الحرب اوزارها﴾

الاولى موجود في المرة الثانية •

(فان قال لهم الاميران هذا قد آمنكم غير مرة فلا تلتفتوا الى امانه فانه كلما آمنكم فقد نبذنا اليكم كان ذلك صحيحا منه) لان نبذ الامان تأثيره في اطلاق القتال والاستخفاف فيجوز تعليقه بالشرط كالطلاق ولان النبذ يحتاج اليه لنفي الضرر وذلك يحصل بالنبذ بهذه الصفة •

(ولو ان مسلما آمن حربيا فكره الامام مقامه في دار الاسلام فانه يتقدم اليه في الخروج) لان للامام ولاية النبذ بمد صحة الامان فلا يكون ذلك الا بعد ان يبلغه مامنه فيتقدم اليه في الخروج ويجعل له من المهلة ما يتمكن فيه من الخروج بغير ضرر بمنزلة المستامن اذا اطال المقام في دارنا وقد تقدم بيان الحكم فيه (ولو قال الامام للحربي لا تدخل دارنا بامان فلان فانك ان دخلت بامانه فانت في نعم دخل بامانه لم يكن فينا) لان حجب المسلم عن اعطاء الامان باطل فانه لا ينعدم بحجبه العلة الصحيحة لامانه فيكون حجبه ابطالا لحكم الشرع ولا يمكن جعل كلامه نبذا لامان وهو في دارنا لان نبذ الامان بمد اعطاء الامان لا يصح ما لم يبلغ مامنه فكذلك قبل اعطاء لامان وبه فارق الوادين لان اولئك في منفعتهم ونبذ الامان صحيح لو حصل منه بمد الامان فكذلك قبله فاما هذا في دارنا فلا يملك احد نبذا مامنه ما لم يبلغ مامنه والامام وغيره فيه سواء (ولو قال الامام لاهل الحرب من دخل منكم دارنا بامان فلان فهو ذمة لنا فدخل رجل قد علم تلك المقالة بامان فلان فهو ذمة ولا يترك يرجع الى دار الحرب) لان دخوله بمد العلم بمقالة الامير دلالة الرضاء بقبول الذمة والدلالة في هذا كالصريح بمنزلة مقام الذي يقدم اليه الامام في دارنا بمد مضي المدة •

(وهذا بخلاف قوله فهو في لان ذلك نبذ لامان فلا يصح ان لم يكن في منفعة

وهذا ناكيد الامن الثابت بذلك الامان وليس بنذ وعلى هذا لو قال
للمصورين ان آمنكم فلان فقد بذت اليكم نفذوا حذركم ثم آمنهم فلان كان
ما تقدم بنذ اصحيا او حل له قتالهم لانهم في منعتهم (ولو قال من خرج منكم بامان
فلان فهو في" او قد حل دمه فخرج رجل فهو آمن) لان النذاليه وهو في منعتنا
باطل (وان قال من خرج منكم بامان فلان فهو ذمة لنا فهذا صحيح) لانه ليس
فيه نذالا مانا فيه تقرير حكم الامن فكونه في منعتنا لا يمنع منه • والله تعالى
الموفق •

﴿باب من قتل الخيل ما يكون على الاعراب دون البراذن﴾

(واذا قال الامير من قتل قتيلاه فرسه قتل مسلم راجلا من المشركين وله
فرس مع غلامه فانه لا يستحق فرسه) لان ايجاب فرس القتل لمن اين
الدلائل على ان مراده قتل من هو فارس في حال ما قتله وهذا لم يكن فارسا
في حال ما قتله بالفرس الذي مع غلامه والغلام لم يكن حاضرا عنده •
(الا ترى انه لو قتل آخر الغلام وهو على ذلك الفرس استحق الفرس بقتله فمر فنا
ان الاول انما قتل راجلا لا فارسا) ولان الامام خص الفرس من بين سائر
الاشياء الذي يعلم ان الحربى حمله مع نفسه ولا فائدة في هذا التخصيص سوى
ان يكون مراده الفرس الذي يقاتل عليه وانه كان قصده التحريض على قتل
خرساحهم لتكسر به شوكتهم •

(وان كان قد نزل عن فرسه وهو معه قوده في القتال فله فرسه) لانه فارس
بماحه من الفرس فانه يتمكن من القتال عليه في الحال وانما كان نزوله عنه لزيادة
جد في الحرب اولضيق الطريق او لكثرة الزحام فلا يخرج به من ان يكون
فارسا حين قتل (ولو قتل رجلا على برذون او برذونه فله ذلك) لانه فارس

﴿باب من قتل الخيل ما يكون على الاعراب دون البراذن﴾

الاستحقاق ان يقتل فارسا (ولو قتل رجلا على بر ذون ذكر او اثني استحق دابة) لانه فارس بدابة.

﴿ باب من يكون له النفل ومن لا يكون ﴾

(واذا قال الامير من قتل قتيلافله سلبه فالقياس ان يكون السلب للقاتل واحدا كان او اثنين او ثلاثة او اكثر من ذلك) لان (من) من اسماء الموم فيتناول المخاطبين على سبيل الاجتماع والانفراد جميعا.

(ولكن الاخذ بالقياس في هذا قبيح لانه يؤدي الى القول بان السبكر كلهم لو اجتمعوا على قتل رجل واحد استحقوا سلبه وقد علمنا ان الامام لم يرد ذلك بالتفصيل لان معنى التعريض يفوت به ولكن للاستحسان فيه وجوه.

(احدها) انه ان قتل رجل اورجلان فلهما السلب وان قتله ثلاثة لم يكن لهم سلبه لان الثلاثة ادنى الجمع المتفق عليه فان الكلام وحدان وثنية وجمع فيتين ان الجمع غير الثنية ثم ادنى الجمع المتفق عليه كاعلى الجمع ومراد الامام بهذا تحريض الاحاد على القتال لانه يحرض الجماعة ولا يجوز للمسلم ان يغرم من الثلاثة ولا يحمل له ان يغرم من الواحد ولا من الاثنين قال الله تعالى وان يكن منكم الف يغلبوا الفين باذن الله فيتين القرقي بين الاثنين والثلاثة وان حكم الاثنين حكم الواحد ولكن هذا اذا كان معه السلاح وهو يطعم في ان ينصف من اثنين فاما اذا لم يكن معه سلاح ولا يطعم في ان ينصف منها فلا بأس بان يخاز (١) الى قته ولا يلقي بيده الى التهلكة.

﴿ والوجه الثاني ﴾ للاستحسان انه ان قتله قوم لامنعة لهم من المسلمين ظم السلب وان قتله قوم لهم منعة لم يكن لهم السلب لان الذين لامنعة لهم حكمهم بحكم الواحد (الآرى) انهم لو دخلوا دار الحرب على وجه التلصص لم يخمس

باب من يكون له النفل ومن لا يكون

(١) من الحوز كما في القرآن او متعززا الى قته اي مائلا الى جماعة مسلمين

ما اصابوا بخلاف ما اذا كانوا اهل منعة فكذلك في حكم التنفيل لان بصحة التنفيل فيه يبطل حق ارباب الخمس عنه *

﴿ والوجه الثالث ﴾ انه ان قتل قوم يرى الامام والسامون ان ذلك القتل كان يتصف منهم لو خلى بينهم وبينه فلم سلبه وان كان لا يتصف منهم لم يكن لهم سلبه لان المقصود التحريض وانما تحقق معنى التحريض على قتل من يتصف منهم دون من لا يتصف * قال (وكل هذا واسع ان امضاء الامام وراه عدلا) وليس المراد ان كل ذلك حق وانما مراده ان كل هذا طريق الاجتهاد وهو نظير قول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه فيما صنع مسروق وجندب كلا كما اصاب يبنى طريق الاجتهاد * قال (واحسن الوجوه عندى واقربها من الحق الوجه الاخير) لان فيه تحقيق ما هو المقصود بالتنفيل وهو التحريض *

(الا ترى انهم لو اتسوا الى مطبورة فقال الامير من ناهضها اي قام باخذها فله ما فيها بعد الخمس فعمل ذلك جماعة منهم فان كانوا بحيث يتصف منهم اهل المطبورة استحقوا النفل وان اجتمع على المطبورة من المسكر من يعلم ان اهل المطبورة لا يتصفون منهم لم يكن لهم النفل) لمراعاة معنى التحريض (ولو قتل رجل قتيلا او اكثر بضربة واحدة فله سلبهم جميعا كالموتلهم بضربات مختلفة) لان كلمة من عامة فيتعلم به المقتولون ايضا *

(واذا دخل الامير مع المسكر ارض الحرب فقال لهم قبل ان يلقوا قتالا من قتل منكم قتيلا فله سلبه فهذا جائز ويبقى حكم هذا التنفيل الى ان يخرجوا من دار الحرب) لان مقصوده تحريضهم على الامعان في الطلب فيقتيد مطلق كلامه بهذا المقصود *

(حتى اذا انتهى مسلم الى مشرك نائم او غافل في عمله فقتله فله سلبه بمنزلة

مالوقو المدو فقتله في الصف او بعدما هزموا لان تنفيل الامام عم المقتولين على اي حال كانوا ابعدان يكونوا بحيث يحل قتالهم *

(وكذلك عم القتالين ممن يكون لهم سهم في الغنيمة او رضى كالنساء والصبيان والمييد * فاما ذاك قال الامير هذه مقالة بعدما اصطفوا للقتال فهذا على ذلك القتال حتى ينتهي) لان الحال دليل عليه وهذا لانه لما اخرج الكلام الى ان حضر القتال فقد علمنا ان مقصوده التحريض على ذلك القتال بخلاف الاول فهناك انما يتكلم به حين دخلوا دار الحرب فمرقنا ان مراده التحريض على الجدة في الدخول والطلب *

(ثم ان بقوا في ذلك القتال اياما في ذلك التنفيل باق * وكذلك ان هزموا فساد المسلمون في ارضهم بقي حكم ذلك التنفيل لبقاء ذلك القتال * وكذلك ان دخل النهر من حصنهم فتحصنوا فيه واقام المسلمون يقاتلونهم فقتل رجل قتيلاه سلبه) لان ذلك القتال باق اذا لم يتركوه حينئذ ولا حصل مقصودهم به وهو عام القهر *

(وان لم يتبعهم المسلمون بعدما هزموا حتى لحقوا بخصومهم ثم مروا بعد ذلك بخصومهم فقتل مسلم رجلا ممن كان هزم منهم او من غيرهم لم يكن له سلبه) لانهم حين تركوا اتباعهم فقد انقضت تلك الحرب حقيقة وحكما والتنفيل كان مقيدا بها *

(ولو كانوا على ارضهم فروا بخصم آخر فقتل رجل منهم قتيلاه لم يكن له سلبه) لان النفل كان على الحرب الاول وهي ما كانت بينهم وبين اهل هذا الحصن انما كانت بينهم وبين الذين حضروا للقتال فهذا انشاء حرب آخر لم يكن التنفيل متناولا لها *

(ولو ان اصحاب الحرب الاولى انهزموا فدخلوا حصنا آخر والمسلمون في
 اترهم فان كان الغالب في هذا الحصن غير المنهزمين والمنعة منهم ثم قتل مسلم
 قتيلا لم يستحق سلبه سواء كان المقتول من المنهزمين او من غيرهم) لان هذا
 سوى الاول *

(وان كان عظيم القوم الذين انهزموا من المسلمين والمنعة لهم فحكم ذلك التفتيل
 باق واهل الحصن الثاني بمنزلة مدخلتهم في الحرب الاولى ومن قتل من
 المنهزمين او من غيرهم فله سلبه) وهذا لما بينا ان الحكم للمنعة والغلبة *
 (ولو جاء ملكهم الاعظم بجنده فانهز اليه الذين كانوا يقاتلون المسلمين ثم
 قتل مسلم منهم قتيلا لم يكن له سلبه) لان هذه منعة اخرى والتفتيل كان قيدا
 بالحرب الاولى فبعد ما حدث لهم منعة اخرى يكون الحرب غير الاولى فاذا
 لم يجدد الامام تفتيلا لم يستحق القاتل السلب وان جدد الامام التفتيل فسمع
 بعض الناس دون البعض فكل من قتل قتيلا استحق سلبه الذي يسمع والذي
 لم يسمع فيه سواء) لان هذا عرض منفعة في حق القاتلين ولان كلام الامام
 لما اشهر في الناس فذلك بمنزلة الواصل الى جماعتهم في الحكم والله الموفق *

باب من النفل على الدلالة من المسلمين واهل الحرب الاسراء

(واذا قال الامير من دننا من المسلمين على عشرة من الرقيق فله رأس فدلهم
 رجل بكلام ولم يذهب معهم فذهبوا الى ذلك الموضع جاؤا بالرقيق كما قال
 فلاشيء له من النفل * وكان ينبغي في القياس ان يستحق النفل) لانه شرط عليه
 الدلالة وقد فعل (الآثر) ان الدلالة على الصيد من الحر بهذه الصفة يلزمه
 الجزاء (ولكنه) استحسن فقال (استحقاق النفل يكون بالعمل لا بمجرد الكلام
 والمقصود به التعريض وانما يكون التعريض على عمل يكون هو من جنس

الجهاد والقتال وبمجرد وصف الموضوع بكلام لا يحصل ذلك العمل اذا لم يذهب معهم فلا يستحق النفل * ولو آمنوا حرياً على ان يذلهم على مثله فذلهم بكلامه فهو دال) لان الامام لا يعتمد عملاً من الامن *

(ارأيت لو كان المسلم في منزله بالكوفة او الشام فقال ان دلتكم على عشرة ارؤس في موضع من دار الحرب قد صررت بهم اتجمعون لي رأساً فقالوا نعم فذلهم ولم يذهب معهم اكان يستحق النفل فكذلك اذا ذلهم وهو في دار الحرب الا انه اذا كان معهم في دار الحرب فهو شريكهم بسهمه في الغنيمة بمنزلة ما لو لم يسبق الدلالة والتفصيل ولو ذهب معهم حتى ذلهم على عشرة ارؤس فله منهم رأس) لانه باشر عملاً يجوز ان يستحق النفل به وهو الذهاب وانما يعطيه رأساً وسطاً * (وكذلك لو دل على مائة رأس بهذه الصفة فله من كل عشرة رأس وسط * ولو ذلهم على خمسة كازله نصف واحد من اوساطهم) لانه اوجب له ذلك بمقابلة عمل فيه منفعة للمسلمين فيكون هذا بمنزلة قوله من جاء بمشرة ارؤس فله رأس * وقد تقدم بيان هذا الفصل *

(ولو اسر الامير اسراء من اهل الحرب فقال من دلتنا منكم على عشرة ارؤس فهو حر فذلهم رجل بكلام ولم يذهب معهم فوجدوا الامر كما وصف لهم فهو حر) لان هذا تدليق عتقه بالشرط فيراعى وجود الشرط فيه حقيقة وبالدلالة بالوصف ثم الشروط حقيقة وهذا لان الامام ما اوجب له ههنا شيئاً لا يستحق الا بعمل فلاحاجة بنا الى ترك حقيقة الدلالة ههنا بخلاف الاول فقد اوجب له هناك فلا لا يستحق الا بالعمل فلاجله تركنا حقيقة لفظ الدلالة وحملناه على نوع من المجاز *

(ثم لا يترك هذا الاسير يرجع الى داره ولكنه يخرج الى دارنا ليكون ذمة لنا)

لأنه بالأسر قد احتبس عندنا وإنما أوجب له بالدلالة الحربية وليس من ضرورته
التمكن من الرجوع إلى داره •

(ويستوى في هذا الحكم أن ذهب معهم أو لم يذهب إلا أن يقول أن ذلك فأن
حر وتدونني أرجع إلى بلادى خيشني وفي له بالشرط ويمكن من الرجوع إلى
بلده أن أحب) لأن هذا بمنزلة صلح جرى بين الإمام وبينه وفي الصلح يجب
الوفاء بالشرط •

(لأنه لا ينبغي للأسير أن يفعل هذا إلا أن يكون فيه حظ للمسلمين) لأنه
نصب ناظر أفلا يدع الأسير ليعود حر بأعيننا إلا بمنفعة عظيمة للمسلمين •
(نحو أن يقول ادلكم على ما تهم بطارقهم ونذروني أرجع إلى بلادى فيطم
أن حظ المسلمين فيما يدل عليه أكثر من حفظهم في أسره خيشني لا بأس بأجابه
إلى ذلك • وأردلهم الأسير على تسمية وذهب معهم أو لم يذهب لم يكن له شيء
من رقبته) لأن عقده هنا باعتبار الشرط والشرط يقابل الشرط وجلة فالميات
بكمال الشرط لا يستحق العتق أو هذا صلح من رقبته على شرط التزمه فميات
بذلك الشرط بكماله لم يتم الصلح ولا يستحق شيئاً مما وقع الصلح عليه بخلاف
المسلم فإن استحقاقه للنفل كان باعتبار عمله فيه منفعة للمسلمين فيقدر ما يحصل
من المنفعة بعمله يستحق النفل (وكذلك لو كان الأمير قال للأسير أن دللتنا على
عشرة فانت آمن من أن تقتلك فدل على تسمية كان له أن يقتله) لأنه علق الأمان
له بالشرط فلم يتم الشروط لا يستفيد إلا من •

(وكذلك لو أن أهل الحصن نزل عليهم المسلمون وقالوا إن دللتناكم على عشرة
من البطارقة أو منونا وترجمون عنا قالوا نعم فدلواهم على خمسة أو على تسمية
فليسوا بآمنين وليس على المسلمين أن يرجعوا عنهم) لأن الشرط لم يتم فلم ينزل

شي من الجزاء

(ولو قالوا للمسلمين نطيقكم مائة من الرؤوس والف دينار على ان تؤمنونا وترجموا عنا ما حكم هذا ثم اعطوا بعض المال فللمسلمين ان يقتلوه لان الامان تلقى باءاء جميع المال فلا يشب باءاء بعض المال

(ولكن ان ارادوا قتالهم فليردوا عليهم ما اخذوا ثم ينسأ بذههم للتحرز عن الغدر ودفع الضرر عنهم فانهم اعطوا امامهم على سبيل الدفع عن نفوسهم وهذا بخلاف ما سبق من الدلالة على عشرة من البطارقة فان هناك ان دلوا على بعضهم فلنا ان قتالهم من غير ردشئ عليهم) لانا ما ملكنا عنهم شيئا من المال بمقابلة ما وعدناهم من الامان ولو قاتلناهم من غير ردشئ لا يؤدي الى الاضرار بهم بطريق اهدار ملكهم وهما نملكنا المال بمقابلة ما شرطناهم فيجب الرد عليهم اذ لم يحصل لهم منفعة الامان

(وان ابى الامام ان يرد عليهم فليرجع عنهم ولا يقتلهم اظهار للمساخطة واعاء لارقاء بالشرط وان هلك بعض السبي الساخوذ منهم ثم اردنا قتالهم فلا بد من رد ما بقي من السبي وقيمة من هلك منهم) لان المقصود بالرد دفع الضرر والخسران عنهم والتحرز عن الغدر وذلك يحصل برد القيمة عند تمذرر الداعين كما يحصل برد العين

(ولو صالحوهم على مائة رأس على ان يؤمنوا سنهم هذه وينصرفوا عنهم ثم رأوا ان النظر لهم في قتالهم فليردوا المال ثم ينذوا اليهم وهم في منعتهم) لان مع بقائهم حربا لا يحرم قتالهم لا عزاز الدين واما يحرم الغدر والنبذ اليهم وهم في منعتهم يستغنى معنى الغدر ولكن المال الساخوذ منهم بطريق الجمل فان لم يسلم لهم المشر وط وجب رده عليهم بمنزلة الموض يجب رده اذ لم يسلم الموض فان كان اسلم السبي

الموض يجب رده اذا لم يسلم الموض

فليرد عليهم قيمتهم لانه تمذر عليهم ردعينهم بعد ما سلموا) فان عليك المسلم من
الجرى لا يحل فصار كما لو تمذر ردهم بالهلاك

(ولو كانوا لم يقبضوا منهم المال حتى بداهم ان ينذوا اليهم فلا بأس بذلك) لانهم
يختارون ما فيه النظر للمسلمين والاحمال فيما يرجع الى النظر يتبدل ساعة فساعة
فكما انه لو كان النظر في الابتداء في القتال لم يملوا الى الصالح فكذلك اذا صار
النظر في القتال كان لهم ان يقبضوا الصالح

(الا ترى انه لو وادعهم على ان يؤدوا اليه كل سنة مائة رأس من رقيقهم ثم بداه
بعدمضى سنة او سنتين ان يقاتلهم لانه رأى بالمسلمين قوة فلا بأس بان ينذ
اليهم ولو وادعهم على ان يعطوهم مائة رأس من اسرى المسلمين ليرجعوا عنهم
عالمهم هذا واعطوهم تسعين فلا بأس بالنبذ اليهم وقتلهم لانعدام تمام الشرط
الذى عاق الامان به ولا يرد عليهم شئ من الماخوذ) لان الاحرار من الاسراء
ما كانوا في ملكهم قط ولا تملكناهم عليهم بطريق الجمل فلا يكون في الامتناع
من الرد معنى الاضرار بهم وانما فيه كف عن الظلم

(وكذلك ان اعطوا ذلك من مدبرين او مكاتبين او امهات اولاد كانوا للمسلمين
اسرى في ايديهم لانهم لم يملكوا شيئا من ذلك) فان ثبوت حق العتق في المحصل
كثبوت حقيقة العتق في اخر اجهه ان يكون محلا للتملك بالقهر ولكن ان ردهم
على مواليدهم بخير شئ

(وان اعطوا ذلك من عبيد مسلمين كانوا اسرى في ايهم رد عليهم قيمتهم) لانهم
كانوا عتقا والعبيد بالاحراز تم تملكنا عليهم بطريق الجمل فيجب ردهم اذا
لم يسلم لهم المشروط ولكن يتمذر ردعينهم لا سلامهم فيجب رد قيمتهم
(وان ادوا المائة كما شرطوا ممن لا يملكونهم من الاسراء فلا مام ان يقاتلهم

ثبوت حق العتق في المحصل كثبوت حقيقة العتق

بعد النبل إليهم من غير رد شي عليهم) لاننا لم نملك عليهم شيئا كانوا يملكونه •
 (ولكن الافضل له ان يفي ذلك لهم) كما وفوا بالمشر وطيطمشوا اليه فيما يستقبل
 فانه ان لم يقبل لم يركنوا الى مثل ذلك في المستقبل بناء على ما عندهم ان هذا
 غدر في غيظ الاسارى من ايديهم وان لم يكن غدرافى الحقيقة •

(وان انصرف عنهم بعدما اخذوا بالمشر وط منهم فان كانوا احرار اخلى سبيلهم
 وان كانوا مدبرين ردهم على اموالهم بغير قيمة وان كانوا عبيدا فاجازهم ورجعهم الى
 قبل القسمة والبيع اخذهم بغير شي وان وجدوهم بعد القسمة والبيع
 اخذوهم بالقيمة او الثمن ان احبوا) لان التملك عليهم بطريق الجمل بمنزلة التملك
 بطريق القهر الا ترى ان الماخوذ في محبب قسمته يسهم في الوجوهين •

(ولو قال الامير للاسراء من دنا على عشرة من المقاتلة فهو حر فذلهم اسير
 على عشرة ممتعين في قلمة لم يقدروا عليهم لم يكن حرا) لاننا علمنا انه لم يكن هذا
 مقصودا لامام وانما كان مقصوده دلالة فيها منفعة للمسلمين ولم يحصل • فان
 قيل • انما يتبر ظاهر كلامه وهو قوله عشرة من المقاتلة والمقاتل من يكون
 ممتعا قلنا • نعم ولكن مقصوده دلالة يستفيد بها علما لم يكن حاصل له قبل
 الدلالة وذلك لا يحصل بهذه الدلالة فكيف من عشرة مقاتلة لا يقدر عليهم بملهم
 الامير والمسلمون في دار الحرب فمر فانه اذا مراده الدلالة على عشرة
 يتمكنون من اخذهم •

(فان ذلهم على عشرة غير ممتعين الا انهم خروا بهم فربوا فان كانوا هربوا قبل
 وصول المسلمين الى موضع يقدرون على اخذهم فليست هذه ايضا دلالة)
 لان ما هو المقصود وهو التمكن من الاخذ لم يحصل بها •

(وان كانوا اقد قدروا على اخذهم فمرطوا في ذلك حتى هربوا فالا سير حر) لانه

قد اتى بالشرط عليه من الدلالة وهو التمكين من اخذ العشرة فانفريط الذي يكون منابعد ذلك لا يكون محسوبا عليه •

(وان دل على العشرة في موضع فقالوا حتى نجوا فليست هذه بدلالة) لانه انما دل على قوم متممين اذا فرق بين ان يكون امتناعهم بقوة انفسهم او بحسن كوافيه •

(الا ان يكونوا انما نجوا فانفريط من المسلمين في اخذهم بعد القدرة عليهم فليست ذلك يكون الدال بالشرط له • وان قاتل العشرة التي دل عليهم المسلمين فقتلوا بعضهم ثم ظفر المسلمون بهم فلا سير حر) لانهم انما تمكنوا من اخذهم واسرهم بدلالته (وان لم يتمكن المسلمون من اسرهم ولكن قاتلوا حتى قتلوا فليست هذه بدلالة) لان ما هو المقصود وهو التمكين من الاسر لم يحصل بهذه الدلالة •

(وهذا لان مثل هذه العشرة كانوا يجدونهم قبل دلالته فمرقنا ان المقصود بالدلالة غير هذا • ولو قتل المسلمون منهم واحدا وظفر بالبقية فان كانوا قتلوا ذلك الواحد وهم متممون لم يكن الاسير حرا) لان التمكين انما حدث بعد قتله والباقيون بعد قتله تسمة فكانه لهم ابتداء على تسمة نفر •

(وان كانوا قتلوه بعد ما ظفروا بالعشرة فهو حر) لانهم تمكنوا من اسر العشرة بدلالته •

(وكذلك ان كانوا قتلوا بعض المسلمين ثم ظفروا بهم احياء) لانهم تمكنوا من اسر العشرة بدلالته وان كان ذلك بعد جهد وقاتل (فان انتهى اليهم المسلمون ولا سلاح عليهم قهر طوافي اخذهم حتى تسلموا وامتنعوا فلا سير حر) لانه ممكنهم بدلالته من اخذ العشرة وانما جاء التفسير من المسلمين •

(ولو كان الاسير قال ادلكم على عشرة على اني اذلتكم عليهم فامتموا او لم يمتنعوا فانا حر ورضي المسلمون بذلك فهو حر اذا دل عليهم وان كان امتنعوا) لانه اني بما التزمه بالشرط نصا او بما يمتنع دلالة الحال والمقصود بالكلام اذا لم يوجد التخصيص بخلافه *

(ولو قال الامير للاسراء من دلنا على حصن كذا فهو حر او على عسكر الملك فهو حر فدلهم رجل ثم لم يظفروا بهم فلا يحر) لانه اني بما شرط عليه من الدلالة والمشرط عليه الدلالة على قوم ممتنعين ههنا وقد اتى به بخلاف ما قدم والانه لب ان المراد هناك الدلالة على عشرة غير ممتنعين الا ترى انه لو قال من دلنا على عشرة من السبي من نساء او صبيان فهو حر فدلهم رجل على ذلك بين يدي جنه بمنعهم انه لا يستحق لان الغالب ان المراد الدلالة عليهم في غير منعة وانما يحمل مطلق الكلام في كل موضع على ما هو اللفظ *

قال (ولو نحرير الامير في رجوعه الى دار الاسلام فقال للمسلمين من دلنا منكم على الطريق فله رأس او قال فله مائة درهم فدلهم رجل بوصف ذكره ففوضوا على دلالة حتى اصابوا الطريق ولم يذهب معهم هو فلا شئ له) لان ما وجب له على سبيل الاجرة لا على سبيل التسهيل اذ التسهيل بعد احراز الغنيمة لا يجوز وارشاد التحير الى الطريق ليس من الجهاد يستحق عليه النفل فمرنا انه اجارة واستعاق الاجرة بعمل لا بمجرد قول فلهذا لا يستحق شيئا اذا لم يذهب معهم *

(وان ذهب معهم حتى دلهم على الطريق فله اجر مثله في ذهابه معهم) لانه اني بالمثل بحكم اجارة فاسدة فان المقصود عليه من العمل لم يكن معلوما حين لم يبين الى اي موضع يذهب معهم وربما يوصلهم الى الطريق بشر خطوات وربما

استعاق الاجرة بعمل التحير وقول

لا يوصلهم الا بمسيرة مشقة ايام وجه الموقوف عليه نفس المقد
ثم ان كان المشر وطله مائة درهم فانه يستحق به اجر المثل لا يجاوز به مائة كما هو
الحكم في الاجارة الفاسدة اذا كان المسمى معلوما وان كان المشر وطله رأسا من
السبي فله اجر مثله بالنما بلان لان تسمية الرأس مطلقا في باب الاجارة لا يكون
تسمية صحيحة وهذا لانه انما لا يجاوز المسمى لتمام الرضا به وذلك يتحقق بالمائة
ولا يتحقق بالرأس لان الرأس وس تفاوت في الما لية

(ولو قال من دلنا على الطريق حتى يبلغ بنا موضع كذا فله مائة درهم او فله هذا
الرأس بعينه فذهب رجل معهم الى ذلك المكان فله المسمى) لان المقود عليه
ها هنا معلوم والبدل معلوم فان قيل الخاطب بالمقد مجبول فكيف ينقد المقد
صحيحا قلاء انما ينقد المقدين ياخذ في الذهاب معهم ويستوجب الاجر
بحسب ما ياتي به من العمل وعند ذلك لاجاله فيه

(ولو لم يتخير الامام ولكن قال من ساق هذه الارماك منهم حتى يبلغ الطريق
فله مائة درهم فعمل ذلك قوم استحقوا اجر المثل لا يجاوز به المائة) لان المقود عليه
من العمل مجبول لجهالة المسافة

(ولو كان قال الى موضع كذا فله المسمى) لان المقود عليه معلوم والبدل معلوم
(وان خاطب به قوما بايعيهم فسمع قوم آخرون فساقوها الى ذلك المكان
فلاشي لهم) لان المقد انما كان بينه وبين من خاطبهم به فغيرهم يكون متبرعا في
اقامة العمل

(ولو ادى بذلك في جميع اهل المسكر فساقها قوم سمعوا النداء فاهم الاجر)
لانهم اقاموا العمل على وجه الاجارة

(ولو ساقها قوم لم يسموا النداء فلاشي لهم) لانهم اقاموا العمل متطوعين

لاعلى وجه الاجارة حين لم يسموا النداء وبهذا بين ان الاستحقاق هاهنا ليس على وجه التنفيل •

(ولو ان الامير اخطأ الطريق فتحير فقال لاسير في يده ان دللتنا على الطريق فلك اهاك وولدتك فدلهم بصفة او بذهاب معهم حتى اوقفهم على الطريق كان على حاله فيا للمسلمين مع اهله وولده) لان الامير لم يذكر نفسه بشئ في الجزاء فيبقى هو اسير اعلى حاله واذا كان هو عبدا للمسلمين فايكون له يكون للمسلمين ايضا اهله وولده وغيرهم في ذلك سواء •

(ولو كان قال لك نفسك واهاك وولدتك والمسئلة بحالها فهو حر لاسيلا عليه) لانه جمل له نفسه جزاء على دلالة وقد اتى بها فكان حرا وله اهله وولده ايضا لانه شرط له ذلك •

(الا انه لا يدخل في اسم الاهل هاهنا لازواجه) بخلاف ما تقدم في فصول الامان لانهم ناقصا روا مملوكين بالاسر فلا يزول الملك عنهم الا بيقين وهذا اليقين في زوجته خاصة •

(وكذلك في اسم الولد لا يدخل هاهنا الاولاد لصلبه واما ولد الولد فهم في) لان التمييز في ولد الصلب خاصة وهذا لاستحقاق له يفتي على المتيقن به • (وان لم يكن في الاسراء ولد لصلبه فله اولاد بنيه) لانهم قاثمون مقام ابيهم في هذا الاسم فيتناولهم عند عدم آباءهم •

(ولا يكون ولد بناته في ذلك من شيء الا ان يسميهم لانهم ليسوا من اولاده • ثم لا يترك يرجع الى دار الحرب ولكنه يخرجهم الى دار الاسلام ليكونوا ذمة للمسلمين) لان بعد ثبوت الاسر لا يجوز عكبتهم من الرجوع الى دار الحرب • (ويستوى اذا كان دلهم بكلام او ذهب معهم) بخلاف ما تقدم من دلالة المسلمين

فان ذلك على وجه الاجارة فلا يشبث بالكلام وهذا على وجه الصلح والامان
فيتمتع فيه وجود الشرط حقيقة *

(فان كان الامير قسم السبي في دار الحرب او باعهم ثم تخير فقال للاسراء من
دلتنا على الطريق فهو حر او قال فله مائة درهم فعمل ذلك بعضهم فان شرطه
مائة درهم فله اجر مثله لا يجاوز به مائة ويكون ذلك لمولاه) لان الملك قد تبين
فيهم هاهنا فما وجبه الامام يكون على وجه الاجارة دون الصلح والامان *

(ولهذا ولد لهم بمجر ذلك ولم يذهب معهم لم يستحق شيئا فان كان قال فهو حر
فهذا باطل) لان الامير لا يملك ان يمتق ارقاء الملاك بعد ما تبين ملكهم فيهم *
(ولو تخير قبل قسمتهم فقال من دلتنا منكم على الطريق فهو حر فدل اسير على
طريق الا انه طريق ياخذ الى دار الحرب لا الى دار الاسلام فان كانوا تخيروا
في الدخول فهذه دلالة والاسير حر وان كانوا تخيروا في الانصراف فليست
هذه بدلالة وان دلهم على طريق ياخذ الى دار الاسلام لا الى دار الحرب
فالتقسيم فيه على عكس هذا) لان مطلق الكلام يتقيد بدلالة الحال وقد علمنا
ان مراده في حالة الدخول الدلالة على طريق يوصله الى مقصوده من دار
الحرب وفي الانصراف مقصوده الدلالة على طريق يوصله الى مقصوده من
دار الاسلام *

(وان قال ان دلتنا على طريق حصن كذا فانت حر ولتلك الحصن من ذلك
المكان طريق فدلم على طريق آخر هو ابعد من الطريق المسمى ودفعه شرطه)
لان كل واحد من الطريقين طريق ذلك الحصن ان كان بحيث يتبادر الناس
الذهاب الى ذلك الحصن من ذلك الطريق والامير اطلق اللفظ ولا يجوز
تقييد المطلق الابدليل وليس في كلامه ذلك *

(وان دلم على طريق ليس بطريق الى ذلك الحصن ولكنه طريق الى غيره الا
انهم يقدرون على ان يدوروا من ذلك المكان حتى ياتوه فليست هذه بدلالة)
لان الانسان قد يتمكن من ان ياتي من هذا الموضع كاشف ثم يدور حتى ياتي
الى بخارى ثم لا يعد احد الطريق من هنالى كاشف طريق الى بخارى ففرقنا ما
اتى بالمشروط عليه فلا يكون حرا *

(وان قال ان دللتنا على طريق حصن كذا وهو الطريق الذى يقال له كذا
فدلم على طريق غيره حتى اقامهم على الحصن فان كانت لهم منفعة في الطريق
الذى عينوا له من حيث قرب الطريق او امته او كثرة العلف او كثرة القرى
او كثرة ما يجدون من السبي فهو في على حاله) لانه ما في بالشرط فانهم عينوا له
طريقا و كانت لهم فيه منفعة فالتمين متى كان مفيدا يجب اعتباره *

(وان كان الذى دلم على اكثر منفعة من الذى عينوا له فهو في القياس ايضا)
لانه ما اتى بالمشروط وفي ايجاب العباد يستبر اللفظ دون المعنى لجواز ان يخلو
كلامهم عن حكمة وفائدة حميدة (وفي الاستحسان هو حر) لانه اتى بمقصودهم
وزيادة وانما يستبر التمين اذا كان مفيدا فاذا علم ان فائدتهم فيما اتى به اظهر سقط
اعتبار التمين لكونه غير مفيد *

(وان لم يعلم ايها النفع فهو في على حاله) لان التمين كلام من عاقل فيكون معتبرا
في الاصل ما لم يعلم خلوه عن الفائدة ولم يعلم بذلك *

(وعلى هذا القول من دلنا على طريق حرب الحارث (ا) فهو حر فدلم رجل
على طريق المصيصة او على طريق ملطية فان كان ذلك اقرب واكثر منفعة
فهو حر وان كان ليس كذلك ولا يدري اهو كذلك ام لا فهو في لانه ما
اتى بالمشروط عليه (ارأيت) لو ذهب بهم الى طريق غير ما ذكرناه فكان فيه

التمين متى كان مفيدا

الملك وجنده قتلهم وقتل منهم اودهب بهم في طريق لاعلف فيه فهلك
دوابهم وماتوا اجوعا كان يوفى له بشرطه وانما فصل بهذا بيان ان التسمية
كان مفيد اوجب اعتباره والله الموفق *

﴿ باب ما يجوز من النفل في السلاح وغيره ﴾

(واذا ارى امير المسكر دروع المسلمين قليلة عند دخولهم دار الحرب فقال
من دخل بدرع فله من النفل كذا او فله به سهم كسهمه من النسيئة فهذا جائز لا
باس به) لان هذا التنفيل يقع منه على وجه النظر فالمسلم في حمل الدروع الى دار
الحرب يحتاج الى مؤنة ويحصل به ارباب العدو فيجوز ان ينفل على ذلك
لتحريضهم على تحمل هذه المؤنة في ارباب العدو *

(الا ترى ان الشرع اوجب للغازي السهم بفرسه لهذا المعنى) وهو انه يلزم
المؤنة فيما يحصل به ارباب العدو فلا مام ان يوجب ذلك بطريق النفل اعتبارا
بما اوجبه الشرع *

(وكذلك لو قال من دخل بدرعين فله كذا) لان المبارز قد يظاهر بين الدرعين اذا
اراد القتال على ما روى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ظاهر بين درعين يوم احد
فكان هذا منه على وجه النظر والاجتهاد *

(وان قال من دخل بدرع فله مائة ومن دخل بدرعين فله مائتان ومن دخل
بثلاثة دروع فله ثلاث مائة) وساق الكلام هكذا (فليس ينبغي له ان ينفل
هكذا ولا يجوز منه هذا التنفيل في اكثر من درعين) لان هذا لا يقع على وجه
الاجتهاد والنظر والمقاتل لا يمكنه ان يلبس اكثر من درعين عند القتال لان
ذلك ثقل عليه ولا يمكنه ان يقاتل معه فمرقا انه ليس في التنفيل على اكثر
من درعين منفعة *

• فان قيل • معنى التزام المؤنة وارهاب المدويته في الثالث والرابع والخامس • قلنا • ليس كذلك فان الارهاب بالدارع لا بالدروع يقال انفصل كذا وكذا دارعاً وكذا وكذا حاسر افيحصل به الارهاب والدارع هو وحده لانه ما حمل الدروع مع نفسه ليطيها غيره وانما حمل للبس عند القتال وذلك لا يتأتى منه في اكثر من درعين •

(وعلى هذا الوقال لاصحاب الخيل من دخل تجفاف فله كذا) فان معنى التزام المؤنة وارهاب المدوي يحصل بالتجفاف للخييل كما يحصل بالدروع للفراس فيجوز ان ينفل على تجفاف وتنجافين •

(ولا يجوز اكثر من ذلك) لان التجفاف للفرس فالتفيل عليه بمنزلة التفيل على الفرس •

(ولو كان الاير من لا يرى اذ يسهم الا لفرس واحد فقال من دخل بفرسين فله كذا كان ذلك نفياً صحيحاً ولا يجوز ان ينفل على اكثر من فرسين) لان المبارز قد يقاتل بفرسين ولا يقاتل باكثر منهما فاجوز من تنفيله ما يكون فيه منفعة دون ما لا منفعة فيه •

(الا ان يكون امراً معروفاً قد محتاح الرجل فيه الى ثلاثة افراس فيشذ مجوز تنفيله لثلاثة افراس في ذلك وكذلك لثلاث تجافيف) لانه يكون على كل فرس تجفاف ومتى علم ان تنفيله كان على وجه النظر يجب تنفيذه مما يصاب من الفنائم بعد التفيل •

(ولو لم يقل لهم شيئاً حتى حاصروا حصناً فقال من تقدم الى الباب دارعاً فله كذا او قال من تقدم متجففاً فله كذا) او قال من تقدم مظاهرين درعين فله كذا فذلك تنفيل صحيح لان فيه منفعة للمسلمين من حيث اظهار الجلادة والقوة

واقاع الرعب في قلوب المشركين والتفيل على مثله يكون.
(ولم يقل ذلك حتى فتحوا الحصن ثم اراد ان ينقل منه للدواع والتجفف على قدر العناء فليس له ان يفعله) لان التفيل ما يكون قبل الاحراز فاما بعد الاحراز يكون صلة لا تفيل وليس للامام ان يخص بعض التابعين بالصلة من الغنيمة بعد ما تب حقه فيها.

(فان نقل الامام بعد الاحراز على قدر العناء والجزاء وكان ذلك من رايه فهو نافذ) لانه مضى باجتهاده فصلا مختلفا فيه فليس لاحد من القضاة ان يبطل ذلك.

(ويحل للمنفل له ان ياخذ ذلك وان كان هو ممن لا يرى التفيل بعد الاصابة) لان الراي يسقط اعتباره اذا جاء الحكم بخلافه فان قضاء القاض ملزم غيره ومجرد الاجتهاد غير ملزم غيره وهو نظير ما لو قال لامرأته انت طالق البتة ومن رايه ان ذلك تطليقة بانه قضى القاضي بأنها تطليقة رجعية كما هو قول عمر وابن مسعود رضي الله عنهما فانه يشذ قضاؤه وبسه ان يقيم عليها ولكن هذا على قول محمد رحمه الله عليه واما على قول ابي يوسف رحمه الله عليه المجتهد لا بدع رايه اذا كان ذلك اشد عليه بقضاء القاضي بخلافه وقد بينا هذا في شرح المختصر في آخر الاستحسان والله تعالى اعلم.

باب ما يجوز من النفل بعد اصابة الغنيمة وما لا يجوز ذلك فيه

(ولو ان سرية في دار الحرب اصابوا غنائم فجزوا عن حملها الى دار الاسلام واراد الامير احرارهم او تركهم بدا له فقال له - لمن من اخذ منها شيئا فوله فهذا جائز ومن تكلف منهم فاخرج شيئا فوله ولا خمس فيه) لان هذا تفيل وقع على وجه النظر وانما كرهنا التفيل بعد الاصابة لما فيه من ابطال

من قال لامرأته انت طالق البتة ومن رايه ان ذلك تطليقة بانه قضى القاضي بأنها رجعية يشذ قضاؤه

حق بهن الغائبين بعد ما ثبت حقتهم في المصائب والابطال انما يكون عنده
التمكن من الحفظ وتأكيد حقتهم بالاخراج فاما بعد ما تحقق المعجز عن ذلك
فهذا لا يكون ابطالا لحق احد *

(يوضعه اذله احراق الجمادات منها وذبم الحيوانات ثم الاحراق وتركها
مضيعة وفي ذلك ابطال حق السكك فمن ضرورة جواز ذلك جواز ابطال
حق البهض بتخصيص البهض بطريق التنفيل) ولان في الاحراق ابطال حق
لا نعمة فيه لاحد من المسلمين وفي التنفيل توفير النعمة على بعضهم فكان الميل
الى هذا الجانب اولى * (فاما اذا كان قادرا على الاخراج او البيع او القسمة فهو
متمكن من ايصال النعمة الى جماعتهم فلا ينبغي له ان يبطل حق بعضهم * وكذلك
لو قال عند المعجز من اخذ شيئا فهو له بمداخلة او قال فله نصف ما اخذ قبل
الخمس او بده فذلك كله صحيح ينبغي له ان يفعل من ذلك ما يكون اقرب
الى النظر ثم القسمة بمداخلة او اخراج على ما اوجبه الامير بالتنفيل * فان اخذ رجل
منهم شيئا كان المسلمون يقدرون على اخراجه ولم يكن الامام علم به من جواهر
او غير ذلك فان هذا يخمس والباقي بينهم على سهام القيمة) لان صحة هذا
التنفيل لضرورة المعجز عن الاخراج والثابت بالضرورة لا يمدو مواضعها
فلا تتناول هذا التنفيل ما لم يتحقق فيه الضرورة *

(واذا ثبت هذا الحكم فيما اذا اخذ وامن اموالهم ثبت فيما لم ياخذ و
بالطريق الاولى حتى اذا مر وابناء من بنائهم فيه الساج والرخام وماه
الذهب فلم يقدر وادعى اخذه واخراجه فقال الامير من اخذ منه شيئا فهو له
فذلك صحيح ومن خرب شيئا من ذلك واخرجه اختص به) لانهم وان
كانوا قادرين على هدمه فقد كانوا عاجزين عن اخراجه ولهم ان يتركوه فيصح

تنفيل اميرهم في ذلك ايضا ويستوى ان كان ذلك مما يقدر على حمله بعد الهدم
اولا يقدر عليه لان التنفيل من الامير قبل الهدم وانما صار بحيث يقدر على
حمله بما حدث فيه من الهدم بعد تنفيل الامام *

(لان يكون شيئا من ذلك موضوعا ثانيا عن البناء بقدره على اخراجه
حين نزل الامام ولم يعلم به فان ذلك يقسم بين الجملة وان اخرجه واحدا منهم
لان التنفيل لم يتناولوه ولو ان الامير لم ينقل احدا ولكنه امرهم باحراق ذلك
فتكلف بعضهم اخراجها على دوابهم الى دار الاسلام فذلك بخمس ويقسم
بين جميع السرية لان تخصيص البعض بتنفيل الامام ولم يوجد انما الموجود
الامر بالا حراق ولا تاثيره في تخصيص بعضهم بشيء واذني الدرجات ان
الذي اخرج احيا بقله ما كان مشرفا على الهلاك مما كان مشتركا بينه وبين
غيره فلا يكون ذلك سببا لقطع الشركة وتخصيصه به *

(ولو قسم ما اصاب في ارض الحرب او باعاه من التجار او اخرجه الى دار الاسلام
فاحقهم العدو وابتلوا بالحرب فينبغي لهم ان يحرقوا ذلك بالنار لينقطع
منفعة العدو عنه فان في ذلك معنى الكبت لهم وان كان يجوز للزاة ان يفعلوا ذلك
بما نقل عليهم من متاعهم وسلاحهم في دار الحرب لئلا يتفجع به العدو كما فعله
جعفر (١) فانه حين ايس من نفسه عقر فرسه) فلان يجوز ذلك فيما اخذوه من
امته اهل الحرب كان اولي *

(فان بنذوا ذلك ليحرقوه فقال الامير من اخذ شيئا فهو له فاخذ ذلك قوم
واخر جوه من المهلكة فذلك كله مردو دالى اهلها) لان بالقسمة والبيع
قد تبين الملك فيه *

(١) يعني في غزوة موقعة التي استشهد فيها رضى الله عنه ١٢٧م *

(وليس للامام ولاية التنفيل في امالك الناس بحال وكذلك بالاخراج الى دار الاسلام وقدنا كالحق فيه لم على وجه يورث عنهم فلا يبقى للامام فيه ولاية التنفيل اصلا بخلاف ما قبل الاحراز فالثابت هناك حق ضعيف يثبت بالاحراز باليد وذلك ينعدم بالالقاء للاحراق فيلتحق هذا التنفيل بالتنفيل قبل الاحراز فاما بعد الاحراز بالدار الحق قدنا كدبتهم السبب بالاحراز بالدار ولا يبطل ذلك بالالقاء للاحراق فلا يكون للامام فيه ولاية التنفيل وهذا بعد القسمة والبيع اظهر لان الملك قدنين فيه ﴿الآثرى﴾ انهم لو طرحوا ذلك في دار الحرب فلم يظن بها اهل الحرب حتى دخلت سرية اخرى فاخرجوها واخذها اهل الحرب ثم دخلت سرية اخرى فاخذوها منهم لم يكن للسرية الاولى فيها حق بمنزلة سائر اموال اهل الحرب التي لم تؤخذ منهم ولو طرحوها للاحراق بعد القسمة والبيع ثم تركوها مخافة العدو ولم يعلم بها المشركون حتى جاءت سرية اخرى فاخذوها واخرجوها فهي مردودة على الملاك لبقاء ملكهم فيها وان اخذها المشركون ثم استنقذوها من ايديهم سرية اخرى فان وجدها الملاك قبل القسمة اخذوها بغير شيء وان وجدوها بعد القسمة اخذوها بالقيمة بمنزلة سائر اموالهم اذا اصلم اهل الحرب واحرزوها وكذلك بعد الاحراز بدار الاسلام وان طرحوها ثم جاءت سرية اخرى فاخذوها ولم يعلم بها اهل الحرب فهي مردودة على السرية الاولى لتأكد حقهم فيها وان اخذها اهل الحرب ثم اخذها منهم سرية اخرى فان وجدها السرية الاولى قبل القسمة اخذوها بغير شيء وان وجدوها بعد القسمة فلا سبيل لهم عليها وهذه هي الرواية الثابتة التي بيناها اصح في هذه المسئلة لانهم لو اخذوها اخذوها بقيمة حقهم قبل القسمة في المالاية اذ لا ملك لاحد في

في العين ولهذا كان للامام ان يسيما ويقسم الثمن فلا يكون الاخذ بالقيمة مفيدا لهم شيئا وانما ثبت حق الاخذ اذا كان مفيدا

(ولو ان المشترين او الذين وقع ذلك في سواهم والذين رموا بمتاعهم قالوا حين رموا به من اخذ شيئا فهو له فاخذ ذلك قوم من المسلمين فهو لهم اخرجوه الى دار الاسلام او لم يخرجوه) لان هذه هبة من المالك لا اخذين وقد تمت الهبة بقبضهم فان ارادوا الرجوع فيه فلهم ذلك قبل ان يخرجوه الاخذون الى دار الاسلام كما هو الحكم في الهبة (وان اخرجوه او بلفوه موصضا بقدر فيه على حمله لم يكن لهم ان يرجعوا فيه) لانه حدث فيه زيادة بصنع الموهوب له فان كان مشرفا على الهلاك في مضية وقد احياه بالاخراج من ذلك الموضع فالزيادة في عين الموهوب تمنع الواهب من الرجوع ولكن هذا الحكم فيما اذا اخذه من سماع مقالة المالك والمالك او بمن يملكه وامان لم يسمع ذلك اصلا اذا اخذ شيئا فاخرجه كان عليه ان يرده على مالكه لان من علم عماله فانما اخذه على وجه الهبة فيكون ذلك قبضا متما للهبة ومن لم يسمع ذلك فهو انما اخذه لاهل وجه الهبة بل على وجه الاعانة لمالكه بالرد عليه فلا يثبت المالك له بهذا (الاخذ) فان قيل هذا الجواب للمجهول فكيف يصح بطريق الهبة قلناه لان هذه جهالة لا نفى الى المنازعة فالمالك انما يثبت عند الاخذ وعند ذلك الاخذ متمين معلوم وكان المالك بهذا اللفظ اباح اخذه على وجه الهبة منه وهذه الاباحة ثبتت مع الجهالة (اصله) مارواه عبدا لله بن قرط النخعي (١) ان النبي صلى الله عليه وسلم قال افضل الايام عند الله يوم النحر يوم القريتين اليوم الثاني (١) النخعي بضم النون وثلاثة وتخفيف الميم صحابي امره ابو عبيد قرضى الله عنه على حصص واستشهد بارض الروم سنة ست وخمسين رضى الله عنه ١٢ قريبا

الزيادة في عين الموهوب تمنع الواهب من الرجوع

من أيام النحر لان الحاج يقرون فيه بمنى وقال وقرب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بدات خمس اوست فطقن يزلتن اليه بابتن يدأقلا وجبت جنوبها قال كلمة لم اضمها فالت بعض من يليه ماذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شاء اقتطع هذا اباحة لا اخذ على وجه التملك والانتفاع بالماخوذ او جها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع الجمالة فايكون من هذا الجنس يمدى اليه حكم هذا النص (تقرره) ان مجرد الالتقاء بغير كلام فيبذل الحكم فان الانسان ينثر السكر والدرام في العرس وغيره وكل من اخذ شيئا من ذلك يصير مملوكا له ويجوز له ان يستغ به من غير ان يتكلم النار بشئ وقيل بان الحال دليل على الاذن في الاخذ فاذا وجد التصريح بالاذن بالاخذ لان ثبت هذا الحكم لكان اولي وعلى هذا الوضع انسان الماء والحمد (١) على باب داره فانه يباح الشرب منه لكل من مر به من غنى او فقير بوجود الاذن دلالة واذا غرس شجرة في موضع لا ملك فيه لاحد وباح للناس الاصابة من غارها فانه يجوز اكل من مر بها ان ياخذ من غارها فيتناوله وكل ذلك ماخوذ من الحديث الذي روينا

(ولو ان الامير بعد ان هزم المشركين نظر الى قتلى منهم عليهم اسلامهم وهو لا يدري من قتلهم فقال من اخذ سباب قتيل فهو له فاخذها قوم فذلك لهم) قيل لان المسلمين لم ياخذوها فيكون هذا في معنى التنفيل قبل الاصابة والاصح ان نقول هذا التنفيل بعد الاصابة ولكن الامام امضاء باجتهاده والمختلف فيه بامضاء الامام باجتهاده بهير كالمثقف عليه حتى اذا مات او عزل وولى غيره

(١) وهو نوع من الاشربة وانه محمود هدم ١٧ القرب

مسجزة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في اذغرس شجرة في موضع لا ملك فيه لاحد وباح للناس الاصابة من غارها
 من يوم النحر لان الحاج يقرون فيه بمنى وقال وقرب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بدات خمس اوست فطقن يزلتن اليه بابتن يدأقلا وجبت جنوبها قال كلمة لم اضمها فالت بعض من يليه ماذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شاء اقتطع هذا اباحة لا اخذ على وجه التملك والانتفاع بالماخوذ او جها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع الجمالة فايكون من هذا الجنس يمدى اليه حكم هذا النص (تقرره) ان مجرد الالتقاء بغير كلام فيبذل الحكم فان الانسان ينثر السكر والدرام في العرس وغيره وكل من اخذ شيئا من ذلك يصير مملوكا له ويجوز له ان يستغ به من غير ان يتكلم النار بشئ وقيل بان الحال دليل على الاذن في الاخذ فاذا وجد التصريح بالاذن بالاخذ لان ثبت هذا الحكم لكان اولي وعلى هذا الوضع انسان الماء والحمد (١) على باب داره فانه يباح الشرب منه لكل من مر به من غنى او فقير بوجود الاذن دلالة واذا غرس شجرة في موضع لا ملك فيه لاحد وباح للناس الاصابة من غارها فانه يجوز اكل من مر بها ان ياخذ من غارها فيتناوله وكل ذلك ماخوذ من الحديث الذي روينا

لم يسترد من الآخذين شيئا من ذلك •

(وان لم يأخذوا حتى عزل الاول وجاء امير آخر ثم اخذوا ذلك قبل ان يعلموا
بمزله او بعد ذلك فان الثاني يأخذ ذلك كله منهم فيرده في الغنيمة) لان
التفيل الاول قد بطل بمزله قبل حصول المقصود فالمقصود هو الاخذ
والاحراز فاذا بطل تنفيه قبل حصول هذا المقصود صار كان لم يكن وقد
تقدم نظيره فيما اذا قل قبل الاحراز ثم مات او عزل قبل الاصابة واستعمل
غيره فانه يعطل حكم ذلك التفيل في التفيل بعد الاصابة هذا اولى وهو بمنزلة
قضاء لم يشغده قاض حتى عزل واستقضى غيره • ممن يرى خلاف ذلك • ثم فزع
على الاصل الذي بينا ان التفيل عند حضرة القتال يكون على ذلك القتال
خاصة وعند دخول دار الحرب قبل ان يلقوا قتالا يكون باقيا الى ان يخرجوا
الى دار الاسلام • يقول • (فان خرجوا الى دار الاسلام ثم قتلوا الى دار الحرب
فقتل رجل قتيل من المشركين فلا سلب له) لان حكم ذلك التفيل قد انتهى
بمخرجهم الى دار الاسلام وهذه دجلة اخرى فاذا لم يجدوا امام تنفيل عندها
لم يكن للقاتل السلب بالتفيل الاول • (الآثرى) انهم لو اقاموا سنة ثم رجعوا
لم يكن للقاتل السلب بالتفيل الاول •

(ولو بلغهم ان العدو دخلوا دار الاسلام فخرجوا يريدونهم فقتل الامير من
قتل قتيل الله سلبه فهذا على ما صابوا في وجههم ذلك في دار الاسلام ودار الحرب
الى ان يرجعوا الى منازلهم • وان لقوا العدو في دار الاسلام ثم قال الامير
ذلك فهذا على ذلك القتال خاصة) لما بينا ان المطلق من الكلام يتقيد بما هو الغالب
من دلالة الحال في كل فصل •

(ولو ان الامير بمث في دار الحرب سرية الى حصن وقال ما صبت من فكم

الرابع من ذلك فاقاموا عليه زمانا قاتلون ثم لحقهم المسكر فقاتلوا منهم حتى فتحوا الحصن فلانفل (للاولين) لانه انما اوجب لهم النفل فيما يصيرون بقتالهم دون من بقي من المسكر والمقصود كان تحريضهم على فتح الحصن والاصابة ولم يحصل ذلك بهم *

﴿الآثرى﴾ ان المسكر لو فتحوا الحصن دون اهل السرية لم يكن لاهل السرية من النفل شيء وان كان القتح بمحض منهم فكذلك اذا كان القتح بقتال جميع اهل المسكر (ولو بعت الامام سرية من دار الاسلام وعليهم امير ثم عزل اميرهم وبعث اميرا آخر وقد نفل الاول قوما نفلا فاخذوه فان كانوا اخذوا ذلك قبل علمه بمنزله فذلك سالم لهم وكذلك ان كان ابتداء التنفيل منه قبل ان يعلم بالمنزل لانه امير ملزم بمنزله او ياتيه من هو صارفه ويخبره بمنزله * (فاما اذا نفل الاول بعد ما جاء الثاني واخبر بمنزله فتفيله باطل) لانه التحقق يسائر الرعايا *

(وان جاء الكتاب بان الامام قد بعث فلانا اميرا على السرية فما لم يقدم فلان عليه فهو امير على حاله يجوز تنفيله) ﴿الآثرى﴾ انه لو كان امير مصر كان له ان يصلي الجمعة الى ان يقدم صارفه *

(وهذا لانه لا يجوز ترك المسلمين سدى ليس عليهم من يدبر امورهم في دار الاسلام ولا في دار الحرب فما لم يقدم الثاني كان التدبير الى الاول فيصح منه التنفيل الا ان يكون الامام قد كتب اليه ان اقدع لناك واستعملنا فلانا ولم يذكر هذه الزيادة فيتنفذ يصير هو ممزولا ولا يجوز تنفيله بذلك لانه صار اميرا بخطاب الامام اياه عند التقليد فيصير ممزولا ايضا بخطابه اياه بالمنزل) والكتاب حين نأى كالخطاب ممن دنا *

(ولو كان الامير الاول حين استعمل اسرايا يدخل بالقوم في ارض الحرب فلم يدخل بهم حتى جاء كتاب الامام انقاد اسرايا فلانا فلا تبرح حتى ياتك فمجل فدخل بهم ارض الحرب ونقل لهم نفلا فذلك باطل) لان نهي الامام اياه عن دخوله ارض الحرب قد وصل اليه بكتابه فصار كما لو واجهه *

(ولو واجهه بذلك فدخل بهم دار الحرب بغير اسره لم يكن امير افلا يجوز تنفيله ولو كان الكتاب اياه انك الامير فادخل بهم فاذا دركك فلان فهو الامير دونك بجميع ما صنع الاول من النفل جائز حتى يلقاه الامير الآخر لانه علق عز له بالتقاء مع الثاني فالم يتقياهو الامير على حاله) وبعدم التقياء صار الامير هو الثاني ان نفل جاز تنفيله دون الاول *

(ولو كتب اليه امك الامير حتى يلقاك فلان فهذا الاول سواء لانه جعل لولايته غاية ومن حكم الغاية ان يكون ما بعده بخلاف ما قبله ويستوى ان كان قلده قبل هذا مطلقا او لم يقلده) لان بعد التقليد مطلقا ولاية العزل فله ولاية التوقيت في ذلك التقليد ايضا واذا ثبت التوقيت بهذا الكتاب صار كانه صرح بقوله فاذا اناك فلان فهو الامير دونك *

(ولو ان قوما من المسلمين لهم منعة اسروا اميرا ودخلوا دار الحرب مغيرين بغير اذن الامام فاصابوا غنائم خمس ما صابوا وكان ما بقي بينهم على سهام الغنيمة) لان باعتبار منعتهم يكون المال ما خوذ اعلى وجه اعزاز الدين فيكون حكمه حكم الغنيمة فان نفل امير هم فذلك جائز منه على الوجه الذي كان يجوز من امير سرية قلده الامام وبسته) لانهم رضوا به امير اعليهم ورضاهم مقبر في حقهم فصار امير المهم بانفاقهم *

(الا ترى ان الامامة العظمى كما ثبت باستخلاف الامام الاعظم ثبت

باجتماع المسلمين على واحد) والا صل فيه امامة الصديق رضي الله تعالى عنه
فكذلك الامارة على اهل السرية ثبت بانفائهم كما ثبت بتقليد الامام *
(الارضى ان اهل البنى لو امر واعليهم امير او دخلوا دار الحرب فنقل اميرهم
شيئاً ثم باو اجاز ما نقله اميرهم) باعتبار المعنى الذى ذكرناه
(لو ان الخليفة غرامع الجند فمات في دار الحرب او قتل طائفة من
الجند ثم صرف فلاناً فامرهم واعتزلوا * وقالت طائفة اخرى تؤمر فلاناً فامرهم
واعزلوا فاخذت كل طائفة وجهاً في ارض العدو فاصابوا غنائم ونقل كل
امير فلاناً قومهم قبل الخمس او بعد الخمس ثم التقوا في ارض الحرب واصطلحوا
فالخليفة الذى قام مقام الاول ينفذ تنفيل كل امير باعتبار ان قومه قدر ضوا به
امير اعليهم وهم الذين اصابوا ما اصابوا من الغنيمة فيجوز تنفيل كل امير سواء
التحقوا في دار الحرب او بعد ما خرجوا الى دار الاسلام الا انهم اذا التقوا
في دار الحرب فباقي بهما التنفيل يقسم بين الفريقين على سهام الغنيمة) لانهم
اشتركوا في الاحراز *

* قال (ولو ثبت الخليفة عاملاً على الثغور ولم يذكر له النفل بشئ فله ان ينفل قبل
الخمس وبعد الخمس) لانه انما استعمل على الثغور ليحفظها ويمنع اهل الحرب
حتى ينقطع طمعهم عنها والنفل من امر الحرب فانه محريض على القتال
فن ضرورة تفويض امر الحرب اليه وجعل التدبير في ذلك الى رايه ان
يكون امر التنفيل مفوضاً اليه (الا ان ينهاء الخليفة عن النفل فيمنع ذلك لا يجوز
له ان ينفل) لان الدلالة بسطة اعتبارها اذا جاء التصريح بخلافها بمنزلة تقديم
المائدة بين يدي الانسان فانه اذن في تناول دلاله الا ان ينهاء عن ذلك *
(فان استعمل هذا العامل عاملاً آخر فنقل الثاني فان كان الخليفة لم ينه الاول عن

التفيل جاز التفيل من الثاني وان كان في الاول عن ذلك لم يجز التفيل من الثاني) لانه عامل للعامل الاول فيقوم مقام الاول (الآثرى) ان القاضي اذا استخف وقدهى عن القضاء في الحدود لم يكن للخليفة (١) ان يقضى فيها وان لم يسه عن ذلك كان للخليفة ان يقضى فيها فكذلك فيما سبق.

(ولو ان هذا العامل لم يمت سرية من الثغور وامر عليهم امير افضل امير في دار الحرب للسرية سلب التتلي فذلك جائز منه كما يجوز من العامل لو عز ان نفسه) لانه فوض اليه امر الحرب وجعله نا فذ الامر على اهل السرية وانما يثبتهم من دار الاسلام فكان اميرهم كاميير المسكر وتفيل امير المسكر جائز وان لم يوصيه نبالان الحق في المصايب لمن تحت ولايته خاصة فكذلك تفيل امير السرية.

(ولو نهاه العامل ان يفيل احدا شيئا ففيل لم يجز تفيله) لان من قلده صرح باله عن التفيل فيكون حاله في التفيل كحال العامل اذا نهاه الخليفة عن التفيل. ولانه ليس بامير عليهم فيما يوله العامل فكان تفيله كتفيل سائر الرعايا (ويستوى ان رضى الجند بذلك او لم يرضوا وكان ينبغي ان يجوز تفيله اذ رضىوا به كما ثبت الامارة عليهم له بعد موت اميرهم اذ رضىوا به ولكن الفرق بينهما ان هناك رضاهم لم يحصل على مخالفة امر العامل بل حصل فيما يامره العامل فيه بشئ فكان مستبرا وهما حصل رضاهم على خلاف ما امرهم به العامل فلا يكون مستبرا) كالواراد واعزل اميرهم وتقليد غيره فان ففيل اميرهم ثم لم يقتسموا القنائم حتى اخرجوها واخبر اميرهم العامل بما فعل فرأى ان يجيز ذلك فليس ينبغي له ان يفيله) لان اجازته بمنزلة تفيله ابتداء بعد الاصابة (فان اجاز ذلك جاز النقل وحل لمن اصابه) ان ياخذ ما اصاب لان هذا حكم من

جهته في فصل مجتهد فيه وهو التنفيل بعد الاصابة فيكون نافذا * فان قيل *
اصل التنفيل كان باطلا واجازة ما كان باطلا ليعو وان حصل ممن يملك الانشاء
كما لو طلق رجل امرأة الصبي ثم بلغ الصبي فاجاز ذلك كانت اجازته ليعو وان كان
هو يملك انشاء الطلاق الان * وعن * هذا الكلام جوابان (احدهما) ان هناك
اصل الاتباع لم يكن موقوفا لانه مجيز له عند ذلك وهنا اصل التنفيل حين
وقع كان موقوفا حتى لو اجازته العامل قبل ان يصيبوا الفنائم كان صحيحا فان
اراد ان يجيزه بعد الاصابة قلنا بانه يجوز ايضا (والثاني) ان اجازته هنا انما يتم
بالتسليم الى من نفل له الامير فيجمل هذا التسليم بمنزلة الانشاء لا قوله اجزت
ووزانه من الطلاق ان لو قال الصبي بعد البلوغ جمعت ذلك تطلقه واقعة فانه
جمل ذلك انشاء للطلاق منه * ووضح * هذان من اشترى شيئا الى العطاء
فان الشراء فاسد فان رأى القاضي ان يجيز هذا البيع حين خصم فيه اليه نفذ
البيع باجازه وحل للمشتري امساكه وان كان اصل البيع فاسدا عندنا *

(ولو كان العامل دخل دار الحرب مع المسكر ثم سرت ولم يامر اميرهم
بالتنفيل ولم ينه عن ذلك فنفل اصحاب السرية نفلا ثم جاؤا بالفتنة الى المسكر
فان نفيل امير السرية يجوز في نصيب اصحاب السرية خاصة) لان الجيش شركاء
اصحاب السرية في المصاب هنا وليس لامير السرية ولاية على الجيش انما ولايته
على اهل السرية خاصة فيجوز تنفيله في نصيبهم خاصة *

(وان كان العامل حين يشتم نفل لهم نفلا ثم نفل اميرهم ايضا نفلا فجاؤا بالفنائم
فانفل لهم العامل يرفع من رأس الفتنة ثم يقسم ما بقي حتى تتبين حصص اصحاب
السرية ثم ينفذ ما نفل امير السرية من حصصهم من الفتنة وما نفل لهم العامل لان
ذلك كله لهم خاصة ولا ميرهم لاية عليهم فينفذ تنفيله فيما لهم خاصة بخلاف

ولو طلق رجل امرأة الصبي ثم بلغ الصبي فاجاز ذلك كانت اجازته ليعو *
فانفاذ البيع القاسد قضاء القاضي

الاول فهناك السرية مبعوثة من دار الاسلام ولا شركة لغيرهم معهم في المصاب حتى لو ان هذه السرية لم ترجع الى المسكر ولكنهم خرجوا الى دار الاسلام من جانب آخر فانه يكون الحكم فيهم كالحكم في السرية المبعوثة من دار الاسلام) لانه لا شريك لهم في المصاب * (وفي الوجهين لو اصابوا طعاما كان لهم ان يأكلوا من ذلك ما احبوا) (الآثرى) * انهم بعد ما رجعوا الى المسكر يباح لهم تناول من الطعام كما يباح لاهل المسكر وفي اباحة تناول الطعام المصاب كالباقى على اصل الاباحة بخلاف حكم التنفيل *

(ولو انهم اصابوا غنما او بقرا او مكافاة تاجر الامير من يسوقها الى المسكر فذلك جائز في حق اصحاب السرية وحق اهل المسكر) لانه نظر لهم فيما صنع ومنفعة فله ترجع اليهم جميعا بخلاف النفل فالمنفعة فيه للمنفلين خاصة فلهذا لا يجوز تنفيله في حصص اهل المسكر (ولو ان العامل كان نفلهم الربيع ثم نفلهم اميرهم حين لقوا العدو على وجه الاجتهاد منه ثم لم يرجعوا الى المسكر حتى خرجوا الى دار الاسلام فان نفل العامل لهم باطل ونفل اميرهم لهم جائز) لانهم حين خرجوا الى دار الاسلام قبل ان يلقوا المسكر فهم في المصاب بمنزلة السرية المبعوثة من دار الاسلام وانما نفل العامل لجماعتهم بالسرية وهذا التنفيل باطل على ما ورد به الاثر ولا نفل للسرية الاولى * فان نفل اميرهم لهم حصل على وجه الاجتهاد لبعض الخواص منهم فيكون ذلك صحيحا لاختصاصهم بالحق المصاب *

(وان رجعوا الى المسكر جاز نفل العامل لهم) لان المسكر شر كاؤم في المصاب وكان في هذا التنفيل ابطال شركة المسكر معهم فيصح وان كان يتعدى الى ابطال الخمس وتفضيل الفارس على الراجل وانما نفل اميرهم فانما

يخوز فيها هو حقهم خاصة دون ما يكون حصه اهل المسكر على ما بيناه
 (وان كان العامل نهى امير السرية عن التنفيل ففعله باطل لنهى العامل اياه عن
 ذلك ونفل العامل لهم جائز ان رجعوا الى المسكر وان خرجوا من جانب
 آخر الى دار الاسلام فذلك ايضا باطل ويخمس جميع ما صابوا والباقي بينهم
 على سهام الفتيمة) لان الحق في المصاب لهم خاصة فليس في هذا التنفيل الابطال
 الخمس وتفضيل الفارس على الراجل وذلك باطل والله الموفق *

باب من النفل الذي يكون للرجل في الشيء الخاص ولا يدري ماهو
 (واذا قال الامير من جاء بشرة ابواب فله ثوب فجاء رجل بعشرة ابواب
 مختلفة الاجناس فله عشر كل ثوب منها) لانه اوجب له بالتنفيل عشر ما ياتي به
 (فان معنى كلامه فله ثوب منها وان لم ينص عليه) وهذا لانه لا وجه الى تصحيح
 كلامه الا هذا فان ايجاب الثوب مطلقا لا يصح في شيء من العقود لا اختلاف
 اجناس الثياب ثم ليس بمض الثياب بان يحمل له فلا باولى من بعض والثياب
 اذا كانت مختلفة الاجناس لا تقسم قسمة واحدة فلهذا كان له عشر
 كل ثوب منها *

(وكذلك لو قال من جاء بثلاثة من الدواب فله دابة واحدة) لان هذا
 اسم يتناول الاجناس المختلفة كالثياب *

(ولو جاء بالكل من جنس واحد فله واحد وسط منها) لان الجنس الواحد
 محتمل للقسمة وعلى الامير ان يراعى النظر للفا عين ولمن جاء به وعام النظر
 في ان يعطيه الوسط مما جاء به *

(ولو قال من جاء بدابة فله ثلثاها فجاء ببقرة او جاموس او بعير لم يكن له من
 ذلك شيء) لان اسم الدابة لا يتناول الا الحمار والفرس والبغل استعسانا

باب من النفل الذي يكون للرجل في الشيء الخاص ولا يدري ماهو

(الآرى) انه لو حلف لا يركب دابة لا يتناول يمينه غير هذه الانواع الثلاثة وحقيقة اللفظ هنا غير معتبر بلا شبهة فان احدا لا يقول لوجاء بجارية يستحق النفل منها واسم الدابة تتناولها في قوله تعالى وما من دابة في الارض الا على الله رزقها فمرفأه انما يبنى هذا على معاني كلام الناس *

(فان كان القوم في موضع دراهم الجواميس او البقر اياها ركبوا اياها يسمون الدواب فهو على ما تعارفونه) فلما في ديارنا الدواب الخيل والبغال والحمير (ولو قال الامير من اصاب جزرة فهي له فجاء رجل بجزرة او بقرة لم يكن له من ذلك شيء وان جاء بشاة من معز او ضأن فهي له) لان هذا الاسم وان كان حقيقة في كل ما يجزرو ولكن الناس اعتادوا استعماله في الغنم خاصة فان الواحد منهم اذا قال لغيره اجزري من نعمك قائما يفهم من ذلك سوال الشاة دون الابل والبقر *

(ولو قال من جاء بجزرة فهو له لم يستحق بهذا اللفظ البقر والغنم وانما يستحق الابل خاصة وان كان كل ذلك مما يجزرو ولكن اسم الجزور لا يستعمل الا في الابل خاصة) ثم في القياس اذا جاء ببعير قدر كعب او ناقة قد ركب لم يستحق منها شيئا لان الجزور اسم لما يكون معدا من هذا النوع للنحر دون الركوب وانما ذلك قبل ان يركب فاما ما ركب منه لا ينحر للاكل عادة بعد ذلك وفي الاستعمال له النفل اذا جاء بذلك كله لان الاسم يطبق استعمالا على ذلك كله في العرف *

(ولو قال من جاء ببعير او بجمل فهو له جاء بختي او بختية فهو له لان الاسم يتناول الكل بخلاف ما اذا قال من جاء ببختي او بختية جاء بجمل عربي او ناقة لان البختي اسم خاص لجمل العجم فلا يتناول العربي) كما ان اسم الجمي في التنفيل

﴿ اسم البقر لا يتناول الجاموس ﴾

لا يتناول العربي واسم البختي يتناول الذكر والانثى كما ان اسم الجمل يتناول الذكر والانثى من الابل العربي واسم البقر في التنفيل لا يتناول الجاموس فكان ينبغي على هذا القياس ان يتناوله لانه اسم الجنس ﴿ الا ترى ﴾ انه يكمل به نصاب البقر في الزكوة انه يتناوله وفي قوله عليه السلام في ثلاثين من البقر تسيع او تسعة ولكنه اعتبر العرف وفي العرف ينبغي عن الجاموس اسم البقر ولا يطلق عليه هذا الاسم الا مقيدا كما يقال بالقارسية كماؤميش بخلاف اسم البير والجمل فانه يطلق على البختي في كل لسان *

(ولو قال من جاء بشاة فهي له فذلك يتناول الذكر والانثى مزا كان او حانا وكان ينبغي على القياس ان لا يدخل فيه الماعز) لانه يختص باسم آخر وينبغي عنه اسم الشاة كما في الجاموس ولكنه اعتبر فيه معنى آخر وهو انه يخلط البض بالبض عادة وبمد الكل شيئا واحدا فيطلق اسم الشاة والغنم على الكل من هذا الوجه بخلاف اسم الجواميس واسم الكباش والثيران لا يتناول الذبحة لانه اسم نوع خاص واسم الدجاج يتناول الديك والدجاجة جميعا ﴿ الا ترى ﴾ الى قول لييد *

(باكرت حاجته الدجاج بسحرة لاعل منها حين هب نياه)

• وقال آخر •

(لما صرت بدير الهند ارتقي وصوت الدجاج وضرب بالنواقيس •

واما اسم الدجاجة لا يتناول الديك واسم الديك لا يتناول الدجاجة ايضا وقد بناه في ايمان الجامع (١) فيما اذا قال لا اكل لحم دجاج فاكل لحم ديك بحث ولوعده اليمين باسم الدجاجة لم يحنث ولوعده اليمين باسم الديك لم يحنث اذا اكل دجاجة فحكم التنفيل في ذلك قياس حكم اليمين والله الموفق •

﴿ اذا قال لا اكل لحم دجاج فاكل لحم ديك لم يحنث ﴾

﴿باب التفيل في المسكر بن بليقان﴾

(واذا دخل المسكران من المسلمين دار الحرب من طريقين فبعت امير كل
عسكر سرية ونفل لهم الثلث او الربع فالتقت السريتان عند حصن واصابوا
الغنائم ثم ارادوا ان يتفرقوا حتى يرجع كل سرية الى عسكرهم فان الغنيمة
تقسم بينهم على سهام في الغنيمة كانه لانفل فيها ولا مستحق لها سواهم)
لان كل امير انما نفل سريته ما اصابه ولا يتبين مصاب كل سرية الا بالقسمة
فهذا يقسم بين السريتين على سهام الخيل والرجالة من غير ان يرفع الخمس
اولا اذ ليست احدى السريتين بان تذهب بالخمس الاولى من الاخرى ثم
يرجع كل سرية بما اصابه بالقسمة الى العسكر فيعطيهام اميرهم النفل من ذلك
ويضم ما بقي الى غنائمهم فيخرج الخمس منها ويقسم ما بقي بين السرية واهل
المسكر حتى اذا كانت احدى السريتين ثمان مائة واربعمائة فرسان واربعمائة
رجالة والسرية الاخرى مائة فرسان وثلاث مائة رجالة فانما يقسم
المصاب في الابتداء على خمس مائة فرسان وسبع مائة رجالة

(ثم ما اصاب الفرسان يقسم اخماسا وخمس ذلك للسرية التي هي قليلة العدد
واربعة اخماسه للسرية الاخرى وما اصاب الرجالة يقسم اسبعا وثلاثة اسباعه
للقليلة واربعة اسباعه للاخرى) فبهذا الطريق يتبين حصص كل سرية من
المصاب ويستوي في هذا الحكم ان كان كل واحد منهما نفل لسريته او لم ينفل
واحد منهما ونفل احدهما دون الآخر لان تفيل كل امير لا يجوز فيها هو حصص
السرية الاخرى فانهم من اهل عسكر لا ولاية له عليهم والله الموفق

﴿باب من النفل لمن يجب اذا جعله الامام جملة﴾

(واذا قل الامير من خرج من اهل العسكر فاصاب شيئا فله من ذلك الربع

فهذا اللفظ يتناول كل من له في الغنيمة سهم أو رضى من مسلم أو ذى رجل أو امرأة حرة أو عبد صغير أو بالغ تاجر أو مقاتل قاتل قبل هذا أو لم يقاتل) لأن المقصود التحريض على القتل أو الأصابة وكل هؤلاء يتحقق فيهم معنى التحريض (الترى) أنهم يستحقون السهم أو الرضى من الغنيمة للتحريض والتاجر وإن لم يقاتل قبل هذا فقد قاتل الآن حين أصاب شيئا وجاء به فلما استحق النفل من ذلك كله (فاما المستامن) فإن كان خرج بغير إذن الامام فلا شيء له من ذلك) لأنه لاحق له في الغنيمة رضى أو لا سهمًا

(وإن كان خرج بإذن الامام فهو بمنزلة الذى في ذلك) ولو أن أسير من اهل الحرب سمع بهذه المقالة من الأمير فخرج وأصاب شيئاً فذلك كله للمسلمين) لأن الأسير فيهم وما أصابه فهو كسبه وكسب العبد لمولاه فلما كان هو مع ما جاء به فيأله المسلمون (وإن كانوا مستامين في عسكر المسلمين من اهل تلك الدار فلما سمعوا هذه المقالة خرجوا فأصابوا غنائم فتأوا بها العسكر) فإن كانوا وصلوا الى موضع قد آمنوا فيه من المسلمين ثم أصابوا بهذا المال فنادوا واستامنوا عليها أماناً مستقلاً فذلك كله لهم لا خمس فيها) لأن بوصولهم الى ذلك الموضع قد انتهى حكم الأمان بيننا وبينهم فهم اهل حرب أغاروا على أموال اهل الحرب فملكوا هائم استامنوا عليها

(وإن كانوا أصابوا ذلك في موضع قريب من المسلمين ولم يبلغوا فيه مأمنهم فذلك كله للمسلمين إن كانوا خرجوا بغير إذن الامام وإن كانوا خرجوا بإذنه فلهم النفل من ذلك) لأن الأمان بيننا وبينهم باق ما لم يبلغوا الى مأمنهم فحكمهم في هذا كحكم المستامين في عسكرنا من اهل دار أخرى (والذى) يوضح الفرق بين الذين خرجوا بإذن الامام والذين خرجوا بغير إذنه أنه يجب على

الامير والمسلمين نصره الخارجين باذنه من المستامين اذا بلغهم ان العدو احاطوا بهم كما يجب عليهم نصره اهل الذمة ولا يجب عليهم نصره الخارجين بنيرا ذن الامام فكذلك في حكم التنفيل الذين خرجوا باذنه بمنزلة اهل الذمة دون الذين خرجوا بنير اذنه والله اعلم بالصواب

﴿باب النفل في دخول المطمورة﴾

(واذا وقف المسلمون على باب مطمورة فيما المدوي مقاتلون فصال الامير من دخل من باب هذه المطمورة فله نفل مائة درهم فاقحم الباب قوم من المسلمين فاذا للمطمورة باب آخر دون ذلك الباب مطلق فاذا ليس بين البابين احد مقاتل عامة المسلمين على الباب الثاني حتى اقتحموها قل الذين اقتحموا الباب الاول نفهم لكل انسان منهم مائة درهم) لان الامام اوجب لهم ذلك فان كلمة من وجب العموم على ان تناول كل واحد على سبيل الانفراد فان قال جماعة المسلمين لا نعطيه النفل فانه لم يكن بين البابين احد وقد اجتمعنا على القتال على باب المطمورة قيل لهم ان الامير حرض الداخلين على دخول الباب الاول بما اوجب لهم فكانت الحاجة الى التنفيل ماسة يومئذ فانكم كنتم لا تدرون ان وراء ذلك الباب باب آخر وانه ليس بين البابين احد فان قيل هذا لو قال الامام من دخل من هذا الباب وهو ماصد لباب بيته وانما قال من دخل من باب المطمورة وباب المطمورة الباب الاقصى قلنا لا كذلك فان باب المطمورة عند الامير والمسلمين حين نفل كان الباب الاول وكانوا لا يتجاسرون على الدخول فيه فالذين دخلوه بعد التنفيل خاطر وابانفسهم واتوا بما اوجب لهم الامام النفل عليه فان قيل فينبغي ان يطى جمعهم مائة درهم فانه انما اوجب الامام ذلك للداخلين قلنا مطلق الكلام محمول على ما يتسارع الى الافهام

وهو ان يكون لكل رجل منهم المائة نفلًا فانه نكر المائة وذلك دليل على ان المستحق لكل واحد منهم غير المستحق لخاصة *

(وكذلك لو قال من دخل فله رأس بخلاف ما لو قال من دخل فله الربع من الغنمة فدخل عشرة فلم الربع بينهم) لان هناك عرف ما اوجب للداخلين بالاضافة الى الغنمة والغالبا ان مراده الاشتراك بين الداخلين في الجزء المسمى ﴿ الأرى ﴾ ان الداخلين يزيدون على الاربعة عادة ولا يكون الغنمة الاربعة ارباع فبهذا تبين ان مراده الاشتراك بينهم في الربع وان كثروا * (وان دخل واحد ثم واحد هكذا حتى كملوا عشرة فالربع بينهم بمنزلة ما لو دخلوا معا) لانه اوجب النفل على الدخول من غير ان يتعرض بجمع او ترتيب * (ولكن هذا لكل من دخل قبل ان يفتح المدوم الباب فاذا انحوا او علم انه ليس بين البابين احد فلانفل لمن يدخل بعد ذلك) لان المقصود هو التحريض على الدخول وذلك يختص بحال بقاء الخوف *

(وكذلك ان فتح المدوم الباب وهاجوا ان يدخلوا مخافة كمين خلف الباب فهذا الاول سواء) لان المقصود التحريض على الدخول فيتعبد بحال بقاء الخوف *

(وكذلك لو قال من دخل فله بطريق المطمورة فدخل المشرة معا او على الترتيب حال قيام الخوف) لانه عرف الطريق بالاضافة ففرغنا ان مراده الاشتراك بين الداخلين فيه *

(ولو قال فله بطريق من بطارقتهم فلكل داخل بطريق لان ما اوجبه هناك منكر الا انه اذا لم يكن في المطمورة الا بطريقتان او ثلاثة فذلك بينهم بالسوية لا يعطون شيئاً آخر) لان صحة الايجاب باعتبار المحل فلا يصح الا في مقدار

الموجود من المحل *

(وعلى هذا لو قال فله جارية من جواربهم لم يوجد فيهم الا ثلاث جوارب فذلك بينهم بالسوية) لانه ليس بمضموم باولي من البعض *

(ولا يبطون شيئاً آخر) لان التنفيل لم يوجد في اسوى الجوارب الموجودات فيها بخلاف ما لو قال فله جارية ولم يقل من جواربهم فان هناك يعطى كل داخل جارية او قيمة جارية وسطاً من المال الموجود هنا) لانه سمي نقل داخل جارية مطلقاً وهذه التسمية توجب الحق في مائة جارية اما عينها او قيمتها ولكن بتقيد بالمال الموجود في المطمورة لان المقصود ايصال المنفعة الى المسلمين وانما يتحقق ذلك اذا تقيد بالنقل بالمال الموجود فيه حتى اذا لم يجدوا في المطمورة شيئاً فلا شيء للداخلين لانعدام المحل الذي اوجب الامام حقهم فيه (واوضح) هذا الفرق بالوصية فان من قال اوصيت لفلان بجارية من جوارب فئات ولم يكن له جوارب لم يكن للموصى له شيء * ولو قال بجارية اعطى قيمة جارية من ماله فان مات ولا مال له فلا شيء للموصى له. فكذلك حكم التنفيل ان لم يوجد في المطمورة شيء واصابوا غنائم في موضع آخر لم يكن لهم النقل لان ما يتقيد من الكلام بمقصود المتكلم بمنزلة ما يتقيد بتنصيب التكلم عليه *

(فارد نيل واحد من المسلمين ونادى انه ليس خلف هذا الباب احد ثم دخل جماعة للنفل للدول خاصة) لانه تقيد بمحال بقاء الخوف وقد زال ذلك حين سمعوا النداء من الاول بخلاف ما اذا كانت المطمورة مظلمة ولم يسمعوا من الاول كلاماً حتى دخلوا على ابره قبل ان يتبين لهم شيئاً) لانهم دخلوا في حال بقاء الخوف فهم كالداخلين اولاً في استحقاق النفل *

(ولو دخل قوم من بابها وبذلى قوم من فوقها دلائم غيرهم باذنهم حتى دخلوا

من قال اوصيت لفلان بجارية من جوارب فئات ولم يكن له جوارب لم يكن للموصى له شيء

وسطها فكل واحد منهم النفل اذا كان الامير قال من دخلها لا به شرط الدخول مطلقا وقد وجد ذلك من كل واحد منهم بخلاف قوله من دخل من باب المطورة لان هناك قيد الكلام باشتراط الدخول من الباب (الارى) ان من قال لزوجه ان خرجت من هذا الباب فخرجت من جانب السطح لم يقع عليها شيء بخلاف ما اذا قال ان خرجت من الدار *

(فان كان الذين بدلوا اجملوا انفسهم في قدور من حديد ثم امروا اصحابهم فدلوم وكانوا مطلقين بين السماء والارض يتناولون اهل المطورة حتى فتح المسلمون الحصن ظهروا النفل) لانهم اتهموا الى الموضع الذي كان مقصود الامير وهو موضع القتال والموضع الذي يتحقق معنى الجرأة بالوصول اليه ويتفجع به المسلمون وانما تمكن المسلمون من الفتح باشتغال العدو بالقتال مع الذين بدلوا فان كانوا دلوم ذراعا او ذراعين ثم اخرجوهم لم يكن هذا دخولا لانهم ما وصلوا الى موضع القتال وما انتفع المسلمون بما صنعوا ولا شيء لهم من النفل *

(ولو انقطعت الجبال حين دلوم فوقوا في الحصن اخذوا النفل) لانهم دلوم بامرهم فكانهم طرحوا انفسهم فيها فيستحقون النفل لا تباينهم بما شرط عليهم *

(فان كان الذين دلوم قطمو الجبال بنيرانهم فوقوا في المطورة فقاتلوا حتى فتحوها لم يكن لهم من النفل شيء) لانهم ما دخلوها وانما القوا فيها فان القطع اذا كان بنيرانهم لا يكون فعل القاطع مضافا اليهم بخلاف ما اذا كان بامرهم (الارى) انهم لو عطبو في هذا القصر من وقتهم ضمن القاطمون دياتهم وفي الاول لا يضمنون شيئا بمنزلة ما اذا القوا انفسهم فيها فكيف يستقيم ان يجمع لهم بين النفل وبين الديات *

(ولو زلقت رجل احد من الواقفين فوق المطورة وهو يقاتل فوقع فيها فله

من قال لزوجه ان خرجت من هذا الباب فخرجت من جانب السطح لم يقع عليها شيء

النفل) لانه هو الذي وضع قدمه في ذلك الموضع وما طرأ على فعله فعل آخر
معتبر فيكون حصوله فيها مضافا الى فعله كانه دخلها اقصد (ولو دفعه انسان
فيها لم يكن له من النفل شيء) لانه طرأ على فعله فعل آخر معتبر فيكون هو ملق
فيها لا داخلا الا ان يكون امر بمضاهاة بان يرمى به فيها فان فعل النير بامر
كفعله بنفسه وهذا لان المقصود اظهار الجرعة وذلك لا يحصل فيما فعله به غيره
بامر ولا يحصل اذا فعل به بغير امره

(ولو ان اصحابه دلوه فيها فقطع اهل الحرب الجبال بالسيوف فوقع فيها وقاتل
حتى فتحت المظمورة فله النفل) لانه قد بلغ وضع القتال حين وصلت السيوف
الى الجبال فتطموها الى القدور فكسروها (فان كان في موضع من الهوى
اعلى من ان يصل سلاح المدوا اليه فترهقه اهل الحرب به حتى رموا به
في المظمورة لم يكن له من النفل شيء) لانه ملق في المظمورة بفعل فاعل معتبر
وليس بداخل فيها على وجه يكون فيه اظهار الجلادة فلا يستحق النفل

وقال (ولو ان اهل المظمورة طلبوا الصلح على ان يؤمنوا الرجال وياخذوا
الاموال والذرية وادخلوا الناس من المسلمين فظروا فاذا عده الرجال خمسون
فاجابوهم الى ما التمسوا من الصلح ثم دخلوا ووجدوا فيها الف رجل فاذا
المظمورة امثال ابواب في الارض الا ان بابها الذي يخرج اهلها منه الى الارض
واحد فذهه مظمورة واحدة وجميع من فيها من الرجال آمن لا سبيل عليهم
لان باب المظمورة على وجه الارض واحد فيكون مظمورة واحدة بمنزلة
دار واحدة على وجه الارض فيها حجر ومقاصير ولكن بابها في السكة واحد
فانها تكون دارا واحدة ثم قد آمنوا الرجال الذين هم في المظمورة وانما ظنوا
قلة عددهم ولا يبني الحكم على الظن وانما يبني على ما صرحوا به فكانوا جميعا

آمنين وان كان لاقصى المطمورة من الجانب الآخر باب يخرج الى اعلى الارض فهاتان طمورتان لاختلاف المدخل بمنزلة دار على وجه الارض عظيمة لكل جانب منها باب فانهما تجمل في حكم دارين *

(ثم الامان انما وقع على المطمورة التي تلي المسلمين فن وجد فيها من الرجال فهو آمن ومن وجد في المطمورة الاخرى من الرجال فهو في فان قالوا نحن من اهل المطمورة الاولى لم يلفت الى كلامهم لانهم وجدوا في غير موضع الامان فلا يقبل قولهم فيما يدعون من الامان *

(الا ان يعرفوا باعيانهم بمنزلة اهل الذمة اذ دخلوا قرية من قرى اهل الحرب ثم ظفروا المسلمون بهم فهم في اجسود الامن عرف انه ذمي ومن وجد في المطمورة الاولى فهو آمن) لانه وجد في موضع الامن *

(الامن عرف انه من اهل المطمورة الاخرى بمنزلة قوم من اهل الحرب دخلوا قرية من قرى اهل الذمة فلا سبيل للمسلمين على استرقاق واحد منهم الامن عرف بيته انه من اهل الحرب ثم ان كان بين المطمورتين حائط وعليه باب يصل بعضهم الى بعض من ذلك الباب فالحائط هو المفرق بين المطمورتين وان لم يكن هناك حائط فانما ينظر الى الموضع الذي ينقطع فيه وصول بعضهم الى بعض فمن ذلك الموضع يفرق الطمورتان وان لم يكن بينها حاجز ينقطع منه وصول بعضهم الى بعض فهذا كله اطمورة واحدة بمنزلة مدينة على وجه الارض له الابواب فان باختلاف الابواب لا تخرج من ان يكون الكل مدينة واحدة والمطامير تحت الارض بمنزلة الابنية فوقه فيدخل في الامان جميع من فيها من الرجال) والله اعلم *

• قلناه لان الامام اوجب للثالث رأسا واحدا وقد بينا ان اسم الثالث لا يتناول
الا الفرد فلا يمكن ان يحصل الايجاب بهذا اللفظ عاما ومتناولا لهم جميعا
وانما يتناول أحدهم بغير عينه ثم المشاركة بينهم في المستحق باعتبار المعاوضة
والمساواة في سبب الاستحقاق •

(ولو دخل اثنان معاً ثالث بعدهما بطل نفل الاول) لانه لا اول فيهما فيكون
لهما نفل الثاني •

(وذلك رأسان) لان الثاني فيهما يتيقن جزاء كل واحد منهما في الدخول مع
صاحبه اظهر من جزائه في الدخول بعد صاحبه (وللثالث رؤس) لانه دخل
بعد اثنين فهو الثالث بعينه (ولو دخل اثنان معاً ثم اثنان معا فلاولين نفل الثاني) لما
قلنا (ولاشي للآخرين) لانه دخل مع الثالث رابع والثالث اسم لفرد يدخل
بعد اثنين ولم يكن واحداً منها هذه الصفة لكون صاحبه • • •

(ولو دخل اربعة من القوم معاً لم يكن لهم شيء) لانه ليس فيها اول ولا ثان ولا
ثالث فان الرابع مزاحم لهم (وارايت) لو دخل عشرون معاً ودخل العسكر
جميعاً معاً كانوا يستحقون شيئاً •

(ولو دخل اول مرة واحد ثم اثنان فالواحد ولا يستحق نفل الاول) لانه
فرد سابق بالدخول (وبطل نفل الثاني) لانه لا يأتي في الآخرين (ولكن لهما نفل
الثالث) لان تيقنا ان الثالث فيهما واحد ثم اثنان فلا شيء للآخرين
لانه لا ثالث فيهما فكل واحد منهما رابع مع صاحبه والا امام ما اوجب للرابع شيئاً
(ولو صمد الامير لرجل بعينه فقال است اطعم في ان تدخل فيه اولا ولكن ان
دخلت تأنيافك رأساً فدخل اول القوم فلا شيء له في القياس) لان الامام
ما اوجب للاول شيئاً وانما اوجب له التنفيل بشرط ان يدخل تأنيافاً ولم يوجد

ذلك الشرط *

(وفي الاستحسان له رأسان) لانا نتيقن بأنه صنع ما طلب الامام منه وزيادة في اظهار القوة والجلالة فاما تقدم من قول الامام (است اطعم في ان ندخل اولا) يبين انه لم يكن مراده ان يشترط عليه الدخول نائيا وانما مراده التحريض على اظهار الجدي في القتال وقد اتى به على اكمل الوجوه *

(وهذا بخلاف ما اذا لم يذكر هذه المقدمة ولكن قال ان دخلت نائيا فلك رأس فدخل اولا فانه لا يستحق شيئا) لان مقصود الامام هاهنا ان يمنه من ان يدخل اولا ابقاء على نفسه فانه علم انه يقتحم المهالك فاراد ان لا يدخل وحده حتى يدخل غيره قبله او معه ليكون اقوى له فاذا لم يدخل بتلك الصفة لا يستحق شيئا من النفل * ثم هذا المعنى الذي قلنا يحتمل والمعنى الاول الذي ذكرنا في وجه الاستحسان محتمل ايضا ولكن لا يمتين احدا للمحتملين الا بالدليل وقد وجد الدليل في الفصل الاول وهو المقدمة التي جرت ولم يوجد الدليل في الفصل الثاني فيبقى الاحتمال ومع الاحتمال لا يثبت الاستحقاق *

(ولو دخل مع آخر فله رأسان) لانه دخل نائيا كما شرط عليه الامير * (ولو دخل ثلاثة هو اقدم لم يستحق شيئا بايجاب النفل له اذا دخل نائيا فان اوجب له نفلان دخل ثالثا استحق ذلك) لانه ثالث في الدخول اذا دخل مع اثنين كما هو ثالث اذا دخل بهما *

(ولو قال للقوم من دخل منكم نائيا فله رأس فدخل واحد اولا لم يستحق شيئا) لانه اوجب النفل للثاني دون الاول * فان قيل * فان ذهب قولكم ان معنى المنا والقوة في الدخول اولا اكثر فان هذا الرجل قد اتى بافضل - مما شرطه قلنا * نعم ولكن هذا انما يتبرر فيما اذا كان الايجاب لشخص بعينه فاما اذا كان لغير معين

فلا بد من اعتبار الوصف الذي رتب الايجاب عليه (ارأيت) لو استحق هذا النفل لانه صنع خيرا مما طلب منه ثم دخل الثاني بعد ذلك هل يستحق شيئا فلا يجوز القول بانه لا يستحق لانه اتى بالوصف الذي اوجب الامام النفل به واذا ثبت الاستحقاق له عرفنا انه لاشيء الاول ومثل هذا لا يتحقق فيما اذا كان التنفيل لمين.

(ولو قال ثلاثة نفر باعيانهم من دخل منكم اولا فله ثلاثة ارؤس فدخل رجل منهم مع رجل من المسلمين من غير الثلاثة فللداخل من الثلاثة ثلاثة ارؤس) لانه اوجب له النفل على ان يكون اول الثلاثة دخولا لا على ان يكون اول الناس دخولا وهو اول الثلاثة حين لم يدخل معه صاحبا فلا يبطل نفعه بدخول قوم معه من غير الثلاثة.

(ولو كان قال من دخل منكم قبل الناس فله ثلاثة ارؤس والمسئلة بحالها لم يكن له شيء) لانه شرط ان يكون منفردا بالدخول سابقا على الناس كلهم ولم يوجد حين دخل معه غيره وفي الاول شرط ان يكون سابقا على صاحبيه وقد وجد ذلك.

(وكذلك لو دخل اثنان من الثلاثة معافي هذا الفصل لم يكن لهما شيء) لانه اوجب النفل لقردي سبق الناس كلهم بالدخول ولم يوجد.

(ولو قال من دخل من الشبان اولا فله رأسان وللثاني رأس) ومن دخل من الشيوخ اولا فله ثلاثة ارؤس وللثاني رأسان فدخل شاب وشيخ معا كان للشاب رأسان لانه اول شاب دخل فان الذي معه ليس بشاب فعرفنا انه اول الشبان دخولا (وللشيخ ثلاثة ارؤس) لانه اول الشيوخ حيث دخولا لان الذي معه ليس بشيخ.

(ولو دخل شابان وشيخ فلا شيخ ثلاثة رؤس) لانه اول شيخ دخل
 (وبطل قبل الشاب الاول) لانه لا اول فيها فصاحب كل واحد منهما زاحمه
 (ولكن لما نفل الثاني رأس بينهما نصفان) لان فيها الثاني
 (وعلى هذا لو دخل شابان وشيخان معا فلا شيخين ايضا نفل الثاني من الشيوخ)
 لان كل واحد منهما مزاحم لصاحبه فلا يكون فيهما اول شيخ دخولا (ولو قال
 من دخل من اهل الشام او لافله كذا فدخل رجل من غير اهل الشام ثم دخل
 شامي فله النفل) لانه اول شامي دخل وهو الذي شرط الامام
 (الا ان يكون قال في كلامه اول الناس فيشذلا يكون يستحق شيئا) لانه ليس
 باول الناس دخولا

(وعلى هذا لو قال من دخل من الاحرار او لافله او قال من دخل من اول الناس
 او قال من دخل من المسلمين او لافله او قال اول الناس فهو على ما ذكرنا من الفرق
 (الا ترى) انه لو قال اول عبد مسلم اشترته فهو حر فاشترى نصرانيا ثم اشترى
 مسلما عتق المسلم ولو قال اول عبد مسلم اشترته اول العبيد والمسئلة محال لم يمتنع
 وكذلك لو قال من دخل من عبيدي الازراك او لادار فهو حر فدخل هندي
 ثم تركي عتق التركي ولو قال اول عبيدي لم يمتنع) وكان الفرق بما ذكرناه
 (ولو قال اي فارس دخل او لافله رأس فدخل راجل ثم فارس كان له النفل) لانه
 اوجب لا ول فارس بدخل وهذا اول فارس (وان قال اول الناس لم يكن له شيء)
 لانه ليس باول داخل من الناس فالراجل الذي دخل قبله من الناس

(وكذلك لو قال اي حاسر دخل او لافله فدخل دارع ثم حاسر فله النفل لانه اراد
 يجري الحسر بالتفيل وهو اول حاسر دخل بخلاف ما اذا قال اول الناس
 فكذلك لو قال اي دارع دخل او لافله اراد بهذا القوة في القتال فان الدارع

لو قال اول عبد مسلم اشترته فهو حر فاشترى نصرانيا ثم اشترى مسلما عتق المسلم

يعمل ما لا يعمل الحاسر فسواء دخل دارع او حاسر مما او دخل الدارع بعد الحاسر فلا دارع النفل الا ان يكون قال اول الناس *
(وكذلك لو قال اي ناشب رمى او لا فرمى نابل ثم ناشب) لان هذا اول ناشب رمى *

(الا ان يكون قال اول الناس خيئذ لا شيء لو احدهما * ولو قال اي فارس دخل اولاهه رأس واي راجل دخل اولاهه رأس فدخل فارس وراجل فاكل واحدهما رأس سواء دخلا معا او احدهما قبل صاحبه) لان احدهما اول فارس دخل والآخر اول راجل في الوجهين جميعا *
(فلو دخل فارسان وراجلان معاً لم يكن لهم شيء) لان الاول اسم لفرد سابق وليس في الفارسين فرد سابق من الفرسان ولا في الراجلين فرد سابق من الرجالة *

(ولو قال اي فارس او راجل دخل اولاهه فارس وراجل معاً لم يكن لو احد منهما شيء) لانه ليس فيهما فرد سابق مطلقاً وقوله اي فارس او راجل انما تناول فرداً سابقاً مطلقاً بخلاف ما تقدم فاحد الكلامين هناك تناول فرداً سابقاً مقيداً بالفرسان خاصة والآخر مقيداً بالرجالة خاصة وعلى هذا امثلة الشامي والخراساني *

(ولو قال كل من يدخل منكم هذا الحصن اولاهه رأس فدخل خمسة معاً فاكل واحدهم رأس) لان كلمة كل يجمع الاسماء على ان تناول كل واحد منهم على الافراد فمما ذكره يحمل كل واحد من الداخلين كان اللفظ تناولاً خاصة وكأنه ليس معه غيره فلكل واحد منهم رأس *
(ولو دخلوا متواترين كان للاول النفل خاصة) لان الداخل اولاهه فان من

دخل بعده ليس بأول حين سبته غيره بالدخول وفي الفصل الاول لم يسبق كل واحد منهم غير بالدخول على اعتبار افراد كل واحد منهم كما هو موجب كلمة كل يكون كل واحد منهم اول داخل *

(وهذا بخلاف قوله من دخل منكم اول فان هناك اذا دخل خمسة معاً لم يكن لهم شيء) لان كلمة من توجب عموم الجنس ولا توجب افراد كل واحد من الداخلين كانه ليس معه غيره وعلى اعتبار معنى العموم ليس فيهم اول فاما كلمة كل توجب تناول كل واحد منهم على الانفراد كانه ليس معه غيره *

﴿الآثرى﴾ انه لو قال كل رجل دخل اول فدخل خمسة معاً كان لكل واحد منهم رأس) وكلمة كل قد توجب العموم ايضا ولكن لو حملناها على معنى العموم لم يبق لها فائدة لان ذلك ثابت بقوله من دخل ولا بد من ان يكون لها زيادة فائدة وليس ذلك الا ما قلنا وهو انها توجب الجمع في كل داخل لم يسبقه غيره على ان تناول كل واحد منهم على الانفراد وهذا بخلاف كلمة اي فانها لا توجب الجمع وانما توجب العموم فيكون قوله اي رجل دخل اول وقوله من دخل اول سواء اذا دخل خمسة معاً لم يكن لاحد منهم شيء (ولو قال جميع من دخل اول فدخل خمسة معاً فاهم رأس واحد منهم على السوية) لانهما الحق بكلمة من هاهنا يدل على الجمع دون الافراد فيصير باعتبار جميع له خاين كشخص واحد فانهم اول فاهم رأس واحد وكلمة كل يقتضى الجمع على سبيل الانفراد فيجعل باعتبارها كان كل واحد من الداخلين يتناوله لا يجزى خاصة (ولو قال من دخل منكم خامساً فله رأس فدخل خمسة معاً فاهم رأس بينهم اثناساً) لان الخامس فيهم يبين وليس بعضهم بالنفل الذي اوجبه للخاص اولى من البعض (وان دخلوا متوابعين فالرأس للخاص خاصة) لانه مختص

بالاسم الذي اوجب النفل له لامتزاجه فيه معه لمن سبقه بالدخول (وان دخل ثلاثة ثم اثنان فالرأس بين الاثنين دون الثلاثة) لان الخامس فيها دون الثلاثة (وان دخل ثلاثة ثم ثلاثة لم يكن لاحد منهم شيء) لان كل واحد منهم سادس داخل بانضمام صاحبه اليه وما اوجب النفل للسادس *

(ولو قال اكل من دخل منكم خامسا فدخل خمسة متوآثرين كان النفل للخامس لانه مختص باسم الخامس حين سبقه اربعة بالدخول *

(وان دخل خمسة مما فكل واحد منهم رأس) لان كلمة كل توجب الجمع على وجه الافراد فيكون كل واحد منهم خامسا لوجود الاربعة معه كما يكون خامسا ان لو دخل قبله *

(ولو قال جميع من دخل منكم خامسا فدخل خمسة مما كان لهم رأس واحد) لانه ليس في لفظه ما يوجب افراد كل واحد منهم فانما يتناولهم الايجاب جملة وذلك رأس واحد بينهم بخلاف كلمة كل *

(ولو قال كل من دخل منكم خامسا فله رأس فدخل خمسة مما ثم خمسة مما والخوف قائم على حاله فلكل واحد منهم رأس حتى ياخذوا عشرة رؤوس) لان معنى هذا الكلام كل من دخل منكم خامس خمسة وكل واحد من الفريق الاول خامس خمسة وكذلك كل واحد من الفريق الثاني خامس خمسة وانما جملنا قدركلامه هذا لانه اوجب للخامس ونحن نعلم انه لا يكون الخامس الا في خمسة *

(ولو دخل اربعة ثم دخل اثنان مما لم يكن لاحد منهم شيء) لان كل واحد من الآخرين سادس ستة (فان دخل اثنان بعد ذلك مما ثم دخل واحد فلهذا الآخر النفل) لان الاربعة الاولى لا يحسب بهم اذا لم يوجد بعدهم خامس فسقط

اعتبار دخولهم بقي اثنان ثم اثنان واحد فهذا الواحد خامس من خمسة فله النقل •
 (ولو دخل اربعة معا في الابتداء ثم خمسة معا كان لكل واحد من الخمسة رأس)
 لانه لا يحتسب بالاربعة لما بنا واذا سقط باعتبار دخولهم صار كان الخمسة دخلوا
 ابتداء فكل واحد منهم خامس خمسة •

(ولو قال كل من دخل منكم عاشر اذ دخل تسعة معا ومتوارين ثم دخل بعدهم
 اثنان لم يكن لكل واحد منهم شيء) لانه لا عاشر فيهم فكل واحد من
 الآخرين مع اصحابه واحد من احدى عشر لامن عشرة • فان قيل • هذا يستقيم
 فيما اذا دخل تسعة معا فاذا دخلوا متوارين ينبغي ان يسقط اعتبار الاول حتى
 يكون كل واحد من الاثنين عاشر عشرة كما قلتم في الاربعة • قلنا • في الاربعة
 ذلك لان الذي تأخر دخوله وحده فيكون الاول خامس خمسة فاما هاهنا
 انما دخل اثنان معا آخر او كما يمكن اثبات عاشر العشرة منهم ببقاء الاول • يمكن
 اثباته ببقاء احدهما وليس احدا للجائين باولي من الآخر •

(فان دخل بعد الاثنين ثمانية فلكل واحد من الثمانية رأس) لان التسعة يسقط
 اعتبارهم حين لم ينجى بعدهم العاشر بقي اثنان ثم ثمانية فكل واحد من الثمانية
 عاشر عشرة •

(ولو دخل بعد الاثنين عشرة معا كان لكل واحد من العشرة رأس) لانه
 يسقط اعتبار الاثنين هاهنا كما يسقط اعتبار تسعة بقي دخول العشرة معا
 فيكون كل واحد منهم عاشر عشرة فيستحق النقل والله اعلم بالصواب •

باب من الاستيجار في ارض الحرب والنفل فيه •

(ولو اقام المسلمون على مطمورة في ارض الحرب فقال الامير كل رجل
 يحفظ المطمورة الليلة حتى لا يخرج منها المد من فلان فاقام عليها مائة رجل

حتى اصبحوا فان كان الدينار جملة لكل رجل منهم مما يصيبون من المطورة
 فهو نفل صحيح لان اهل المطورة ممتعون والحاجة الى التعريض على
 حفظهم بالتفيل ماسة وحفظهم حتى لا يهربوا من الجهاد فهذا صحيح بالتفيل
 وان كان الامير جعل لهم ذلك من الفضائل التي قد اصابها المسلمون فذلك
 باطل لانه لا يمكن تصحيح ذلك لهم بطريق التفيل فان التفيل بمد الاصابة
 لا يجوز ولا بطريق الاجرة لان هذا العمل من الجهاد واستيجار المسلم على
 الجهاد باطل وهذا لانهم على عمل الجهاد يستحقون السهم من الغنيمة فكيف
 يستحقون الاجرة مع ذلك (ولان) الجهاد وان كان فرضا على الكفاية فكل
 من باشره يكون وديا فرضا والاستيجار على اداء الفرض باطل كالا استيجار
 على الصلوة *

(وان لم يبين الامير من اي موضع يعطيهم ذلك فهذا تفيل صحيح من
 المطورة) لان مطلق كلام العاقل محمول على الوجه الذي يضح شرعا لا على
 الوجه الذي يكون باطلا شرعا *

(وان لم يكن في المطورة مقاتلة وانما فيها الدزاري والاموال والمسئلة بحالها
 فلكل واحد منهم دينار من الغنيمة هاهنا) لان حفظهم ليس بجها دهناء وانما
 هذا استيجار على عمل معلوم ببذل معلوم فلكل من يسمع بمقالة الامير واقام
 العمل فله الاجرة *

(ومن لم يسمع مقالته فلا جر له) لانه ما اقام العمل على وجهه الاجارة ولكن على
 وجهه التبرع حين لم يسمع بمقالة الامير وانما هذا نظير قوله من ساق هذه
 الامالك الى موضع كذا فله دينار فساقتها قوم سمو امقالته فلكل واحد منهم
 اجرة دينار يدا به من الغنيمة قبل كل قتل وقسمة وان ذهبت الغنائم كلها لم يكن

الاستيجار على اداء الفرض باطل كالا استيجار على الصلوة

الاستيجار على اداء الفرض باطل كالا استيجار على الصلوة

للاجراء على الامام شي لان استاجرهم على وجه الحكيم منه لمنفعة الناعمين فاعما
اجرهم في الغنيمة ولم يبق بيده شي من الغنيمة فالامام فيما يحكم به على وجه
النظر لا يكون ملزما للمد فلا يلزمه اذا شي من مال نفسه ولا يرجع على الناعمين
بشي لان ولايته عليهم مقيدة بتوفير المنفعة دون اضرارهم ولا لهم
لم يملكو الغنيمة بعد (الارى) ان للامام ان يقتل الاسارى وانما يجب
البذل عليهم بالعقد اذا سلم العمل اليهم ولم يوجد ذلك حقيقة ولا حكما بالتسليم
الى ملكهم *

(ولو قال الامير من نصب رماح المسلمين حول المسكر فله دينار ففعل ذلك
رجل استحق الديار) لان هذا ليس من الحرب ولا مما يجب على ذلك
الرجل ان يفعله فيجوز استيجار الامام اياه على ذلك باجر معلوم *
(ولو قال من نصب رماحه فله دينار اجر الله لم يجز ذلك) لان ما يفعله في ملك
نفسه لا يكون فيه اجير غيره * ولان نصب رماحه من عمل الحرب كالطعن به
فلا يستحق الاجر عليه بخلاف نصب رماح غيره من المسلمين *

(ولو قال من قتل قتيلا وجاء برأسه فله دينار فهذا نفيل صحيح ويعطى الديار
من فعل ذلك من الغنائم التي تصاب بعد هذا ومن يت المال ان رأى
الامام ذلك فامامها احرزت من الغنائم قبل هذا فلا) لانه لا تنفيل بعد الاصابة
ولا يمكنه ان يسطيه الديار من ذلك فلا ولا اجرة لان قتل اهل الحرب من
الجهاد فلا يستحق المسلم عليه الاجرة (وكما ثبت هذا الحكم في حق المقاتلة من
المسلمين فكذلك في حق التجار والعبيد من المسلمين) لان فلهم ذلك من الجهاد
ايضا ولهذا يستحق التاجر اذا فعل ذلك السهم من الغنيمة والعبيد الرضخ (فاما
اهل الذمة اذا فعلوا ذلك وقد استعان بهم الامام ووجب لهم ما لا معلوما على

عمل من ذلك معلوم فلهم الاجر) لان فلهم ليس بمجاهد فان الجهاد ينال به الثواب والكافر ليس باهل لذلك والجهاد ما يتقرب به العبد الى ربه وهم لا يتقربون بذلك بخلاف المسلم قال «الارضى ان رجلا لو خرج باخر مجاهد في سبيل الله بدلا عن انسان لم يكن له اجر» لانه يتقرب الى الله تعالى فاجره على الله تعالى والتقرب الى الله تعالى عامل لنفسه فكيف يكون له الاجر على غيره وعند اصابه النسيمة السهم يكون له دون من استاجره فمر فانه عامل لنفسه ثم بين (ان الاستيجار على الجهاد منزلة الاستيجار على الحج وعلى الاذان والاقامة) وقد بينا الكلام في الاستيجار على الطاعات في شرح المختصر *

(ولو حاصر المسلمون حصنا ولاهل الحصن ملاعب وكنائس خارج منه وليس فيها احد فاستاجر الامام على تخريبها قوم من المسلمين باجرة معلومة فذلك جائز) لان تخريب هذا ليس من عمل الجهاد وقد حصل في ايدي المسلمين ولا يحتاج في التخريب الى قتال *

(بخلاف ما اذا استاجرهم على تخريب حصن اهلهم ممتنعون فيه او كسراب) لان ذلك من عمل الجهاد يحتاج في اقامته الى الجهاد *

(ولو ان قوما من اهل الحرب اقبلوا في سفنهم يريدون المسلمين فاستاجر الامير قوما من المسلمين من احرارهم او عبيد المسلمين كفارا او مسلمين يرمونهم بالحرقات فلا اجر لهم) لان هذا من عمل الجهاد وانما يتبر فيه دين المولى لادين العبد لان المسلم يكون مجاهدا بسيفه كما يكون مجاهدا بفرسه *

(وان جعل ذلك نفلا لهم مما يصيبون فهو جائز للحاجة الى التحريض) وكذلك لو استاجر قوما في البر يرمون بالمجانيق الحصون وان استاجر قوما من اهل الذمة على ذلك جاز لان عملهم ليس بمجاهد لان اهل الذمة لا يقاتلون *

لا يجوز الاستيجار على الحج وعلى الاذان والاقامة

(ولو استاجر قوم من المسلمين يحذفون بهم في البحر فهذا جائز) لان هذا ليس من عمل الجهاد وهو عمل معلوم يجوز الاستيجار عليه (الآرى) أنهم يفضلون ذلك ان لقوا العدو ولم يلقوهم وان الملاحين - ياخذون الاجر على ذلك وهو حلال لهم *

(ولو ظفر المسلمون بفنائهم متفرقة وليس معهم من - عنهما فقال الامير من جمعها فله دينار فهذا جائز) لانه ليس من عمل الجهاد وهو معلوم في نفسه فيجوز الاستيجار عليه ببدل معلوم *

(ولو استاجر مسلماً بمدح ازال الغنيمة ليس بها فهذا اجارة فاسدة الا ان بين المدة فيقول استاجر بك عشرة ايام بكذا التبع الفنائم) لان عند بيان المدة المقدم يتناول منافعه ولهذا يستحق الاجر بتسليم النفس باع او لم يبع واذا لم يبين المدة فالمدح عليه البيع وهو مجبول قديتم البيع بكلمة واحدة وقد لا يتم بشرة كلمات فكذلك لا يتيان منه البيع بدون مساعدة المشتري فهذا كان الاستيجار على البيع فاسداً وليس هذا فيمن يبيع الفنائم خاصة ولكن في جميع الباعة الحكم هكذا *

(وكذلك لو استاجر من يقسم الفنائم بين الفاعين باجر معلوم فذلك جائز) لان القسمة عمل معلوم يتم بالانقسام ويجوز اخذ الاجر عليه *

(على ما روى انه كان لى رضى الله تعالى عنه قاسم يقسم بالاجرة ويستوى ان بين المدة ههنا او لم يبين) لان العمل معلوم بنفسه *

(ثم يبدأ بالاجرة قبل النفل والقسمة) لان ذلك دين وقسمة الغنيمة كقسمة الميراث والنفل فيه كالوصية والدين مقدم عليهما *

(فان كان استاجره باكثر من اجر مثله نظر فان كانت الزيادة يسيرة فذلك جائز والا لم يكن له الا مقدار اجر مثله) لان الامير في هذا التصرف ناظر

ولاية الوصي في الاستيجار لليتيم بشرط النظر
الوكيل بالاستيجار اذا باشر العقد باكثر من اجر المثل فذلك كله لازم عليه
مستثناة استيجار القاضي رجلا يعمل لليتيم
عزل الحاكم بالجوهر ليس غذهب لنا

فيتقيد ولايته بشرط النظر كولاية الاب والوصي في الاستيجار لليتيم
(فان استرد منه الفضل على اجر مثله فقال الاجير انا ارجع بذلك على من
استاجرني لم يكن له ذلك) لان الذي استاجره ما عقد العقد لنفسه وانما عقده
للمسلمين على وجه الحكم منه الا انه اخطأ في ذلك فلا يلزمه شيء من المدة
بخلاف الوكيل بالاستيجار فانه اذا باشر العقد باكثر من اجر المثل فذلك
كله لازم عليه ليس على الاجير منه شيء لانه صار مخالفا لما بات القاضية
في الاستيجار فينفذ العقد عليه خاصة بمنزلة الشراء واما الامير فالعقد
لا ينفذ عليه لانه لا يلحقه المدة فيما يحكم به وانما يشبه الامير ههنا القاضي
اذا استاجر رجلا يعمل لليتيم عملا باجر معلوم فاذا فيه غبن فاحش فانه يعطى
الاجير اجر مثله ويرد ما بقي على اليتيم ولا شيء على القاضي لان استيجاره
منه كان على وجه الحكم منه

(ولو قال الامير والقاضي فملنا ذلك ونحن نعلم انه لا ينبغي لنا ان نعلمه بجميع
الاجر عليهما في مالهما لانهما تعمدوا الجور فصار فيه غير حاكين) وبهذا اللفظ
يستدل من يزعم ان الحاكم ينزل بالجور وليس ذلك بمذهب لنا وقد بينا ذلك
فيما امليناه من شرح الزيادات في باب التعكيم وانما نويل ما ذكر ههنا ان حكمه
انما ينفذ اذا صدر عن دليل شرعي وهذا الحكم خلا عن ذلك فهو بمنزلة
القاضي اذا قضى بشير حجة او قضى برأيه مخالفا للنص لا ينفذ قضاؤه وهو
قاض على حاله فاذا لم ينفذ قضاؤه بهذا الطريق فنقد عقده عليه على ما هو الاصل
ان المقدمتي وجد نقادا على الماقد فنقد عليه وقد ذكرنا في باب ادب القاضي ان
القاضي اذا اخطأ في قضاؤه فان كان ذلك في حقوق المباد فمرم ذلك على من قضى
له وان كان في حقوق الله تعالى فخطأه على بيت المال وان قال تعمدت ذلك كان

الفرم عليه في ماله وكذلك ما صنعته الامير يكون الحكم فيه ذلك .
 (ولو استاجر الامير قوما يسوقون الارماك فساوقوها فطبت منها شيء من
 سياهم او هالك في ايديهم فان كان ذلك وهم في دار الحرب قبل ان يتسبوا الى
 دار الاسلام فلا ضمان عليهم في شيء من ذلك سواء تلفت بمسلم او بغير مسلم)
 لانهم لو استهلكوا الضمان في دار الحرب لم يضمنوها باعتبار ان الحق لم يتأكد فيها
 للمؤمنين بعد (وان كان ذلك بعدما وصلوا الى دار الاسلام فخطم كحال الاجير
 المشترك) وقد بينا في شرح المختصر ان ما تلف في يد الاجير المشترك بغير ضمانة
 لم يكن عليه ضمانه في قول ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه سواء تلف بسبب يتأتى
 الاحتراز عنه او لا يتأتى وعندهما هو ضامن الا ان يتلف بسبب لا يمكن
 الاحتراز عنه وما تلف بجنابة يده فهو ضامن له في قول علماء الثلاثة رحمهم الله
 بمنزلة ما لو استهلكه فهو ضامن ايضا ما عبط بسياهم او بتناطحهم فذلك من جنابة
 يد الاجراء فليهم ضمان قيمة ذلك ولكن انما يضمنون قيمته في المكان الذي
 تلف فيه ويكون لهم الاجر الى ذلك الموضع بخلاف القصار وغيره فهناك
 لصاحب المتاع الخيار ان شاء ضمنه قيمة متاعه غير معمول ولا اجر له وان شاء
 شاء ضمنه قيمته معمول ولا وله الاجر لان هناك فسخ العقد باعتبار الفرق الصفة
 على العاقد ممكن فان ايجاب الضمان على الاجير من وقت القبض بهذا الطريق
 يتأتى لانه لو استهلكه عند ذلك كان ضامنا فاما هنا لا يمكن ايجاب الضمان عليهم
 باعتبار وقت التسليم اليهم لانهم لو استهلكوا عند ذلك وهم في دار الحرب
 لم يضمنوا شيئا فلا بد من ابقاء العقد بقدر ما اوفوا من العمل ليتأتى ايجاب الضمان
 عليهم فلهذا كان لهم الاجر الى ذلك الموضع واجبا وكذلك هذا الفرق لهما
 فيما تلف بغير ضمانهم مما يتأتى الاحتراز عنه ولو تلف شيء من ذلك في

ما تلف في يد الاجير المشترك بغير ضمانه لم يكن عليه ضمانه

دار الحرب فلا ضمان عليهم لما قتلنا ولكن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان
تلف بنير صنهم فلهم الاجر بقدر ما اقاموا من العمل لانهم ما صاروا
مستردين لما سلموا حين هلك بنير صنهم وان هلك بصنهم فلا اجر لهم لانهم
صاروا كالمستردين لا عمل ولا نه لم يسلم للغانين بسلمهم شي حين لم يجب الضمان
عليهم فلا يجب الاجر ايضا لهم بخلاف ما اذا عطب من فعلهم في دار الاسلام
فالضمان قد وجب عليهم ههنا فمرنا ان العمل قد سلم للغانين بهذا الطريق
واما على قولهما فلا اجر لهم فيما تلف في دار الحرب بنير صنهم ايضا لان فيما
يمكن الاحتراز عنه يكون التلف مضافا اليهم حكما ولهذا لو كان في دار
الاسلام ضمنوا قيمته فهذا الطريق يثبت استرداد ما اقاموا من العمل حكما
فلا يكون لهم الاجر على ذلك وشبه هذا بمن استاجر رجلا في دار الاسلام
يحمل له جلود ميتة ليدبها خملها فمتر في الطريق فسقطت فاحترقت او احرقتها
الذي حملها بالنار لم يكن عليه ضمان لانه ليس بمال متقوم ولا اجر له لانه صار
مستردا لعمله بما فعله من الاتلاف فلا يستوجب الاجر فكذلك حكم الغنائم
فيما وصفتنا اذا تلف في دار الحرب شي منها بصنهم او بنير صنهم (وان كان اخذ
المعد ذلك منهم مجاهرة فلهم الاجر الى ذلك المكان) لان التلف ههنا حصل
بالايتاني لهم الاحتراز عنه فلا يكونون به مستردين لما اقاموا من العمل
لانهم اذا ادعوا ذلك فلي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى القول قولهم مع
اليمين لان اصل قبضهم كان على وجه الامانة عنده والقول قول الامين مع
اليمين وعندهما لا يصدقون على ذلك الابينة لان قبضهم قبض الضمان عندهما
ولهذا التوقف بعد الخروج الى دار الاسلام كانوا ضامنين والضمان لا يقبل قوله
الابحجة بمنزلة الناصب *

من استأجر رجلا في دار الاسلام يحمل له جلود ميتة ليدبها

(ولو استاجر امير المسكر رجلا يحمل رقيقا وسيما من الغنيمة صفارا او كبارا على دوابه الى مكان معلوم فقتلهم فقتلوا في دار الحرب من سياقه اولاهن سياقه بما يمكن التحرز عنه او بما لا يمكن التحرز عنه فلا ضمان عليه * وكذلك ان هلكوا في دار الاسلام اذا لم يعلم من جهة استهلاك او تضييع او عنف في سوق الدابة بخلاف ما اذا كان المحمول متاعا سوى بني آدم فهناك يضمن ما عطب من سياقه في دار الاسلام) وهذا لان الضمان الواجب في الآدمي ضمان جناية وهو ليس من جنس ضمان المقدود وجوب الضمان على الاجير المشترك باعتبار المقدود لا يمكن اعتبار المقدود في ضمان ليس من جنس ضمان المقدود بخلاف ضمان الامتعة * ولان المقدود عليه يصير مسلما الى الراكب اذا كان من بني آدم فيخرج من ضمان الاجير بخلاف الامتعة (ثم يكون له الاجر الى الموضع الذي حملهم اليه) لان المقدود عليه صار مسلما الى من امر المستاجر بالتسليم اليه ولانه لما لم يجب الضمان على الاجير عرفنا انه لم يصبر مستردا شيئا وما اذا عطف عليهم في السوق واستهلكهم فان فعله في دار الحرب فلا ضمان عليه لعدم تأكد الحق للغانمين ولا اجر له لانه صار مستردا لما يسلم بما احدث من فعل الاستهلاك والامير يؤدبه فيما صنع لانه متعدي بالثأف ما ثبت حق الغانمين فيه * فان فعل ذلك في دار الاسلام فهو ضامن قيمة ما استهلك لئلا يترك الحق فيه بالاحراز وله الاجر الى الموضع الذي حملهم اليه لانه انما يضمن القيمة في هذا المكان وذلك يقرر تسليمه لان يحمله مستردا الا الرجال من الاسرا فانه لا ضمان عليه فيهم لان الحق فيهم لا يتأكد بالاحراز * (الآرى) ان للامام ان يقتلهم فكان فعله ذلك في دار الاسلام وفي دار الحرب سواء ولا اجر له في حملهم لانه صار مستردا لعمله في حملهم حين لم يجب عليه الضمان فيهم *

(ولو ان الامير استاجر قوما مياومة او شهرة لسوق الارماك فهو جائز) لانه عقد المقدر على منفعة معلومة بدل معلوم (ثم لضمان على الاجير هاهنا فيما يطلب من سياقه او لامن سياقه في دار الحرب او في دار الاسلام) لانه اجير الواحد (١) واجير الواحد لا يضمن ما جنت يده اذا كان فله حاصلا على الوجه المتادلان المقود عليه منافعة (الآرى) انه لو سلم النفس في المدة استوجب الاجر ومنافعه في حكم المين فلا يستبر فيه صفة سلامة العمل عن العيب بخلاف الاجير المشترك (وان غنوا في السوق او استهلكوا في دار الاسلام كانوا ضامين) لوجود التعمد منهم بعد تاكده الحق (ولهم اجورهم لما مضى) لانه تقرر الاجر بتسليم النفس في المدة فلا يبطل حقهم بوجود التعمد منهم. ووضح هذا الفرق فقال (الآرى ان للامير هاهنا ان يزيد عليهم ارماءا بعد ارماءك بقدر ما يطيقون ولومات بعضها كان له ان يخلف مكانها ثلثا وفي الاجير المشترك ليس له ان يفعل شيئا من ذلك) فبين ان المقدم هناك يتناول العمل وقضية الماوضة ثبت صفة السلامة عن العيب وهما المقدي يتناول المنفعة دون العمل *

(ولو قال الامير لمسلم حرا وعبد ان قتلت ذلك الفارس من المشركين فلك على اجر مائة دينار فقتله لم يكن له اجر) لانه لما صرح بالاجر لا يمكن ان يحمل كلامه على التفتيل والقمل الذي حرره عليه جهاد والاسيجار على الجهاد لا يجوز *

(وان قال ذلك لرجل من اهل الذمة فكذلك الجواب) في قول ابي حنيفة

(١) اجير الواحد على الاضافة بخلاف الاجير المشترك فيه من الواحد بمعنى الوحيد ومنه اجير المستاجر الواحد ١٢ المغرب

اجير الواحد لا يضمن ما جنت يده اذا كان فله حاصلا على الوجه المتادل

وابي يوسف رحمه الله عليهما وفي قول محمد رحمه الله عليه للذي الاجر المسمى
 (اصل) هذه المسئلة الاستيجار على القتل لا يجوز عند ابي حنيفة وابي يوسف
 رحمه الله تعالى عليهما سواء كان بحق او بغير حق حتى لو استاجر
 ولي الدم رجلا يستوفي القصاص في النفس لم يكن له اجر عندهما وفي قول محمد
 رحمه الله تعالى يجوز الاستيجار على القتل لانه عمل معلوم يقصد الاجير على
 اقامته فيجوز الاستيجار عليه كذبح الشاة وقطع بعض الاعضاء فان الامام لو
 استاجر رجلا ليقطع يد السارق او من له القصاص في الطرف اذا استاجر رجلا
 يستوفي ذلك جاز بالاتفاق *

﴿ ويان ذلك ﴾ الوصف ان القتل يكون بجز الرقبة وفي قدرة الاجير على ذلك
 لا فرق بين ابانة الراس من البدن وبين ابانة الطرف من الجملة وجهه
 قولهما ان القتل ليس من عمله لان القتل انما يحصل بزهاق الروح وذلك
 مصان عن محل قدرته فلا يكون من عمله بمنزلة حصول الولد ونبات
 الزرع والاضافة اليه باعتبار انه يحصل بكسبه لا باعتبار انه من عمله *

﴿ الا ترى ﴾ ان فعله الضرب بالسيف وقد يفعل ذلك ولا يحصل القتل به وانما
 يجوز الاستيجار على منافعه او على ما يكون من عمله وهذا بخلاف الذبح لان
 الاستيجار هناك على ما يحصل به الذكوة وهو ما يميز الطاهر من النجس وذلك
 قطع الحلقوم والاوداج وذلك من عمله وكذلك قطع الاطراف فانه ليس في
 ذلك من ازهاق الروح شيء ولكنه فصل الجزء من الجملة وهذا من عمله بمنزلة
 قطع الجبل والحشبة *

(ولو كان الاسراء قتل فقال الامير من قطع رؤسهم فله اجر عشرة دراهم فعمل
 ذلك بمسلم او ذمي كان له الاجر) لان هذا ليس من عمل الجهاد وهو عمل

معلوم في محل قدرة الاجير فيجوز الاستيجار عليه كقطع الخشب او الجبل *
 (ولو نظر الامير الى فارس من اهل الحرب فقال لمسلم حرا وعبدان جتني
 بسلبه تلك اجر عشرة دنانير قتله وجاء بسلبه واقلت منه فلا شيء له) لانه
 استاجرهم على عمل الجهاد *

(وان قال ذلك لذي فله الاجر منه) لان فعله ليس بجهاد *
 (وكذلك لو قال ان قطعت يده فلك كذا) لان قطع يد المتبع المقاتل من الجهاد
 فلا يستوجب المسلم عليه اجر او يكون للذي عليه الاجر لان فعله ليس بجهاد *
 (ولو اراد قتل الاسارى فاستاجر على ذلك مسلما او ذميا فهو على الخلاف الذي
 ذكرنا في الاستيجار على قتل المقتضى عليه بالقصاص * ولو قال الامير لقوم من
 اهل السكر اخفروا هذا الموضع من هذا النهر الى موضع كذا حتى ينشق منه الماء
 فيفرق اهل هذه المدينة ولكم اجر مائة دينار فعملوا ذلك فان كان على ذلك
 الموضع قوم من اهل الحرب يقاتلون ويعمنون من ذلك فلا شيء للاجر اء اذا
 كانوا مسلمين لان ما استاجر واعليه من عمل الجهاد ولو كانوا من اهل الذمة فلم
 الاجرة ولو كانوا عشرين نفرا عشرة مسلمون وعشرة ذميون فلاهل الذمة
 نصف الاجر) لانه يجعل في حق كل فريق كان الفريق الثاني مثلهم *

(وان لم يكن في ذلك الموضع من يقاتل من اهل الحرب فلم الاجر المسمى)
 لان حفر الارض ليس من عمل الجهاد فيستوجب المسلم الاجر عليه كما
 يستوجب الذي وهو نظير ما تقدم من تخريب الملاعب والكنائس الخارجة
 من الحصن بعد ما صارت في ايدي المسلمين *

(وكذلك ان استاجرهم لقطع الاشجار فهو على هذا التقسيم) لان ما استاجر وا
 عليه عنه ليس بجهاد وانما يصير في معنى الجهاد اذا كان هناك من يملك عنه حتى

يحتاج الى ان يجاهده في اتمام ذلك العمل فاذا لم يكن هناك من يباينك لم يكن من الجهاد في شيء *

(ولو استاجر قوم ايرمون بالمنجنيق فان كانوا من اهل النمة فلهم الاجر وان كانوا مسلمين احرار او عبيدا فلا اجر لهم) لان هذا من عمل الجهاد فالري بالمنجنيق لتغريب الحصن الذي هم فيه يمتنون وعلى الدفع عنه قتالون بمنزلة الري بالسهم لاصابة النفوس ولا يقال انهم يرمون في منعة المسلمين فلا يكون فلهم جهاد الانهم وان كانوا في منعة المسلمين فالرمية تقع في منعة المشركين وهو المقصود *

(فان قيل) قفى حفر النهر اذا لم يكن هناك من يمنع بوجد هذا المعنى لان الماء يسيل في ذلك الموضع حتى يفرقهم في منعتهم كما ان ما يري به من المنجنيق يذهب حتى يخرب او يقتل في منعتهم (فلناهم) ولكن المنجنيق والسهم عمل القوم - بآيديهم على منى ان ما يحصل يكون مضافا اليهم بالمباشرة واما الفرق لا يصير مضافا الى حافر النهر بالمباشرة وانما عملهم هناك الحفر فقط وبين هذا الفرق في فعل هو جنسية فان من وقف في ملك نفسه ودرى سبها الى انسان قتله كان قاتلا له مباشرة مستوجبا للعصاص * ويمثله لو حفر نهرا في ملكه فغلبه الماء وانبت على ارض جاره فرق الزرع لم يكن اعلى الحافر في ذلك ضمان فهذان بين الفرق والله الموفق - *

﴿ باب الاقبال بالاثمان والهبات ﴾

(واذا قال الامير من جاء بر مكة فمى له بشرة دراهم فذهب المسلمون وجاءوا بذلك فان هذا البيع باطل لئله النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الفرد وعن بيع ماليس عند الانسان) فان المراد بيع ماليس في ملكه

والامير هنا باع ما ليس في ملكه ولا في يده وهو على خطر الحصول في يد المسلمين مجهول في نفسه ولو كان معلوماً لم يجز البيع فيه اذ لم يكن عنده فكيف اذا كان مجهولاً *

(ولكن ان رغب الذي جاء به في ان يأخذه بذلك الثمن فعلى الامام ان يستقبل بيعاً منه بذلك الثمن) لانه ذكر ذلك منه على وجه التنفيل والقصد تحريض المسلمين على المحبة بما قدس له ان يرجع عن التنفيل بعدما اتوا بما شرط عليهم * (ولكن يحصل مقصودهم بطريق صحيح شرعاً وهو البيع ابتداء وان لم يرغب فيه الذي جاء به اخذه الامير منه فجعله في القنينة وليس على الرجل شيء من ثمنه) لان التنفيل لمراعاة حقه وذلك لعدم اذالم يرض به واصل الثمن لم يكن واجبا عليه بما تقدم من السبب *

(ولو كان واجبا كان له الخيار في رده) لانه اشترى ما لم يرد فكيف اذ لم يكن البيع صحيحاً اصلاً *

(ثم لا نقل له) لان التنفيل كان في ضمن البيع فبطل بطلانه بمنزلة الوصية بالمحابة فانه لما ثبت في ضمن البيع بطل بطلان البيع بالرد *

(وعلى هذا لو قال من جاء برمكة بسانها اياها بعشرة فهد او الاول سواء) لانه وعد البيع هاهنا ولكن فيه معنى التنفيل فعليه ان يقبض به اذ رغب فيه الذي جاء بها (الا ترى) انه لو قال وهبنا هاله او وهبنا له نصفها فانه يلزمه ان يقبض بمن جاء بذلك بما وعد له الا انه لا يصير ما لكاً لذلك ما لم يحطها الامير له بخلاف ما لو قال فهي له) لانه اذا قال فهي له فهذا تنفيل منفذ بنفس الاصابة يصير له *

(واذا قال وهبنا هاله فهذا تنفيل موعود فعليه الوفاء بما وعد ولكن لا يثبت الملك له قبل ان يهبها منه حتى لو كانت جارية فاعتقها لم يجز عتقه وان قال فهي له

هبة او قال فهي عليه صدقة فذلك لمن جاء به امن غير تملك جديد من الامير
 لان قوله فهي له تنفيل تام وقوله هبة تأكيد لقوله فهي له فلا يتغير به حكمه
 (وان قال من جاء بسيف و هبناه له او ببناء منه بمشرة دراهم جاء رجل
 بذلك ثم رأى الامام ان لا يسلمه له لشدة حاجة المسلمين اليه فلا باس بان يمنعه
 منه ولكن يشترط ان يعطيه قيمته اذا كان الموعود هبة واذا كان يما يسطيه
 قيمته لكن يرفع من ذلك الثمن المشروط عليه) لان التملك موعود هاهنا غير
 منفذ والامام ناظر لكل فاذا رأى بالمسلمين حاجة الى ذلك فلو اعطاه المشروط
 تضرر به المسلمون ولو اعطاه القيمة يوفر عليه مقصوده وارفعت حاجة
 المسلمين من ذلك العين فيمتدل النظر من الجانبين بهذا الطريق *

(وان لم يكن بالمسلمين حاجة فيسلمه له على شرطه لان ذلك الشرط
 كان على وجه التنفيل منه فعليه الوفاء بذلك) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم
 المسلمون عند شروطهم *

(لو جئت الغنائم فقال الامير من اخذ جبينه فعليه ثمنه درهم ومن اخذ شاة
 فعليه خمسة دراهم ومن اخذ جارية فهي له بمائة درهم فاخذ رجل شاة فذبحها واكلها
 واخذ جبينه فاكلها واخذ آخر جارية فاعتقها فملي كل واحد قيمة ما اخذ) لان
 هذا الكلام من الامير ليس على وجه التنفيل فان التنفيل بعد الاصابة لا يجوز
 ولكنه على وجه البيع وهو فاسد الجاهلية المبيع عند المقدوكل من اخذ شيئا ولم
 يستهلكه فلا مام ان يسترده منه لفساد البيع او يسلمه له بذلك الثمن فيما مستقبله
 ان رضى به المشتري لان باخذه قد تعين فيجوز بيعه منه ابتداء ولكن ابتداء البيع
 يستمد التراضي من الجانبين وان استهلكها فعليه ضمان القيمة كما هو الحكم في
 المشتري شراء فاسد اذا استهلكه المشتري بعد القبض ولهذا نفذ العتق في الجارية

لأنه قبضها بحكم بيع فاسد فيملكها حتى لو باعها جاز البيع وغرم قيمتها فكذلك إذا اعتقها (فإن قيل) كيف يضمن القيمة وهو باكل الجبنة أو ذبح الشاة فأكلها قبل هذا كان مباحا له ولم يكن عليه ضمان في ذلك وكذلك لو اتلف الجارية في دار الحرب لم يكن ضامنا شيئا (قلنا) لأن قبل هذا الكلام لم يتأكد حق الثامنين فيها فاما بعد هذا القول فقد تأكد حق الثامنين فيها لأن البيع الفاسد معتبر بالجائز وبيع الامام الثامنين في دار الحرب بمنزلة الاحرار في حق تأكد حق الثامنين فيها *

يوضحه انه قد يملك المأخوذ هاهنا بالاخذ بجهة المقد ولهذا الوبايع جازيه فيه والتملك بسبق الماوضة لا يكون الا بوض وذلك بالقيمة اذا لم يجب المسمى لفساد البيع فاما قبل هذا القول فهو لا يملكه بالاخذ حتى لو باعه لا يجوز بيعه فيه فاذا اتقه لم يجب عليه ضمانه لأن حق الثامنين فيه لم يتأكد قبل الاحرار *

(ولو كان الآخذ لم يسمع مقالة الامير حتى اكل الشاة لم يضمن شيئا ولو باعها لم يجز بيعه) لأنه ما اخذها على وجه البيع حين لم يسمع مقالة الامير فكان هو بمنزلة ماله اخذ قبل مقالة الامير فاما السامع انما اخذ على جهة البيع والملك *

(وهذا بخلاف ما لو قال قبل احرار النسيئة من جاء بجمارية فهي له ببيع ألف درهم فجاء رجل بجمارية فاعتقها لم يجز عتقه) لأن ذلك البيع لم يكن منقدا أصلا لأن البيع بدون المحل لا ينقذ لاجاز اولاً فاسداً وهاهنا المحل كان موجوداً ولكنه كان مجهولاً حين اوجب البيع فينقذ بصفة الفساد ويثبت الملك بالقبض * (ولو قال من جاء بشاة فهي له ببيع درهم فجاء رجل بشاة فذبحها واكلها

لم يكن عليه فيها ضمان) لان البيع لم يكن منعقدا هاهنا. الا ترى انه لا عليها
بالاخذ ما لم يجدد الامير له بما حتى لو باعها لم يجز به فكله اخذها قبل مقالة
الامير واكفها فلهذا لا يضمن شيئا.

(باب سهمان الخيل والرجالة)

(واذا اصاب المسلمون الثنائم فاحرزوها وارادوا قسمتها فلي قول ابي حنيفة
رضي الله تعالى عنه يمطى القارس سهمين سهالة وسهم القرسه ولراجل سهما
وقال لا اجعل سهم القرس افضل من سهم الرجل المسلم وهو قول اهل
الراق من اهل الكوفة والبصرة) لان تفضيل البيمة على الآدمي فيها
يستحق بطريق الكرامة لا وجه له والاستحقاق باعتبار ارباب العدو وذلك
بالرجل اظهر منه بالقرس.

(الا ترى) ان القرس لا يقاتل بدون الرجل والرجل يقاتل بدون القرس
وكذلك مؤنة الرجل قد تزداد على مؤنة القرس فالقرس قد يقتدى بالحشيش
وما لا قيمة له ومطعم الآدمي لا يوجد الا بالتمن مع انه لا معتبر بالمؤنة فز
السهم لا يستحق بالنبل والبعر والحمار وصاحبه يلزم مؤنة مثل مؤنة القرس
او اكثر وبالفيل لا يستحق السهم ومؤنته اكثر من مؤنة القرس.

(وبهذا تبين) ان استحقاق السهم بالقرس ثابت بخلاف القياس بالنص فان
القرس آلة للعرب وبالا لة لا يستحق السهم ومجرد حصول ارباب العدو به
لا يوجب استحقاق السهم به كالنبل ولكن ترك القياس في القرس بالسنة
وانما انفقت الاخبار على استحقاق سهم واحد بالقرس فيترك القياس فيه
لكونه متفقا وفيما تعارض فيه الا ترى وخذ باصل القياس.

(وعلى قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى للقارس ثلاثة سهم سهم له

وسهمان لفرسه وهو قول اهل الحجاز واهل الشام قال محمد رحمه الله وليس في هذا تفضيل البهيمة على الاذي فان السهمين لا يسطى للفرس وانما يسطى للفرس فيكون في هذا تفضيل الفارس على الراجل وذلك ثابت بالاجماع ثم هو يستحق احد السهمين بالتزام وثبة فرسه والقيام بتأهده والسهم الاخر لقتاله على فرسه والسهم الثالث لقتاله بيده وقال ارجح هذا القول لانه اجتمع عليه الفريقان وقد بينا انه يرجح بهذا في مسائل هذا الكتاب وعلى فيه فقال *

(لانه اقوى مما تردد به فريق واحد يعني طمانينة القلب الى ما اجتمع عليه الفريقان اظهر) وهو نظير ما قال في الاستحسان اذا خبر خبر بجاسة الماء واخبر انسان بطهارته فانه يؤخذ بقول الاثنين لان طمانينة القلب في خبر الاثنين اظهر *

ثم بين (ان الآثارجاء صحيحة مشهورة لكل قول وروي الاخبار بالاسانيد في الكتاب فالحاجة الى التوفيق والترجيح لكل واحد من الفريقين فاما ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه قال اوفق بين الاخبار فاهل ما روى انه اعطى الفرس سهمين على ان احد السهمين للفارس لفرسه والاخر كان من الخمس لحاجته او كان نفل له ذلك قبل الاصابة او المراد بذكر الفرس الفارس اعلمنا انه اعطى الفارس وعليه حمل حديث خبير في قوله (ا) وكانت الرجال القاء واربع مائة والخيول مائتي فرس فقال المراد بالرجال الرجال وبالخيول الخيول الفرس ان قال الله تعالى واجلب عليهم بخيلك ورجلك اي بفرسانك ورجالك ووجه الترجيح ان السهمين للفارس متيقن به لاتفاق الآثارجاء وفيما يكون مستحقا بخلاف القياس لا يثبت الا المتيقن به وهما قالا المثبت للزيادة من

الاخبار اولى من النافي *

﴿ووجه﴾ التوفيق ان المراد بما روى انه اعطى الفارس سهمين بيان ما فضل الفارس به على الرجل لا بيان جملة ما اعطاه * ثم ذكر حديث قسمة غنائم خير انها كانت على ثمانية عشر وقال في آخر ذلك الحديث ولم يكن قسمها للنبي صلى الله عليه وآله وسلم انما كانت فوضى فكان الذي قسمها وارفها (١) عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه (ومضى قوله فوضى اى متساوية ومنه اشتقاق المفاوضة * قال القائل *

لا يصلح الناس فوضى لا سرا لهم * ولا سرا اذا جأ لهم سادوا
ومضى قوله ارفها عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه اى اخرج القرعة ووضعها على كل سهم *

وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا سهم للرجل الا لفرس واحد وان حضر بافراس وبه اخذ محمد رحمه الله (لانه اجتمع على هذا القول اهل العراق واهل الحجاز فاما اهل الشام يقولون يسهم لفرسين ويجعل ما وراء ذلك جنينة *
وبه اخذ ابو يوسف رحمه الله تعالى لان المبارزة قد يحتاج الى فرسين ليقا تل عابها ولا يحتاج الى اكثر من ذلك * وابو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى قال لا يقاتل عادة الا على فرس واحد فكن الثاني والثالث غير محتاج اليه عادة وهذا نظير اختلافهم في نفقة الخادم ايضا فان على قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى القاضي لا يفرض النفقة الا لخادم واحد من خدم المرأة وعند ابي يوسف رحمه الله يفرض لها نفقة خادمين وقد بينا ذلك في كتاب النكاح من شرح المختصر *
(ثم قد جاءت الآثار بما يشهد لسكل قول على ما رواها في الكتاب بالاسناد

(١) في القاموس ارف على الارض تاريفا جملة لها حدود وقسمت ١٢ م

والتوفيق والترجيح من كل جانب على نحو ما ذكرنا في المسئلة الاولى .
 وذكره (عن مالك بن عبد الله الخثعمي قال كنت بالمدينة فقام عثمان بن عفان
 رضي الله تعالى عنه فقال هل هاهنا من اهل الشام احدثت نعم يا امير المؤمنين
 قال فاذا نيت معاوية فامره ان فزع الله عليه ان ياخذ خمسة اسهم ثم يكتب في
 احد هاهنا ثم يقرع حيث ما وقع فليأخذه وفي هذا بيان انه لا ينبغي للامير ان
 يتخير اذا ميز الخمس من الاربعة الاخماس ولكنه يميز بالقرعة وقد دل عليه حديث
 ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال كانت الغنائم مجزء خمسة اجزاء ثم يسهم عليها
 فما كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فهو له ولا يتخير فكان المني فيه ان كل امير
 مندوب الى مراعاة قلوب الرعية والى تهيئمة الليل والارعة عن نفسه وذلك
 انما يحصل باستعمال القرعة عند القسمة ولهذا يستعمل القرعة في قسمة الاربعة
 الاخماس بين الرفقاء ثم يستعمل كل عريف القرعة في القسمة بين من تحت رايته
 فكذلك يستعمل القرعة في تمييز الخمس من الاربعة الاخماس .

(والاصل فيه ما روى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا اراد السفر
 اقرع بين نسائه وقد كان له ان يسافر عن شاء منهن بنير اقرع فانه للاحق للمرأة
 في القسم عند سفر الزوج ومع هذا كان يقرع تطيبا لقلوبهن وفيها الهمة الليل
 عن نفسه فكذا ينبغي للامير ان يفعله في القسمة ايضا والله الموفق .

باب سهم البراذين

(قال علماؤنا رحمهم الله تعالى البرذون في استحقاق السهم كالفرس وكذلك
 المحجين والمقرف وهو قول اهل العراق واهل الحجاز) قال الفرسان اسم للفرس
 الرابي (والبرذون) الفرسان العجمي (والمحجين) ما يكون الفحل عربيا والام من
 افراس العجم (والمقرف) على مكس هذا .

القرعة بين النساء عند عهد السفر

سهم البراذين

(ثم في استحقاق السهم من الفتيمة الجعي والربي سواء فكذلك في الاستحقاق بالخيـل وهذا لان الاستحقاق بالخيـل لا رهاب المدويه قال الله تعالى ومن رباط الخيل رهبون به عدو الله وعدوكم واسم الخيل يتناول البراذن على ما روى انه سئل سعيد بن المسيب عن صدقة البراذن فقال اوفي الخيل صدقة وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما الفرس والبراذن سواء اذا لا استحقاق بالقتال على الفرس واهل العلم بالحرب يقولون البرذون افضل في القتال عند اللقاء من الفرس فانه الين عطفاً واشد متابعة لصاحبه على ما يريد واصبر في القتال وما يفضلها الراب الا للطلب والمهرب ففي كل واحد منهما نوع زيادة فيما هو من امر القتال فيستويان اذا لا استحقاق بالترام وثنة الفرس وثنة البرذون لا يكون دون وثنة الفرس *

(فاما اهل الشام يقولون لا يسهم للبرذون الا ان يكون مقار بالفرس ويستدلون في ذلك بما روى ابن ابي موسى الاشعري رضي الله تعالى عنه كتب الى عمر رضي الله تعالى عنه اما بعد فانا اصبنام خيل القوم خيلا دكا (١) عراضا فيرى امير المؤمنين في اسهامها فكتب اليه ان ذلك يسمى البراذن فانظر فما كان منها مقارنا للخيـل فاسهمها سهمها وانما سواها وهكذا روى عن عمر بن عبد العزيز فانه قال لما مله فان كان برذونا رافع الجري والمنظر فاسهم له ولا تسهم لما سوى ذلك وابي خالد بن الوليد رضي الله تعالى عنه بهجين فقال لان استغف التراب احب الي من ان اقسام له وعن كلثوم بن الاقر (٢) قال اغارت الخيل بالشام فادركت الراب من يومها وادركت الكواذن ضحى الغدو عليهم المنذر بن ابي حصه الوادعي فقال لا اجل ما ادرك سابقا كمن لم يدرك فكتب بذلك الى عمر (١) د كما جمع ادك وهو المريض الظهر القصير كذا في المغرب في (دك) ١٢

رضي الله تعالى عنه هبلت الوادعي انه لقد اذكت به ايات بهز كياه وفي رواية لقد اذكرته ايات به ذكر افامضوها على ما قال * الا اننا نقول هذه الآثار تحمل على ما لا يكون صالحا للقتال مما يمدح لالامتنعة عليه دون القتال به * (وقد قل في ذلك مفسرا عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى قال ما كان من فرس ضرع او بغل فاجعلوا صاحبه بمنزلة الراجل ثم في حديث المنذر ما يدل على ان الاسهام للبراذن كان معروفا بينهم فان عمر رضي الله تعالى عنه تعجب من صنيعه وما تعجب الا لانه لم يكن يصنع ذلك قبل هذا ثم المنذر كان عاملا خفيم فيما هو المجتهد فيه وامضى عمر رضي الله تعالى عنه حكمه، لهذا لان رايه كان موافقا لذلك ونحن هكذا نقول ان الحاكم اذا قضى في المجتهد بشئ فليس لمن بعده من الحكم ان يبطل ذلك *

(ثم قال بعض اهل الشام ويسهم للبرذون سهما وللفرس سهمين وهكذا ذكر قبل هذا مفسرا في حديث المنذر * وقال بعضهم لا يسهم للبرذون اصلا كما ذكره في حديث خالد بن الوليد رضي الله عنه فقال صاحب البرذون بمنزلة صاحب الحمار والبغل *

(وذكر عن عمر رضي الله تعالى عنه قال اذا جاوز الفرس الدرب ثم نفق اسهم له * وبه اخذ علماء وفاقا لوامعني ارباب المدو محصل بمجازة الدرب فارسا فان الدواوين انما يدون والاسامي انما تكتب عند مجازة الدرب ثم يتشر الخبير في دار الحرب بانه جاوز كذا وكذا فارس وكذا وكذا راجل فله حصول معنى الارهاب به يستحق السهم ولا يسا رض هذا بما روى عن عمر رضي الله تعالى عنه قال الغنيمة لمن شهد الوقعة * لان عندنا من نفق فرسه بمجازة الدرب فاما اخذ الغنيمة اذا شهد الوقعة على ان دخول دار الحرب فارسا

الحاكم اذا قضى في المجتهد بشئ فليس لمن بعده من الحكم ان يبطل ذلك *

بمثلة شهود الواقعة فارساً ولهذا جعل الممدد شر كتمع الجيش في المصائب وان
لم يشهدوا الواقعة وهذا لان اعزاز الدين يحصل بدخول دار الحرب على قصد
الجهاد وقال على رضي الله تعالى عنه ما غزا قوم في عمر دارهم (١) الا ذلوا

ولا يسهم عند بالصبي ولا امرأة ولا لعبد ولا لذي و انما يسهم للمقاتلة من
احرار المسلمين قاتلوا ولم يقتلوا ويرضخ لمن سواهم اذا قاتلوا والنساء اذا خرجن
لداواة الجرحى والطبخ والخبز للغزاة واهل الشام يقولون يسهم للصبي والمرأة
والعبد واستدلوا فيه بحديث مكحول ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
اسهم يوم خيبر للنساء والصبيان وفي صحة هذا الخبر نظر فالشهور ان القسمة
كانت يومئذ على الف وثمان مائة سهم وكانت الرجال الفا واربع مائة والخيل
مائتي فرس لم يذكر في ذلك امرأة ولا صبي ولو كانوا لكان ينبغي ان يقال
كانت الرجال كذا وكذا والصبيان كذا والنساء كذا لا يستحال ان يقال ذكرت
الخيل ولم يذكر النساء والصبيان والدليل على ضعف الحديث ما اشتهر من قول
الكبار من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين فان عمر رضي الله تعالى
عنه كان يقول ليس للعبد في الغنم نصيب *

(وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما لا يسهم للنساء ولكن يحذن من
الغنائم اي يطى لمن رخصها * وهكذا رواه سعيد بن المسيب عن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم *

(وروى ابو هريرة رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله
كان لا يسهم للمييد والنساء والصبيان *

(وعن فضالة بن عبيد رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله
(١) عقر الدار بالفتح والضم اصل المقام الذي عليه معمول القوم ١٢٠ المغرب

وسلم لا يسهم للملوكين •

وروى ان شقران غلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم شهد بدر امهظم يسهم له واستعمله على الاسارى فخذاه كل رجل من اصحاب الاسارى حتى كان حظه كحظ رجل من الثمانية من بني هاشم وقد ساهم في الكتاب •

وعن حمير مولى أبي اللحم رضى الله عنهما قال شهدت خيبر وانا محمول فكلم يسهم لمحمد - ولله صلى الله عليه وآله وسلم واعطاني من خروفي المتاع • فبهذا تبين ان المراد بالحديث انه رضى لهؤلاء يوم خيبر • وبه نقول انه يرضخ لهم وهذا لانهم اتباع ولا يسوى بين التابع والمتبوع في الاستحقاق بخلاف الخيل فانه لا يستحق شيئا وانما المستحق صاحب ولا يتحقق فيه معنى المساواة بين التابع والمتبوع • وهكذا اهل الذمة اتباع فان فعلهم لا يكون جهادا فيرضخ لهم ولا يسهم الا ان اعطاء كان يقول ان خرج الامام بهم كرها فلهم اجر مثلهم • وابن سيرين كان يقول يضع عنهم الجزية ومراحم من ذلك بيان الرضىخ انه يكون بحسب النماء والقتال •

وكان الزهري يقول يسهم كبايسهم لهم للمسلمين وروى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غزا اباناس من اليهود فجبل لهم - ههنا كههنا المسلمين • ولاجل هذا الاختلاف قال محمد رحمه الله (لوان واليا جبل لهؤلاء السهم كما للمسلمين فقد حكمه حتى لو رفع الى وال آخر يرى خلافه فطيه ان بعض ذلك الحكم وليس له ان يبطله) لانه امضى الحكم في فصل مجتهد فيه والحكم في المجتهدات نافذ بالاجماع فقي ابطاله مخالفة الاجماع وذلك لا يجوز • (ولا يسهم للاجير الذي يستاجره غاز للخدمة لانه اخذ على خروجه مالا فلا يستوجب بهذا الخرج شيئا من القيمة) • (والاصل في ما روى ان

لا يجوز مخالفة الاجماع

عبدالرحمن بن عوف رضى الله تعالى عنه استاجر اجيرا ثلاثة دنانير فلما طلب
سهمه من الضيعة قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذه الدنانير
حظك في الدنيا والآخرة •

(وعن عكرمة ان اجيرا كان مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة فلم
يسهم له • وقد روى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما انه يسهم للاجير) وتأويل
هذا انه اذا قاتل وركب العمل للذى استاجره فانه لا يستحق الاجر في ذلك
الوقت فيستحق السهم واذا فعل ذلك فهو يستحق الاجر فلا يستحق السهم
وحاله كحال التاجر في السكران قاتل استحق السهم وان لم يقاتل لا يستحق
السهم • والله الموفق •

باب سهام الخيل في دار الحرب

(قد بينا ان من نفق فرسه بعد مجاوزة الدرب فانه يستحق سهم - القرسان •
(قال الأثرى) انه لو عقر فرسه في القتال او قتل استحق سهم القرسان وان كانت
اصابة الفئائم بمذالك في حال ما كان هورا جلا • وكذلك لو اخذ المدوفر فسه
واحرزه ما ذلوقنا يحرم سهم القرس بهذا تمتع الناس من القتال على الخيل مخافة
ان يطل سهامهم بها وانما ينبغي للامام ان يفعل ما فيه زيادة تحريض للمسلمين •
ثم الاستحقاق بالانزام مؤنة القرس في دار الحرب على قصد القتال لا مباشرة
القتال فارسا •

(الأثرى) ان قتالهم لو كانت في المضائق - او على ابواب الحصون او في السفن
فاذن من كان فارسا منهم استحق سهم القرسان وقد اسهم رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يوم خيبر للقرسان وكانت حصونا افتحوها
بالقتال رجاله •

ففر فئا ان المعتبر الهزام • وثمة الفرس في دار الحرب لان القتال عليه • ولو ضن
بفرسه فربطه في المعسكر على اري (١) فقاتل راجلا استحق سهم الفرس ان كان
اصيب فرسه في القتال لان يستحق سهم الفرس ان كان اولى •

(ولو دخل دار الحرب راجلا ثم اشترى فرسا وقاتل فارسا لم يستحق الا سهم
الرجالة • وفي رواية ابن المباركة رحمة الله عليه يستحق سهم الفرس ان كان
الفرس • وثمة الفرس في دار الحرب للقتال عليه • ولان مجاوزة الدرب
بمنزلة القتال حكما فاذا كان يستحق به سهم الفرس ان كان يستحق بحقيقة
القتال فارسا كان اولى ﴿ ووجه ﴾ ظاهر الرواية ان انعقاد سبب الاستحقاق
يكون بمجاوزة الدرب وقد انعقد له سبب استحقاق سهم الرجل فلا يتغير
بعد ذلك وهذا لانه يشق على الامام مراعاة حال كل واحد من الفرقة في كل
وقت فيجب اعتبار حال مجاوزة الدرب يسيرا لان العادة ان عرض الجيش
عند ذلك يكون في حالة الدخول والخروج فمن اثبت فارسا في الديوان
عند ذلك يستحق سهم الفرس ان وان تغير حاله ومن اثبت في ديوان
الرجالة لا يستحق الا سهم راجل •

(وان تغير حاله بعد ذلك فان دخل بفرس لا يستطيع القتال عليه لضف كبير
او مهر لم يركب لم يضرب له سهم فارس) لان ما دخل به ليس صالحا للقتال
عليه ففر فئانه دخل راجلا وحاله دون حال من دخل ببغل او حمار او بغير وقد
بينانه لا يسهم له الا سهم راجل •

(فان كان الفرس مريضا لا يستطيع القتال عليه حين دخل به فلم يقم المسلمون
غنيمة حتى صبح الفرس ففي القياس له سهم راجل) لانه عند مجاوزة الدرب
لم يكن منه فرس صالح للقتال عليه وانما صار صالحا بعد ذلك حين صبح فيجعل

كما لو اشترى فرسافي هذه الحالة او دخل بهرثم طال مقامهم حتى صار بحال
يركب ولكنه استحسن فقال (يضر به سهم فارس في كل غيمة اصابوا ما قبل
برئه او بعد برئه) لانه ما دخل بهذا الفرس الا للقتال عليه وما التزم. وثنته الا
لذلك فانه كان صالحا للقتال عليه الا انه تغذر ذلك بمرض على شرف الزوال فاذا
زال صار كان لم يكن بخلاف المهر فانه ما كان صالحا للقتال عليه وانما صار صالحا
لذلك ابتداء في دار الحرب فيكون حاله كحال من اشترى فرسافي دار الحرب
﴿والذي يوضح﴾ هذا الفرق ان الصغيرة لا يستوجب النفقة على زوجها لانها
لا تصلح لخدمة الزوج والمریضة التي لا يجامع مثلها تستوجب النفقة لانها
كانت صالحة لخدمته وانما تغذر ذلك بمرض على شرف الزوال فكذلك
الفرس اذا ضلع او مرض عند مجاوزة الدرب بخلاف ما اذا كان ضعية الكبر
فان ذلك ليس على شرف الزوال.

(ولو ان مسلما دخل دار الحرب فارسا قتل فرسه واخذ اسيرا قبل ان يصاب
الغنائم ثم اصاب الجيش الغنائم فلم يخرجوها حتى انفلت فلقق بهم فله سهم
الفرسان لانه انقلده سبب الاستحقاق معهم عند مجاوزة الدرب وشاركهم
في احراز الغنائم بدار الاسلام فيجمل في الحكم كانه لم يفارقهم) لانه ابتلي
بمفارقتهم بمرض على شرف الزوال فاذا زال صار كان لم يكن.

(ولو كان خرج ذلك الجيش ودخل جيش آخر فانفلت اليهم راجلا ثم اصابوا
غنائم بعد ما لحق بهم فله في ذلك سهم راجل ولا يشركهم فيما اصابوا قبل ان
يلحق بهم) لانه ما انقلده سبب الاستحقاق معهم وقد تم ذلك السبب الذي
انقلده لمخرج ذلك الجيش الى دار الاسلام ولم يكن هو معهم في بطل ذلك
الاستحقاق ثم قد انقلده بالبحر الى الجيش الثاني سبب الاستحقاق الآن

﴿مسئلة وجوب نفقة المریضة على الزوج وعدمها للصغيرة﴾

ابتداء فيعتبر بهالة في هذا الوقت (فان لحق بهم راجلا استحق سهم الرجالة وان
لحق بهم فارسا استحق سهم الفرسان بمنزلة من اسلم في دار الحرب والتحق
بالجيش او كان تاجرا مستامنا في دار الحرب فالتحق بالجيش ولهذا اشركه له
فيما اصيب قبل ذلك) لان سبب الاستحقاق ما كان منقادا له حين اصيب
ذلك.

(الا ان يتلى المسلمون قتال مقاتل معهم عن ذلك فيشذ يستحق الشراكة فيه
بسهم راجل ان التحق بهم راجلا وسهم فارس ان التحق بهم فارسا على فارس
اشترأه من اهل الحرب او وهبوه له) لان ذلك الفرس له على سبيل الخصوص
فيكون به فارسا.

(وان كان اخذ ذلك الفرس من اهل الحرب بغير طيب انفسهم فهو راجل
وذلك الفرس يكون فيا) لانه احرزه بمنحة الجيش فكان من جملة النعمة
يشاركه فيه الجيش وهو لا يكون فارسا فرس هو من النعمة (الارى) انه
لا يكون له ان يقاتل على ذلك الفرس * (ولو كان ارتدوا بالذلة تعالى والحق
بالدو ثم اسلم ولحق بالمسكر فهو بمنزلة الاسير والذي اسلم في دار الحرب
في جميع ما ذكرنا).

(فان لم ينتهوا الى المسكر حتى نفقت خيولهم فهم رجالة) لان حالة اللحق
بالمسكر في حقهم بمنزلة من يجاوز الدرب في حق من دخل من دار الاسلام
(الا ان يكونوا قد قربوا من المسكر بحيث يكون المسكر دأ لهم ينشئونهم ان
طلوا الفيات ثم نفق الفرس فيشذ يستحقون سهم الفرسان) لانهم وصلوا الى
المسكر فرسانا فكانهم خالطوهم ثم نفقت افراسهم بعد ذلك.

(ولو دخل مسلم دار الحرب باذن الامام فارسا على ان المسكر فنفق فرسه ثم

أدر كهـم راجـلا يضرب له سـهم فارس) لأنه دخل دار الحرب غازيا على فرسته
فذلك بمنزلة لحوقه بالجيش في استحقاق اصل الشركة على ما بينا ان المدد بمنزلة
من شهد الواقعة في استحقاق السهم فكذلك في صفة الاستحقاق وهذا مدد
حين دخل باذن - الامام - (فان كان الامام نهى الناس ان يدخلوا ببدل المسكر
والمسئلة محالها فاعلم انظر الآن الى حاله يوم لحوقهم) لأنه دخل لصامغيرا
وما دخل غازيا حين دخل بنيران الامام (الآرى) انه لو اصاب وحده
شيئا لم يخص ذلك بخلاف من دخل باذن الامام وان هذا لا يشارك الجيش
فيما اصابوه قبل ان يلتحق بهم بخلاف الاول فيكون حال هذا كحال الاسير
والذى أسلم في دار الحرب في أنه يعتبر حاله وقت اللحق لأنه صار غازيا
حينئذ

(ولو ان التجار في عسكر من المسلمين او من اهل الذمة كانوا فرسانا قاتلوا
مع المسلمين فاعلم انظر الى حالهم حين قاتلوا) لان سبب الاستحقاق ينتقل لهم
ابتداء في هذا الوقت فانهم كانوا تجارا قبل هذا لا غزاة فن كان من المسلمين
في هذه الحالة فارسا استحق سهم الفرسان ومن كان من اهل الذمة فارسا
استحق الرضخ بحسب ذلك ومن كان منهم راجلا استحق الرضخ بحسب
ذلك

(ولو اسلموا ثم قاتلوا معهم فانما يعتبر حالهم في صفة استحقاق السهم حين
قاتلوا معهم) لان حالهم كحال الاسراء والذين اسلموا من اهل الحرب من
حيث ان سبب الاستحقاق ينتقل لهم الان

(ولو لحقوا بالمسكر وهم على دينهم فجهلوا يقاتلون معهم ثم اسلموا فن كان
منهم فارسا حين لحق بالمسلمين فله سهم الفرسان ومن كان منهم راجلا فله

سهم الرجاله وكذلك لو دخلوا من دار الاسلام مع الجيش للقتال فرسانا
 ورجالة ثم اسلموا قبل اصابة الفنائم او بعدها فن كان منهم راجلا حين دخل
 استحق سهم الرجاله ومن كان منهم فارسا استحق سهم الفرسان وقد طمنوا
 في هذين القصدين وقالوا قبل الاسلام ما انعقد لهم سبب استحقاقهم
 السهم لانهم ليسوا باهل لذلك وانعقاد السبب بدون اهلية المستحق
 لا يكون فينبغي ان يعتبر حالهم بعد الاسلام لاحالة مجاوزة الدرب وحالة
 اللحق بالجيش اذا كانوا في دار الحرب (ولكن) ما ذكره في الكتاب اصح
 لانهم من اهل ان يستحقوا شيئا من الفئمة ﴿ الا ترى ﴾ ان قبل الاسلام
 يستحقون الرضخ وذلك شئ من الفئمة فيه يتبين ان انعقاد سبب الاستحقاق
 لهم عند اللحق بالجيش او مجاوزة الدرب على قصد القتال ثم اذا اسلموا قبل
 تمام الاستحقاق باحراز الفنائم بدار الاسلام يحمل بمنزلة مالوكا مسلمين
 عند ابتداء السبب في صفة الاستحقاق لان الصفة تتبع الاصل فينتهي عليه
 (وعلى هذا لو دخلوا مددا للجيش باذن الامام ثم اسلموا قبل ان يلحقوا الجيش
 او بعد ما لحقهم قبل الاحرازه

(ولو ان عبد ادخل في دار الحرب مع مولا فارسا يريد القتال باذن مولا فقتلوا
 فنائم ثم اعتقه مولا وهب له ذلك الفرس فقتلوا غنائم بمذالك فانه يرضخ
 لمولا بما غنم المسلمون قبل ان يعتق العبد ولا يبلغ بذلك الرضخ سهم
 الفارس ولا باس بان يزد على سهم الراجل) لان العبد في حكم الرضخ كالذي
 ولا يبلغ يرضخ الذي اذا كان فارسا سهم فارس من المسلمين لانه لا يوجد في
 اهل الذمة مقاتل الا وفي المسلمين من هو اقوى منه فكذلك حال العبد الا انها
 يفتقران من حيث ان المستحق للعبد وهو الرضخ لا يتغير بمقتفه فيما يصيب

قبل ذلك والمستحق للذي يتغير حتى يستحق السهم في جميع ذلك لان باسلام
الذي لا يتبدل المستحق فهو المستحق للسهم والرضخ جميعا فيمكن ان يحمل
اسلامه كالموجود عند ابتداء السبب وبقى العبد يتبدل المستحق لان الرضخ
يكون لمولاه مستحقا بالعبد كما يكون السهم مستحقا بالفرس وبعد العتق
الاستحقاق لا يبدل فلا يمكن ان يحمل العتق كالموجود عند ابتداء السبب لان
ذلك يطل استحقاق المولى اصلا ولهذا المعنى قلنا يبقى حكم الرضخ فيما اصيب
قبل عتقه وفيما يصيب بعد العتق يكون لا بد سهم الفرس ان لا به كان فارسا
عند انقضاء اصل السبب وان كان الفرس لغيره بمنزلة من دخل فارسا على فرس
عارية اذ هو بعد العتق حين وهب له المولى الفرس بمنزلة من التحق بالمسكر
فارسا من اسير او باجر فيستحق سهم الفرس ان *

قال * (وكذا الذي والمكاتب يدخلان فارسين ثم يصيب المسلمون غنائم ثم
يقتل المكاتب ويسلم الذي ثم يصيبون غنائم بعد ذلك فانه يرضخ لهما في الغنيمة
الاولى رضى خ فارسين ويعطيان بعد العتق والا سلام مسرعى فارسين) (وهذا)
الجواب غير صحيح في الذي فقد اجاب قبل ذلك ان له السهم في جميع ذلك وهو
مخالف لذلك وهو تناقض بين وانما يقع مثل هذا الغلط من المكاتب والصحيح
في حق الذي الجواب الاول لما بينا من المنى فاما في حق المكاتب (منهم) من
يقول الجواب ايضا غير صحيح لان المكاتب هو المستحق بكسبه دون مولاه
فبمقتضى لا يتبدل المستحق بل يكون حاله كحال الذي وقد نص عليه بعد هذا
في الباب في الموضوعين بخلاف العبد (ومنهم) من يقول بل هو صحيح لان كسب
المكاتب داير بينه وبين مولاه لكل واحد منها فيه حق الملك (الارى) انه ينقلب
حقيقة مالك المولى بمجرد المكاتب فيثبت معنى تبدل المستحق بمقتضى من هذا

الوجه قل هذا يستبر الرضخ فيما كان قبل المتق واما بعد المتق فله سهم الفارس وان لم يكن الفرس ملكا له حقيقة حين دخل دار الحرب لان له ملك اليد في مكاسبه ولا يكون فرسه دون الفرس المستعار *

(ولو جعل راجلا بعد المتق ادعى الى ان يكون استحقاقه بعد المتق دون استحقاقه قبله) لان رضخ الفارس قد زاد على سهم الراجل ومعلوم ان المتق يزيد خيرا الا شرافه فانه يستحق سهم الفارس بعد المتق *

(ولو كان البديع ماذون في القتال وانما دخل للخدمة مع مولا فقاتل فلا شيء له في القياس) لانه ليس من اهل القتال وانما يصير اهلا له عند اذن المولى فيكون حاله كحال الحربى المستامن ان قاتل باذن الامام استحق الرضخ والا فلا (وفي الاستحسان يرضخ له لانه غير محجور عن الاكتساب ومما تمحص منفعة واستحقاق الرضخ بهذه الصفة فيكون هو كالماذون فيه من جهة المولى دلالة) وهو نظير القياس والاستحسان في العبد المحجور اذا آجر نفسه وسلم من العمل ثم بين ان (المكاتب لا يبنى له ان ينزوا الا باذن مولا كالنقن) لانه في النزو يعرض بنفسه للخطر وهو مملوك للمولى فلا يجوز له ان يخاطر بنفسه بغير اذنه كالعبد بخلاف الخروج للتجارة الى دار الحرب فان ذلك من باب الاكتساب فيلتحق هو فيه بالخروج وان شرط عليه مولا في الكتابة ان لا يخرج الى دار الحرب فان شرطه لنه وقد بيناه في كتاب المكاتب *

(فان قاتل بغير اذن مولا مقابل بلاء فانه يرضخ له على قدر بلائه ان كان فارسا او راجلا) لان فعله هذا كان اكتسابا للمال وعقد الكتابة يطلق له ذلك فاذا ثبت هذا في حق المكاتب فهو كذلك في حق العبد اذا قاتل بغير اذن مولا *

(ولو ان عبد ادخل دار الحرب مع مولا لخدمته فاعتقه ووهب له فرسا ثم لحق

المكاتب لا يبنى له ان ينزوا الا باذن مولا كالنقن

بالجند فانما يعتبر حاله حين لحي بهم فان كان فارسا فله سهم الفرسان وان كان راجلا فله سهم الرجالة فيما يصيرون بعد ما يلحق بهم ولا شر كة له فيما اصابوا قبل ذلك الا ان يقاتل معهم لان سبب الاستحقاق ما ينقله حين دخل لا على قصد القتال وانما ينقله السبب حين يلتحق بالجيش فيكون حاله كحال التاجر والذي اسلم في دار الحرب (ولو كان مكاتباً حين دخل فاعتقه المولى وادى بدل الكتابة قبل ان يخرجوا الى دار الاسلام فانما ينظر الى حاله حين دخل فان كان فارسا استحق سهم الفرسان فيما اصابوا قبل عتقه وبعده) لان دخوله كان على قصد القتال سواء اذن له المولى في النزول ولم ياذن اذ لا خدمة للمولى عليه وقصده الى القتال يكون معتبراً في حقه فانقله السبب بالدخول وقد كمل حاله قبل تمام الاحراز فيلتحق بما لو كان كامل الحال عند الدخول وبهذا بين ان ما ذكر من الجواب قبل هذا في المكاتب غلط من المكاتب .

(فان لم يمتق حتى قسمت الغنائم او بيعت فليس له في تلك الغنائم الا الرضخ) لان الحق تاكد فيها قبل كمال حاله فان القسمة والبيع في تاكد الحق في التهمة كالا حراز ولهذا ينقطع بها شر كة المدد فيكون هذا وما لو اعتق بعد الاحراز بدار الاسلام واء الرضخ الواجب يكون له لانه كسب المكاتب فيسلم له بعد التيق (وان خاصه مولاه في دار الحرب في الكتابة قصخ القاضي الكتابة لانه اجل بعض النجوم في القياس لا يستحق شيئا ان كان دخل بغير اذن مولاه) لان الكتابة لما انفصلت صارت كانه لم يكن وكان حاله كحال العبد الداخل بغير اذن مولاه على قصد القتال وقد بينا ان هناك في القياس لا يستحق الرضخ وفي الاستحسان يستحق ويكون ذلك لمولاه فهذا مثله (فلومات

عاجز الوعد وفاء فان كان ذلك قبل قسمة التناهم او الاحراز لم يكن له ولا لمولاه من ذلك شيء وان اديت كتابته لان استحقاق الرضخ لا يكون اقوى من استحقاق السهم وموت النازي قبل الاحراز والقسمة يبطل سهمه من الغنيمة فوت المكاتب اولى *

(وان كان ذلك بعد القسمة او البيع او الاحراز فله نصيبه منها كالموات الحرفي هذه الحالة الا انه اذا مات عاجزا كان ذلك لمولاه الا ان يكون فيه وفاء بالمكاتبه فيقبضه المولى من مكاتبه ويحكم بحريته * وان كان مات عن الوفاء فذلك لورثته * فان قيل * يستدعته الى حال حياته فلي هذا ينبغي ان يستحق السهم بمنزلة الموعود قبل الاحراز في حياته * قلنا * على احد الطريقين لا يستدعته وانما يحمل هو حيا حكما الى وقت اداء بدل الكتابة وعلى الطريق الآخر هذا الاستناد لاجل الضرورة فلا يظهر فيما وراء ما تحققت فيه الضرورة وهو حكم الكتابة فاما استحقاق السهم فليس من ذلك في شيء * ولو كان عبدا ما ذوناله في القتال او غير ما ذون ذات قبل الاحراز والقسمة فلا شيء لمولاه من ذلك اعتبارا بعوت من له سهم * فان قيل * استحقاق الرضخ ههنا للمولى بسبب عبده كاستحقاق السهم للفارس لفارسه ثم يموت الفرس في دار الحرب لا يبطل سهم الفارس فكذلك يموت العبد ينبغي ان لا يبطل حق المولى في الرضخ * قلنا * لا كذلك ولكن الاستحقاق لا يبدلها ههنا بخلفه المولى في ملك المستحق كما يخلفه في ملك سائر اكسابه وهذا لان العبد آدمي مخاطب فهو من اهل ان ينقله سبب الاستحقاق على ان يخلفه مولاه في ملك المستحق بخلاف الفرس (الآرى) انه لو مات العبد بعد مجاوزة الدرب قبل القتال لم يستحق مولاه الرضخ به بخلاف الفرس وان كان موته بعد الاحراز والقسمة فرضخه

يكون لمولاه لان سبب استحقاقه قد اكاد فلا يبطل بموته ولكنه يخلفه مولاه
فيه كما يخلف الوارث الموروث (وان باعه مولاه قبل الاحراز فانه لا يبطل
رضخه) لانه لم يخرج من ان يكون اهلا للاستحقاق وان كان تحول الملك فيه
من شخص الى شخص فيكون رضخه لمولاه الاول اما اذا باعه بعد الاحراز
فظاهر واما قبله فلان سبب الاستحقاق انعقد له في ملك المولى الاول وبشت
اصل الاستحقاق بالاصابة فلا يبطل حق المولى فيه بيمينه كفا في سائر اكسابه
(الأرى) ان الماذون اذا اشترى شيئا بشرط الخيار بم باعه مولاه فان المشتري
يكون للبائع دون المشتري فان غنموا غنيمة اخرى بمدا باعه مولاه فنصيبه
من الغنيمة الثانية للمشتري لان الاستحقاق انما ثبت له عند الاصابة وعند
ذلك هو ملك المشتري فيخلفه المشتري في الملك المستحق

(ولو كان حرا دخل دار الحرب عاقلا ثم صار ممتوها قبل الاحراز فانه
لا يمنع نصيبه من الغنيمة) لانها احرزت وهو حي من اهل الاستحقاق وان
كان ممتوها بخلاف ما اذا مات قبل الاحراز (ولو لم يصر ممتوها ولكنه
ارتد وخرج مع المسلمين فان ابى ان يسلم حتى قتل فان نصيبه من ذلك سيراث
لورثته المسلمين يرضخ له من ذلك رضخا كما يصنع بالذي) لان المرتد بمنزلة
الكافر الاصلى وانما احرزت الغنائم وهو اهل لاستحقاق الرضخ دون
السهم لكونه اهل دارنا قال (وهذا يدلك على ان الذي اذا سلم او اعتق
المكاتب قبل احراز الغنائم انه يضرب لهم بالسهم كامل) لانه انما ينظر الى حالهما
يوم تحرز الغنائم بالدار او تقسم او تباع وبهذين ايضا ان جوابه الاول في
الذي والمكاتب جميعا غلط كما بينا (ولو لحق بدار الحرب مرتدا والبياد بالله
تعالى بمدا صابة الغنيمة ثم رجع مسلما قبل الاحراز او بمده فليس له من ذلك

المال دون اذا اشترى شيئا بشرط الخيار بم باعه مولاه فان المشتري يكون للبائع دون المشتري

شيء) لأنه التحق بالحربي الأصلي والحربي إذا سلم ولحق بالجيش بعد
الاحراز أو قبله ولكن لم يلقوا قتالا بمذالك لم يكن له شركة في المصايب
فالمرء مثله فكيف يستحق الشركة في غنائم المسلمين وقد صار كما لو أصيب
ماله كان فيأولواخذ من الغنيمة شيئاً فاحرزوه ثم أسلم عليه كان له فرفناؤه صار
كالحربي الأصلي (ولم يلتحق بدار الحرب بعد الردة حتى أحرزت الغنائم
أو قسمت أو بيعت فنصيبه منها ميراث لورثته) لأن حقه قدماً كدفءه فهو كسائر
أمواله ولحقه في هذه الحالة بدار الحرب مرتداً كونه (ولو لم يرتد ولكن
الشركين أسروا قبل الاحراز ولم يقتلوه فإنه ينفي للمسلمين أن يملأوا نصيبه
مما غنموا قبل أن يوسر) لأن حقه ثبت فيه وبالإسراء لم يخرج من أن يكون
أهلاً لتقرر حقه بالاحراز (ولاشيء له فيما غنموا بعدما أسروا) لأن المأسور في
يد أهل الحرب لا يكون مع الجيش حقيقة ولا حكاماً ولم يشاركهم في إصابة
هذا ولا في احرازه بالدار (فإن لم يدر ما فعلوا به حين أسروا قسمت الغنائم
ولم يوقف له منها قليل ولا كثير) لأن تمام الاستحقاق إنما يكون بالاحراز
والفقود كالميت فيما يستحقه ابتداء حتى إذا مات قريب له لم يرثه ولم يوقف
لأجله شيء فهذا مثله (وإن قسمت الغنائم ثم جاء بمذالك حياً مسلماً لم يكن له
شيء) لأن حق الذين قسم بينهم قدماً كد بالقسمه وثبت ملكهم فيها ومن
ضرورته إبطال الحق الضعيف (وإن بيعت الغنائم وأخرجت وتختلف هو
في دار الحرب لحاجة بعض المسلمين فأسرف أنه يتوقف نصيبه حتى يبحى فيأخذه
أو يظهر موته فيكون لورثته) لأن حقه قدماً كدفء المصايب بالاحراز أو البيع
فيكون الحكم فيه ما هو الحكم في مال المفقود والله تعالى أعلم

المفقود كالميت فيما يستحقه ابتداء

باب سهران الخيل في دار الاسلام والشركة في الذنبة (لو وقف في المسجد بالمؤمن الامام واقتدى به يصح الاقتداء به)

باب سهران الخيل في دار الاسلام والشركة في الذنبة (ولو ان جيشا من دار الحرب دخلوا دار الاسلام فقاتلهم المسلمون حتى ظفروا بهم فانما الذنبة لمن شهد الواقعة هكذا روي عن عمر رضي الله تعالى عنه قال الذنبة لمن شهد الواقعة خاصة وهذا بخلاف ما اذا دخل المسلمون دار الحرب فهناك للمد شركة في المصائب وان لم يشهد الواقعة لانهم دخلوا دار الحرب على قصد الجهاد فكانوا مجاهدين بذلك) ولو ان دار الحرب موضع القتال فكل من حصل في دار الحرب على قصد القتال يجهل في الحكم بمن شهد الواقعة ودار الاسلام ليس بموضع القتال فانما المقاتل فيها من شهد الواقعة خاصة وهو بمنزلة ما لو وقف في المسجد بالبعد من الامام واقتدى به فانه يصح الاقتداء لان المسجد مكان الصلوة فيجمل هو كالأوقف خلف الامام بخلاف ما اذا كان في الصحراء (ولو ان عسكرا من المسلمين اقتحموا بلدة وصيروها دار الاسلام ثم لحق بهم مدد قبل قسمة الفنائم فلا شركة لهم في المصائب) لان الفنائم بما صنعوا صارت محرزة بدار الاسلام فكلهم اخرجوها ثم لحق بهم مدد وهذا لان استحقاق الشركة للمدد باعتبار اهم شاركون في الاحراز وذلك غير موجودها هنا (وكذلك لو قسموا الفنائم في دار الحرب او باعوها ثم اصابهم مدد) لان بالقسمة والبيع يتاكد الحق كباالاحراز وانما الشركة للمدد فيها اذا لحقوا بهم في دار الحرب قبل ان يتاكد حقهم فيها استدلالا بالآثار المروية عن الصديق رضي الله تعالى عنه في اهل النجير (١) باليمن وقد بينا ذلك في السير الصغير (ولو ان عسكرا من اهل الحرب دخلوا دار الاسلام فأتوها الى مدينة النجير احد حصون حضر موت ومنه يوم النجير من ايام ابي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه ١٢ القرب

مثل المصيبة والمطية فخرج قوم من اهلها وقتلوا حتى ظفروا بهم فالغنيمة لهم
دون اهل المدينة وان قال اهل المدينة لقد كئنا دالكهم لم يلتفت الى ذلك لانهم
ما كانوا مجاهدين انما كانوا مستوطنين في مساكنهم والشركة في المصاب لمن
كان مجاهداً ولاهم لم يشاركوهم في الاصابة ولا في الاحراز (فان كانوا تسلحوا
وركبو الخيل واتوا باب المدينة فتضايق الناس على الباب فخرج بعضهم وبقى
بعضهم في المدينة فهم شركاء في المصاب هاهنا) لانهم قد شهدوا الوقعة وكانوا
مجاهدين حين تسلحوا واتوا باب المدينة على قصد القتال (الترى ان القوم
يلقون العدو مضجرين فلا يلي القتال منهم الا قوم قليل ثم يكون الغنيمة مشتركة
بين جماعتهم) لانهم جميعاً شهدوا الوقعة فهذا مثله (وان كان المسلمون باغوا
باب رجل من المسلمين قد خرج من داره متسلحاً فغنه ذلك الزحام من المضي
الى باب المدينة فهو شريكهم في المصاب) لانه مجاهد بما صنع شاهد للوقعة
(وان كان واقفاً على باب داره او في جوف داره فارساً او راجلاً لبس سلاحه
وقتح باباً لا يغمه من المضي الا الزحام فان كان باب داره مفتوحاً كان له سهم من
الغنيمة وان كان باب داره مغلقاً عليه لم يكن له من الغنيمة نصيب) لان هذا
متحصن في منزله ليس يتوجه الى موضع القتال على قصد القتال بخلاف ما اذا
كان باب داره مفتوحاً

قاله (ولو كان لهذا سهم كان لغيره ممن هو مع امرائه في جوف بيته مجامعها
- هم وبعض هذا قريب من البعض ولكن انما يؤخذ فيه بالاستحسان وما يقع
عليه امور - الناس وان كانوا على سور المدينة يرمون او يصيحون بما فيه
تخريض للمسلمين وارهاب للمشركين كانوا اشركاؤهم في الغنيمة) لانهم من جملة
من شهد الوقعة وجاهدوا من الجهاد

(وان كان الامير امرهم بالكينونة على سورها لينموا العدو من دخول المدينة ان هزموا المسلمين ونهائم ان يمينوا المسلمين بشئ فهم شر كانوا في الفتيمة ايضا) لانهم ممن شهد والوقعة واشتغلوا بما فيه قوة للمسلمين وهو فراغ قلوبهم من ان يظفر العدو بمديتهم (والاصل فيه ما روي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امر الرماة يوم احد ان لا يبرحوا صراكمهم) ولا شك انهم كانوا من جملة من شهد الوقعة شركا في المصائب ان لو اصابوا الغنائم.

(ولو خرج المسلمون الى باب المدينة وقتلواهم رجالا وقد اسرجوا اخيولهم في منازلهم لم يضرب لهم الاسهام الرجال) لانهم ما قاتلوا على الا فراس حقيقة ولا كما افاد راج الفرس ليس من عمل القتال في شئ (وان كانوا اخرجوا من منازلهم على الخيل ثم زلوا في المعركة وقتلوا رجالا استحقوا سهم الفرس ان) لانهم شهدوا الوقعة فرسانا وانما تخرجوا للضيق المكان اول زيادة جدمهم في القتال فلا يجرمون به سهم الفرس ان (وكذلك من حضر المعركة واجلا وسه غلام يقود فرسه الى جنبه فانه يستحق سهم الفرس ان) لانه مقاتل بفرسه حكما لم يكنه من اخذ من يد الغلام والقتال عليه (ولو حضر فارسا ثم اسرج غلامه ان يرد فرسه الى منزله فرده وقاتل راجلا فله سهم الراجل فقط) لان الغلام حين رد فرسه فكأنه ما حضره موضع القتال اصلا (الارى) انه لو احتاج الى القتال عليه لم يتمكن منه (ولو ان اهل الحرب لم يدنوا من المدينة ولكنهم عسكروا على انميسال منها فخرج المسلمون اليهم رجالا وفرسانا حتى هزموهم واصابوا الغنائم فمن كان منهم فارسا يستحق سهم الفرس ان سواء قاتل راجلا او فارسا) لانه لما احضر فرسه بالاسكر فقد صار مقاتلا بفرسه حكما (وان باشر القتال راجلا بخلاف الاول فهناك الفرس في منزله على ارضه (ا) فلا يكون هو مجاهدا به

لا حقيقة ولا حكما (وان كان المسلمون حين عسكروا وبخداهم تقي المشركون
عن معسكرهم فاتبهم المسلمون حتى لحقوا بهم وقتلواهم رجالا وغيروا لهم في
المعسكر فان كانوا لقوهم في موضع بقدر من في المعسكر على ان يمينهم وان
ارادوا ان يمشوا الى خيلهم يمشوا اليهم فهم شر كما في المصاب للفارس منهم سهم
الفارس) لانهم جميعا في الحزم قد شهدوا الوقعة لقرب المعسكر من موضع الوقعة
(وان كانوا قد تباعدوا من المعسكر فليس لمن في المعسكر معهم شر كونه وليس
لاحد منهم سهم الفرس ان الامن حضر المعركة على فرسه) لانهم ما كانوا
متمكنين من القتال على الفرس (الا ترى) انهم لو ركبو الابل في آثارهم
حتى ساروا اياما كانوا رجالا ولم ينظر الى ما كان لهم من الخيل في المعسكر) لان في
دار الاسلام الاستحقاق بشهود الوقعة فيعتبر في حق من يستحق وما يستحق
به شهود الوقعة بالحضور حقيقة او بان يكونوا بالقرب منه حكما على وجه
لو استمناؤا بهم امكنهم ان يمينوهم فيكونون كالرد لهم فاما اذا انعدم ذلك
لم يكونوا من جملة من شهد الوقعة (ولو خرجوا الى عسكرهم فرسا انفق
فرس بعضهم كان له سهم الفارس) لانه حضر حيثذا المعسكر فارسا فيصير به
بجاهد بفرسه اذا كان القتال في ذلك الموضع او بالقرب منه وهذا في حق
هؤلاء بمنزلة مجاوزة الدرب فارسا ان لو كان القتال في دار الحرب (وان كان
خرج الى المعسكر راجلا فلم يلق قتالا حتى اتى بفرسه واشترى فرسا فله سهم
الفارس ايضا وكذلك لو اصطف الفريقان للقتال وهو راجل ثم اتى بفرسه
لو اشترى فرسا فله سهم الفرس ان) لان المتبرها هنا شهود الوقعة وحقيقة
شهود الوقعة انما تكون عند القتال فحضور المعسكر وان اقيم مقامه حكما
لا يسقط به اعتبار الحقيقة (فان التحم القتال وهو راجل ثم اصاب فرسا بعد

ذلك لم يكن له الاسهم راجل) لان شهود الوقعة حقيقة وحكما قد وجدته وهو راجل فلا يتغير حاله باصابة الفرس بعد ذلك ﴿الارى﴾ انه لو قتل بعضهم واخذ فرسه فقاتل عليه لم يضرب له الاسهم راجل (ومن مات من المسلمين او قتل في حال تشاغلهم بالقتال قبل ان ينهزم العدو فلا شركة له في المصاب) لان الاصابة لا تتم مع بقاء القتال فان المشركين ممتنعون بمدافعون عن اموالهم (وان مات او قتل بعدما نهزموا ضرب له بسهم في الغنيمة) لان القتال كان في دار الاسلام فانهزام العدو يتاكد بسبب الاستحقاق وتصيير الغنائم في حكم المجرزة بدار الاسلام وقد بينا ان من مات بعد الاحراز لا يبطل نصيبه فهذا مثله •

(ولو اصاب مسلم في حال تشاغلهم بالقتال فرساه او شراة فقاتل عليه وغنموا غنيمة ورجعوا الى عسكرهم لم يضرب له فيها الاسهم راجل) لان المتبر حال شهود الوقعة وذلك عند اول القتال وقد كان راجلا (فان عادوا من الغد للقتال وعاد معهم فارسا فاصابوا غنيمة ضرب له فيها اسهم فارس) لان هذه وقعة اخرى غير الاولى وقد شهدا فارسا فالاولى قد انقضت حين كف بعضهم من بعض ﴿الارى﴾ انه لو كان اصاب الفرس قبل القتال في المرة الاولى كان له سهم فارس في المصاب في المرة الاولى فكذلك في المرة الثانية •

(ولو قاتلوا المشركين فلم يصيبوا شيئا حتى جاء قوم من المدينة مدد لهم فرسانا اورجاله فقاتلوا معهم او وقفوا رد لهم حتى اصابوا غنيمة شاركهم فيها فن كان فارسا ضرب له بسهم فارس ومن كان راجلا ضرب له بسهم راجل) لانهم شهدوا الوقعة قبل اصابة الغنيمة فكان حالهم كحال من خرج مع الجيش (و كذلك لو انتهوا الى عسكرهم فاقاموا فيه ولم ياتوا موضع القتال

او عسكروا قريبا منهم حيث يقدر على ان يعينهم (لا يهملهم فارقوا منازلهم على قصد الجهاد وعلى ان يكونوا امدد للجيش يقاتلون معهم فاذا وصلوا الى موضع لو استغاثوا بهم اغاثوهم قبل اصابة الغنيمة كانوا امدد لهم والرداء كالمباشر في استحقاق المصاب *

(وكذلك لو كانوا غنائم قبل ان ياتوهم وغنائم بعدما اتوهم) لان القتال مادام قائما بين الفريقين فلا اصابة لاتهم اذ المشركون قاصدون الى الاستنقاذ من ايدي المسلمين فانما تمت الاصابة في الكل بقوة الذين اتوهم رداء (ولو كانوا حين غموا غنائم كفروا عن القتال فاتي كل فريق عسكرهم جاء المدد لم يشاركوهم في شيء من تلك الغنائم) لان الواقعة التي اصاب فيها تلك الغنائم قد انقضت فانما الشركة لمن شهد الواقعة حقيقة او حكما لان الاصابة قد تمت في تلك الغنيمة (حقيقة) بتفرق الفريقين (وحكما) بالاحراز بدار الاسلام لانهم انما يقاتلون العدو في دار الاسلام ولا شركة للمدد بعد الاحراز حقيقة وحكما *

(فان عادوا الى الغزو من الغد فقاتلوهم واصابوا غنائم شاركوهم في الغنيمة الثانية) لانهم شهدوا الواقعة فيها وانما صارت محرزة بمباشرتهم القتال او قربهم بان كانوا امدد للجيش (وان كانوا حين لقوا العدو من الغد فقاتلوهم فانهمزم المسلمون الى خندقهم ففتحهم المدد الذين جاءوا حتى هزموا عنهم المشركين فقالوا نشارككم في الغنائم الاولى لانادفعنا المشركين عنها بالقتال لم يلتفت الى قولهم) لانها صارت محرزة بدار الاسلام قبل هذا القتال والقتال للدفع عن المال في الغنائم المحرزة بالدار كالمقاتل للدفع عن ثياب الجيش واسلحتهم فلا يكون موجب لهم الشركة فيها *

(وان كان المشركون حين هزموا المسلمين اخذوا تلك الغنائم فاستنقذوها منهم المدد فانهم يردونها الى اهلها) لان حقهم كان تأكدها بالاحراز بدار الاسلام والتحت باسلاكهم فيجب الرد عليهم ولان المشركين وان اخذوها فلم يحرزوها بدارهم فبقيت حلالا ولين كما كانت (مخلاف مالو كانت هذه الحادثة في دار الحرب) لان حق الاولين هناك لم يتأكد لانهم اقام الاحراز واحراز اهل الحرب لها يتم بالاخذ فيطل حق الاولين عنها ولا يتحقق بالغنائم التي يصيبونها الآن ابتداء *

(ولو كان العدو في السفري البحر في دار الاسلام فركب المسلمون البحر في السفن وحملوا معهم الخيل وجاء ان يخرجوا الى البر فيقاتلونهم فالتقوا في البحر واقتلوا فاصابوا غنائم فانهم يقسمونها على الخيل والرجالة) لانهم انزموها مؤنة القرس لقصد الجهاد عليه فلا يحرمون سهم القرسان لقتالهم رجالة في موضع لم يتمكنوا من القتال على القرس (الآري) انهم ان تقوم في بعض المضائق فترجلوا وقاتلوا رجالة استحقوا سهم القرسان وكذلك لو قاتلهم على باب حصن رجالة استحقوا سهم القرسان لهذا المعنى فكذلك هاهنا (فان كانوا تركوا الخيل على الساحل في دار الاسلام وركبوا السفن رجالة والمسئلة محالها فان كانوا اتباعا عدوا من خيولهم حتى لو كانوا في البر لم يقدروا على افراسهم ان احتاجوا الى القتال عليها لم يكن لهم سهم القرسان ولم يكن لمن تخلف في المسكر على الساحل شركة معهم) لانهم لو كانوا على البر بهذه الصفة لم يثبت الاستحقاق لمن تخلف في المسكر باعتبار انهم لم يشهدوا الواقعة فكذلك اذا كانوا في البحر (واذا كانوا القوا العدو قريبا من المسكر حيث يفتنونهم ان ارادوا غنائمهم فلم يشركه ويضرب لاصحاب الخيل فيها بسهام

الخليل) لأنهم قد شهدوا الوقعة وصاروا أقربهم من موضع القتال كأنهم في موضع القتال وأعانهم المدد وظفر بهم المسلمون بقوة من كان في المعسكر فيشاركونهم (الآرى) أن المشركين لو كانوا في جزيرة من أرض المسلمين وبين عسكر المسلمين وبينهم شيء يسير مثل عرض الدجلة فركب المسلمون السفن حتى أصابوا الغنائم فإن من في المعسكر يشاركونهم فيها إذا رجعوا إليهم فكذلك في الأول (وعلى) هذا لو دخل المشركون في غيضة في دار الإسلام مثل غياض طبرستان فلم يقدر المسلمون على أن يدخلوها على الخيل فدخلوها رجاله وقتلوا المدد وقربا من معسكرهم حيث يسمعون صهيل خيولهم فإن أهل المعسكر شركاؤهم فيما غنموا ولا أصحاب الخيل سهم القربان) لأن الكل للقرب من موضع القتال كالحضور في ذلك الموضع (وإن مضوا في النية على أن المدد حتى اقتتلوا في موضع لو طلبوا النيات لم ينضم أصحابهم فلا شركة لمن في المعسكر معهم في المصائب) لأنهم لم يشهدوا الوقعة حقيقة ولا حكماء لبدعهم عن موضع القتال *

(وكذلك لو تحصن المشركون في قلعة في أرض الإسلام أو في جبل لا يقدر الخيل على صعود ذلك الموضع أو تحصنوا في حصن وجعلوا الماء في الخندق حتى صار ماحول المدينة شبيهة البحر فركبوا السفن حتى انتهوا إلى الحصن وصعدوا الجبل رجاله حتى فتحوا القلعة وأصابوا الغنائم فإن أهل المعسكر شركاؤهم فيها ولا أصحاب الخيل سهم القربان) لأن الذين ظفروا بالمدد وإنما ظفروا بقوة أهل المعسكر حين كانوا بالقرب منهم (إلا أن يكون المعسكر نائبا عن القلعة والحصن بحيث لا يغيثونهم ولا يكونون ردا لهم فيستدل لا شركة معهم لأهل المعسكر) لأن تمكنهم من الإصابتهم بقوة أنفسهم لا بقوة من في

المسكر والاصابة تتم قبل الرجوع الى المسكر هاهنا وتعتبر الفدية محروقة
 بدار الاسلام فلا يشاركونهم فيها ﴿الآرى﴾ انهم لو قتلوا ههنا في دار الحرب
 ثم لم يرجعوا الى المسكر ولكنهم خرجوا من جانب آخر الى دار الاسلام فان
 اهل المسكر لا يشاركونهم فيها الا اذا كانوا بالقرب منهم حين اقتتلوا واصابوا
 على وجه لو استغنوا بهم اغناؤهم فكذلك اذا كان القتال في دار الاسلام
 الا ان في دار الحرب من كان من اصحاب السرية خلف فرسه في المسكر
 استحق سهم الفرسان وان كانت الاصابة بعد ما بدوا من المسكر بخلاف
 ما اذا كان القتال في دار الاسلام لان هناك سبب الاستحقاق له قد انقضى
 بمجاوزة الدرب فارسا ﴿الآرى﴾ انه لو نفق ففرسه استحق سهم الفرسان
 فكذلك اذا خلفه في المسكر ولكن هذا المني غير معتبر في حق المستحق به
 ﴿الآرى﴾ ان من مات من الجندي في دار الحرب لم يضرب له بسهم فلهذا لا
 شركة لمن تخلف في المسكر ومن كان من اهل السرية خلف فرسه في المسكر
 استحق السهم به فاما اذا كان القتال في دار الاسلام فانما ينقد سبب الاستحقاق
 هنا بشهود الوقفة فارسا وحين كان فرسه باليد منه في موضع لا يتمكن من
 القتال عليه ان لو احتاج اليه فهو ما شهد الوقفة الا رجلا فلا يستحق سهم
 القارس • والله اعلم •

﴿باب﴾

﴿دخول المسلمين دار الحرب بالخيول ومن يسهم له منهم في النصب والاجارة
 والمأرقة والحبس﴾

• قال رضي الله تعالى عنه • (قد بينا فيما سبق انه ينبغي للامير ان يرزق
 الجيش حين يدخل دار الحرب فيكتب اصحاب الخيل باسمائهم واسماء آبائهم

﴿باب دخول المسلمين دار الحرب بالخيول ومن يسهم له منهم في النصب والاجارة والمأرقة والحبس﴾

وعدمهم ويكتب الرجالة كذلك) لان سبب الاستحقاق ينقد لهم الآن وهو محتاج الى معرفة كل واحد منهم عند ذلك ليتمكن من القضاء بينهم بالحق (ثم اذ ارجعوا الى ذلك الموضع عرضهم ايضا) لان القسمة انما تكون بعد الاحراز بدار الاسلام فلا بد من ان يمرضهم عند ذلك ليتمكن من القسمة بينهم وهذا لانه يشق عليه عرضهم في كل يوم فلدفع المشقة يكتفي بالمرض عند انعقاد السبب ابتداء وعندنا كدالحق بالا حراز (فن مر به في المرض الثاني راجلا وقد كان في المرض الاول فارسا سألته عن فرسه ما حاله فان قال عقر او نفق او اخذه المشركون (١) فالقول قوله مع يمينه) لانه يتمسك بما عرف ثبوته فانما سبب الاستحقاق له معلوم واصحابه يقولهم انه باع فرسه يدعون عليه ما يبطل استحقاقه بمعنى هو عارض وهو منكر لذلك فالقول قوله مع يمينه حتى ثبت العارض المسقط (فان شهد شاهدان من المسلمين انه باع فرسه قبل اصابه الفئائم فقد ثبت بالحجة العارض المسقط لاستحقاقه والثابت بالبينة كالثابت بالمعينة ولو عاتبناه انه باع فرسه قبل اصابه الفئيمة لم يستحق به السهم) الا في رواية شاذة عن ابي حنيفة رحمه الله عليه برواية الحسن رحمه الله وقد بينا هذا في شرح المختصر (ويستوى ان كان الشاهدان من اهل المسكر او من التجار) لان شركتهم في الفئيمة قبل القسمة شركة عامة فلهم لم يملكوا شيئا قبل القسمة ويمثل هذه الشركة لا يتمكن التهمة في الشهادة كما في مال بيت المال (واذا حضر الرجل بفرسه ليدخل دار الحرب فاذا قنصب مسلم فرسه وادخله دار الحرب ثم وجد المنصوب منه فرسه في دار الحرب واقام عليه البينة فاخذه قس القياس ليس له الاسهم الرجالة) لانه كان راجلا حين انعقد له سبب الاستحقاق بدخوله دار الحرب اذا لم يكن في يده فرس يتمكن من القتال عليه

(١) الظاهر ترك (وقال اصحابه انه باع فرسه) كما يدل عليه ما في الشرح ١٢ اذا

إذا احتاج إليه وقد ثبت اسمه في ديوان الرجالة فلا يتغير حاله بمذلك بمود
الفرس إلى يده وتمكنه من القتال عليه في دار الحرب بمنزلة ما لو اشترى فرسا
(وفي الاستحسان له سهم الفرسان لأنه التزم مؤنة الفرس للقتال عليه حين خرج
من أهله فارسا وقاتل وهو فارس أيضا فلا يحرم سهمه بمرض غصب فيما بين
ذلك يزيل تمكنه من القتال عليه كالمريض فرسه (أرأيت) لو أنه حين بقي
بينه وبين دخول دار الحرب مقدار نصف ميل زل ليقضى حاجته فاستوى
رجل على فرسه فأدخله دار الحرب ثم دخل صاحب الفرس على أثره فأخذه
منه كان يحرم سهم الفرس بهذا المقدار (أرأيت) لو أنه غاب الفرس حين نزل
لقضاء حاجته فدخل دار الحرب فأتبعه الرجل فأخذه كان يحرم سهم الفرس
(أرأيت) لو أنه حين غاب الفرس أخذه مسلم فركبه أو لم يركبه حتى أدخله
دار الحرب ثم وجدته صاحبه فأخذه منه كان يحرم سهم الفرس) لا يستجير أحد
أن يقول بهذا المقدار يحرم سهم الفارس فكذلك الأول ولكنه أن مر بالذي
يعرضهم وهو راجل فأخبره هذا الخبر لم يصدق على قوله وكتبه راجلا لأنه يعلمه
راجلا حقيقة وما أخبر به محتمل للصدق والكذب فلا يدع الحقيقة لاجله
فإن كتبه راجلا ثم مر به في المرض الثاني وهو فارس فقال هذا الفرس الذي
كنت أخبرتك خبره لم يصدق به بقوله لأنه يدعي استحقاق سهم الفرس
بسبب لم يعرف والاستحقاق بمجرد قوله لا يثبت فيحتاج إلى إقامة البينة
على ما ادعى من ذلك فإذا أقام البينة كان الثابت بالبينة كالثابت بالمائة (ولو أن
الفاصل حين أدخل فرس الغازي دار الحرب قاتل عليه حتى قُسم المسلمون
وخرجوا فإنه يضرب له في الغنمة بسهم الفارس) لأنه التزم مؤنة الفرس
للقتال عليه وحقق ذلك بالقتال عليه فإن مؤنة المنصوب تكون على الفاصل

ولو جبر المنصوب واخذ الاجر فانه يكون مملوكا له

ما لم يرده (ولا فرق في التمكن من القتال على الفرس حساين الفرس المنصوب والفرس المملوك له ثم يراد الفرس الى صاحبه وينرم له ما نقص ان كان نفسه شيئا لان ما استحق من السهم انما استحقه بقتاله على فرسه بمنزلة مالو آجر المنصوب واخذ الاجر) فانه يكون مملوكا له وليس للمنصوب منه على الاجر سبيل وانما له نقصان الفرس ان تمكن فيه النقصان فهذا مثله (ولا يضرب لصاحب الفرس في الفتيمة الابسهم راجل) لانه ما كان متمكنا من القتال على الفرس في موضع من دار الحرب ولا بالفرس الواحد لا يستحق رجلان كل واحد منهما السهم الكامل وقد استحق الناصب السهم بهذا الفرس فلا يستحق المالك به شيئا (ولو كان غصبه منه بعدما دخل دار الحرب والمسئلة مجالها فلصاحب الفرس سهم فارس) لان زوال تمكنه من القتال على الفرس بالنصب بعد ما جاوز الدرب كزوال تمكنه بموت الفرس (والناصب لا يضرب له الابسهم راجل) لان المالك لما جعل فارسا بهذا الفرس فقيره لا يكون فارسا به ايضا ولانه لو اشترى فرسا في دار الحرب لم يستحق به سهم الفرسات فاذا غصب فارسا اخرى ان لا يستحق به سهم الفرسات اولى (ولو غصب الفرس قبل مجاوزة الدرب ثم اصابوا في دار الحرب غنائم والفرس في يد الناصب ثم استحقه المالك فاصابوا غنائم بعد ذلك بقتال او بنير قتال ففي الغنائم الاولى يضرب للناصب بسهم فارس) لانه انفصل الى دار الحرب فارسا وقتل حين اصيبت تلك الغنائم وهو فارس فيستحق به سهم الفرسات (ويضرب فيما لصاحب الفرس به سهم راجل) لما بيناه لا يكون بالفرس الواحد فارسان (وما اصابوا من الغنائم بعدما استحق صاحب الفرس فرسه فانه يضرب لصاحب الفرس فيه بسهم الفارس) لانه استرده قبل هذه الوقفة فهو قياس مالوا استرده قبل ان

فلو اقتسلا فيما أصيب به بذلك ويضرب للفاسب فيما يسهم راجل لان
 صاحب الفرس لما كان فارسا في هذه النسيمة بهذا الفرس لم يكن غيره فارسا بها
 ولان الفرس اخذ من يده بحق مستحق كان سابقا على دخوله دار الحرب
 ولو اخذ بحق مستحق اعترض به دخوله فان كان باعه يخرج من ان يكون
 فارسا فيما يصاب به بذلك فها هنا اولى. وكذلك ان لو اقتسلا فقاتل صاحب
 الفرس عن الفنائم الاولى بعدما استرد فرسه فانه لا يضرب له فيها الا بسهم
 ورجل لان حقه كان ثابتا في الفنائم الاولى بقدر سهم راجل فهو ما قاتل الادفا
 عن ذلك الحق فلا يزداد به حقه ولا يبطل ما كان مستحقا للفاسب من سهم
 فرسه. (ولو كان صاحب الفرس حين جاءه يرد دخوله دار الحرب اطار مسلما
 فرسه وقال قاتل عليه في دار الحرب فلما دخله المستير دار الحرب بدل المير
 فاخذ منه قبل اصابة الفنائم او بعدها فلصاحب الفرس في جميع ذلك سهم
 راجل) لانه ازال الفرس عن يده باختياره قبل مجاوزة الدرب فانما انقلده
 سبب الاستحقاق عند مجاوزة الدرب وهو راجل ثم لا يتغير به ذلك باسترداد
 الفرس كما لا يتغير بشراء الفرس وليس هذا نظير ما استحسنافيه من فصل
 النصب فانه هناك ما زال يده باختياره وبينها فرق (الآرى) انه لو دخل
 دار الحرب فارسا ثم اخذ المشركون فرسه استحق سهم الفرسان ولو باع
 فرسه لم يستحق سهم الفرسان وما كان الفرق الا بهذا ان ملكه في احد
 الموضوعين زال لا باختياره وفي الموضوع الآخر ازاله باختياره (واما المستير فانه
 سهم الفرسان فيما أصيب قبل رده الفرس على المير) لان سبب الاستحقاق
 بمجاوزة الدرب انقلده وهو فارس والاصابة وجدت وهو فارس ايضا
 وقد قررنا هذا في الفاسب في المستير اولى (واما ما أصيب بعد رد الفرس فانه

في ذلك سهم راجل) لان الفرس اخذ منه بحق مستحق سابق على دخوله
 في دار الحرب وذلك يخرج منه من ان يكون فارسا فيما يصاب بعد ذلك
 (ولو نفق الفرس عند المستير ضرب له في الغنائم كله سهم فارس)
 لانه كان فارسا حين انقله السبب ثم لم يؤخذ منه بحق مستحق حتى
 نفق في يده فيكون هو كالمالك في ذلك (وان اخذه المشركون من
 يده فاحرزوه ثم اخذه المسلمون فردوه عليه فانه يعود الى يده كما كان حتى
 اذا اصابوا غنائم قبل ان يردوه هو على المير كان له سهم الفرس ان في ذلك
 الموضع وان رده على المير ثم اصيب الغنائم بعد ذلك فله سهم راجل في ذلك
 بمنزلة ما لو لم يأخذه المشركون اصلا . ولو كان صاحب الفرس دخل بالفرس
 ارض الحرب ثم اعادته غيره ولم يزل معه يقاتل عليه حتى نفق او عقر ثم اصاب
 المسلمون غنائم قبل ذلك وبمده فلصاحب الفرس في ذلك كله سهم فارس)
 لانه دخل دار الحرب ملتزما مؤثمة الفرس للقتال عليه فان باعارته الفرس
 غيره للقتال بعد ما دخل دار الحرب لا يخرج من ان يكون قصده القتال على
 الفرس بخلاف ما اذا باعه فانه يبين بالبيع ان قصده كان التجارة لا القتال عليه
 واذا ثبت ان للمير سهم الفارس في جميع ذلك ثبت ان للمستير سهم الرجالة
 لانه لا يكون بالفرس الواحد فارسا . ولان استمارة الفرس في دار الحرب
 لا تكون فوق شراء الفرس (ولو لم يدخل صاحب الفرس دار الحرب حتى
 اعاد رجلا فرسه ليركبه من غير ان يقاتل عليه فركبه حتى دخل ارض الحرب
 ثم رده على صاحبه فصاحب الفرس في ذلك كله فارس) لانه دخل دار الحرب
 وهو متمكن من القتال على الفرس ان لو احتاج اليه فانه يسترده من المستير
 متى شاء فقد استرده وقاتل فارسا فيستحق سهم الفرس ان (والمستير راجل في

ذلك كله) لأنه ما كان متمكنا من القتال على الفرس عند مجاوزة الدرب فإنه استماره للركوب للقتال عليه بخلاف الأول فإن هناك إذا قاتل حتى أصيبت الفئائم قبل الرداستحق سهم الفارس لكونه متمكنا من القتال على الفرس (وبهذا يتضح) الفرق أيضا في حق المير فإن في الفصل الأول المستعير لما كان فارسا بهذا الفرس عرفنا أن المير ليس بفارس به وفي الفصل الثاني وهو الإعارة للركوب المستعير لم يصرف فارسا به في استحقاق السهم فخطأ المير فارسا به لتمكنه من أخذه متى شاء (ولو كان المستعير حين دخل دار الحرب ادعى أن الفرس له ووجهه حق صاحبه وقاتل على الفرس ثم أصيبت الفئائم ثم أقام المير البيعة وأخذ فرسه فصاحب الفرس فارس في ذلك كله) لأن المستعير بالوجود صار غاصبا وإنما جحد في دار الحرب فكان هذا بمنزلة مالو غصب الفرس من صاحبه في دار الحرب ابتداء وقد بينا أن صاحب الفرس بهذا الغصب لا يخرج من أن يكون فارسا والغاصب به لا يصير فارسا فكذلك ههنا (ولو كان صاحب الفرس آجره من رجل أيا ماير كبه حين دخل دار الحرب فأنقضت الإجارة قبل إصابة الفئائم أو بعدها فصاحب الفرس راجل في جميعها) لأنه حين دخل دار الحرب لم يكن متمكنا من القتال على الفرس فقد أوجب للمستاجر فيه حقا مستحقا وبه فارق الإعارة (فإذا استرده بعد انقضاء المدة كان في حكم المشتري للفرس الآن فلا يصير به فارسا والمستاجر راجل أيضا في جميع الفئائم) لأنه ما استآجره للقتال عليه وإنما استآجره للركوب فلم يصير به متمكنا من القتال على الفرس إذ لو احتباح إليه فهو بمنزلة مالو استآجره ليحمل عليه ثقله (ولو كان استآجره شهرا أو أكثر ليركبه ويقاتل عليه والمسئلة بحالها فصاحب الفرس راجل في جميع ما يصاب إلى أن يخرجوا

الى دار الاملام) لما بناه دخل في دار الحرب ولنغيره حق مستحق في فرسه
فلا يكون هو متمكنا من القتال عليه (واما المستاجر فهو فارس فيما اصبحت
قبل انقضاء الاجارة) لانه دخل دار الحرب على فارس هو متمكن من القتال
عليه حقيقة وحكما واصيبت الغنائم في حال بقاء تمكنه (فاما ما اصاب بعد
انقضاء مدة الاجارة فليس له فيها الا سهم راجل) لان الفرس اخذ من يده
بعد انقضاء المدة بحق مستحق كان سابقا على دخوله دار الحرب فيخرج من
ان يكون فارسا به (ولو كان صاحب الفرس دخل به ارض الحرب فاصابوا
غنائم ثم آجره من رجل للركوب او للقتال عليه مدة فاصابوا غنائم ثم استرده
بعد انقضاء المدة فاصابوا غنائم ايضا فان المستاجر راجل في جميع ذلك) لان
استيجاره الفرس بعد دخول دار الحرب لا يكون اقوى من شرائه (واما
صاحب الفرس فهو فارس فيما اصاب قبل ان يواجر فرسه) لانه دخل
دار الحرب فارسا واصيبت تلك الغنائم وهو فارس فاستحق فيها سهم
الفرسان ثم اجارة الفرس به وذلك لا يكون اقوى من يمينه (وهو فارس ايضا
فيما اصاب بعد انقضاء المدة) لان بالاجارة لم يخرج الفرس من ملكه وقد باشر
القتال عليه فارسا بدمه كما انقلده به سبب الاستحقاق حين جاوز الدرب
(فاما فيما اصاب في مدة الاجارة فهو راجل) لان الفرس اخذ منه بحق اوجه
هو للنغير باختياره وقد زال به تمكنه من القتال عليه فيجمل كانه باعه فيما
اصاب في هذه المدة اذا لاجارة كالبيع في ازالة تمكنه من القتال عليه
(وكذلك ان لقوا قتالا بعد انقضاء المدة فقاتل فارسا عن ذلك المصاب) لانه
فيما سهم راجل وانما قاتل دفاعا عن سهمه فلهذا لا يزداد حقه في تلك الغنائم بهذا
القتال (واذا غصب مسلم من مسلم فرسا ولم يكن من قصد صاحبه ان يدخل دار

الحرب بالفرس فادخله اثم اصاب دار الحرب ثم بد للمقصوب منه فاقبته واخذ
الفرس منه وقد كانوا اصابوا غنائم قبل ان ياخذ فرسه واصابوا بمد ذلك
فصاحب الفرس راجل في جميع ذلك) لانه دخل دار الحرب راجلا ثم
استرداده الفرس في دار الحرب بمنزلة شرائه وهذا بخلاف المستعصن المذكور
في اول الباب فان هناك كان ملتزما بوثنة الفرس لاجل القتال عليه حتى دنا من
دار الحرب ثم اخذ هذه الغاصب بغير اختياره فاذا استرده منه جعل ما اعترض
كان لم يكن وها هنا ما كان ملتزما بوثنة الفرس للقتال عليه قبل ان يدخل دار
الحرب ولا عند دخوله دار الحرب فلم يكن فارسا به اصلا وانما صار ملتزما بوثنته
للقاتل عليه حين استرده في دار الحرب فكانه اشتراه الآن (واما الغاصب فهو
فارسي فيما اصيب قبل استرداده الفرس منه) لانه دخل الدار فارسا واصيبت
هذه الغنائم وهو فارسي ثبت له فيها سهم الفرس ان لم لا يتغير ذلك باستحقاق
الفرس من يده وهو راجل فيما اصيب بمد ذلك) لان الفرس اخذ منه بحق
(وكذلك لو كان صاحب الفرس اياه ليقاتل عليه ثم بد الفرس ان نفسه فلما التقيا
في دار الحرب استرد الفرس منه فهذا كالاول في جميع ما ذكرنا) لان صاحب
الفرس دخل دار الحرب راجلا فيكون راجلا الى ان يخرج وهذا لانه حين
تصد التز ولم يكن الفرس في يده اصلا ولا كان هو ملتزما بوثنته فان وثنة المستعار
على المستعير حتى يرد على صاحبه (ولو كان اعاره اياه للركوب لا للقتال عليه
والمسئلة بمحالتها فهذا الاول في حق صاحب الفرس سواء واما المستعير فهو
راجل في جميع الغنائم ها هنا) لانه ما كان متمكنا من القتال على هذا الفرس فقد
استماره للركوب لا للقتال عليه (فان غدر بصاحبه حين دخل دار الحرب
فقاتل عليه فهو راجل ايضا) لانه صار غاصبا للفرس بالقتال عليه بمد ما دخل

دار الحرب وقد بينا ان من غصب فرسا بمدخل دار الحرب وقتل عليه لم يستحق به سهم الفرس (واما صاحب الفرس فهو راجل ايضا في جميع الفئات) لان الاجارة للركوب والاعارة للقتال قبل قصد الفرس وفي حقه سواء فانه في الموضعين لم يصير ملتزما بوثنة الفرس للقتال عليه الا بمدخول دار الحرب فلهذا لا يكون له الا - هم راجل في جميع ذلك - ولانه حين قصد الفرس وما كان يدري انه يصيب فرسه او لا يصيبه - وانما استحسنا فيما اذا حضر ليدخل دار الحرب غازيا ثم اعاده غيره ليركبه فجعلناه فارسا اذا استرده منه بمدخل دار الحرب وجعلناه هذا بمنزلة ما لو مر راجل لا يتقدم على المشي فحمله على فرسه اميلا حتى دخلوا دار الحرب ثم انزله واخذ فرسه فلا اشكال في هذا الفصل انه يكون هو فارسا فكذا في ما يكون في معناه (ولو كان آجره ليركبه ولا يقاتل عليه او يقاتل والمسئلة بحالها فصاحب الفرس راجل في جميع الفئات) لانا قد بينا فيما اذا كان حضريه المدخول للقتال ثم آجر فرسه حتى ادخله المستاجر دار الحرب ان صاحب الفرس يكون راجلا في جميع الفئات فهنا اولى لانه ما بدله قصد الفرس والافرس في يد المستاجر بحق مستحق (واما المستاجر فان كان استاجره للركوب فكذلك الجواب وان كان استاجره للقتال عليه فهو فارس فيما قبل انقضاء مدة الاجارة راجل فيما يصاب بمد ذلك) لان الفرس اخذ منه بحق مستحق (الا ان يكون منع الفرس من صاحبه بمد انقضاء المدة او جعده اياه فحينئذ هو فارس في جميع الفئات وكذلك المستجير لانها خلا فارسين فكانا فارسين حتى يؤخذ الفرس منها بحق وهذا لانها صار اغاصيين بالمنع وقد بينا ان ابتداء سبب الاستحقاق ينعقد له بالفرس المنصوب اذا قاتل عليه فلان يبقى له ما كان منعقد من السبب بالفرس

المقصود كان اولى فان حالة البقاء اسهل من حالة الابتداء (ولو ان رجلا آجر رجلا فريسا ينفذ عليه على ان يسهم القرس لصاحب القرس فهذه اجارة فاسدة) لان ما يصاب به مجهول الجنس والقدر وانما السهم للغازي على القرس لا للقرس فهو انما استاجر القرس ببدل مجهول جهالة فاحشة (ثم الاجارة الفاسدة تعتبر بالجانزة في الحكم فيكون سهم القرس للمستاجر ولصاحب القرس اجر مثله بالنسبة بلغ) لان المستاجر استوفى المقود عليه بحكم عقد فاسد (وكذلك لو كان اعاره اياه بهذا الشرط) لان هذا اشتراط الاجر عليه وعند اشتراط الاجر لا فرق بين لفظ الاعارة ولفظ الاجارة (ولو لم يصيبوا شيئا حتى خرجوا كان على المستاجر اجر مثله ايضا) لانه استوفى المقود عليه بحكم اجارة فاسدة فيلزمه اجر المثل اصاب شيئا ولم يصب وهو بمنزلة المضارب في المضاربة الفاسدة اذا عمل فانه استوجب اجر المثل حصل الربح او لم يحصل (ولو استاجر رجلا ينفذ عنه مدة معلومة باجر مسمى او لم يذكر المدة وقال نفذوا عنى هذه الغزوة الى حيث يبلغ المسلمون فهذا العقد باطل) لما بينا ان الجهاد من باب العبادات فانه سنام الدين والاستيجار على الطاعات باطل وهو وان كان فرض كفاية فمن باشره يكون مؤديا فرضا عليه والاستيجار على اداء الفرض باطل ثم السهم للاجير شرطه المستاجر لنفسه او لم يشترطه (لان الاستيجار لما بطل صار كأن لم يكن فيكون السهم للتأزى (وان كان اخذ الاجرة من المستاجر رده عليه) لان العقد باطل وبالعقد الباطل لا يجب الاجر اصلا ولا له في النزوكان عاملا لنفسه فلا يستوجب الاجر على غيره (وان كان دفع اليه سلاحه وفرضه فلي الاجير اجر مثل فرضه واجر مثل سلاحه بالنسبة بلغ ان كان الشرط بينهما ان السهم للمستاجر) لانه شرط لنفسه بازاء منفعة الدابة

في المضاربة الفاسدة اذا عمل الربح او لم يحصل

والسلاح عرضا مجرولا وقد استوفى الاجير تلك المنفعة بمقد فاسد قليله
اجر المثل (وان كان المستاجر لم يشترط السهم لنفسه فليس على الاجير من
اجر السلاح والدابة شئ) لان المستاجر ما شرط لنفسه عوضا ماليا فيكون
هو معير الفرس والسلاح منه او باذلاله ليقا تل به في سبيل الله فلا يستوجب به
اجرا على من استعمله في القتال (ولو استاجر فرسا ليركبه ويقاتل عليه مدة
معلومة او استاجر غلاما ليخدمه في دار الحرب مدة معلومة ببذل معلوم فهو
جائز سواء سمي لكل يوم اجرا على حدة او لم يسم) لان المعقود عليه معلوم
ببيان المدة والبذل معلوم وليس في هذا المقدم من معنى الطاعة واقامة الفرض
شئ فيصح الاستيجار (وان لم يبين المدة ولكن قال استاجره لفراتي هذه
حتى ارجع الى موضع كذا فهو فاسد) لان المعقود عليه مجهول فانه
لا يدري الى اين يبلغ المسلمون ويطول مقامهم او يقصر (ولو استوفى
المنفعة على هذا الشرط فله اجر المثل على المستاجر) لان العقد هنا
من عقد بوجود المعقود عليه ولكنه فاسد للفرور والجهالة فيستوجب اجر المثل
بالغاما بلع لان الاجر وان كان مسمى فصاحب الدابة يقول انا ما رضيت بهذا
المسمى الى الموضع الذي انتهيت اليه وقد كان عندي انكم ترجعون قبل
الوصول الى ذلك الموضع فلهذا استحق اجر المثل بالغاما بلع (ولو ان رجلا
في يده افراس حبس في سبيل الله فاعطى اقواما منها افراسا يغزون عليها في
سبيل الله والذي كان في يده كان القيم في ذلك يمطي من يشاء وياخذ من يشاء
فلما دخلوا دار الحرب اخذها منهم ودفعها الى غيرهم وقد كان المسلمون اصابوا
غنائم قبل ان ياخذها وغنائم بمذ لك فلهم سهم الفرس ان فيما اصيب قبل
اخذ الافراس منهم ولهم سهم الرجال فيما اصيب بمذ لك) والمراد بالافراس

الحبس الموقوفة للجهاد وذلك جائز اما على اصل محمد رحمة الله عليه فظاهر
 لانه يجوز الوقف في النقولات وعلى اصل ابي يوسف رحمة الله عليه كذلك فيما
 فيه عرف ظاهر ككتاب الجنازة والآلات التي يمل بها الوقي فكذلك
 يجوز في الانراس التي يقاتل عليها في سبيل الله (والاصل فيه ما روى عن عمر
 رضي الله تعالى عنه انه حين قبض كان في يده ثلاث مائة فرس مكتوب
 على اخذها حبيس في سبيل الله ثم النمازي على مثل هذا الفرس قد دخل دار
 الحرب وهو تمكن من القتال على الفرس ودام تمكنه الى ان اصيب الفئام
 فيستحق سهم الفرس ان ينزله المستعير ثم اخذ الفرس منه بعد ذلك بحق
 مستحق فلا يبقى فارسا فيما يصاب بمذالك كالمستعير ويستوي ان كان القيم
 هو الذي يسترده منه في دار الحرب او الواقف (ثم لا يصير الواقف ولا القيم
 به فارسا) لانه انما استرده في دار الحرب وهذا لا يكون اقوى في حقه من
 شراء الفرس فكذلك ان دفعه الى رجل آخر لم يصرفه فارسا كما لو اشتراه في
 دار الحرب (ولو ان رجلا في يده خيل حبس آجرها ليقاتل عليها في سبيل الله
 وهي له اولست له وهو قيم عليها فقد اساء فيما صنع) لان من جعلها حبسا
 فقد جعلها لله خالصا بمنزلة من جعل ارضه مسجدا فلا يجوز التصرف فيها
 بالاجارة لاكتساب المال بعد ذلك ولان صاحب الخيل انما اعدها لاكتساب
 الاجر في الآخرة بالقتال عليها في سبيل الله فاكتساب القيم المال في الدنيا
 يكون تغيير للشرط (قال الله تعالى فمن بدله بعد ما سمعه فانما سمعه على الدين
 يبدلونه) فان قاتل عليها المستاجر ونفهم سهام الفرس ان لا لهم حصلا في دار
 الحرب فرسا وان تمكن من القتال عليها واستحقاق سهم الفرس به يكون وعليهم
 اجور الخيل لانهم استوفوا المنفعة التي تناولها المقدوحا لهم كحال من استاجر

في الامام محمد يجوز الوقف في النقولات
 في من جعل ارضه مسجدا فلا يجوز التصرف فيها بالاجارة لاكتساب المال بعد ذلك

الخليل من الفاصب لان القيم او الواقف فيما صنع لا يكون اسوأ حالا من
 الفاصب والفاصب يستوجب الاجر اذا استوفى المستاجر المنفعة بمقداره
 وبني للذي آجرها ان تصدق باجرها ولا يأكله لانه مال اكتسبه بكسب
 خبيث فانه ممنوع من هذه الاجارة بحق الشرع وسبيل مثله التصديق به
 (وان عطبت تحت بعض من استاجرها او عقرها العدو ضمن الذي آجرها
 قيمة الفرس ان شاء الوالي ذلك وان شاء ضمن المستاجر القيمة) لان كل
 واحد منهما متعمد بمنزلة الفاصب واجر المفضوب في تلف في استعمال المستاجر
 فان ضمن المستاجر رجوع بالقيمة على الاجر لانه صار مفرورا من جهة
 بسبب عقد ضمان (وان ضمن الآجر لم يرجع على المستاجر بشئ ثم يشتري
 بهذه الزينة فرسا مكانه فيجمل حيسا لانه قائم مقام الاول فان القيمة انما
 تسمى قيمة لقيامها مقام العين والعين كان حيسا في سبيل الله فيجمل بدله
 بتلك الصفة ايضا كما لو قتل وغرم القاتل القيمة وانما يصير البديل بتلك
 الصفة اذا اشترى به الفرس فيجمل حيسا في سبيل الله ثم بين ان الفرس والسلاح
 لا يكون حيسا حتى يخرج صاحبه من يده (لان هذا بمنزلة الوقف
 والتسليم الى المتولي شرط لتمام الوقف في قول محمد رحمه الله وهو قول ابن
 ابي ليلى) فاذا سلمه الى القيم لم يكن له ان يرجع فيه وان كان اشترط الذي
 جمعه حيسا ان التدبير فيه اليه بعد موت القيم او يكون هو القيم فيه حتى يموت
 فذلك جائز (لان التسليم شرط لتمام الوقف وقد وجد فالموالد الى يده بعد
 ذلك لا يضره واستدل على جواز التعيس في الكراع والسلاح بما بلغه عن
 علي وابن مسعود والشبي والنخعي رضي الله عنهم انهم اجازوا ذلك فان اعطي
 رجلا فرسا حيسا يفرز عليه فدخل دار الحرب واصابوا غنائم بعد ذلك فانما

﴿ الفاصب يستوجب الاجر اذا استوفى المستاجر المنفعة بمقداره ﴾

﴿ المال الذي اكتسب بكسب خبيث سله التصديق ﴾

﴿ التسليم الى المتولي شرط لتمام الوقف في قول محمد رحمه الله ﴾

ثم خاذل القرس منه ثم اصابوا الغنائم بعد ذلك فاما يضرب له في النسيئة الاولى
 بسهم الفارس وفي النسيئة الثانية بسهم الراجل لان القرس اخذ منه بحق (واما
 القيم اذا لم يكن في يده فرس آخر حين دخل دار الحرب فانه يضرب له بسهم
 راجل في جميع الغنائم) لانه دخل الدار راجلا فلا يصير فارسا بعد ذلك باخذ
 القرس من يد الغازي كما لا يصير فارسا بشراء فرس من آخر واقعه الموفق •
 ﴿باب ما يبطل فيه سهم الفارس في دار الحرب وما لا يبطل﴾
 (رجل وهب لرجل فرسا في دار الاسلام فقبضه الموهوب له ودخل به
 مع المسكر دار الحرب فاصابوا غنائم ثم اراد الواهب ان يرجع في فرسه فله
 ذلك) لان الموهوب قائم عند الموهوب له على حاله ولم يصل الى الواهب عوض
 من جهته فيثبت له حق الرجوع فيه لتمكن الخلل في مقصوده (فان يرجع فيه
 ثم اصابوا غنائم بعد ذلك وقد كان الواهب دخل الدار راجلا فالواهب
 راجل في الغنائم كلها) لانه انفصل الى دار الحرب راجلا ولا معتبر بتحصيل
 القرس في دار الحرب في استحقاق السهم به (واما الموهوب له فهو فارس
 في الغنائم الاولى) لانه انفصل فارسا واصيبت تلك الغنائم وهو فارس
 (وهو راجل في الغنائم الاخرى) لان القرس اخذ من يده بحق مستحق
 فان حق الواهب ثابت في الرجوع شرعا ما لم يصل اليه العوض •
 فان قيل • فقد انفصل هو على فرس مملوك له ثم ازيل ملكه في دار الحرب
 لا باختياره فينبغي ان لا يخرج به من ان يكون فارسا كما لو اخذه اهل
 الحرب فحرزوه • قلنا • قلنا • اما اخذ القرس منه بحق مستحق شرعا وذلك
 الحق كان سابقا على دخوله في دار الحرب فيخرج به من ان يكون متمكنا
 من القتال على القرس مطلقا وانما كان تمكنه من القتال على القرس متقيدا

باب ما يبطل فيه سهم الفارس في دار الحرب وما لا يبطل

بسم الله الرحمن الرحيم

بما قبل رجوع الوهاب (ولهذا لورجع الوهاب قبل ان يصيوا شيئا لم يكن
الموهوب له فارسا بمدرجوه فكذلك اذا رجع بعد ما اصاب بمض الغنائم
فلو جمل هو فارسا بهذا المقدار ادى الى القول بان من كان معه عشرة افراس
فوهب من كل رجل من الرجاله فرس حتى دخلوا عليها دار الحرب ثم استرد
الافراس منهم ان يكونوا افرسانا بذلك القدر فيما يصيرون وهذا بعيد فان
من قال بهذا القول لم يجد بدا من ان يقول اذا اعار الافراس منهم ثم استردها
في دار الحرب كانوا افرسانا ايضا وفي كل واحد من الموضعين عند الانفصال
كانوا متمكنين من القتال على الافراس الى ان يرجع فيها صاحبها وعلى هذا
لو اشترى فرسا شرافا سدا وقبضه ودخل عليه دار الحرب) لان حق البائع
في الاسترداد ثابت لقصد البيع حتى الوهاب في الرجوع بل اظهر فالبايع
ها هنا مأمور بالاسترداد شرعا والوهاب منهي عن الرجوع ندباً هناك
بالاسترداد بخروج الموهوب له من ان يكون فارسا فيما يصاب من الغنائم بعد
ذلك فها هنا اولي ولو كان البيع صحيحاً ثم استحق الفرس من يد المشتري في
دار الحرب بالحجة فهذا بمنزلة البيع الفاسد) لانه اخذ منه بحق مستحق كان
تأقيل دخوله دار الحرب ولانه تبين بالاستحقاق انه كان فاصبا للفرس فاذا
استرده المنصوب منه يخرج هو من ان يكون فارسا به (وكذلك رجلا ان
اشترى احدهما من صاحبه فرسا بفل وتقابضا فلما دخل دار الحرب وجد الميب
باحدهما فرد بالميب بقضاء او بنير قضاء فما كانوا غنموا قبل الرد يضرب فيه
لمشتري الفرس بسهم الفارس سواء كان هو الرادا والمردود عليه وما اصاب بعد
الرد يضرب له فيه بسهموا جل) لانه ان كان هو الراد فقد ازال الملك عن فرسه
باختياره (وان كان هو الردود عليه فقد اخذ الفرس من يده بحق فاما المشتري

البغل فهو راجل في الثمنين جميعا) لانه دخل دار الحرب راجلا (وعلى هذا لو قايلا البيع او كان احدهما لم ير ما اشتراه فرده بخيار الروبة او كان مشتري الفرس قبض الفرس ولم يسلم البغل حتى هلك عنده فرد الفرس في دار الحرب بعدما اصاب بعض الغنائم) لان ملكه ازيل بسبب مستحق فيخرج به من ان يكون فارسا فبايعا ب بعد ذلك (ولورهن في دار الاسلام فرسا من رجل يدين له عليه ثم دخلا دار الحرب مع العسكر قضى الرهن المرتهن ماله واخذ الفرس فقاتل عليه فهما راجلان اما المرتهن فلانه لم يكن متمكنا من القتال على الفرس المرهون فلا يكون هو فارسا واما الرهن فلانه لم يكن متمكنا من القتال على فرسه حين دخل دار الحرب) لان عقد الرهن يوجب ملك اليد للمرتهن حتى لا يتمكن الرهن من اثبات يده على المرهون ما لم يقض دينه (ولو كان انما رهن الفرس في دار الحرب بعد اصابة بعض الغنائم ثم اصببت غنيمة اخرى ثم قضى الدين واسترد الفرس ثم اصببت غنيمة اخرى فهو فارس في الثمنية الاولى والاخرى راجل في الثمنية الوسطى) لانه ازال تمكنه من القتال على الفرس باختياره مع قيام ملكه فيكون بمنزلة مالو آجره في دار الحرب وقد بينا في الاجارة هذا الفصل وقررنا المعنى فيه قال من قياسه لان كل واحد من المقدين يوجب استحقاق اليد على صاحب الفرس مع قيام ملكه (ولو باع فرسه في دار الحرب بعد اصابة بعض الغنائم ثم اصببت غنيمة اخرى ثم وجد المشتري به عيا فرده بقضاء او بغير قضاء ثم اصببت غنيمة اخرى فصاحب الفرس فارس في الثمنية الاولى والاخرى راجل في الثمنية الوسطى) لانه ازال تمكنه من القتال عليه باخراجه من ملكه فسواء حاد اليه بسبب هو فسخ من وجهه او بسبب هو فسخ في حقه بيع به يد

في حق غيره لا يتبين به انه كان متمكنا من القتال عليه حين اصببت الفنيمة الوسطى فان قيل * كان ينبغي ان يكون راجلا في الفنيمة الثالثة ايضا لان بالبيع يتبين ان التزامه مؤنة الفرس كان لقصد التجارة لا لقصد القتال عليه فبعد ذلك وان ماد الفرس الى يده يحمل كالمشتري للفرس الآن ابتداء ولو دخل دار الحرب راجلا ثم اشترى فرسا لم يستحق سهم الفرس ان قتلناه بيعة الفرس في دار الحرب عتمل يجوز ان يكون لقصد التجارة ويجوز ان يكون لقصد استبدال هذا الفرس بفرس آخر يكون اقوى منه في القتال عليه فاذا انعقد له من سبب الاستحقاق لا يبطل بهذا المحتمل وانما يبطل بما هو متيقن به وهو زوال تمكنه من القتال على الفرس وانما وجد ذلك في الفنيمة الوسطى خاصة وعلى هذا قال (ولم ير عليه ذلك الفرس ولكن اشترى فرسا آخر مكانه او وهب له فرسا آخر والمسئلة بالخافاه لا يكون راجلا الا في الفنيمة الوسطى) لانها اصببت وهو لم يكن متمكنا من القتال على الفرس يومئذ (فاما في الفنيمة الاولى والاخرى فهو فارس) لانه كان متمكنا من القتال على الفرس حين اصببت بعد ما انعقد له سبب الاستحقاق بالانفصال الى دار الحرب فارسا (وكذلك ان قاتل المشركون المسلمين على الفنيمة الوسطى ليستردوها فقاتل هو ومنهم على الفرس الثاني) لانه قاتل وله فيها نصيب وهو سهم الرجل فلا يزاد بهذا القتال حقه فيها (وكذلك لو كان الفرس الذي اشتراه دون الذي باعته الا انه بحيث يقاتل عليه) لانه لو دخل على هذا دار الحرب في الابتداء استحق سهم الفرس ان وحالة البقاء اسهل فاذا جاز ان ينعقد له سبب الاستحقاق بهذا الفرس ابتداء فالبقاء به يكون اجوز *

(ولو كان رجلا من اسكل واحد منهما فرس قتبالا او باع كل واحد منهما صاحبه

فرسه بدرام فها فارسان على حالهما) لان كل واحد منهما دخل دار الحرب
 فارسا ودام تمكنه من القتال على الفرس اما باعاه او بما اشتراه (ولو دخل
 دار الحرب فارسا فقتل مسام ففرسه وضمن له قيمته فلم يشتره اصحاب الفرس
 فرس حتى اصابوا اغنائهم فصاحب الفرس فارس في جميع ذلك) لان سبب
 الاستحقاق قد انقذه وما زال الفرس عن ملكه بعد ذلك باختياره وانما
 تلف بغير صنع من جهته فيكون كالمات • فان قيل • حين ضمن المثلث
 قيمته فقد ملكه بما استوفى من القيمة فلما زال بمثل هذا كيمه منه • قلنا • هو ما
 قصد التملك منه وانما قصد دفع الخسران عن نفسه باسترداد القيمة منه بعد
 تمذرا استرداد المين الا ان من شرط تقرر ملكه في القيمة انعدام ملكه في الاصل
 لكيلا يجتمع البدلان في ملك واحد فكان التملك هاهنا باثباتا بطريق الضرورة
 لا باعتبار قصد او فعل كان من جهة صاحب الفرس فلا يبطل به حقه • وعلى هذا
 لو قتله مسلم ثم فر فلم يقدر عليه او غصبه منه مسلم وغيبه وضمن له قيمته او هرب
 عليه فاخرجه الى دار الاسلام فهو بمنزلة الاول في جميع ما ذكرنا (ولو كان
 الناصب غيبه ففرض القاضى عليه بقيمته ثم ظهر الفرس في يده وقد كانوا
 اصابوا اغنائهم قبل غصب الفرس وبمده وبمدا ظهر الفرس فاكان من النعمة
 قبل غصب الفرس او بمده قبل ان يضمن الناصب القيمة فالمقصود منه في
 ذلك فارس) لان ملكه بالانصب لم يزل وانما زال تمكنه من القتال عليه
 لا باختياره (وما اصاب بعد ما ضمن الناصب القيمة قبل ان يظهر الفرس او بمده
 فلان مقصود منه في ذلك كله سهم راجل) لان زوال تمكنه من القتال عليه
 في هذه الحالة كان باختياره وقد كان متمكنا من ان يتلوم ولا يجعل تضمين
 القيمة فابل فرسه يظهر فياخذها فاذا لم يفعل ذلك ولكنه طلب القيمة وقضى له بها

فقد صار في حكم البائع لفرسه فيجمل زوال تمكنه من القتال على فرسه مضافا الى
اختياره (وارأيت) لو غصبه انسان ساعة من نهار فضمنه قيمته ثم ظهر الفرس
اكان هو فارسا بهذا وقد اخرج من مملكه باختياره الا ان يكون حين استوفى
القيمة اشترى بها فرسا آخر قبل اصابة الفئائم فحينئذ يكون هو فارسا في
جميع ذلك لقيام تمكنه من القتال على الفرس (ولو دخل دار الحرب فارسا فاصابوا
فئائم ثم باع فرسه واستاجر فرسا فقاتل عليه فاصابوا غنائم ايضا فهو فارس
في الفئائم الاولى راجل في الفئائم الثانية) لان سبب الاستحقاق انما انعقد له
بفرس مملوك له والمستاجر لا يكون مملوكا له فلا يصلح ان يكون قائما
مقام الاول في ابقاء سبب الاستحقاق المنعقد بالفرس الاول
ولا ينقد به سبب آخر ابتداء لانه حصل في دار الحرب (وكذلك
لو استمار فرسا) فانه مثل الاستيجار او دونه (فاما اذا وهب له فرس
او تصدق به عليه وقبضه فهو فارس في جميع الفئائم) لان الموهوب مملوك له
فيصلح ان يكون قائما مقام الاول في ابقاء ما انعقد له من سبب الاستحقاق
(ويوضحه) ان باستيجار الفرس والاستعارة لا يتبين انه لم يكن مقصودا للتجارة
بالتزام مؤنة الفرس الاول وبالشراء يتبين انه لم يكن مقصودا ذلك فيمكن
اقامة المشتري مقام ماباعه ثم يجمل الموهوب كالمشتري لان بكل واحد من
السيين ثبت له الملك في عين الفرس (ولو كان في الابتداء دخل على فرس
مستاجر فاصابوا غنائم ثم انتقضت الاجارة فاخذه صاحبه ثم اصابوا غنائم ثم
استاجر فرسا آخر فقاتل عليه فاصابوا غنائم فهو فارس في الفئائم الاولى
والاخرى راجل في الفئيمة الوسطى) لان سبب الاستحقاق انعقد له
باعتبار فريسه هو متمكن من القتال عليه من غير ان يكون مالكا له والثاني

مثل الاول في هذا فيقوم مقامه في ابقاء ذلك الاستحقاق به كما لو اقام المشتري
مقام الفرس الذي كان مملوكا له فاعلم لا يستحق سهم الفارس فيما اصيب في
حال لم يكن هو متمكنا من القتال على الفرس فيه وهو النعمة الوسطى فقط
(ثم لا فرق في هذا المعنى بين ان يتهى المقدم بضمي المدة او ينقضي بموت المواجه
او بتقابل الاجارة في هذه المدة) ولو كان استمار فرسا والمثلة لم يكن له
الاسهم راجل فيما اصيب به ذلك لان الاستمارة دون الاستيجار
في الاستحقاق فان بالاستيجار ثبت له استحقاق النعمة وبالاتمارة لا يثبت
فلا يمكن ابقاء ما انقذه له من السبب باعتبار الفرس المستاجر بهذا الفرس
المستمار (ولو كان اشترى فرسا حين اقتضت الاجارة او وهب له فمرفوس
في جميع النوائم) لانه لو استاجر لكان فارسا فاذا اشترى او وهب له كان اولي
اذ قد وجد في الثاني المعنى الذي لاجله انقذه سبب الاستحقاق وزيادة
(ولو كان الفرس في يده حين دخل دار الحرب عارية فاصابوا اغنائم ثم استرده
المير فاصابوا اغنائم ثم استمار فرسا آخر ليقا تل عليه فاصابوا اغنائم فان كان الذي
اعاره الفرس ممن يستحق السهم بسبب الفرس الذي اعاره فقد بينا انه لا يبطل
الاستحقاق بالاعارة للقتال) لانه لا يزول به تمكنه من القتال على الفرس فاذا
بقى هو مستحقا للسهم باعتبار هذا الفرس لا يستحق المستجير باعتباره شيئا
لان بالفرس الواحد لا يكون رجلان فارسين وانما يضرب للمستجير بسهم
الفارس في النعمة الاولى خاصة) وان كان المير معه خيل كثير وهو يستحق
سهم الفرس بغير هذا الفرس فلم يستجير سهم الفارس في النعمة الاولى
والاخرى وله سهم راجل في النعمة الوسطى) لان الثاني مثل الاول الذي
انقذه سبب الاستحقاق باعتباره فيجمل ذلك السبب باقيا بقاء ما هو مثله

كما يحمل باقيا بقاء عينه (الآرى) انه لو استعار ذلك الفرس الاول بينه ثانيا
وقاتل عليه كان فارسا (وكذلك لو اشترى فرسا او وهب له واستاجره)
لان الشاني فوق الاول في المعنى الذي انقله سبب الاستحقاق به فيبقى
ذلك الاستحقاق باعتباره (ويستوي ان كان الذي استاجره فرسا كان صاحبه
به فارسا ولم يكن) لان بالاجارة يخرج صاحبه من ان يكون فارسا به فيمكن
ان يحمل المستاجر فارسا به بخلاف الاعارة وهذا لان بالاجارة يزول تمكن
صاحبه من القتال عليه بما اوجب من الحق للمستاجر وبالاعارة لا يزول ذلك
(الآرى) انه لو آجر نفسه للخدمة مقدمة معلومة في دار الحرب لم يكن له سهم
ولو اعان غازيا وخدمه في دار الحرب لا يبطل به سهمه فكذلك الحكم في سهم
فرسه (ولو اشترى في دار الاسلام فرسا ولم يقبضه حتى دخل دار الحرب ثم
تقد الثمن وقبض الفرس فلكل واحد منهما سهم راجل في جميع القنائم) اما البائع
فلا ان الفرس زال عن ملكه قبل ان يدخل دار الحرب فهو قد دخل وليس له
فرس • واما المشتري فلانه دخل وهو غير متمكن من القتال على فرسه لكونه
محبوسا عند البائع بالثمن بمنزلة المرهون وانما صار متمكنا حين قد الثمن في
دار الحرب ابتداء فكانه اشترى الفرس الآن ولو كان قد الثمن قبل ان يدخل
دار الحرب ولم يقبض الفرس حتى دخلا وكان الثمن الى اجل ففى القياس
المشتري راجل فيما اصيب من القنائم لان القتال على الفرس تصرف وملك
التصرف يحصل للمشتري عند القبض ابتداء وانما يملك القتال عليه في
دار الحرب بعد ما يقبضه (يوضحه) ان الفرس في ضمان ملك البائع وان كان
المشتري قد قد • الثمن بدليل انه لو هلك يهلك على ملكه والبائع اذا وجد
الثمن زوفا فرده عليه كان له ان يحبسه الى استيفاء الثمن فرفنا ان المشتري حين

دخل دار الحرب لم يكن متمكنا من القتال عليه مطلقا فلا يستحق به سهم الفارس كما قبل نقد الثمن. وفي الاستحسان كان للمشتري سهم الفرس) لان انقضاء سبب الاستحقاق له باعتبار تمكنه من القتال على الفرس عند مجاوزة الدرب وهذا ثابت باعتبار ملكه وخلوه عن حق الغير وتمكنه من الاخذ متى شاء باقرار البائع له على ذلك وقد تقرر هذا التمكن بقبضه فيستحق سهم الفرس به كما لو اعار فرسه غيره للركوب او اودعه منه.

(ولو دخل مسلمان دار الحرب بفرس مشترك بينهما فيقاتل عليه هذا مرة وهذا مرة فهما راجلان في الغنائم كلها) لان كل واحد منهما لا يتمكن من القتال عليه بنير اذن صاحبه فلا يكون فارسا باعتباره (فان كان احدهما آجره من صاحبه او اعاره منه في دار الاسلام فالمستجير والمستاجر فارس به) لانه انفصل وهو متمكن من القتال عليه (الا ان ياخذ المير حصته او ينقضي الاجارة فيشذذ يكون هو راجلا فيما يصاب بسد ذلك) لانه زال تمكنه من القتال عليه بحق مستحق كان سابقا على دخوله دار الحرب.

(ولو دخلا بفرسين بينهما نصفين وطيب كل واحد منهما لصاحبه في دار الحرب ان يقاتل على فرس بينهما بعينه او بنير عينه فهما راجلان) لان كل واحد منهما انفصل وهو غير متمكن من القتال على الفرس وانما صار متمكنا من ذلك بسبب حادث في دار الحرب وهو ان صاحبه طيب له ذلك وذلك لا ينفع شيئا (ولو كان طيب كل واحد منهما لصاحبه قبل دخول دار الحرب فهما فارسان الى ان يرجع كل واحد منهما عما اذن لصاحبه فيه) لان كل واحد منهما انفصل وهو متمكن من القتال على الفرس فينقذ له سبب الاستحقاق به ما بقي تمكنه فاذا رجع عن ذلك فقد زال التمكن فيكون كل واحد

منهار اجلا بعد ذلك (وكذا اذا هما على الركوب قبل دخول دار الحرب) فان المهايأة قسمة المنفعة وقد ينال الخلاف في التهائي على ركوب الدابتين في كتاب الصلح من شرح المختصر (ولا خلاف ان احدهما اذا طلب ذلك وابي صاحبه فانه لا يجبر كل واحد منهما على المهايأة على الركوب للقتال) لان اعتبار المصادلة في ذلك غير ممكن فلا يجري فيه الاجبار ولكن ان اجتمعا عليه فلهما ذلك لوجود التراضي منهما ويجبران على التهائي على الركوب ان غير الحرب عند محمد رحمه الله لان اعتبار المصادلة فيه ممكن فاذا طلب فيه احدهما اجبر الآخر عليه اعتبار القسمة المنفعة بقسمة العين (ثم لا يستحق واحد منهما بذلك سهم فارس) لان كل واحد منهما لا يصير متمكنا من القتال على الفرس بالمهايأة على الركوب (ولو كان كل واحد منهما اذن لصاحبه في ركوب اي الفرسين شاء ولم يدفع الى صاحبه فرسا بيمينه فكل واحد منهما راجل سواء كان هذا الاذن منها في دار الاسلام او في دار الحرب) لان اعادة نصيبه من صاحبه لا يتم بمجرد الاذن ما لم يسلم اليه *

(ولو دخل مسلم دار الحرب بافراس فباعها كلها الا واحد امنها لم يحرم سهم الفارس) لانه متمكن من القتال على الفرس بما بقي عنده ولانه يتبين بما صنع انه قصد التجارة فيما باع فيسقط اعتبار ذلك في استحقاق السهم به ويحمل في الحكم كانه حين دخل لم يكن معه الا هذا الفرس وهذا لان ما زاد على الواحد فضل هو غير محتاج اليه وانما ينبي حكم الاستحقاق ثبوت بقاءه على ما يحتاج اليه خاصة (الا ترى) انه لو رجع بعض الشهود ولم يتقص نصاب الشهادة برجوع من رجع فان القاضي لا يمنع من القضاء بالشهادة لهذا المعنى ولو كان بعد القضاء لم يجب شيء من الضمان على الراجعين *

حكم الاستحقاق ثبوت بقاءه على ما يحتاج اليه خاصة

(ولو تفرق منهما واحد وعثر في دار الحرب ثم باع بقية خيله فهو فارس ايضا) لانه لو تفرق بمديع البعض بقي فارسا باعتباره فكذلك قبله وهذا لان ما باعه صار كان لم يكن فكانه دخل بفارس واحد ثم تفرق قبل القتال عليه او بعده وهو يستحق سهم الفرسان في هذا *

(ولو دخل مرأى دار الحرب فارساً او راجلاً فاصابوا غنائم فله الرضخ على التفسير الذي قلنا فان لم يخرجوا الى دار الاسلام ولم يقتسموا الغنائم حتى بلغ الغلام ضرب له بسهم فارس ان كان فارساً وبسهم راجل ان كان راجلاً سواء لقوا قتلاً بعد ذلك او لم يلقوا) لان سبب الاستحقاق قد انقذه حين جاوز الدرب ثم قبل تمام الاستحقاق كل حاله فيجعل ما اعترض كالمقترن باصل السبب في استحقاق السهم الكامل بمنزلة الذي اذا اسلم وقد بيناه فيما مضى *

واشارها هنا الى فرق آخر فقال (من العلماء من يقول بسهم له وان لم يبلغ ولذي ان لم يسلم فاختلفا فهم في استحقاق السهم الكامل له قبل البلوغ والاسلام يكون اتفاقهم على استحقاق ذلك اذا كان بالغاً مسلماً عند تمام الاستحقاق) — والله اعلم *

باب

ما يختلف فيه صاحب الفرس وصاحب المقاسم فيما يجب للفرس *

(ولو ان غازياً باع فرسه في دار الحرب فله سهم الفرسان فيما اصيب قبل بيعه وفيما اصيب بمدايع فله سهم الرجاله فان قال الذي يبي المقاسم انما بيعت فرسك قبل الاصابة وقال الغازي ما بيعت الا بعد الاصابة فالقول قول الذي يبي المقاسم وكان ينبغي ان يكون القول قول الغازي) لان سبب

الاستحقاق له قد انقلده بمجاوزة العرب فارساه ولان البيع حادث فاما حال
 بمودته على اقرب الاوقات ما لم يثبت سبق التاريخ بالحجة ولكنه قال
 (سبب الحرمان قد ثبت باقراره وهو بيع الفرس فلا يثبت له الاستحقاق
 بعد ذلك الابحجة (الآثرى) ان مسلما ومات وله اخ مسلم فجاء ابنه مرندا
 فزعم انه ارتد بعد موت ابيه فالميراث له وقال الاخ انما ارتد دت في حياته
 فان القول قول الاخ وان كان يدعى نارخاسا قافي ردة) لان سبب حرمانه
 ظاهر فلا يثبت استحقاقه بعد ذلك الابحجة (وكذلك اذا كان ابنه نصرانيا
 وزعم انه اسلم قبل موت ابيه وقال الاخ اسلمت بعد موته لم يكن له ميراث
 حتى تقوم اليقينة على اسلامه قبل موته) لان سبب حرمانه وهو
 الخسافة في الدين معلوم فلا يثبت الاستحقاق الابحجة (يوضحه ان
 سبب الاستحقاق انزام مؤنة الفرس عند مجاوزة الدرب على قصد
 القتال وبالبيع في دار الحرب قد صار ذلك محتملا فلا يثبت استحقاقه
 الا بترجع جانب القصد الى القتال وهو ان يعلم انه باعه بعد القتال واصابة
 الفنائم فلم يثبت ذلك باليقينة لا يثبت استحقاقه فاما الاحالة بالبيع على
 اقرب الاوقات فهو فرع من الظاهر وبالظاهر يندفع الاستحقاق و
 لا يثبت الاستحقاق وان اقام اليقينة من الجند على انه باعه بعد الاصابة قبلت بيته
 خلوه عن التهمة وان شهد بذلك شاهد واحد بالحجة لانهم بشهادته فان قال
 المشهود له اشارك هذا الفارس الذي شهدني في نصيبه لاقراره لم يكن له
 ذلك) لانه ما كان لواحد منهما ملك في شيء من النسيئة قبل القسمة واقرار
 من ردت شهادته انما يعتبر اذا صادف ملكه او كان اقرب ملك الغير له ولم يوجد
 ذلك ما هنا فهذا لا يشاركه في نصيبه

في اقرار من ردت شهادته انما يعتبر اذا صادف ملكه او كان اقرب ملك الغير له

(وان قال الفارس نفق فرسي او عقر وقال الذي يلى المقاسم اراك بسته قال قول الفارس وله سهم الفارسان) لان سبب الاستحقاق له معلوم وما يبطل حقه وهو بيع الفرس يختلف فيه وصاحب المقاسم يدعيه والغازي ينكره فالقول قوله مع يمينه بمنزلة مالو ادعى اخ المسلم على الابن انه ارثني في حياته ثم اسلم بدموته وقال الابن ما ارثدنت قط فانه يكون القول قول الابن والميراث له (فان قال دخلت بفرسي فنفق وقال صاحب المقاسم ما ادري ادخلت بفرس ام لا فهو راجل حتى يعلم انه دخل بفرس) لان الغازي هاهنا يدعي سبب استحقاق سهم الفرس وهو غير معلوم فلا يستحق شيئا الا بحجة بمنزلة مالو ادعت امرأة ميراث ميت وزعمت انه كان تزوجها في حياته لم تصدق الا بحجة (وان علم صاحب المقاسم والمسلمون انه كان فارسا وانه استهلك فرسه بعد اصابته بمض الفئائم بيع او هبة ولكنهم لا يدرون ما اصابوا قبل استهلاكه ولا ما اصابوا بعده فله في ذلك كله سهم راجل الا ما علم ان اصابته كان قبل استهلاكه) لان السبب المبطل لحقه هاهنا عن البض معلوم فلا يبطى الا القدر المتيقن به ولان كل جزء من المصاب يحتمل ان يكون مصابا بعد استهلاكه ويحتمل ان يكون قبله وبالاختمال لا يثبت الاستحقاق وصار كل جزء هاهنا كجميع المصاب في مسألة اول الباب (ولا يمين على صاحب المقاسم في شيء من هذا) لانه ليس بخصم انما هو بمنزلة الحاكم (فان كان باع فرسه واشترى فرسا آخر فقد بينا انه فارس في كل مصاب الا ما كان بعد يمينه الفرس قبل شراء الفرس الثاني فان اختلفوا في ذلك لم يضرب له الا سهم راجل في جميع ذلك لبقاء الاحتمال في كل جزء من المصاب انه كان بعد يمينه الفرس الاول قبل ان يشتري الفرس الثاني ومع الاحتمال لا يثبت استحقاقه الا بحجة) ولا نعلمنا

وادعت امرأة ميراث ميت وزعمت انه كان تزوجها في حياته لم تصدق الا بحجة

انه كان راجلا في دار الحرب في وقت فلا يستحق سهم الفرس ان لم يعلم
ان الاصابة كانت في غير ذلك الوقت بمنزلة الابن الذي علم انه كان نصرا يافيا
وقت نجاة مسلمان بموت الاب فزعم انه كان اسلم في حياته لم يصدق الا بحجة
وكذلك لو علم ان الابن كان مرثدا في وقت فقال اسلمت قبل موت الاب
وقال الاخ اسلمت بموته فانه لا يستحق الميراث ما لم يثبت بالبينه اسلامه
قبل موت ابيه *

(ولو اقر انه بادل فرسه بهذا الفرس الذي في يده وقال صاحب المقاسم
اظنك بمت فرسك ثم اشتريت هذا الفرس فالقول قول الغازي مع عينة)
لانه لم يعلم كونه راجلا في دار الحرب في وقت من الاوقات فقد بينا ان مبادلة
الفرس بفرس آخر لا يجمله في حكم الراجل فصاحب المقاسم هاهنا يدعي
السبب المبطل لحقه وهو منكر فالقول قوله مع عينة بخلاف الاول (ومن لحق
بالجيش من تاجر او حربي اسلم في دار الحرب او عبد كان يخدم مولاه فاعتقه
فقد بينا ان له الشر كة فيما يصاب بعدما التحق بهم ولا شر كة له فيما اصيب قبل
ذلك الا ان يلتقوا قتالا فيه فيقاتل دفاعا عن ذلك فان لم يعلم ما اصابوا قبل ان يلحق
بهم ولا ما اصابوا بعدما لحق بهم ولم يلتقوا قتالا بعد الاصابة فلا شيء له ما لم يتم
البينة على شيء انه قد اصيب بعدما لحق بهم) لان الاحتمال قائم في كل جزء
من المصاب وبالا احتمال لا يثبت الاستحقاق ابتداء (فان شهد له بذلك من
لا يجوز شهادته فاراد ان يشارك الشاهد فيما يصاب لم يكن له ذلك لما بيناهم
لم يشهدوا بالملك له في شيء (الآرى) انه لو قبلت شهادتهم لم يملك شيئا قبل
قسمة الغنائم وحق الاشتراك يثبت على الملك فيما هو خاص (الآرى) ان
جيشا لو اقساموا غنائم ثم ادعى رجل انه كان معهم فاقرب ذلك بمض الجيش

لم يشارك المقر له القر في نصيبه وهذا مما لا يشكل فانه لو علم انه كان مع الجيش لم يكن له سبيل على ما اصاب كل واحد منهم استحقاقا ولكن ان بقيت من الغنيمة بقية اعطاه الامام نصيبه من ذلك وان لم يبق اعطاه عوض نصيبه من بيت المال فان لم يعلم كان اولى وهذا نوع استحقاق باعتبار ان الفرم مقابل الغنم ولو بقي شيء يمتدح قسمته بين الغانمين بجمال في بيت المال فكذلك اذا ظهر سهو بجمال ذلك على بيت المال (وكذلك لو ادعى هذا الرجل ان المسلمين لقوا قتالا بعد ما لحق بهم وانه قاتل دفاعا عن المصاب معهم وقد علم المسلمون انهم لقوا قتالا بعد الاصابة ولكن لا يدرون ان ذلك القتال كان قبل ان يلتحق بهم هذا الرجل او بعده فلا شركة لهم معهم حتى يقيم البيعة من المسلمين على ما يدعى من ذلك) لان سبب استحقاقه هاهنا المقاتلة معهم دفاعا عن المصاب وذلك لا يظهر بقوله فلا بد من اقامة البيعة عليه والله اعلم

باب

دفع الفرس باشتراك السهم واعارته وايداعه في دار الحرب (واذا دخل الغازي دار الحرب فارسا ثم دفع فرسه الى رجل ليقاتل عليه على ان سهم الفرس لصاحبه فهذا جائز) لانه شرط موافق بحكم الشرع وقد بينا ان اعارة الفرس في دار الحرب لا يبطل استحقاقه فانه لو لم يشترط هذا كان سهم الفرس له فالشرط لا يزيده الا وكادة (ولو كان شرط ان سهم الفرس وسهم الرجل الذي قاتل عليه كله لصاحب الفرس فهذا فاسد) لانه شرط لنفسه ما هو حق الذي يقاتل على فرسه فيكون هذا اجارة منه لفرسه بما شرط عليه وهذه اجارة فاسدة لجمالة البدل المشروط عليه (فيكون له اجر مثله على الذي قاتل عليه ولا سهم للفرس هاهنا) اما الذي قاتل عليه فلا يستأجره

باب دفع الفرس باشتراك السهم واعارته وايداعه في دار الحرب

في دار الحرب اجارة فاسدة ولو استاجرهم اجارة صحيحة او اشتراهم لم يستحق به شيئا فهذا اولى واما صاحب الفرس فلانه لو آجره اجارة صحيحة بطل به حقه كالموابعه في دار الحرب فكذلك اذا آجره اجارة فاسدة لان العقد الفاسد ممتنع باليسائر في الحكم ولانه استحق عوضا عن منفعة فرسه وهو اجر المثل فلا يستحق به السهم مع ذلك (ولو كان مع صاحب الفرس فرس غير هذا فله سهم فارس باعتبار الفرس الآخر سواء بقي في يده او نفق) لان الذي آجره بهذه الصفة صار كأن لم يكن (ولو لم يدخلوا دار الحرب حتى اعطى فرسه رجلا على ان يكون سهم الفرس لصاحبه فان سهم الفرس هاهنا للذي ادخله دار الحرب) لان سبب الاستحقاق قد انقضى وهو الا انفصال فارسا (فيكون صاحب الفرس مواجرا آفرسه ببدل مجهول فيستوجب عليه اجر المثل وليس له من سهم الفرس شيء) لانه انفصل راجلا فان كان معه فرسان فصنع هذا باحدهما والمسئلة بحلها فله سهم الفارس باعتبار فرسه الذي بقي له واما سهم الفرس الآخر فهو للذي قاتل عليه ولصاحب الفرس عليه اجر المثل في قول محمد رحمه الله وهو قياس قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه لان من اصلهما ان الغازی لا يستحق السهم الا لفرس واحد وان قاد بافراس فكان في هذا الشرط معنى اجارة الفرس كما بيناه فاما في قياس قول من يقول يسهم لفرسين وهو قول ابي يوسف رحمه الله ينبغي ان يكون الشرط صحيحا والسهم كله لصاحب الفرس لانه بدون هذا الشرط كان يستحق سهم الفرسين فالشرط لا يزيده الا وكادة (ولكن هذا اذا كان الاعطاء بهذا الشرط في دار الحرب فاما اذا كان في دار الاسلام فسهام الفرس للذي قاتل عليه ولصاحب الفرس عليه اجر مثله في الوجهين) لانه ما انقضى له صاحب الفرس سبب استحقاق السهم

بهذا الفرس في دار الاسلام وانما انمقد ذلك لمن كان فارسا به عند الانفصال فيكون معنى الاجارة متقرا بينهما هاهنا (وان كان لكل واحد من الراجلين فرس غير الفرس الذي اعطى احدهما لصاحبه بهذا الشرط) فقي قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى (لا يسهم لهذا الفرس ولا شيء لصاحبه على من اخذه منه) لان كل واحد منهما فارس عند الانفصال بالفرس الآخر دون هذا الفرس واما في قول ابي يوسف رحمه الله فللذي قاتل على الفرس سهم فرسين لانه انفصل الى دار الحرب ومعه فرسان فيكون لصاحب الفرس عليه اجر مثله باعتبار الشرط الذي جرى بينهما في دار الاسلام.

(واذا ادع المسلم فرسه في دار الحرب مسلما او ذميا ثم خرج راجلا في سرية فاصابوا غنائم فرجموا الى المسكر او خرجوا من جانب آخر الى دار الاسلام فصاحب الفرس فارس في ذلك في الوجهين) لان سبب استحقاق سهم الفرس قدا نمقده ثم لم يطل ذلك بايداعه اياه من رجل معه في المسكر لبقاء تمكنه من الاخذ بهد الايداع وقد قررنا هذا في الاعارة (فهو بمنزلة الملو تركه في المسكر مع غلامه فكما لا يبطل هناك سهمه لا يبطل هاهنا) (الآرى) ان المدعو لو حضر المسكر فخرج اليهم راجلا وهو محتاج الى فرسه ولكن تركه ابقاء عليه كان له سهم الفرسان فكذلك اذا خرج في سرية وتركه في المسكر عند بعض اصحابه ليقوم عليه ويسمونه وهو محتاج الى ذلك او غير محتاج.

(ولو كان الامام نفل للفرسان من السرية فلا فليس لهذا الرجل من ذلك النفل شيء) لانه قصد بالتفيل تحريمهم على اخراج الافراس معهم الى الموضع الذي وجههم اليه فن ترك فرسه في المسكر لا يدخل في هذا التفيل حتى لو خرج القوم كلهم رجالة وتركوا الافراس في المسكر لم يكن

لهم من نفل الفرسان شئ لهذا المعنى (ولو لم يمسك المسلمون حصن من حصونهم متممين من اهل الاسلام فاودع مسلم فرسه من رجل كان ساكنا في الحصن مسلما مستامنا او ذميا او اسيرا او حربيا بينه وبينه قرابة ثم قاتل راجلا وهو بالقرب من باب الحصن او بالمدينة فليس له فيما يصاب الاسهم راجل) لانه صار مضيعا فرسه حين جعله في منعة اهل الحرب فهو بمنزلة مالواستهلك فرسه وهذا لانه ازال تمكنه من القتال على الفرس باختياره فان اهل الحرب اذا منوه منه لا يتمكن من اثبات يده على الفرس بقوة ولا بقوة الامام اذ لا ولاية له على من هو في منعة اهل الحرب بخلاف ما سبق فان هناك انما جعل الفرس في يد مسلم من اهل المسكر وهو يتمكن من الاسترداد منه متى شاء فلا يزول به تمكنه من القتال عليه *

(فان رجع اليهم بعد اصابة الفئائم واخذ فرسه لم يكن له فيها الاسهم راجل سواء لقوا قتالا بعد ذلك او لم يلقوا اما اذا لم يلقوا قتالا فلا اشكال وحاله كحال من باع فرسه ثم اشترى فرسا بعد اصابة الفئيمة واما اذا لقوا قتالا فلان له في المصايب سهم راجل وانما قاتل دفعا عن ذلك فلا يزاد به سهمه * وكذلك لو دخل مدينة من مدائنهم بامان مع فرسه فاصابوا غنائم ثم خرج الى المسكر بعد ذلك فلا نصيب له في تلك الفئيمة) لانه خرج من ان يكون مقاتلا حين دخل في منعهم بامان فلا يكون هو بمن شهد الواقعة حقيقة ولا حكما ولكن (حاله كحال من كان من المسلمين مستامنا في هذه المدينة فخرج والتحق بالمسكر فلا شركة له فيما اصيب قبل ذلك الا ان هناك ان لقي المسلمون قتالا فقاتل معهم دفعا كان له سهم الفارس فيما اصيب قبل ذلك) لانه ما كان مستحقا لشيء من هذا المصايب حتى يكون قتاله دفعا عن ذلك فيثبت الحق له بهذا

القتال وانما التحق بهم فارسا فيستحق سهم الفرسان بخلاف ما سبق •
 (ولو كان اسر على فرسه والمثلة محالها كان له سهم الفارس سواء التحق
 بهم فارسا اوراجلا) لانه انفق له سبب الاستحقاق معهم بدخول دار الحرب
 للقتال ثم لم يمترض بعد ذلك ما يبطله فانه اسر بغير اختياره ولم يخرج به من
 ان يكون محاربهم (الآرى انه يجوز له قتلهم واخذ اموالهم وان قدر على
 ذلك بخلاف الاول فهناك ترك القتال معهم باختياره) ﴿ الآرى ﴾ انه لا يحمل
 له قتلهم ولا اخذ اموالهم مادام مستأمن فيهم •

(ولو كان الامير بعث اليهم رسولا في بعض حوايج المسلمين فلما دخل
 الرسول اليهم بامان اصاب المسلمون غنائم بعد ذلك ثم خرج الرسول
 فانه يستحق سهم الفرسان معهم ان كان فارسا سواء لو خرج اليهم فارسا
 اوراجلا) لان الرسول لم يترك المحاربة معهم وانما اتاهم لتدبير امر الحرب
 فهو بمنزلة من يكون في المعسكر بخلاف المستأمن اليهم لحاجة نفسه (الآرى ان
 الرسول من الجائنين يكون آمنا من غير استئمان لا اعتبار هذا المعنى) ولان
 الرسول انما اتاهم لمنفعة المسلمين ومن يكون ساعيا فيما يرجع منفعة الى المسلمين
 لا يكون مفارقا لهم حكما والمستأمن ما اتاهم لمنفعة المسلمين بل لمنفعة له خاصة
 فيصير به مفارقا للمعسكر حكما (والاصل في هذا الباب ما روي ان رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم اسهم لطلحة بن عبيد الله رضي الله تعالى عنه من غنائم بدر
 وقد كان وجهه الى ناحية الشام لمنفعة المسلمين ولم يكن حاضر عند القتال -

(وروي) انه بعث عيصة الانصاري الى اهل فدك وهو محاصر خير قسطنطينيا
 وهو غائب ثم جاء فضرب له بسهم) فرفنا ان من كان سعيه في توفير المنفعة على
 المسلمين فهو في الحكم كانه معهم (ولو ان رجلين من المسلمين ومن اهل الذمة دخلا

يريدان القتال وقاتل مع المسلمين فلم يصيبوا شيئا حتى استأمنوا إلى المشرقين ثم رجعا إلى المسكر تاجرين لا يريدان قتالا فاصاب المسلمون غنائم لم يكن لهما فيها شركة (لانهم حين استأمنوا إلى اهل الحرب فقد تركا المحاربة معهم ويكون حالهما بعد ذلك كحال من كان تاجرا فيهم بآمان والتحق بالسكر لا على قصد القتال واذا ثبت هذا فيما اذا رجعا إلى المسكر لا على قصد القتال يثبت فيما اذا كانا مستأمنين في دار الحرب بطريق الاولى *

(الآ ترى انهما لو لم يستأمنوا اليهم ولكنها تركا القتال واشتغلا بالتجارة في المسكر وبين ذلك للمسلمين ثم اصاب المسلمون الغنائم بعد ذلك لم يكن لهما شركة فيها فبعد الاستيذان اليهم احرى ان لا يكون لهما شركة *

(ولو دخل مسلم فارسا مع الجيش وليس له اسم في الديوان فلما اصابوا غنائم قال دخلت للقتال متطوعا وقال المسلمون دخلت تاجرا فالقول قوله مع يمينه) لان المسلم محارب للمشركين في الأصل فان مخالفته اياهم في الدين والدار يحمله على المحاربة معهم فإلم يظهر منه خلاف ذلك يكون هو محاربا والمسلمون بقولهم دخلت تاجرا يدعون عليه سبب الحرمان وهو منكر فالقول قوله مع يمينه * (وان كان الداخل ذميا او عبدا او صيبا او امرأة والمسئلة بحالها فلا شيء لاحد منهم مالم يعلم انه دخل للقتال وان المرأة دخلت لمداواة الجرحى) لان هؤلاء باعتبار الأصل غير مقاتلين فليس للمرأة والصبي بنية صالحة للمحاربة والبعد عن مجور عن القتال حتى مولاه والذي وافق لهم في الاعتقاد وذلك يمينه من المحاربة معهم فإلم يعلم بالحجة قصدت إلى المحاربة او مباشرة المحاربة لا يكون لهم في المصاب شيء بخلاف ما سبق *

(والدليل على الفرق ان من لا يعلم حاله من اهل الحرب اذا كان رجلا بالغا

يباح قتله وانما يباح لكونه محاربا ومن كانت صيانتهم او امرأته لا يباح قتله
 مالم يوجدهم مباشرة القتال) يوضحه ان من يكون مقاتلا في الاصل
 يستحق السهم وهؤلاء لا يستحقون السهم الا ان رضخ وان قتلوا فمرفنا
 انهم ليسوا بمقاتلين في الاصل *

(ولو ان فارس في دار الحرب احار فرسه بعض التجار او رسولا ارسله الامير
 الى الخليفة فركب المستعير وانطلق الى دار الاسلام فاصاب اهل المسكر غنائم
 بعد ذلك فان كان المستعير خرج الى دار الاسلام قبل اصابة تلك الغنائم فليس
 للمستعير فيها الاسهم راجل الا انه حصل فرسه في دار الاسلام باختياره فزول
 به تمكنه من القتال عليه حقيقة وحكما وبعد ان يكون هو في دار الحرب
 فارسا ففرس له في دار الاسلام (الآثرى) انه لو رد الفرس مع غلامه الى دار
 الاسلام فاتي به اهله لم يكن هو فارسا به فكذلك فيما سبق وان كان المستعير
 لم يخرج الى دار الاسلام فهو فارس فيما اصيب) لان سبب استحقاق سهم
 الفرس قد انقذه بالانفصال الى دار الحرب على قصد القتال عليه فابقي فرسه
 في دار الحرب يبقى ذلك الاستحقاق وان لم يكن متمكنا من القتال عليه
 حقيقة لبعده منه (الآثرى) انه لو اعاره في المسكر ثم خرج في سرية راجلا به
 من المسكر كان له سهم الفارس في المصاب وان لم يرجع اليهم فكذلك ما سبق
 (ارأيت) لو بد المستعير فرجعا الى المسكر قبل ان يخرج الى دار الاسلام
 ورد الفرس عليه اما كان له سهم الفرس ان فيما اصيب قبل رجوعه وهو فارس
 في جميع ذلك) وهذا لان دار الحرب في حكم موضع واحد فيما يتى عليه
 استحقاق الغنمة ولهذا شارك المدد الجيش والمسكر اصحاب السرية في
 المصاب اذا التقوا في دار الحرب بفاهنا مادام فرسه في دار الحرب يحمل

في الحكم كانه حاضر معه بخلاف ما بعد اخراجه الى دار الاسلام وهو نظير
المسجد في حكم صحة الاقتداء بالامام وان لم يكن الصفوف متصلة مع الموضع
الذي هو خارج المسجد.

(ولو ما د المستعير بالفرس الى المعسكر بعدما خرج الى دار الاسلام فللمعير
سهم الفارس فيما اصاب بعد دخول المستعير دار الحرب كما ان له سهم الفارس
فيما اصاب قبل خروج المستعير من دار الحرب. واما فيما اصاب بعد خروج
المستعير الى دار الاسلام فله سهم الرجالة خاصة للمعنى الذي بينا. فاما اذا
لم يعلم متى كانت الاصابة وقد علم ان الفرس وصل الى دار الاسلام فليس
للمعير الاسهم الراجل) لما بينا ان كل جزء فيه احتمال ان يكون اصابته
بعد ما حصل الفرس في دار الاسلام فلا يبطى الا القدر المتيقن به.

(وان قال صاحب الفرس لم يخرج الفرس من دار الحرب فصدقه المستعير
في ذلك او كذبه فالقول قوله) لان سبب استحقاقه معلوم وما يبطله وهو
حصول الفرس في دار الاسلام غير معلوم بل هو منكر لذلك فالقول قوله
وكما لا يصدق صاحب المقاسم عليه فيما يبطل حقه لا يصدق المستعير اذا كذبه
لان قول المستعير ليس بحجة عليه وان كان الفرس عنده وبدون الحجة لا ثبت
سبب الحرمان (واما المستعير فهو لا يكون فارسا بهذا الفرس في شيء من الغنائم
سواء حصل في دار الاسلام او لم يحصل) لانه استعاره لا ركوب للقتال عليه
فلا يكون هو متمكنا من القتال عليه اصلا.

(ولو كان الفرس نفق في يد المستعير فان كان قبل ان يخرج الى دار الاسلام
فالمعير فارس في الغنائم كلها) لان موته في يد المستعير في دار الحرب كموته في يد
المعير فان بالاعارة لا يصير مبطلا استحقاقه بالفرس (وان كان نفق في

دار الاسلام فهو فارس في كل غنمة اصبحت قبل اخراج الفرس الى دار الاسلام) لان حصول الفرس في دار الاسلام باختياره مانع من استحقاقه السهم به غير مبطل لما استحققه قبل ذلك فانما يكون هو راجلا فيما يصاب بعد خروجه الى دار الاسلام *

(فان كان نفق ما بعد ماردته المستعير الى دار الحرب فهو فارس فيما يصاب بعد ماردته الى دار الحرب لزوال المانع وموت الفرس في يد المستعير كونه في يد المير ولومات بعد ماسلمه الى المير كان هو فارسا فيما اصاب حال كون الفرس في دار الاسلام فهذا مثله * واما بيان سهم المستعير فنقول ان بحث رسولنا الى دار الاسلام فله السهم فيما اصاب قبل خروجه الى دار الاسلام عادا الى دار الحرب او لم يمد) لانه وان بعد من المعسكر فهو في دار الحرب وانما ذهب لمنفعة المعسكر فيجعل في الحكم كانه معهم سواء عاد اليهم او لم يمد (وما اصاب بعد ما دخل دار الاسلام فان عاد هو الى دار الحرب قبل ان يقتسموها او يبيعوها فهو شريكهم فيها بمنزلة المدد وان لم يمد او عاد بعد ما اقتسموها او باعوها لم يكن له شركة فيها) لانه بعد ما حصل في دار الاسلام التحق بمن هو لم يدخل دار الحرب قبل هذا في الشركة فيما يصاب وكيف يكون الشركة له في ذلك وهو عند امرائه وولده في منزله حين اصاب ذلك *

(وان لم يكن رسولنا فله سهمه فيما اصاب حال كونه مع الجيش او بالقرب منهم على وجه تمكنه ان يعينهم لو احتاجوا اليه فاما ما اصاب بعدما بعد منهم او بعدما خرج الى دار الاسلام فلا سهم له في ذلك اذ لم يمد اليهم) لانه فارقهم بالمنفعة ترجع اليهم فيخرج به من ان يكون شاهدا للوقعة معهم حكما (كما لو اشتغل بالتجارة وترك القتال الا ان يعود اليهم قبل القسمة والبيع فيستد

هو بمنزلة المديشار كهم في جميع ذلك وهكذا كان القياس في الرسول ولكننا
استحسننا باعتبار ان الرسول انما بعد عنهم في امر يرجع منفعتهم اليهم وهو
نظير الاستحسان الذي قلنا فيما اذا دخل منة اهل الحرب رسولاً او مستانماً
اليهم بحاجة نفسه فالفرق الذي ذكرناه هناك هو الفرق بين الفصيلين هاهنا
(ولو ادع الغازی فرسه بعض من في منة اهل الحرب فقد بينا انه يصير مضياً
فرسه بما صنع فلا يضرب له فيما يصاب به ذلك الا بسهم راجل كما لو باع
فرسه وان غنم المسلمون فرسه فردوه عليه قبل القسمة بغير شيء او باعه
الامام فاخذه من المشتري بالثمن ثم غنموا غنائم بعد ذلك فهو فارس فيما يصاب
بعد عود الفرس الى يده راجل فيما اصيب قبل ذلك بمنزلة مالوا شترى
فرساً ابتداءً) لانه بما صنع في الابتداء صار مبطلاً استحقاقه بالفرس حين
ازال تمكنه من القتال على الفرس فمال يمد الفرس الى يده لا يعود تمكنه من
القتال عليه .

(ولو كان لم يودع الفرس احداً ولكنه غنمه المشركون والمثلة محالها فهو
فارس في جميع ما يصاب به ذلك) لانه ما زال تمكنه باختياره فهو بمنزلة
مالو نفق الفرس في يده (وكذلك ان ابي اذ اخذه بالثمن من يد المشتري
من العدو فهو فارس حكماً فيما يصاب به ذلك) لانه لا يتوصل اليه الا بالثمن
وهو غير محير على اعطاء الثمن (بمنزلة مالو نفق فرسه فلم يشتر فرساً آخر في
دار الحرب مع تمكنه منه) ولو اعاد فرسه مسلماً يخرج به الى دار الاسلام
وامر ان يسلمه الى اهله فاخرجه المستعير ثم ركه راجماً الى دار الحرب
فالمرء راجل في كل غنيمة اصبحت والمستعير في دار الاسلام او بعد ما رجع
اليهم قبل ان يعود الفرس الى يده اما ما اصيب والفرس في دار الاسلام

فقد بينا الحكم فيه واما في المصاب بعد الرجوع فلان المستير يستحق سهم
الفرسان باعتبار هذا الفرس) لانه مدد التحق بالجيش على فرس مضموب فانه
بالرد صار غاصبا عنّا منّا لم يسلمه الى صاحبه *

(واذا كان المستير يكون فارسا به فالخير لا يكون فارسا به وفيما اصيب بمد
ملاخذ المير فرسه فالمستير راجل) لان الفرس اخذ منه بحق مستحق
فالخير فارس لانه عاد يمكنه من القتال عليه كما لو اشترى فرسا آخر (ولو لم يرده
المستير الى دار الحرب حتى ظهر عليه المشركون في دار الاسلام فاحرزوه
فالخير راجل فيما يصاب بمد حصول الفرس في دار الاسلام ومد احرار
اهل الحرب اياه) لانهم احرزوه لانفسهم فلا يعود به تمكنه من القتال عليه
(الا ان ياخذ المسلمون في الغنيمة فيردونه عليه قبل القسمة بغير شيء او بعد
القسمة باليمن فيشتد يكون هو فارسا فيما يصاب بمد ذلك) لانه عاد تمكنه
من القتال عليه كما كان قبل ان يبعث به الى دار الاسلام *

(ولو كان النازي خلف فرسه في دار الاسلام ودخل مع الجيش راجلا ثم
احرز المشركون فرسه بدارم ثم ظهر المسلمون على الفرس فردوه عليه فهو
راجل) لان سبب الاستحقاق انقلده بالانفصال وهو راجل فلا يتغير
ذلك بوصول الفرس الى يده في دار الحرب (كما لو اشترى فرسا ابتداء
بخلاف الاول فهناك انقلده السبب وهو فارس ثم اعترض مانع باختياره
فزال به تمكنه من القتال على الفرس فاذا ارتفع ذلك المانع صار كل من لم يكن
وكذلك لو انه دخل راجلا ثم كتب الى اهله حتى يشترى اليه فرسه فهو راجل
في جميع القنائم بمنزلة ما لو اشترى فرسا آخر) وهذا لان التمكن من القتال
على الفرس لا يصلح ان يكون مغير لما تقدم من السبب ويصلح ان يكون

مقرر له وافعال للمانع الذي كان يمنع ظهور الحكيم بعد انقضاء السبب
(ولو كان دخل فارس منهم دفرسه الى دار الاسلام واشترى فرسا آخر فاصابوا
غنائم بعد ذلك فله سهم الفرسان في جميع الغنائم) لانه كان متمكنا من القتال
على الفرس عندما انقذه سبب الاستحقاق.

(وان وقعت المنازعة بينه وبين صاحب المقاسم فقال هو ما وصل فرسى الى
دار الاسلام حتى اشتريت هذا الفرس وقال صاحب المقاسم لا ادري لعله
كان وصل فرسه الى دار الاسلام قبل ان تشتري هذا الفرس فاصابوا غنائم
فالقول فيه قول الغازي مع يمينه) لانه ما لم يصل فرسه الى دار الاسلام لا يصير
هو في حكم الراجل (فصاحب المقاسم يدعى عليه شيئا يصير به في حكم الراجل
وهو منكر لذلك فالقول قوله مع يمينه بمنزلة ما لو باع فرسه واشترى فرسا
ثم قال اشتريت هذا الفرس قبل ان ابيع فرسى او قال بادلت فرسى بهذا
الفرس فانه يكون القول قوله مع يمينه) لانه لم يقرب بكونه راجلا في دار الحرب
في شيء من الاحوال فمر منكر لما يدعى عليه من سبب الحرمان.

(ولو دخل مع المسكر راجلا فاصابوا غنائم ثم رجع وحده الى دار الاسلام
فركب فرسه وكر الى المعسكر اجمعاه فوفارس في جميع ما اصبحت الا في غنيمة
اصبحت قبل خروجه الى دار الاسلام فانه راجل في تلك الغنيمة) لانه
استحق سهم الرجالة في تلك الغنيمة بالدخول الاول فلا يتغير ذلك بالدخول
الثاني (وان صار هو مدد للجيش ملتحقا بهم) لان التحاق المدد بالجيش
لا يكون اقوى من القتال وقد بينا ان من له سهم الرجالة في غنيمة فقاتل عنها
فارسا لا يستحق سهم الفرسان (واذا قاتل فارسا عن غنيمة لاحق له فيها
استحق سهم الفرسان فكذلك حكم التحاقه بالجيش فانه لاحق له فيما اصيب

بعد خروجه فيستحق بهذا الاتحاق - هم الفرسان في ذلك وفيما اصيب
 قبل الخروج كان له سهم الرجل فلا يتغير ذلك) وعلى هذا الاصل قال
 (لو دخل معه رجل من المسلمين فارسا فان لهذا الثاني - هم الفارس في جميع القوائم)
 لانه ما كان له حق فيها قبل ان يلتحق بالجيش فاذا التحق بهم فارسا استحق
 سهم الفرسان في جميع ذلك بخلاف الاول على ما قررنا وهذا ان الاول
 عاد ليحرز ما هو شريك فيه والثاني جاء ليحرز ما لم يكن له فيه شركة وانما يغير
 هو شريكه الان ابتداء فيراعى في صفة الشركة حاله الان.

(ولو اعار الفأزي فرسه في دار الحرب مسلما ليخرج الى دار الاسلام فيقتضى
 حاجته ثم يرد به اليه فلما دخل المستعير دار الاسلام لم يقدر على الرجوع الى
 دار الحرب فدفعه الى غيره ليبلغه الى صاحبه في دار الحرب فجاء به الرجل حتى
 دفعه اليه فان كان الذي جاء به بمض من في عيال المستعير فلا ضمان عليه ولا على
 الذي جاء به) لان يضمن في عياله كيدته في الحفظ فكذلك في الرد ولورد بنفسه
 كان المير فارسا في جميع القوائم الا فيما اصيب في حال كون الفرس في
 دار الاسلام فهذا مثله وان لم يكن المدفوع اليه من عيال المستعير فالمير راجل
 في كل ما اصيب بعد ما خرج الفرس الى دار الاسلام الى ان يعود الى يده)
 لان الذي جاء به الان فاصب للفرس فلا يكون يده عليه في دار الحرب كيد
 المير (الا ترى) انه لو بنق الفرس في يد الذي جاء به كان للمير الخيار
 ان شاء ضمن المستعير ولا يرجع هو على احد بشئ وان شاء ضمن الذي
 جاء به ويرجع بما ضمن على المستعير وظل فقال (لانه بمنزلة الوديعة له في يده)
 فهذا تنبيه على انه ليس للمستعير ان يودع (واذا فله صار ضامنا بخلاف
 الامارة) فان للمستعير ان يغير فيما لا يتفاوت الناس في الاشاع به وقد بينا

هو ليس للمستعير ان يودع ولا يغير فيما لا يتفاوت الناس في الاشاع به وقد بينا

اختلاف المشايخ في هذا الفصل في شرح الجامع الصغير وقررنا الفرق بين الاعارة والايداع في حق المستعير (واما الذي جاء به ليرده على صاحبه فهو راجل في جميع القنائم وان كان قصده القتال حين دخل) فكان ينبغي ان يكون فارسا باعتبار انه ضامن للفرس كالناصب ولكن قال (هو ما ادخل الفرس لينزوع عليه وانما ادخله ليرده على صاحبه) ولان الضمان غير مستقر عليه (الآثرى) انه يرجع على المستعير اذا ضمنه فكيف يصير هو فارسا بفرس لولحقة فيه ضمان يرجع به على غيره (الآثرى) ان من كان راجلا من الفرزة فاودعه رجل فارسا فادخله مع نفسه دار الحرب لم يكن هو فارسا به فكذلك هذا.

(ولو كان المستعير اطار هذا الداخل ليقاتل عليه والمسئلة بحالهما فالداخل فارس في كل غنيمة الا فيما اصيب قبل خروج الفرس الى دار الاسلام) لان الداخل الآن ضامن للفرس ضمانا يستقر عليه ولا يرجع به على احد فيكون هو في حكم الناصب وانما دخل فارسا ليقاتل على الفرس فكان ينبغي على هذا ان يكون فارسا في كل غنيمة الا ان فيما اصيب قبل حصول الفرس في دار الاسلام للمعير سهم الفارس بسبب هذا الفرس فلا يستحق الناصب فيه سهم الفارس ايضا بهذا الفرس لاستحالة ان يستحق رجلا من كل واحد منهما السهم بفرس واحد (واما المستعير فلا شيء له في القنائم الا فيما اصيب قبل ان يبعده من المعسكر فان له في ذلك سهم راجل) لانه كان دخل مع الجيش راجلا (وفيما سوى ذلك لا حق له) لانه لم يمد الى المعسكر ولم يشاركهم في الاصابة ولا في الاضرار حقيقة ولا حكما.

(ولو اراد الامير ان يرسل رسولا الى دار الاسلام في شئ من امر المسلمين

فسأل فارساً أن يطيعه فرسه ففعل ذلك صاحب الفرس طائفاً ثم أصابوا فئانهم
والفرس في دار السلام فلم ير راجل في تلك الفئانهم رجوع إليه فرسه
أولم يرجع) لأنه أزال تمكنه من القتال على الفرس باختياره (وإن أبي أن يطيعه
الفرس ولم يجد إلا ما بدا من أن يأخذ الفرس منه فيدفعه إلى الرسول للضرورة
جاءت للمسلمين فلا بأس بأن يأخذ منه غيرها) لأنه نصب ناظر أو عند الضرورة
يجوز له أن يأخذ مال الغير بشرط الضمان كمن أصابته مخمصة (ثم المير يكون
فارساً في جميع الفئانهم هنأ) لأنه ما زال تمكنه من القتال على الفرس
باختياره وإنما أخذ الفرس منه بنير اختياره فلا يصير هو مضيقاً للفرس (فغزاة
مالوا أخذه المشركون بل أولى) لأن هناك لا منفعة للمسلمين في ذلك الأخذ
وهنا لهم منفعة في ذلك فإذا لم يسقط هناك سهمه وإنزال تمكنه فهنا أولى
أن لا يسقط سهمه والله الموفق *

﴿باب﴾

﴿من يرضخ له ومن لا يرضخ له من الأدلاء وغيرهم﴾

(وإذا دخل المسكر دار الحرب ومعه قوم من أهل الذمة بدلواهم على الطريق
ولا يقاتلون معهم فإنه ينبغي للإمام أن يرضخ لهم من النسيئة ولا يسهم لهم كسهم
الخليل ولا كسهم الرجالة لأنهم غير مجاهدين حكماء ولا مقاتلين مع المسلمين
حساباً ولكنهم جاءوا الأمر فيه منفعة للمسلمين وهو الدلالة على الطريق فيرضخ
لهم من مال المسلمين بحسب عملهم ليرغبوا في مثله في كل وقت حتى إذا كانت
في دلائهم منفعة عظيمة للمسلمين فلا بأس بأن يرضخ لهم على قدر ما يرى وإن
كان أكثر من سهام الفرسان والرجالة) لأن سبب استحقاقهم ههنا ليس من
جنس السبب في حق المقاتلين ولكنه نوع منفعة أخرى فأنما يرضخ لهم بحسب

للاسلام أن يأخذ مال الغير عند الضرورة بشرط الضمان * باب من يرضخ له ومن لا يرضخ له من الأدلاء وغيرهم

ما يكون من المنفعة بدلاتهم (وان كان جمل لهم على الدلالة فلا يسمى من
الغنيمة فلا باس بذلك ايضا) لان التفيل في الاصل للتحريض على ما فيه منفعة
للمسلمين *

(فان اصابوا غنائم بدأ بغيرهم قبل القسمة) لان النفل في الغنائم كالوصية
في التركة يبدأ بها قبل قسمة الميراث (وان لم يصيبوا شيئا الا قدر النفل فذلك
سالم لهم) لانه مقدم في جميع الغنيمة منزلة الدين في التركة *

(وان لم يصيبوا شيئا اصلا فلا شيء لهم) لانعدام محل حقهم كما لا شيء للفرج
والوصى له اذا لم توجد التركة اصلا *

(فان خر جوا في غزاة اخرى وسموا لهم ايضا انفل على الدلالة فاصابوا غنائم
اعطوهم من ذلك النفل الآخرون الاول) لان استحقاقهم بالتسمية الثانية
خاما الاولى فقد بطلت لانعدام محلها حين رجعوا قبل ان يصيبوا شيئا (الا ان
يكونوا شرطوا لهم ان يطوهم مما يشعرون النفل الاول والثاني فينشئ
يجب الوفاء بذلك) لان في هذا الشرط تنصيصا على تسمية الكل فيستحقون
جميع ذلك بهذه التسمية * كما لو لم يكن الاول (وفيما يستحقه الذي والحربي
المستامن طريق التفيل على الدلالة لافرق بين ان يذهب معهم وبين ان
يدلهم بخبره من غير ان يذهب معهم اذا وجدوا الامر على ما قال) لانه سمي
له ذلك على الدلالة والدلالة بالخبر يتحقق (الا انه اذا لم يذهب معهم فليس ينبغي
للامام ان يعطيه رضا ولا انفل مما اصيب قبل دلالته) لانه لا نفل مما اصيب
من الغنائم قبل التفيل وانما يجوز اعطاء الاجر من ذلك وبالدلالة بالخبر من
غير ذهاب لا يستحق الاجر (فان رضي المسلمون بان يعطيه ذلك اعطاء من
انصابهم دون الخمس) لان رضاهم يستبر في حقهم لا في حق ارباب الخمس *

(وان استاجر الامام على ان يبدله على موضع كذا فله مخبر ولم يذهب معه فلا اجر له) لما بينا ان استحقاق الاجر بالدمل لا بمجرد الكلام وهو لم يعمل للمسلمين شيئا انما اخبرهم بخبر (فان اصابوا غنائم في ذلك المكان فرأى الامام ان يرضخ له بالدلالة فلا باس بذلك بمنزلة مالودل عليه من غير اشتراط الاجر) وقد بينا ان هناك للامام ان يرضخ له مما اصاب بدلالته قدر ما يري فهذا مثله (فان كان الامام قال له اذهب من مالي ووضع كذا فلك من الاجر كذا فذهب معهم فله الاجر المسمى) لانه وفي بالعمل الشروط عليه ثم يطيله الامام اجره مما اصابوا بعد دلالته او قبل دلالته بخلاف النفل والرضخ فان الاستحقاق هاهنا بقدر لازم وهو عقد الاجارة فلا يختص به بعض المصاب دون البعض كما لو استاجر قوم السوق الفهم والرمال (فاما استحقاق الرضخ والنفل باعتبار منفعة المسلمين فيتمين له المصاب بدلالته وعمله) لان ذلك منفعة عمله.

(وان لم يصيبوا شيئا من الغنائم فانه ينبغي للامام ان يعطى الاجير اجره من بيت المال) لانه في هذا الاستيجار كان ناظرا للمسلمين وهو لا يلحقه العهدة فيما با شر من العقود للمسلمين ولكن يرجع به في مال المسلمين وهو مال بيت المال.

(ولو استاجر مسلما او ذميا او حربيا ليدخل معهم دار الحرب فيدلمهم على الطريق فقد بينا ان الاجارة فاسدة على هذا بخلاف التنفيل) لان في الاجارة لا بد من بيان مقدار العقود عليه واذا لم يسم له مكانا فالعقد عليه لم يصر معلوما وفي التنفيل لا حاجة الى اعلام المقدار فيما سمي من النفل للتحريض عليه (ثم اذا ذهب معهم على الاجارة الفاسدة فلا سهم له في النسيئة وان كان مسلما) لانه لم يدخل على قصد القتال (ولكن له اجر مثله لا يجاوز به ماسمي) لانه

أقام العمل المشروط عليه وقد وجد منه الرضى بالمسمى فلا يزداد على ذلك وإن كان أجر مثله أكثر *

(ولو أن الأجير من أهل الذمة أو المستأمن لم يذهبهم على الموضع الذى طلبوا منه ولكن هجمهم على العدو فلا أجر له سواء كان ذهب منهم أو لم يذهب منهم) لأنه ما أتى بالعمل المشروط عليه (وليس للامام أن يقتله وإن تعمد ذلك) لأن المسلم إن فعل هذا لم يكن به ناقضا لإيمانه فكذا إذا فعله صاحب المهد لا يصير به ناقضا لإيمانه (ولكن للامام أن يؤذيه بقدر ما يرى أن رأى أنه تعمد ذلك كما يؤذى المسلم على مثله) لأنه قصد إلحاق الضرر بالمسلمين (إلا أن يكون الحربى المستأمن إنما آمنوه على شرط ذلك ولم يكن آمنا قبل ذلك فحينئذ للامام أن يقتله) لا باعتبار أنه ناقض للإمان ولكن لأن الأمان كان متعلقا بالشرط فيكون معدوما قبل الشرط (وإن جمل الامام للدليل نفعاً من غنيمة قد أصابها المسلمون على أن يذهب معه إلى موضع كذا حتى يذهب فقتل ذلك فلا بأس بأن يعطيه ذلك بغير رضى المسلمين) لأن هذا بمنزلة الإجارة وقد استأجره على عمل معلوم ببدل معلوم فيعطيه ذلك من الغنيمة) لأنه استأجر لمنفعة المسلمين (ولو أنه نجبر ولم يذهب منهم فليس له أن يعطيه مما أصيب قبل الدلالة شيئاً إلا برضاء المسلمين وعند وجود الرضى يعطيه ذلك من انصبائهم دون الخس) لأنه لا يستحق الأجر على مجرد الخبر من غير أن يذهب معهم *

(ولو بعث الأمير بشيراً إلى الخليفة ليخبره بما صنع بالعدو وبمما أصابوا الغنائم فليس له أن يعطى البشير الأسمه من الغنيمة فارساً كان أو راجلاً) لأن الغنيمة قد صارت مستحقة للفاثنين فلا ينبغي للامام أن يعطى منها أحداً شيئاً بغير رضى المسلمين (والأصل فيه حديث الكعبة فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لذلك

الرجل امانصبي منها فهو لك * فحين تخرز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
من ان يحمل له الكبة من الشرع مع حاجته الى ذلك وسواله اياه وكان لا يمنع احدا
شيئا سألته عرفنا ان ذلك لا يجوز لاحد بعده الا ان البشير ان كان محتاجا فلا بأس
للامام ان يعطيه من الخمس شيئا لحاجته لان الخمس مصروف الى المحتاجين
وهو محتاج وقد كان يجوز له ان يدفعه من غير ان يرسله بشير افعمدارساله
اولى (فان رضى المسلمون بما يعطى الامام البشير فان كانوا اهل حاجة فلا بأس
بان يعطيهم ذلك من جميع الغنيمة وان كانوا اغنياء اعطاهم ذلك من الاربعة
الاحماس دون الخمس لان رضاهم انما يستبر في نصيبهم دون الخمس (فان كانوا
محتاجين فقد كان له ان يعطى من الخمس بغير رضاء الغانمين ورضاهم معتبر في
نصيبهم ايضا فاذا قدم البشير على الخليفة فرأى ان يعطيهم جائزة من بيت المال
على وجه النظر والاجتهاد فلا بأس بذلك لان رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم كان يجيز الرسل والوفود الذين ينزلون عليه) وهذا لان بيت
المال معد لنوائب المسلمين والعرف الى ما فيه منفعة للمسلمين بخلاف
الغنيمة فانها مستحقة للغانمين (الآرى) انه يقسم الغنائم بين الغانمين ولا يقسم مال
بيت المال بين الاغنياء من المسلمين ولكنه يمدد لنوائب المسلمين (وكذلك
لواني امير العسكر رسول من ملك اهل الحرب فليس ينبغي له ان يجيزه بشي*
من الغنيمة الا برضاء المسلمين) لانه اذا لم يجز له ان يخص بعض المسلمين بشي*
منها فلان لا يجوز له ان يخص حربيا بذلك كان اولي (فان رضى المسلمون
بذلك اجازته من انصباهم دون الخمس) لانه لاحق للحربي في الخمس ورضاهم
انما يستبر في نصيبهم خاصة (فان اجاز الامير البشير او الرسل من الغنيمة على
وجه الاجتهاد ثم رفع ذلك الى قاض من قضاة المسلمين فانه ينفذ ما صنع وان

كان رأيه مخالفا لذلك) لان هذا مما يختلف فيه الفقهاء وقدام قضاء باجتهاده فلا يبطله احد بعد ذلك وقد قررنا هذا في التفصيل بعد الاصابة (واستدل عليه ايضا بالوجمل الامير للقائلين من اسباب القتل من غير تنفيل ثم رفع ذلك الى من يرى خلاف رأيه فانه لا يبطل شيئا مما فعله) لانه امضى باجتهاده فصلا مختلفا فيه (الارى) انه فيها هو اهم من ذلك وهو حرمة الفرج ينفذ قضاء القاضي فيها باجتهاده فليس لاحد ان يبطله بعد ذلك وان كان مخالفا لرأيه حتى اذا قل لامرأته انت خاية اورية او بان اوبة فان عمرو ابن مسعود رضي الله عنه اولا يقع به تطليقة رجمية وقال على رضي الله عنه ثلاث تطليقات فان قضى قاض باحد القضائين ثم رفع الى من يرى خلاف ذلك لم يبطل قضاؤه لانه حصل في محل مختلف فيه وابطال القضاء في المجتهدين يكون قضاء بخلاف الاجماع فيكون باطلا واذا ثبت هذا في تحریم الفرج مع كونه مبنيا على الاستقضاء ثبت في النفل بطريق الاولى والله الموفق

(باب)

(كيفية قسمة الغنائم وبيان من يستحقها من جاء بعد الاصابة)

(واذا وقع القتال في دار الاسلام بين المسلمين واهل الحرب فالغنيمة لمن شهد الواقعة ولا شيء لمن جاء بعد الفراغ من القتال) لان بنفس الاصابة تصوير محرزة بدار الاسلام ومن يلحق بعد ذلك مدداهو لم يشارك الجيش في الاصابة ولا في الاحراز (وكذلك لو فتح المسلمون ارضا من ارض العدو حتى صارت في ايديهم وهرب اهلها عنها) لانها صارت دار الاسلام بظهور احكام الاسلام فيها فتصير الغنائم محرزة بدار الاسلام قبل لحوق المدد (وكذلك لو اصابوا غنائم فاخرجوها الى دار الاسلام ثم لحقهم مدد) لان

نفذ قضاء القاضي في حرمة الفرج باجتهاده

نفذ قضاء القاضي في حرمة الفرج باجتهاده

بالأحرار باليد والدار قد تأكد حقهم فيها ولهذا الوات بعضهم كان نصيبهم
 ميراثا (فأما إذا أصابوا الغنائم في دار الحرب ثم لحقهم مدد قبل الأحرار وقبل
 القسمة والبيع فأنهم يشاركونهم في المصاب عندنا) لأن الحق لا يتساكد بنفس
 الأخذ فإن سبب نبوت الحق القهر وهو موجود من وجه دون وجه لأنهم
 ظهر ونيدامة وورون دارا (الآرى) أنهم لا يتمكنون من القرار في تلك البقعة
 وتصير هادرا السلام فأنتم السبب بقوة المدد فكأوا شر كاهم ولهذا قلنا
 من مات منهم في هذه الحالة لا يورث نصيبه وهو قول على رضي الله تعالى عنه
 لأن الارث في المتروك بعد الوفاة والحق الضيف لا يبقى بعد موته ليكون
 متروكا عنه (وعلى قول عمر رضي الله تعالى عنه يورث نصيبه) لأن واريته تخلقه فيها
 كان حقا مستحقا لم يستدل على هذه الجملة بالآثار منها (ماروي أن أبا بكر
 الصديق رضي الله تعالى عنه بث عكرمة رضي الله تعالى عنه ابن أبي جهل في
 خمس مائة فرمدد الابنية وزباد بن ليد البياضي فادر كوم حين افتتحو
 النجير فاشركهم معهم في الغنمة وبه يستدل من يقول من أهل الشام أن المدد
 شركه وإن أدر كوم بعد الفتح ولكننا نقول النجير هذا اسم قرية وهي كانت
 تابعة للبلدة فلم يفتح البلدة لتصير القرية دار السلام أو يحتمل أنهم أدر كوا
 على أن الفتح قبل اظهار حكم من احكام الاسلام فيها وفي مثل هذا ثبت الشراكة
 عندنا فاما بعد تمام الفتح فلا على ما روي عن طارق بن شهاب قال لما فتحت مائة
 دينار امداهل الكوفة باناس عليهم عمار رضي الله تعالى عنه فارادوا أن يشار كوم
 في الغنمة فقال رجل من بني عطار دأبها المبدالاجدع أن يردان تشار كنا في
 غنائمنا فقال اخبر اذني سبيت وانما قال ذلك لأن احدي اذنيه قطعت في الجهاد
 مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فكتب فيه الى عمر رضي الله تعالى

عنه فكتب عمر رضي الله عنه ان الغنيمة لمن شهد الواقعة * وانما قال ذلك لان ما ه
دينار صارت دار الاسلام لاجراء احكام الاسلام فيها (الآثرى) الى ماروى
ان عمر رضي الله تعالى عنه كتب الى سعد بن ابى وقاص رضي الله تعالى عنه من
واقاك من الجند ما لم يتفقوا القتل فاشركه في الغنيمة اى ما لم يتفقوا القتل يتناول
الزمان او مضاه ما لم يتميز قتلى المشركين من قتلى المسلمين بالدفن وفي بعض
الروايات ما لم يتفقوا القتل اى نجماهم على قتلك بالانصراف الى دار الاسلام
والاشهر هو الاول فان الفقهاء عبارة عن التميز والتشقق ومنه سعى الفقيه (لانه
يميز الصحيح من السقيم ومنه قول القائل *

تفقا فوقعه القلع السوار * وجن الخاز بازيه جنونا

(وذكر عن عبدالله بن ابى بكر بن حزم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
اسهم لجعفر بن ابى طالب ولمن معه من اهل السفيتين وللدوسيين فيهم ابو هريرة
رضي الله تعالى عنه والطفيل بن عمر ومع سبهان اهل خير وانما قدموا بعد فتح
خير ولكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلم المسلمين في حقوقهم ان
يدخلوهم فسلموا فاسهم لهم هكذا روي مفسرا وفي هذا بيان ان من لحق
بعد الفتح لا يكون له شركة لانه لو كان شريكا ما احتاج رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم الى ان يسترضى المسلمين حتى يسهم لهم وروى ان ابان بن سعيد
بشاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على سرية من المدينة قبل نجد فقدموا
عليه بخير بعد الفتح فقال ابان اقسم لنا يا رسول الله فقال اجلس يا ابان ولم يقسم
لهم بسهم * ففى هذا دليل على ان من ادرك بعد الفتح لم يكن لهم شركة الا
ان يكون رسولا بشاه الامام في بعض حوائج اهل المسكر وقد بينا انه في
الحكم كالحاضر معهم * وقد روى انه اسهم لمحبيصة واصحابه من غنائم خير

لانه كان ارسلهم الى فذك حسين كان محاصر اهل خيبر فرجعوا اليه بمد القمح
 فاسهم لهم في الشق والنطاة واطعمهم طعمة سوى ذلك من الخس في
 الكتيبة جارية عليهم * وقيل في ذلك تاويل آخر وهو ان غنائم اهل
 خيبر كانت عدة من الله تعالى لاهل المدينة كما قال الله تعالى وعدكم
 الله خاتم كثيرة تاخذونها فاجل لكم هذه * فكل من كان من اهل المدينة
 اسهم له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غنائم خيبر من شهد فتحها
 ومن لم يشهد * وذكر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اسهم لثمان بن
 عفان رضي الله تعالى عنه من غنائم بدر وكان تخلف بالمدينة على ابنة رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم رقية رضي الله عنها بجر ضها) واسهم لطلحة بن عبيد الله
 ولسميد بن زيد رضي الله تعالى عنهما وكان بينهما نحو الشام تجسس ان اخبار عير
 قرش واسهم خمسة من الانصار وقد ساهم في الكتاب وقد كان ردهم الى
 المدينة لخبر بلغه عن المنافقين) وفي تاويل ذلك وجوه (احدها) ان المدينة يومئذ
 ما كان لها حكم دار الاسلام بمد خروج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 واصحابه منها الكثرة اليهود والمنافقين بها فكانوا جميعا في دار الحرب مشغولين
 عافيه منعمة للمسلمين وبما فيه فراغ قلب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فلهذا اسهم لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقيل ان غنائم بدر كان
 الامر مفوضا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمطى من يشاء ويحرم من
 يشاء كما قال الله تعالى قل الانفال لله والرسول فلهذا اسهم لهم رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم

(ثم ذكر ان المنزعين يوم حنين قد كانوا ابغوا الى مكة ثم جاءت النصره
 فرجعوا الي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاسهم لهم وان حارب حنين

كان بمد فتح مكة فقد واصلوا الى دار الاسلام ثم رجعوا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاسمهم لهم) فبهذا تبين ان الممدد شركة مع الجيش اذا ادركوا قبل احراز الغنيمة بدار الاسلام.

قال ولا ينبغي للامام ان يقسم الغنائم ولا ان يسمها حتى يخرجها الى دار الاسلام لان بالقسمة ينقطع الشركة في حق المدد فيكون فيها قليل رغبة المدد في اللحق بالجيش وفيها تريض المسلمين لموقع الدبرة عليهم بان يتفرقوا ويشتغل كل واحد منهم بحمل نصيبه فيكره عليهم المدد ثم القسمة والبيع تصرف والتصرف انما يكون بمد تاكد الحلق بتمام السبب وذلك لا يكون الا بمد الاحراز بالدار (وان قسمها في دار الحرب جاز) لانه امضى فصلا مختلفا فيه باجتهاده ثم استدل بحديث رافع بن خديج رضي الله تعالى عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قسم غنائم خيبر بالمدينة مع غنائم اهل نخلة وكانت تلك غنيمة اصبحت قبل بدرفوقها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومضى الى بدر ثم رجع فقسم الغنيمتين بالمدينة جملة وفي رواية قال قسمها بسيرة هي شعب المضيق الصغير فان كانت القسمة بالمدينة فهو دليل ظاهر لما قلنا وان كانت بسيرة فقد بينا ان دار الاسلام يومئذ كان الموضع الذي فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واصحابه) لانه ما كان للمسلمين يومئذ منعة فيه سوى ذلك فاما غنائم حنين فانه لم يقسمها حتى اتى الجمرانة (وروي انهم طابوا بالقسمة حتى الجأوا الى سمرقنة فطعنوا بهارداؤه ثم جذبوا بردائه فتفرق فقال اركبوا الى رداي فوالله لو كانت هذه المضاه ابلا وبقرا وغنما قسمتها بينكم لم لا تجردوني جبانا ولا تخيلا فقد اخرج القسمة مع كثرة سوالهم حتى انتهى الى دار الاسلام فان جمرانة غريفة من قرى مكة

وقد صارت مفتوحة بفتح مكة) قى هذا بيان انها لا تقسم في دار الحرب
 ثم بين (ان من شهد الوقعة فهو شريك في الفئمة قاتل او لم يقاتل مريضاً كان
 او صحيحاً والاصل فيه حديث سعد بن ابي وقاص رضي الله تعالى عنه قال
 يا رسول الله ارأيت الرجل يكون حامية القوم ويدفع عن اصحابه ايكون
 نصيبه مثل نصيب غيره فقال ثكلتك امك يا بن ام سعد وهل تنصرون
 ورزقون الا بضمفائكم ونظير هذا ما يروى عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فيما يار عن ربه ببارك وتعالى لولا الصبيان الرضع والشيوخ
 الركب لصب عليكم المذاب صبا وروى ان رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم قال اطيب كسب المسلم سهمه في سبيل الله تعالى وصفقة يده وماتمطيه
 الارض) وفي هذا دليل على انه ينبغي للنازي ان يظهر الرغبة في سهمه غنيا
 كان او فقيرا قل سهمه او كثر فانه اطيب كسبه على معنى انه مال مصاب بطريق
 فيه اعلاء كلمة الله واعزاز الدين وذلك اشرف جهات اصابة المال والمراد
 بصفقة يده التجارة ولكن بما بشرط اداء الامانة ومراعاة حدود الشرع
 وماتمطيه الارض المراد منه الزراعة فهي تجارة على ما قال عليه الصلوة والسلام
 الزراع يتاجر به •

(واذا اراد الامام قسمة الثنائيم ينبغي ان يجعل عليها رجلا من المسلمين عدلا
 رضيا عالما بالا مورع مجربا لها فاذا ميز الخمس جعل على الخمس ايضا رجلا مينا
 حافظا كاتباً عالفا عالماً لا يعجز بنفسه عن مباشرة القسمة لكثرة اشتغاله
 فيستعين بغيره ويختار لذلك من يكون اقدر على ما هو المقصود من الحفاظ
 والقسمة وذلك بان يكون مستجماً للشرائط التي قلنا والاصل فيه ما روي
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جعل محبة بن جزء الزبيدي على خمس

بني المصطلق فكانت يجمع الاخماس وكانت الصدقات على حدة لها اهل والى اهل وكان يعطى من الصدقة اليتيم والضعيف والمسكين فاذا احتلم اليتيم ووجب عليه الجهاد نقل الى الفتى وان كره الجهاد لم يبط من الصدقة شيئا وامر بان يكتب لنفسه وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يمنع سائلا شيئا فانه انا رجلان يسألانه عن خمس بني المصطلق فقال ان شئتما اعطيتكما منه ولا حظ منهما لى ولا لقوى مكتسب ثم روى ان عبيدة السلماني كان يقسم اعطيات قومه ففضل بين رجلين درهم فقال اقتزعا ايكما يا خذ فقام اليه رجل فساره فقال انا امرها ايها يذهب بنصيب صاحبه فقال اذ بها فاشترى بها شيئا بينكما فاقسماه وبه نقول انه لا يجوز الاقراع في تسعين المستحق وان المستحق المشترك اذا كان بحيث ان لا يحتمل القسمة بنفسه فاما ان يسكه الشريك كان مشتركا بينهما نصفين او اشترياه شيئا فيقسمانه نصفين وكذلك اذا لم يعلم انه لا بينهما فانه يجعل بينهما نصفين لاستوائهما في سبب الاستحقاق وذكر عن الاحنف بن قيس رحمة الله عليه قال كنا باب عمر رضى الله تعالى عنه فمرت جارية فتحشش لها القوم اى تحركوا او سقوا لها فقالوا اللهم امنهات اولاد امير المؤمنين فقالت ابي لا احل لامير المؤمنين اني من خمس مال الله تعالى فقلنا فيما بيننا ما يحل لامير المؤمنين من مال الله الحديث الوان قال عمر رضى الله تعالى عنه اني استحل من مال الله حلتين حلة بالشتاء وحلة بالصيف وظهرى الذى احيى عليه واعتمر وقوت اهل وقوتي قوت اهل رجل من قريش لا وكس ولا شطط ثم انشريك المسلمين بعده ففى هذا دليل على ان الامام انما يأخذ مقدار الكفاية من مال المسلمين ثم هو يساويهم فيما سوى ذلك لانه بمنزلة الوصى فى مال اليتيم وقال الله تعالى ومن كان غنيا فليستغفف ومن كان

فقير اقلية كل بالمعروف (ثم ذكر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قسم سهم ذوي القربى بخير بين بنى هاشم وبين بني المطلب حتى كمله عثمان بن عفان وجبير بن مطعم رضي الله تعالى عنهما)

وقد يتنام ذلك في السير الصغير والذي زاد هاهنا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لهما ان بني المطلب كانوا دخلا من الشب وكانوا منافي الجاهلية لم يفارقوا وانما بنو المطلب وبنو هاشم شي واحد فقي هذا تنصيص على ان المراد قرب النصرة بالانضمام اليه في حال ما هجره الناس لا قرب القرابة (وقد روي) ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم استشار جبريل عليه السلام في ذلك فاشار عليه ان يقسمه بين بنى هاشم وبين بني المطلب وذكر من مجاهداته قال كان خمس الخمس لذوي القربى لانهم كانوا الايا يكون الصدقة ولكن الاول اصح) لانه حرمة الصدقة عليهم كان بطريق الاكرام لهم فاعلموا بمن يحتاجون الى عوض عن ذلك ثم حرمة الصدقة في حق بني هاشم خاصة وقد اعطى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بني المطلب ايضا فرغنا ان السبب قرب الزهرة كما بيناه والله الموفق.

﴿باب﴾

﴿ما يستعمل في دار الحرب ويؤكل ويشرب﴾

(واذا اصاب المسلمون غنائم في دار الحرب فليس ينبغي لواحد منهم ان يتنعم من ذلك بشيء الا لما كول والمشروب لهم ولدوابهم ولا باس بان يذبحوا البقر والغنم لياكلوا بنير خمس) لان حاجتهم الى الطعام واللف حاجة ماسة ولا يمكنهم ان يستصحبوا ذلك من دار الاسلام ولا يجدونها في دار الحرب بشرأهوا ما يخذلون يكون غنية (فلاجل الحاجة يصير ذلك مستثني

﴿باب ما يستعمل في دار الحرب ويؤكل ويشرب﴾

من شركة الغنيمة فيبقى على اصل الاباحة كما كان قبل الاصابة وهو نظير
شركة المفاوضة فانه يستثنى منها ما يشتره كل واحد منهما من الطعام والكسوة
لنفسه وعياله حتى يختص بذلك للعلم بوقوع الحاجة الى ذلك في مدة الشركة
(والاصل فيه حديث عمر رضى الله تعالى عنه حيث كتب الى عامله جواب
كتابه ان دع الناس ياكلوا ويلبوا فن باع شيئا من ذلك فقد وجب فيه
خمس الله وسهام المسلمين وروى هذا المعنى ايضا عن فضالة بن عبيدويه ناخذ
فتقول انما يباح التناول من ذلك للحاجة دون التجارة فاما يدخل تحت التجارة
بالبيع يكون بدله كسائر القنائم فلا ينبغي لاحد ان يخص نفسه بذلك

وذكر (حديث سلمان رضى الله تعالى عنه حين اتاه غلامه بسلة يومها وندف قال
هاها فان كان مالا دفنناه الى هؤلاء وان كان طعاما اكلناه فاذا فيها الرغبة
حوارى (١) وجبته وسكين فجعل سلمان رضى الله تعالى عنه يطرح لاصحابه من
ذلك الخبز ويقطع لهم من ذلك جبة فياكلون ويخبرهم كيف يصنع الجبن
ثم ذكر عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما انه رخص في الاكل وقال فان
خرجوا بشئ منه تصدقوا به والمراد انما يتصدقون اذا قسمت القنائم فاما
قبل القسمة يرد ذلك في المغنم لان قبل القسمة يتيسر ايصاله الى مستحقه
باللقاء في اصل الغنيمة وبعد القسمة بمنزلة ذلك فيكون سبيله التصديق به
كاللقطة (الا ان يكون محتاجا فاكاه وان اكله وهو غنى تصدق بقيمته كما هو
الحكم في اللقطة وقد روى ذلك عن عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهما ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم خيبر ردوا الخيط والخيط واكلوا واكلوا
ولا تحملوا) فقيه دليل على انه ماسوى الماكول والمشروب يكون غنيمة لا محل
لاحد ان يختص بشئ منه فاما الماكول والمشروب مستثنى في حكم الأكل

خاصة لا في حكم الحمل والتصرف فيه ولهذا قال سليمان بن يسار بيع الطعام اذا
خرج من ارض المدوم النول وكذلك يبيع في ارض المدوم النول
ان لم يرد منه في النسيئة وذكروا عن ابن ابي اوفى قال لم يحمس الطعام يوم خبير
وكان الرجل ياخذ منه ماشاء حتى هذا دليل انه مستثنى من اصل شركة النسيئة
حتى لا يجب فيه الخمس ويستوى في ذلك ما يكثر وجوده في ذلك الموضع
وما يميز وجوده فيه بخلاف ما يقوله بعض اهل الشام ان هذه الاباحة
تخص بطعام يكون في ذلك الموضع حتى يكون نافعا فاما ما ينقل من موضع
آخر اليه فهو من اعز الاموال في ذلك الموضع •

(واعتمادنا فيه على حديث مكحول ان رجلا نحر جزورا بارض الروم ثم
نادى في الناس هلموا الى هذا اللحم فخذوا منه وقال مكحول لرجل
من غلمان الاثوم فتاتي من لحم هذه الجزور فقال انها بي اي لم تخمس فقال
مكحول انه لا نهي في المأذون فيه • ومعلوم ان الابل بما لا يكون بارض الروم
وقد جوز نحرها والا كل منها فدل ان الكل في ذلك سواء • وعن مكحول
قال كل ما حمل من ارض المدوم بالقيمة له هناك فخله في حاجة لنفسه فهو له
وهذا عندنا صحيح فيما لا قيمة له في دارنا ايضا فاما فيما له قيمة في دارنا فليس له ان
يرده في النسيئة لانه مجرد النقل من مكان الى مكان لم يتبدل العين وانما يمكن
من اخراجه بقوة المسلمين فهو من جملة الفنائم وكان مكحول لا جعل النقل محذرا
صفة التقوم فيه بمنزلة الصنعة حتى قال ما تقطعت من شجر المدوم فملكته قدحا
او سرزبة (ا) او هر او فلا بأس به وما وجد من ذلك معمولا فيرده في النسيئة
وبهذا نأخذ فان الممول مال متقوم بصنعه وقبل العمل لا يكون ما لا متقوما
فاذا صيره ما لا متقوما بصنعه فهو له خاصة بمنزلة من اتخذ الكوز من راب غيره

ولكننا فرق بين الصنعة والنقل لان بالصنعة يتبدل العين فيكون المتقوم شيئاً آخر وهو حادث بصنفته فاما بالنقل لا يتبدل العين.

ثم روى (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اياكم ور بالفلول ففسر ذلك بان يركب دابة من الثي حتى اذا اعجزها ردها في المنعم او بليس ثوبا حتى اذا خلق رده في المنعم او ينكح الجارية قبل ان تحيض وبهذا نأخذ فانه ليس له ان يختص بشيء من هذه الاعيان قبل القسمة فكذلك بمنافها) وبالجزء الذي يفوت من عينها يتمكن نقصان باستعماله.

وذكر (عن ابي الدرداء رضى الله تعالى عنه قال لا باس بما اصاب السرية من الطعام ان يرجعوا به الى اهلهم فياكلون ويهدون ما لم يسموا فكله جمل الاهداء من جملة الحاجة كالاكل ولستنا نأخذ بذلك فان الاكل من اصول الخواص يتحقق فيه الضرورة والاهداء ليس من اصول الخواص فهو كسائر التصرفات وذكر ان البراء بن مالك اخذ سيفاً مما اصابه يوم الزارة فقاتل به وبه نأخذ عند الحاجة بان ينكسر سلاحه فاما اذا اراد الابقاء على سلاحه والقتال بسلاح اخذه من العدو فهو من ور بالفلول لان ما اخذه يكون غنيمة ولكن عند الضرورة لا باس بان يستعمله في القتال (الآثرى) انه لو ضرب به المشرك بسيف فاخذه من يده وضربه به لم يكن به باس.

قال (ولا باس بان يوقع دابته (ال) ويذهن رأسه من المنعم فانما اراد به ان يفعل ذلك بما يوقع كل من الزيت والسمن فان له ان يختص بذلك العين الا ان ذلك له ان يختص به انتفاعاً بوجه آخر فاما ما سوى ذلك من الادهان كالبنسج والزيت والخيري فليس له ان يدهن بشيء من ذلك لان هذا مما لا يوقع (الآثرى) انه لو وجد غالية او بائناً لم يكن له ان يستعمل هذا لان هذا

(١) ووقع الدابة تصليب سافرها بالشحم المذاب اذا حفي ١٢ القرب

بما لا يؤكل وما لا يزرع ونحوه فلا بأس بأن يأكله أو يستصحبه في السراج
فكذلك لا بأس بأن يدهن به •

وذكر (أن رجلا من المسلمين وجد يوم خيبر دراهم في خربة فاخذ منه رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم الخمس • وبهذا ناخذ) فإن واحدا من الفائزين إذا وجد
في دار الحرب ركازا أو معدنا فهو فنيمة لأنه ما وصل إلى ذلك المكان
واستخرج ذلك المال لا بقوة المسلمين (فإن نهى الإمام الجيش أن يأكلوا شيئا
من البقر والغنم أو غيرها وأقسم عليهم أن لا يفعلوا ذلك حتى يتقسم فليتهم طاعته
ولا يحل لهم بعد ذلك أن يتعضوا الشيء منه) لأن الإمام مجتهد فيما يأخذ عليهم
من الميثاق به وتنصيبه بعدم معنى الاستثناء في هذا المال من شركة الفنيمة
فيكون حكمه حكم سائر الغنائم (إلا أنه ينبغي للإمام أن ينظر لهم فإذا عرف
حاجتهم إلى ذلك أخذ منه الخمس وقسم ما بقي بينهم ليتناول كل واحد منهم من
نصيبه فإن الحاجة إلى ذلك قد تحققت وعند الضرورة يجوز للقسم في دار
الحرب • وإياه الموفق •

﴿ باب ﴾

﴿ قتل الأسارى والن عظيم ﴾

• قال • (الإمام بالخيار في الرجال من أسارى المشركين بين أن يقتلهم وبين أن
يخمسهم ويتقسم بين من أصابهم وكان الحسن رحمه الله تعالى عليه يكره قتل
الأسير إلا في الحرب ليصيب به العدو • وحماد بن أبي سليمان رحمه الله كان يكره
قتل الأسير بعدما وضعت الحرب أوزارها • وجه قولهما أن إباحة القتل لدفع
محاربتهم قال الله تعالى فإن قاتلوكم فاقتلوهم • وعند دفع ذلك بالأسر وانقضاء
الحرب فليس في القتل بعد ذلك الإبطال حق المسلمين بعدما ثبت في رقابهم

﴿ باب قتل الأسارى والن عظيم ﴾

وذلك لا يجوز* واستدلوا على ذلك عاروي ان عبد الله بن عامر بمث الى ابن
 عمر رضي الله عنهما باسير ليقته فقال اما والله مصرور افلا قتله يعني بعد
 ما شدتموه واسرتموه فلا قتله وقال الله تعالى فاذا لقيتم الذين كفروا ف ضرب
 الرقاب حتى اذا اخذتموهما الآية فانما امرنا بالقتال الى غاية الاسر ثم جعل
 الحكم بعد ذلك المن والقداء (ودليلنا على جواز القتل بعد الاسر قصة بني قريظة
 فقد قتلهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد الاسر وبعد ما وضعت
 الحرب اوزارها وقتل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عقبة بن ابى معيط والنضر
 ابن الحارث بالاثيل وكان من اسارى بدر وقتل عمر بن الخطاب رضي الله
 تعالى عنه معبد بن وهب وقد كانت اسره ابو بردة بن ابى يار يوم بدر
 فسمعه يقول يا عمر ان محسبون انكم غلبتم كلا واللات والعزى
 فقال اتقول هذا وانت اسير في ايدينا ثم اخذه من ابى بردة وضرب عنقه
 ولان الامن عن القتل انما يثبت بالامان او بالاعيان وبالا
 من ذلك فبقي مباح الدم على ما كان قبل الاسر .

ان يكون محارب بار لكنه عجز عن المحاربة لكونه مقهورا في ايدي
 الذي يحمله على ذلك وهو المخالفة في الدين فيجوز قتله كالمرتد المقهور في ايدي
 وقوله تعالى فاما من ابعد واما فداءه منسوخ) هكذا نقل عن السدي انه قال
 نسخه قوله فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم*

(وتأويل حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما انه كره قتله مشدود اليدين
 لا ان يقال انه تحرز عن قتله بعد ما اسروا ونحن هكذا نقول الاولى ان لا يقتل
 مشدود اليدين اذا كان لا يخاف ان يهرب او يقتل بعض المسلمين ثم يستوى
 في ذلك ما بعد الاحراز دار الاسلام وما قبله لانعدام السبب الموجب الحرمه

دمائهم فان الحق لا يتاكد للمسلمين في الاسارى بالا حراز بالدار (الازري)
 ان للامام ان يجمعهم احرار الاصل بان يمن عليهم برقابهم وارضيتهم ويضع الجزية
 عليهم والخراج على ارضيتهم كما فعله عمر رضى الله تعالى عنه بالسواد والدماء بتأكد
 الحق فيهم كان الحكم فيهم بعد الاحراز كالحكم قبله والامام ناظر للمسلمين فان
 رأى الصواب في قسمتهم قسمهم وان رأى الصواب في قتلهم لدفع فتنتهم قتلهم
 قال الله تعالى وقتلوهم حتى لا يكون فتنة ومن اسلم منهم حرم قتله لقوله
 تعالى فان انتهوا فلا عدوان الا على الظالمين وقد خرج بالاسلام من ان يكون
 ظالماً وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاذا قالوها عصموا مني دماءهم واموالهم
 ولكنه يقسم بين المسلمين لان الاسلام يؤمنه من القتل ولكن لا يبطل الحق
 الثابت فيه للمسلمين وقد كان الامام غيرا بين القتل والقسمه فاذا تعذر
 احدهما بالاسلام تبين الآخر واما مسلم قتل اسير اقبل ان يسلم او يباع او يقسم
 فلا شيء عليه لانه اراق دما مباحا فهو كمن قتل مرتدا او مقضيا عليه بالزجر
 ولكن يكره له ذلك - - - ان كان الاسير من غيره فهو بالقتل يفوت عليه يده
 فيه وذلك ممنوع عنه (بحديث جابر رضى الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قال لا تهاطى احدكم اسير صاحبه اذا اخذته قبله فيقتله ولكن مع
 هذا لا شيء عليه) لانه ازال يده عما ليس بمال متقوم لحقه فهو كمن اراق خمر اعلى
 مسلم وهو يسكه للتخل (وان كان هو الذى اسره فهو في القتل يقتات (١) على
 رأى الامام ويبطل الخيار الثابت له وذلك مكروه وقال النبي صلى الله عليه
 وسلم ليس للمرء الا ما طابت به نفس امامه الا ان يمالجه الاسير ويقصد
 الافلات من يده حتى يسجزه عن ان يأتى به الامام فيشذل باس بان قتله قد فعل
 ذلك غير واحد من الصحابة وان اسلم في يده فهو آمن من القتل هكذا قال عمر

رضي الله تعالى عنه اذا اسلم الاسير في ايدي المسلمين فقد آمن من القتل وهو رقيق فان قسم الامام الاسارى او باعهم حرمت دماؤهم) لانه آمنهم بما صنع فانه ملكهم من الذين وقوا في سهامهم والملك يكون عتق ما محرمة المالك (فن قتلهم بسد ذلك خطأ عليه قيمة من قتل والكفارة كما هو الحكم في قتل غيرهم من عبيد المسلمين بخلاف ما قبل القسمة والبيع) فهناك الملك لم يثبت لمن في يده الاسير فاذا قتله غيره لا يلزمه شيء وان كرمه ذلك لحرمة يد المسلم قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم بدر لا تخبروا سعدا بقتل اخيه فيقتل كل اسير في ايديكم *

• وذكره (عن محمد بن ابراهيم التيمي قال ردت الغنائم في المنعم يوم بدر واقرت الاسارى في ايدي من اسرهم والاسلاب في ايدي من قتلهم) واعاقل ذلك لان التنفيل كان قد سبق من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقوله من قتل قتيلا فله سلبه ومن اسر اسيرا فله * فاذا لم يسبق التنفيل من الامير بذلك فكل ذلك مردود في المنعم *

(وان رأى الامام قتل الاسارى فينبغي له ان لا يذبهم بالمطش والجوع ولكنه يقتلهم قتلا كريما) يعني لا ينبغي ان يمثل بهم فقد نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المثلة ولو بالكلب المقور (وقال عليه الصلاة والسلام في بني قريظة بعدما احترق النهار في يوم صائف لا تجمعوا عليهم حر هذا اليوم وحر السلاح قيلوم حتى يبردوا فقيلوم حتى يبردوا ثم راوا بقيتهم فقتلوم وقد كان اتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باعمال التمر فنثرت بين ايديهم حين قتلوم فكانوا يكدمونها كدم (١) الحمر قال وليس ينبغي للامام ان يمن على الاسير فيتركه

(١) الكدم المض بمقدم الاسنان كما يكدم الحمار المغرب

ولا يقتله ولا يمسسه) لأنه لو اراد ابطال حق بعض المسلمين عنه بان يختص به احد لم يكن له ذلك فاذا اراد ابطال حق جميع المسلمين عنه بالمن عليه اولى ان يكون ممنوعا عنه (وهذا) لأنه في المن عليه تمكنه من ان يعود حربا للمسلمين بعد الظهور عليه وذلك لا يحل وقد بينا ان حكم المن الثابت بقوله تعالى فاما منا بعد واما فداء قد نسخ بقوله تعالى فاقتلوا المشركين والذي روى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم من على ابي عزة الجمحي يوم بدر فقد كان ذلك قبل انشاخ حكيم المن (الآري) انه لما وقع اسير ايوام احد وطلب من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يعن عليه ابي وقال لا نمحدث العرب بابي خدعت محمدا مرتين ثم اسر به فقتل *

وذكر محمد رحمه الله عليه في الحديث تاويل آخر وهو (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما كان يقاتل عبدة الاوثان من العرب واولئك ما كان يجري عليهم السبي واعان على بعض الاسراء لانه ليس فيه ابطال حق ثابت للمسلمين في رقابهم ونحن نقول به في مثلهم من المرتدين وعبدة الاوثان من العرب الذين لا يقبل منهم الا السيف او الاسلام فاهم ان اسلموا كانوا احرارا وان ابوا اقتلوا وان راى الامام النظر للمسلمين في المن على بعض الاسارى فلا بأس بذلك ايضا لما روى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم من على غمامة بن اثال الحنفي (ا) حين اسره المسلمون وربطوه بسارية من سواري المسجد فخرج اليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال ما وراءك يا غمامة فقال ان عاقبت عاقبت ذا ذنب وان مننت مننت على شاكر وان اردت المال فعندي من المال ماشئت فمن عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بشر طان يقطع الميرة عن اهل مكة ففعل ذلك حتى قحطوا) والدليل عليه ان له ان يعن على الرقاب تما لا راضى لان فيه

(١) ذكره الجافظ الذهبي في تجريد اسماء الصحابة رضى الله عنهم فقال لما ارتد اهل

منفعة للمسلمين من حيث الجزية والخراج فرفقناه بمجوز ذلك عند المنفعة
للمسلمين. وذكر عن جابر رضي الله تعالى عنه (قال خرجنا مع رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم في غزوة حنين فزلنا منزلاً للمقبل ثم دعاني رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وعنده رجل جالس فقال ان هذا جاء وانا قائم فسلم سيفي ثم قال
يا محمد بن عبد الله مني اليوم قلت الله ثم قال من يمنعك مني اليوم قلت الله ثم سلم
السيف وها هو جالس فاقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً ولا ما فيه)
وناويل ذلك انه حين سقط السيف من يده وتبين له الحق فسلم فلما لم يبقه
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم او انما تمكن منه النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بتأييد الهى لا بقوة المسلمين فرأى ان يمين عليه جاء ان يسلم.

(واذا قال الامير من اخذ اسيراً فهو له فوجد الاسير في يدرجلين كل واحد
منهما يدعيه فهو بينهما نصفان لا ستوائهما في سبب الاستحقاق الا ان يكون
عمره احدهما بينه واخذه الآخر فانه ان كان عمره عراً لا يقدمه على البراح
فهو للذي عمره لانه صار ما خوذ ان فعله وان كان يقدمه على البراح فهو للذي
اخذ) لانه لم يصير ما خوذ افضل الاول ونظيره الصيد اذا رامه انسان فاخته ثم
اخذ آخر. وروى حديث سعد بن ابى وقاص رضي الله عنه (قال رميت يوم
بدر سهيل بن عمرو فاقطع فساءه ثم انبت ارنال الدم حتى وجدته في يد مالك
ابن الدخشم وقد جز ناصيته فاخضعنا فيه الى رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم فاخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منا) وانما اخذ منها لما بينا ان
غنائم بدر كانت بخاتمة لسائر الغنائم من حيث ان الاصر فيها كان الى
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسطي من شاعر يحرم من شاء.

(وذكر) عن يحيى بن ابى كير (قال قلت للحسن البصرى ارايت رجلاً من

قصه رجل من السيف على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فخطه الله تعالى منه

المسلمين اشترى اسير من المسلمين ا يصلح له انه يرجع فيه قال لا وبه ناخذ فان
المسلم وان وقع اسير افهو حر على حاله ومن اشترى من المدولاي ملكه فكيف يرجع
عليه ولكن ان اشترى بنير امره فهو متطوع فيما دى من فدائه فليبه ان يحل
سبيله وان اشترى بامر فانه يرجع عليه بالثمن الذى اشترى به وهذا استحسن
وفي القياس لا يرجع عليه الا ان يشترط ذلك نصا لان مجرد الامر متطوع
قد يكون لطلب الاحسان والاخذ بمكارم الاخلاق وقد يكون للاستقراض
ولكنه عين جهة الاستقراض للمادة الظاهرة فيه بمنزلة من امره غيره بان
ينفق على عياله من مال نفسه ثم يصير هذا رواية في فصل اختلف فيه المشايخ
وهو ان السلطان اذا صادر رجلا فامر ذلك الرجل غيره ان يؤدى المال فقد
قال هناك بعض مشايخنا لا يثبت له حق الرجوع عليه الا بالشرط لان المال
ما كان واجبا على الامر وانما كان مظلوما فيه ومن دفع ظلما عن غيره بسوالة
لم يرجع عليه بشئ ولكن الاصح انه يرجع عليه فان اهل الحرب ظالمون
في حبس الاسير ايضا ومن اشترى منهم فقد دفع ظلمهم عنه ومع ذلك
ثبت له حق الرجوع عليه اذا كان بامر

﴿ وذكر ﴾ عن بشر بن غالب قال سئل الحسين بن علي رضي الله تعالى عنهما متى
يجب السهم للمولود قال اذا استهل يريد به نصيبه من الميراث فانه انما يستحق
ذلك اذا انفصل حيا وانما يعلم ذلك بالاستهلال (وسئل عن فكاك الاسير فقال
على الارض التي يقاتل عنها) يعني من خراج تلك الارض لانه قبل الاسر
كان يذب عن اهل تلك الارض فهم اولى بفكاكه ليكون النرم بمقابلة
الغنم وانما يفك من الخراج لانه ممدونائب المسلمين وسد خلة المحتاجين منهم
وهذا من جملة ذلك

﴿ رجوع المسائل للحسين بن علي رضي الله تعالى عنهما ﴾

﴿ جواز الشرب قائماً ﴾

(و) مثل عن الشرب قائماً مخلاً بآفة ثم شرب قائماً) وإنما قصد البيان بفعله أنه لا بأس بذلك وقد اتقنى فيه بابيه علي رضي الله تعالى عنه فإنه حين بلغه عن قوم أنهم يكرهون الشرب قائماً أو ضافياً في رجة المسجد بالكوفة ثم أخذوا إياه وشرب فضل ما فيه قائماً. وكان قصده من ذلك رد قولهم في كراهة شرب الماء قائماً.

• وذكر • (ان علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أنه أتى بأسير يوم صفين فقال لا تقتلني فقال لا أقتلك صبراً أتى أخاف الله رب العالمين وجعل سلاحه للذي جاءه) وإنما جعل ذلك له ليتقوى به على العدو حتى إذا وضعت الحرب أوزارها رده على صاحبه ان كان حياً أو على ورثته ان كان ميتاً وهو أيضاً أو يل ما نقل عن الشعبي ان علياً رضي الله تعالى عنه لم ينضم من أموال أهل الجمل إلا الكراع والسلاح. أي دفع ذلك إلى أصحابه ليتقوا به على عدوهم من غير ان يملكهم ذلك فان مال المسلمين لا يصير غنيمة للمسلمين بحال • (الأنرى) أنه لم يخمس شيئاً من ذلك وأنهم لما طالبوه التسمية بينهم قال فن ياخذ منكم عائشة رضي الله عنها) وإنما قال ذلك على وجه الإنكار عليهم فرفضناه إنما دفع السلاح إلى من دفع حاجته حتى يقتل به ثم رده على صاحبه بعد ما وضعت الحرب أوزارها.

(وإذا وقع الظهور على قوم من مشركي العرب فقدينا أنه لا يقبل من رجالهم إلا السيف أو السلام فاما صبيانهم ونساءهم فهم في لا يجبرون على الإسلام لقوله عليه الصلاة والسلام اقتلوا شيوخ المشركين واستحيوا نساءهم) والمراد بالاستحياء الاسترقاق قال الله تعالى ويستحيون نساءكم والمراد بالشرح (النساء والصبيان ثم قدينا ان حالهم كحال المرتدين والنساء والنراى من المرتدين

(١) الشرخ صفار لم يدركوا ١٢ مجمع بحار الانوار

﴿ مال المسلمين لا يصير غنيمة للمسلمين بحال ﴾

بعد ما صاروا اهل حرب يسترقون بخلاف الرجال الا ان اولئك يجبرون على الاسلام لان حكم الاسلام قد لزمهم فاما عبدة الاوثان من العرب فلم يسبق منهم الاقرار بالاسلام فلهذا لا يجبر على الاسلام من استرق من ذراريهم ثم كل من يجوز استرقاقه من الرجال يجوز اخذ الجزية منه بمقتضى الذمة كاهل الكتاب وعبدة الاوثان من العجم لان في كل واحد منهما انشاء الكافر بمنفعة تحصل للمسلمين من حيث المال (ومن لا يجوز استرقاقه لا يجوز اخذ الجزية منه كالمرتدين وعبدة الاوثان من العرب والاصل فيه حديثان (احدهما) حديث الزهري قال لم يباغتنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل من احدمن اهل الاديان من العرب الجزية الا الاسلام او القتل (والثاني) حديث معاذ رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم حنين لو ثبت على احد من العرب ولا اورق لثبت اليوم ولكن انما هو القتل والتفداء وقد بينا ان حكم التفداء قد انتسخ بقي القتل الا ان يسلم (واذا وقع السبي في سهم رجل من المسلمين فاخرج مالا كان معه لم نعلم به فانه ينبغي للذي وقع في سهمه ان يرده في الغنيمة) لان الامير انما يملكه بالقسمة رقبة الاسير لا ماله من المال فان ذلك لم يكن مملو ماله وهو مأمور بالعدل في القسمة وانما يتحقق العدل اذا كانت القسمة لا يتناول الا ما كان مملوما له (فان تفرق الغنائم وذلك الشيء مما لا يحتمل القسمة لقلته فليصدق به على المساكين) لانه عجز عن ايصاله الى صاحبه فيكون بمنزلة اللقطة في يده يتصدق به على المساكين لانه عجز عن ايصاله الى صاحبه فيكون بمنزلة اللقطة في يده يتصدق به هكذا نقل عن مكحول (انه قال لمن ابتلى بذلك ما ارى وجها احسن من ان يتصدق به والذي روى ابن عبد الرحمن بن خالد رضي الله عنهما ان الوليد اعطى ذلك من وقع

الاسير في يد • ﴿تناوله انه انما اعطاه لانه لم يعلم ان ذلك لم يكن مسلو ما للذي
قسم الغنيمة بين الناعمين وانما حسب ان الذي قسم اعطاه ذلك بنصيبه
مع الاسير الذي اعطاه اياه •

• وذكر • (ان رجلا اشترى جارية من المغنم فلما رأت انها قد خلصت له اخرجت
حلياً كان معها فقال الرجل ما دري ما هذا واتي سعد بن ابي وقاص رضي الله عنه
فاخبره فقال اجعلها في غنائم المسلمين وانطلق آخرينة تحمل فامر الماء والتراب عن
لبنة من ذهب فاتي سعدا فاخبره فقال اجعلها في غنائم المسلمين وبه ناخذ) فان المال
الذي مع الاسير كان غنيمة وبيع الامير انما يتناول الرقبة دون المال فيبقى المال
غنيمة (ومن وجد في دار الحرب كنز او قد دخل مع الجيش فان ذلك يكون
غنيمة) لانه ما يمكن من ذلك المال الا بقوة المسلمين (واذا وقعت الجارية من
السبي في سهم رجل فقالت اما جارية ذمية سباني اهل الحرب ثم اخذني المسلمون
ولا يعلم ذلك الا بقولها لم يقبل قولها) لانها صارت رقيقة حين سيئت من ارض
المدو فلا يقبل قولها في اسقاط الرق عنها (ولا باس بان يطأها مولاها بالملك
وسيمها حتى تقوم اليئنة العادلة على ما قالت) لان كل مسلم مأمور باتباع الظاهر ما
لم يتبين له غير ذلك بالحجة •

• وذكر • عن الحسن رحمه الله (انه قال للسائل في هذه الحادثة لا تقع عليها وبها
فانما كره له موافقتها على طريق التزهد) لانه لم يرها حالاً لاله (الآرى) انه
امره ببيعها ولورأها حرة كما زعمت ما امره ببيعها (واذا ظهر الامام على ارض
من ارض المشركين فهو بالخيار ان شاء خمسها وخمس اهلها وقسم اربعة اخماس
ذلك بين من اصابها كما فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك بخير واذا
قبل ذلك كانت الاراضي ارض عشر) لان المسلم لا يتبدأ بتوظيف الخراج

عليه وانما وضع عليه المشر لان فيه معنى الصدقة (وان شاء تركها واهلها يؤدون منها الخراج كما فعله عمر رضي الله تعالى عنه بارض السواد وارض الشام وما خالفه في ذلك الا نفر يسير ولم يحمدا على خلافه حتى دعا عليهم فقال اللهم اكفني بلا ولا واصحابه فاحال الحال وفيهم عين تطرف) يعني ما تو افني الطاعون وقد بينا تمام هذا في السير الصغير.

وذكر (ان عمر رضي الله عنه كتب الى سعد بن ابي وقاص رضي الله عنه اما بعد فقد بلغني كتابك تذكر ان الناس قد سألوا ان تقسم بينهم غنائهم فانظر ما جلب الناس عليك من كراع او سلاح فاقسمه بين من حضر من المسلمين وأرك الارض والأنهار لهما لها وبه نأخذ فان ما أصيب قبل الفتح والظهور وقد تحقق انفصاله عن اهل الارض وخروجه من ايديهم فيجب قسمة ذلك بين الناعمين ولا يبطل ذلك بفتح الارض والمن على اهلها قال (واظن ان لا توله والدته عن ولدها) اي لا تفرق بين الصغير وبين والديه ونحو هذا جاء الا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين رأى جارية والهة في القنينة فقال ما حالها فقالوا بيع ولدها قال لا توله والدته ولدها وقاله ولا تمس امرأة حتى تطيب رحمها) اي حتى يستبرئها وهو نظير ما جاء في الأرو لا (١) الجبالي حتى يستبرئ بمحبة قال (ولا تتخذوا حداما من المشركين كاتباً على المسلمين فانهم يأخذون الرشوة في دينهم ولا رشوة في دين الله تعالى وبه نأخذ) فان الوالي ممنوع من ان يتخذ كاتباً من غير المسلمين لقوله تعالى لا تتخذوا بطانة من دونكم ثم قال (ولا عشر على مسلم ولا على ذي ذمة وانما المشور على اهل الحرب اذا استاذنوا ان يجروا في ارضنا) وفي هذا نظر فقد اشهر عن عمر رضي الله عنه انه امر عماله بان يأخذوا من اهل الذمة نصف المشر فان وضع هذا الحديث

اجابة دعاء سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه

فالمراد منه انه ليس على اهل الذمة المشر الكامل في اموال التجارة اذا مروا به على الماشر وانما ذلك على اهل الحرب خاصة فاما اهل الذمة فليهم نصف المشر •

• وذكر عن مجاهد رحمه الله عليه (قال لما مدينة فتحت عنوة فاسلم اهلها قبل ان تقسم فهم احرار) وناويل ذلك فيما كانوا امردين او عبدة الا وان من العرب او كان رأي الامام ان يدعهم في ارضهم يؤدون الخراج فاما اذا رأى الامام ان يقسمهم وارضهم فهم عبيد لما بينا انهم اسلموا بمدغم القهر وذلك يؤمنهم من القتل ولا يبطل حق المسلمين عن رقابهم • والله الموفق •

﴿ باب ﴾

﴿ ما يحمل عليه النفي ومايركبه الرجل من الدواب ومايجوز فعله بالننائم في دار الحرب من القسمة وغير ذلك ﴾

• قال • رضي الله تعالى عنه (قدينا انه لا ينبغي للامام ان يقسم النائم في دار الحرب ولا يبيعها وان كان لو فعل ذلك فذهبته الا ان يحتاج المسلمون اليها عند الحاجة يقسم الثياب والسلاح بينهم بمدفع الخس) لان ما يشبه القسمة يجوز له ان يفعله قبل الاصابة عند الحاجة وهو التفتيل فالقسمة بمد الاصابة عند الحاجة اجوز • ولا نه انما لا يقسم مراعاة لحق المدد كيلا يقل رغبتهم في الحقوق بالجيش وعند الحاجة مراعاة جانب الدين هم معه اولى (فاما الرقيق فلا يتحقق الحاجة الى قسمتهم في دار الحرب فلا يتأكد الحق فيهم ايضا حتى حل للامام قتلهم فلا ينبغي له ان يقسمهم قبل الاحراز بالدار • فان لم يكن معه ظهير يحمل عليه الننائم نظر فان كانت في الننائم دواب فليحمل عليها الننائم وان لم يكن وكان مع عامة الجيش فضل حوله حمل الننائم عليها لان الننائم

باب ما يحمل عليه النفي ومايركبه الرجل من الدواب ومايجوز فعله بالننائم في دار الحرب من القسمة وغير ذلك

حقهم و الدواب كذاك لهم في الحمل عليها مراعاة النظر لهم فلا يتمتع من ذلك
 لاجل الخس فانه تبع لحق الناعمين على معنى انه يستحق باصابتهم وثبوت
 الحكم في التبع كنبوته في الاصل وان كان فضل الحموله مع خواص من منهم فان
 طابت انفسهم بان يحمل النساء عليها فمل وان ابوا لم يكرههم على ذلك لان
 الدواب لخواص منهم والفتية لمسامتهم فاعتبار جانب غير صاحب الدابة
 يدعو الى حملها على الدابة واعتبار جانب صاحب الدابة بمنه من تحملها على دابة
 بنير وضاه وليس حق البعض تبعاً لحق البعض ﴿ الا ترى ﴾ لو اراد ان يحمل
 بعضهم على دواب البعض لم يكن له ذلك بنير وضاه فكذلك حكم حمل النساء
 ﴿ ثم اذا ابوا فينبني ان يقسم ذلك بينهم حتى يتولى كل واحد منهم حمل
 نصيبه بالطريق الذي يمكنه ﴾ لان الحاجة قد تحققت اذ لو لم يقسم في هذه الحالة
 احتاج الى تركها وفيها بطل حقهم عنها اصلاً وان كان بحضرة تجار يشترون
 ذلك فلا بأس بان يبيعها منهم لانه لما جازله القسمة في هذه الحالة جاز البيع فان
 كل واحد منهما تصرف يبتنى على ناكدا الحق ﴿ ثم بعد البيع يقسم الثمن بين الناعمين
 ولا يؤخر ذلك الى الخروج من دار الحرب ﴾ لان بنفوذا البيع يساكد حق
 الناعمين وينقطع شركة المدممهم في الثمن فلامضى لتاخير القسمة بعد ذلك
 كما بعد الا حراز بدار الاسلام *

﴿ واذا رأي الامام ان يستاجر الحموله من اصحابها باجر معلوم فذلك صحيح
 ويكون الاجر من النساء بدأ به قبل الخمس ﴾ لان في هذا الاستيجار
 منفعة للناعمين فهو كالا استيجار لسوق الفم والرمك *

﴿ وحق اصحاب الحموله في ذلك لا يمنع صحة الاستيجار لانه لا ملك لهم فيها قبل
 الا حراز القسمة وشركة الملك هو الذي يمنع صحة الاستيجار لاشركة الحق

كافي مال يت المال (ويستوي في ذلك ان رضى به اصحاب الحمولة او ابوا اذا كان
 بهم غنى عن تلك الحمولة) لانهم بهذا الاباء قصدوا التفتت فان في هذا الاستيجار
 منفعة لهم من حيث انه يحصل لهم الاجرة بمقابلة منفعة لا يبق لهم بدون هذا
 الاستيجار وفيه منفعة للغانين ايضا فكانوا متمتعين في الاباء والقاضي لا يلتفت
 الى اباء التفتت ولا ان ابتداء الاستيجار وقهاء الاجارة عند تحقق الحاجة صحيح
 من غير الامير فن الامير اولى وبانه في استيجار السفينة مدة معلومة اذا انتهت
 المدة او مات صاحب السفينة والسفينة في لجة البحر وكذلك استيجار
 الاوعية لحمل المائع فيها مدة معلومة اذا انتهت المدة وهم في المفازة او مات
 صاحب الدابة فانه ينبد العقد بعد انتهاء المدة ويبقى بعد الموت في هذا الموضع
 باجر المثل وبالمس في حالة البقاء وكان ذلك لاجل الحاجة فكذلك في الغنائم
 اذا تحققت الحاجة الى حملها (الا ان يكون الامام بقدر على حمل الغنيمة بغير اجبار
 منه لاصحاب فضل الحمولة فيشئ لا يترض لمحو انهم) لان الحاجة لم يتحقق
 وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحمل مال امرئ مسلم الا بطيبة
 نفس منه

القاضي لا يلتفت الى اباء التفتت

لا يحمل مال امرئ مسلم الا بطيبة نفس منه

مسئلة استيجار السفينة والاروعية

(وان كانت الغنيمة سببا يقد ر على ان يمشيهم فعل ذلك ولا يجبر اصحاب
 الحمولة) لانه ليس في هذا اكثر من ان السبي يلحقهم نمب في المشى ولاجل ذلك
 لا يجوز له اجبار اصحاب الحمولة على مالا تطيب به انفسهم (وان لم يقدر على ذلك
 ولم يكن مع احد فضل حمولة فانه ينبغي له ان يحرق بالنار ما يحترق من غير
 الحيوان وما لا يحترق كالخديد فنه في موضع لا يطلع عليه اهل الحرب وما كان
 من رجال السبي يضرب اعناقهم وما كان من النساء والعبيان خلى سبيلهم في
 موضع ينل انهم يضيعون فيه وما كان من حيوان ذبحه ذبحا ثم حرقه بالنار ولا ينبغي

له ان يحرق شيئا من ذلك وفيه الروح) لاز ذلك. ثلثة. ولان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قال لا يذب بالنار الاربعها. والحاصل انه بعدما وقع في يده شيء
 فالواجب عليه شيان (احدهما) قطع منفعة المشركين عن ذلك اصلا (والآخر)
 اصال المنفعة الى المسلمين فان قدر عليها فلياتهم ما وان عجز عن احدهما فليات
 بالآخر وهما قد عجز عن احدهما وهو قادر على الآخر وهو قطع منفعتهم عنها
 لكيلا يتقوا بها على المسلمين بحال. ولانه مأمور بان يفعل ما فيه الكبت
 والغيظ للمدوء في جميع ما قلنا تحقيق معنى الغيظ والكبت لهم. ثم لا يكون هو
 متقلا للنساء والصبيان بتركهم في مضية ولكنه يكون ممتثلا من الاحسان
 اليهم بالنقل الى العمران وترك الاحسان لا يكون اساءة (الآثرى) ان من
 صر باسراة او صبي في المعازة وهو يقدر على نقله الى العمران فلم يفعل لم يكن ضامنا
 شيئا من بدله ولكن كذلك يضيع عما قام على المسلمين دوابهم وما نقل عليهم
 من متاعهم.

(واذا اشتري الرجل دابة في دار الاسلام وغزا عليها فوجد بها عيافي
 دار الحرب فان كان البائع معه في المسكر خاصه حتى يردها عليه) لانه صار
 مظلوما من جهة بتدليس السيب فله ان يتصف منه (وان لم يكن حاضرا فانه
 ينبغي له ان لا يركبها ولكن يسوقها معه حتى يخرجها فيردها) لان الركب
 بعد العلم بالسيب يكون رضاه منها فليعزز من ذلك (الا ان يركبها ليسقيها
 او يسوقها الى مملها او حمل عليها فله ان هذا لا يكون رضاه منها بالسيب)
 لانه لا يتمكن من ردها الا ان يسقيها او يملها فربما لا تنقاد له في ذلك ما لم يركبها
 فلا يكون ذلك دليل الرضاء منه فاما الركب لحاجة نفسه او لحمل امتعته عليها
 دليل الرضاء منه من حيث انه انتفاع بملكه فيكون ذلك آية رضاه بتقرر

لا يذب بالنار الاربعها

ترك الاحسان لا يكون اساءة

هلكه (ويستوى في ذلك ان لم يجد دابة اخرى او وجدها) لاز المنز الذي له
غير معتبر فيما يرجع الى حق البائع والركوب لحاجته دليل الرضاء فيكون
بمنزلة التصريح بالرضاء *

(فان اتى الامام واخبره خبره فقال له الامام اركبها فركبها امره لم يستطع ردّها
ايضا) لانه هو الذي اتهم ذلك من الامام وقد كان متمكنا منه قبل امره
فلا يتغير الحكم باعتبار امره بصدان يركبها ائما (فان اكرهه الامام على ذلك حين
خاف الهلاك عليه فان قصها ركوبه فكذلك الجواب بمنزلة ما لو تميت في
يده باقة سموية وان لم يقصها ركوبه فله ان يردّها باليب) لان عند الاكره
ينعدم الفعل من المكره ويصير آله ان كان الاكره بالقتل وان كان بالحبس
والقيد ينعدم به الرضاء وانما كان لا يستطيع ردّها بعد الركون لوجود
دليل الرضاء فاذا انعدم ذلك في الركوب مكرها يتمكن من ردّها *

(وان لم يكرهه ولكنه قال اركبها وانت على ردك لها فركبها لزمته وكان هذا
القول من الامير باطلا لانه قوى بخلاف حكم الشريعة وليس قضاء من
جهته) لان القضاء يستدعي مقضيه ومقضيه عليه (فان ارتفعها الى قاض بعد
ذلك فردّها باليب على طريق الاجتهاد لما قال له الامير ذلك ثم ردت
الى قاض آخر يرى ما صنع الاول خطأ فانه يصح قضاء الاول ولا يردّه) لان
قضاء الاول حصل في محل الاجتهاد فان ظاهر النصوص الموجبة لطاعة
الامير يخرج ركوبه من ان يكون رضى باليب (وكذلك التنصيص من
الامير بقوله وانت على ردك يسقط اعتبار دليل الرضاء باليب منه عند
الركوب) لان الدليل انما يعتبر اذا لم يوجد التنصيص بخلافه (ثم اذا تمرد
ردّها فان كان ذلك لوجود دليل الرضاء منه لم يرجع بحصة اليب من الثمن

عند الاكره انعدم الفعل من المكره ويصير آله ان كان الاكره بالقتل
عند الاكره انعدم الفعل من المكره ويصير آله ان كان الاكره بالقتل

وان كان نقصان دخلا بان كان زكيا مكرها فانه يرجع بحصة العيب من
الثمن الا ان يرضى البائع بالرد عليه (وهذا لان دليل الرضا كصريحه بالرضا
ولو اكره على الرضا بالعيب صريحه بالم يسقط به حقه في الرد فكذلك اذا
اكره على ما يكون دليل الرضا فاذا انعدم الرضا بقي اعتبار النقصان
فكان ذلك حصل غير صنيع احد وذلك يمكنه من الرجوع بنقصان العيب
الا ان يرضى البائع بالرد عليه

(واذا اصاب المسلمون غنائم وكان فيها مصحف لا يدري ان المكتوب فيها
توراة او انجيل او زبور او سفر فليس ينبغي للامير ان يبيع ذلك من المشركين
بخافة ان يضلوا به فيكون هو السبب لتفتتهم واصرارهم على الكفر وذلك
لارخصة فيه وكذلك لا يبيع من مسلم لانه لا يامن ان يبيع ذلك منهم
ايضا فيضلوا بسببه) وكذلك لا يقسمه بين الغنائم لانه لا يامن على من وقع
في سهمه ان يبيعه من المشركين فيضلوا بسببه (ولا ينبغي له ان يحرق بالنار ذلك
ايضا لانه من الجائز ان يكون فيه شيء من ذكر الله تعالى او مما هو كلام الله
تعالى قبيح احراره بالنار من الاستخفاف بالانجني والذي يروي عن عثمان
رضي الله تعالى عنه انه فعل ذلك بالمصاحف المختلفة حين اراد جمع الناس على
مصحف واحد لا يكا ديصح فالذي ظهر منه من تعظيم الحرمة لكتاب الله
تعالى والمداومة على تلاوته آباء الليل والنهار دليل على انه لا اصل لذلك الحديث
ولكنه ينظر في ذلك فان كان لورقة قيمة مما الكتاب وجمل الورق في القيمة
وان لم يكن لورقة قيمة فليفسل ورقة بالماء حتى يذهب الكتاب ثم يحرقه بعد
ذلك ان احب) لانه لا كتاب فيه ورعما يكون في احراره بعد غسل المكتوب
فيه معنى البقيظ للمشركين فلا بأس بان يذله (ولا ينبغي له ان يدفن شيئا من

ولو اكره على الرضا بالعيب صريحه بالم يسقط به حقه في الرد
عدم جواز احرار المصاحف والكتب التي فيها اسماء الله وتاويل ما نقل من ذلك عن عثمان رضي تعالى عنه

ذلك قبل نحو الكتاب لانه لا يامن من ان يطلبه الشر كون فيستخرجونه
وياخذون بما فيه فيزيدهم ذلك ضلالا الى ضلالهم وفي هذا التلليل اشارة الى
انه اذا كان يامن من ذلك فلا بأس بان يدفنه فيكون دليلا لقول من يقول من
اصحابنا فيما اذا قطع اوراق المصحف انه لا بأس بدفنه في مكان طاهر و
النفل بالماء احسن الوجوه فيه كما ذكره *

(وان اراد شره رجل ثقة من المسلمين ومن عليه ان يسيه من الشر كين فلا بأس
بان يسيه منه الا لم لانه ما تقوم ولهذا لو باعه جاز به الا ان كراهية يسيه
لخوف الفتنة وذلك بعدم هتافه ونظير بيع المصير ممن يعلم انه لا يتخذ خيرا)
(قال مشايخنا) وكذلك الجواب فيما يجده المسلم من كتب الباطنية واهل
الاهواء المضلة فانه يمنع من بيع ذلك مخافة ان يقع في يدا اهل الضلالة فيفتوا
به وانما يفعل به ما ذكرنا في هذا الموضع *

(ولو وجد وافي الفتناء صليبا من ذهب او فضة او تماثيل او دراهم او دنانير
فيها التماثيل فانه ينبغي للامام ان يكسر ذلك كله فيجعل تبرا) لانه لو قسمه
او باعه كذلك ربما يسيه من يقع في سهمه من بعض المشركين بان يزيدوا له
في منه رغبة منهم في لباسه او في ان يبدوه فليحترق ذلك بكسر الصليب
والتماثيل والذى يروى ان معاوية رضي الله تعالى عنه بث به بالبيع بارض
الهند فقد استعظم ذلك مسروق على ما ذكره محمد رحمه الله ذلك في كتاب
الزكاة ثم قد بينا تاويل ذلك الحديث في شرح المختصر (فاما الدراهم
والدنانير فلا بأس بقتلها وبها قبل ان يكسر) لان هذا مما لا يلبس ولكنه
يتبدل في المالمات (الآرى) ان المسلمين يتبايعون بدراهم الا حاتم
في التماثيل بالتيجان ولا يمنع احد عن الممالة بذلك وانما يكره هذا بما يلبس

وجوز دفن المصاحف في مكان طاهر وغسلها بالماء بعد الاقطاع

او يعبد من دونه الله تعالى من الصليب ونحوها وحكم هذه الاشياء حكم
مالواصباوا برابط وغير هاء من المازف فهناك ينبغي له ان يكسرها ثم يبيعها
او يقسمها حطبا الا ان يبيعها قبل ان يكسرها ممن هو ثقة من المسلمين يعلم انه
يرغب فيها للحطب لا للاستعمال على وجه لا يحل فيشتد لابس بذلك) لانه
مال متنع به فيجوز بيعه للانتفاع به بطريق مباح شرعا (وما وجد في الغنائم
من كلب صيدا وفدا وبازي فلا يابس بقسمة ذلك بين المسلمين) لانه مال
مقوم يجوز الانتفاع به بطريق مباح شرعا ولهذا يجوز علمنا ببيعها واستدل
عليه بحديث ابراهيم رضى الله تعالى عنه (١) قال رخص رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم لاهل البيت القاصي في الكلب يتخذونه
يعنى للعرس ثم شبه الكلب بالهرة وبيع الهرة جائز لانه متنع به وان كان
لا يحل اكله فالكلب المتنع به مثله *

(ومن وجد من الغزاة في دار الحرب فدا او صقرا او بازا غير مملوك لاحد
فاخرجه الى دار الاسلام فانه يحمل ذلك في الغنيمة) لان هذا مال متقوم بمد
اخرجه وهو لم يتوصل الى المكان الذي اخذ ذلك فيه الا بقوة المسلمين
فطيه ان يحمل ذلك في الغنائم (بمنزلة مالواخذه من بعض المشركين) ونظيره
فيما تقدم فيما اذا وجد كنز او مدينا في دار الحرب واستخرج منه مالا (وكذلك
لو استخرج من البحر لؤلؤا او عنبرا في موضع من دار الحرب فانه رد ذلك
كله في الغنيمة) لانه ما توصل الى ذلك المكان الا بقوة المسلمين (وكذلك ان
اصاب سمكا في ذلك الموضع) الا انه لابس بان يتناول السمك ويطعم اصحابه
كما هو الحكم في طعام الغنيمة (وكذلك لو اصطاد بكلب او فهد او بازي من
(١) هو ابراهيم النخعي سيد فقهاء الكوفة وشيخ شيخ الامام الاعظم

كسر المازف وبيعها وتقسيم حطبها

بيع الهرة وكلب الصيد جائز

بمنزلة الكلب المتخذ

الغنيمة فان ما يهطاده يكون من جملة الغنيمة (الا انه لا باس بان تناوله كسائر
الاطعمة واهل الشام يفرقون بين ما يكون من ذلك مملوكا لادم وياخذونه
منهم وبين ما لا يكون مملوكا فيقولون فيما لا يكون مملوكا هو سالم له بظاهر
قوله صلى الله عليه وآله وسلم الصيد لمن اخذته ولان الغنيمة اسم لال
مصائب بطريق فيه اعلاه كلمة الله تعالى واعزاز الدين وذلك فيما تملك على
المشركين بطريق القهر اما ما يوخذه من المال المباح الذي هو نافته بين الناس
فانه لا يكون غنيمة وبهذا الحرف يفرقون بين هذه الاشياء وبين ما ليس
بتافه كالذهب والفضة والنعير والؤلؤ (الارى) ان ما يوجد في
دار الاسلام مما يكون نافعا كالصيد والخطب والحشيش لا يجب فيه الخمس
وما لا يكون نافعا كالذهب والفضة المستخرجة من المعادن يجب فيه
الخمس وكذلك اللؤلؤ والنعير على قولهم بخلاف السمك الا انا نقول
ما اصيب في دار الحرب بقوة الجيش فانه لا يكون من جملة الغنيمة وفي هذا
يستوى ما كان مملوكا لهم وما لم يكن مملوكا لهم لان دار الحرب موضع ولايتهم
وفي اصابة ذلك في موضع ولايتهم معنى المتابعة لهم فاذا حصلت تلك الاصابة
بمنة الجيش يكون حكمها حكم الغنيمة (الارى) ان الفزاة لو استخرجوا
من بعض جبالهم الباقوت والزرجد فانه يكون ذلك غنيمة وان كان المسلم
لو وجد شيئا من ذلك في جبال ارض الاسلام لم يكن فيه خمس على ما قال
صلى الله عليه وآله وسلم ليس في الحجر زكوة وهذا كله حجر الا ان بعض
الاحجار اضواء من بعض فرفدا ان ما يوجد من ذلك في دار الحرب فيخرج
بقوة الجيش لا يكون قياس ما يوجد في دار الاسلام *

(ولو اراد الناس ان يهطاد بكلب او فدا وبازى من الغنيمة فذلك

هو ان المسلم لو وجد شيئا من الباقوت والزرجد في جبال ارض الاسلام لم يكن فيه خمس
وما يستخرج في دار الاسلام من المعادن كالذهب والفضة يجب فيه الخمس

مكروه له) لانه انتفاع بما هو من الغنينة من غير حاجة فهو بمنزلة ركوب الدابة ولبس الثوب من الغنينة (فان ارسله فذهب ولم يمد اليه فلا ضمان عليه فيه) لان اكثر ما فيه انه بالارسال مستهلك له ومن استهلك شيئا من القنائم في دار الحرب لم يضمن ولكنه يؤدب على ذلك ان فعله بغير اذن الامير فهذا مثله *

(ولو وجد في القنائم فرس مكتوب عليه حيس في سبيل الله فان كانوا اعداء وجدوا ذلك في عسكر المسلمين او بالقرب منه حيث يكون اغلب الراي فيه انه للمسلمين فهو بمنزلة اللقطة فالسبيل فيه التعريف بمنزلة ما لو وجد ذلك في دار الاسلام ولا يكون حيسا بما عليه من السمة لان السمة ليست بحجة حكومية الا ترى انه لا يستحقها الملك ولا اليد (وان وجدوا ذلك في موضع هو في يداهل الحرب مما يكون غالب الراي فيه انه للمشركين فان هذا غنينة كسائر القنائم) لانه هذه السمة لا يثبت استحقاق شيء في الحكم فوجودها كعدمها ويحتمل ان يكون المشركون فعلوا ذلك ليلبسوا على المسلمين اذا خرج بعضهم الى المعسكر عينا يتجسس اخبار المسلمين والمحتمل لا يكون حجة (والدليل) عليه ان مثل هذا الفرس لو كان في يد مسلم يبيعه لم يمنع من بيعه باعتبار هذه السمة فهذا بين ان السمة لا تكون حجة في احكام المسلمين (ولو شهد قوم من المسلمين انه من الخيل الحيس وقد حضر صاحبه الذي كان في يده فلان الامام يرده عليه قبل القسمة وبعد القسمة بغير شيء) لان على قول من يجوز الوقف الفرس الحيس كالوقف في الحكم لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولا يتملك المشركون بالاحراز ولا المسلمون بالاخذ منهم فيجب رده على القيم الذي كان في يده ويموض من وقع في سهمه قيمته من بيت المال وورد

الثلث على المشتري ان كان باعه الامام ويكون الحكم فيه كالحكم في المدبر يأسره
المشركون ثم يصيبه المسلمون (فاما على قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه
فالحكم في هذا كالحكم في غيره من افراس المسلمين يحوزها المشركون) لان
عنده هذا عمل للتملك بالارث والبيع فيكون عملا للتملك بالاغتنام ايضا
(واذا قسم الامام الفنائم في دار الاسلام وعزل الخمس ثم اغار العدو على ما عزله
للمسلمين فاحرزوه ثم ظهر عليه المسلمون فان عرف ذلك قبل القسمة رد في الخمس
كما كان) لان حق ارباب الخمس تأكيد في الخمس كما ان حق الناعمين قد تأكد
في الاربعة الاخماس (وان كان لم يعرف ذلك حتى يقسم بين الناعمين فهو
سالم لهم) لان الامام لو اخذه لارباب الخمس بعد القسمة اخذه بالقيمة
ولا فائدة لهم في ذلك *

(ولو كان باعه قبل القسمة ثم علم انه من الخمس فان كان باعه بقيمته او اكثر فهو سالم
للمشتري) لانه لو اخذه اخذه من يده بالثلث ولا فائدة في ذلك لارباب الخمس
(وان كان باعه باقل من قيمته فله ان ياخذه بالثلث) لان الاخذها هنا مفيد
لارباب الخمس فانه يعطى الثلث من الخمس ويجعل ما بقى مقسوما بينهم *

(وما وجدته المسلمون من متاع على ساحل البحر او وجدوا سفينة قد خربتها
الريح فرمت بها على الساحل وفيها امعة فان كان ذلك الموضع الذي وجدت
فيه من ارض الحرب فهي في الخمس سواء كان ذلك المتاع مما يتخذ المسلمون
او المشركون) لانهم انما وصلوا الى ذلك الموضع بقوة الجيش فيكون المصاب
غنيمة وبان كان ذلك من متاع المسلمين لا يخرج به من ان يكون غنيمة (كالمال
وجدوا ذلك في حصن من حصونهم) وهذا لانه يتوهم ان يكونوا اشتروا ذلك
من تجار المسلمين او اخذوه من المسلمين قهرا او احرزوه (وان وجدوا ذلك في

موضع من الساحل هو من ارض اهل الاسلام فالحكم فيه ما هو الحكم في
اللقطة ويستوى ان كان ذلك من متاع يتخذه المسلمون او المشركون الا ان
يكونا كبر الراى فيه انه كان للعدو فيشذ بخمس وما بقى يكون للناجين
لان ما يوجد على ظاهر ذلك الموضع منزلة ما يوجد في باطنه (ولو استخرجوا
كنزاً من موضع هو من دار الحرب يكون حكمه حكم الغنية وان استخرجوا
ذلك من موضع من دار الاسلام يجب الخمس فيه ويكون ما بقى لمن اصابه
سواء كان الموجود من دراهم الا عاجم او غير ذلك الا ان يكون اكبر الراى
ان ذلك من موضع اهل الحرب) وهذا لان البناء على الظاهر واجب فيما
يتعذر الوقوف فيه على الحقيقة وغالب الراى منزلة اليقين فيما لا يمكن
اثنائه بحجة اخرى •

(فاذا دخل المسلمون دار الحرب فدلوا على قبور الكفار فيها الاموال
والسلاح قد دفنت معهم فلا بأس بان يحفروا تلك القبور ويستخرجوا ما فيها
وهذه عادة بعض اهل الحرب بانهم يدفنون الاطال منهم بالسلاحهم واعيان
اموالهم وفي استخراج ذلك منفعة للمسلمين فلهم يتقنون تلك الاسلحة على
قتالهم وحرمة قبورهم لا تكون فوق حرمة بيوتهم فاذا جاز الهجوم عليهم في
بيوتهم لاخذ ما فيها من الاموال فكذلك يجوز حفر قبورهم) وهذا لان هذه
الاموال ضائعة والموضع الذي يدفن فيه الاموال يكون كنز الاقرباء به
فارقا لما ارادوا حفر القبور لنيل ما كان الموتى لان ذلك ليس بمال ضائع
هو مصروف الى حاجة الميت •

(ثم من استخرج شيئاً من هذه الاموال فهو غنية بخمس) لانه ما وصل اليها
الابوة العسكرية (وما وجدوا من متاع المشركين او المسلمين شيئاً لم يسقط منهم

جواز حفر قبور المشركين لاستخراج ما دفن معهم من الاموال

مثل السوط والحذاء والجل فانه لا يحمل ان كان غنيا ان يتنعم بشي من ذلك
ولكنه ان كان من متاع المشركين فهو غنيمة وان كان من متاع المسلمين فهو
بمنزلة اللقطة فان كان محتاجا الى ذلك انتفع به وهو ضامن لما قصه اذا جاء صاحبه
بمنزلة مالو وجد ذلك في دار الا سلام) فان قيل * فقد جاءت الرخصة في
السوط ونحو ذلك كما في حديث الصبي بن معبد التلي على ما رواه في كتاب
اللقطة * قلنا * وأويل ذلك في السوط المنكسر ونحوه مما لا قيمة له ولا يطلبه
صاحبه بعدما سقط منه وربما القاه واستدله بما اذا كان شيئا له قيمة ويطلب
ان صاحبه ما القاه بل سقط عنه وهو في طلبه فحكمه حكم اللقطة اعتبارا للقليل
بالكثير * (الآرى) الى ما جاء في الحديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال ردوا الخيط والخيط قليل له ان فلانا اخذ قبالي من شمر فقال قبالي من نار *
واذا كان هذا الحكم في النية فما ظنك في مال المسلمين وقد اشار في الكتاب
الى ازالة مخالفات في المسئلة وعم بعض اهل الشام فاتهم بخصون في السوط ونحوه
ثم بين فساد مذهبهم فقال (ارأيت لو كان سوطا يساوي عشرة دراهم اكان
يجوز له ان يتملك وهو بحيث لو سرقه من صاحبه قطعت يده فيه * (ارأيت) *
لو كان عشرين سوطا بهذه الصفة فمرفنا ان الذي لا بأس بان يتنعم به هو ما ليس
بمقوم ولا يطلبه صاحبه مثل النوى وقشور الرمان وبسر الابل وجلد الشاة الميتة
وما شبه ذلك فاما ما يملك ان صاحبه يطلبه فهو بمنزلة اللقطة في يده * والدابة المجفاه
التي يملك ان صاحبها تركها اذا اخذها انسان فاخرجها فليده ردها ولا يحمل ذلك
بمنزلة السوط يليق به صاحبه * (القياس في الكل واحد الا انا استحسننا في السوط
لان صاحبه القاه رغبة عنه فقد كان قادرا على حمله وماترك الدابة رغبة عنها وانما
تركها المجزءة عن اخر اجها فلا يزول ملكه عنها بذلك * (ارأيت) * لو كانت جارية

مسئلة اخذ السوط الساقطة وغيره

مريضة تركها الجزء عن اخر اجها فاخذها انسان واحسن اليها حتى برئت
من مرضها كان محل له ان يطمها من غير سبب من اسباب الملك له فيها فهذا
ونحوه اخذنا في الخيول بالقياس *

(ولو ادعى الذي في يده الدابة على صاحبها انك قلت حين خليت سيبلها من
اخذها فبهي له وجحد ذلك صاحبها فالقول قوله مع يمينه) لان دعواه هذا
السبب عليه كدعواه انه باعها منه * فان اقام اليينة او نكل صاحبها عن اليمين
سلمت الدابة للذي اخذها سواء كان حاضرا حين قال صاحبها هذه المقالة
او لم يكن للحديث الذي رواه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الهدايا
من شاء فليقطع * وقد تقدم بيان هذا الجنس من المسائل * وبعد صحة الهبة لما
صلحت في يد الموهوب له وسمنت فليس للواهب ان يرجع فيها لان الزيادة
المتصلة تمنع الرجوع من الهبة * والله اعلم *

﴿ باب ﴾

﴿ قسمة الغنائم التي تقع فيها الخطأ ﴾

(واذا رأى صاحب المقاسم ان يقسم الاجناس المختلفة بين الغانمين فيعطى كل
واحد منهم جنسا بنصيبه فذلك جائز بعد ان يعتبر المعادلة في المالية) لان حق
الغانمين في المالية دون العين ﴿ الا ترى ﴾ ان له ان يبيع الكل ويقسم الثمن بينهم
وفي القسمة بهذه الصفة اعتبار معنى المعادلة فيما هو حقهم (وهذا بخلاف قسمة
المال المشترك كالمرورث والمشتري فان هناك عند اختلاف الجنس لا يجبر
عقاضن الشركاء على القسمة جملة واحدة) لان الشركة هناك ثابتة في العين
﴿ الا ترى ﴾ انه لو اراد ان يبيع العين ويقسم الثمن بينهم لم يكن له ذلك بدون
رضاهم ﴿ وبوضعه ﴾ ان الملك هناك ثابت في العين ويقسم الثمن بينهم لكل واحد

منهم في كل جنس ولهذا الواعق بعضهم نفذته في نصيبه فيتحقق معنى المعاوضة في قسمة الاجناس جملة واحدة (وهاهنا ملك للفاين قبل القسمة ولهذا لو اعاق بعضهم شيئا من الرقيق لم ينفذ عقه ولو استولد جارية لم تصر ام ولد له ولا يثبت النسب منه ولكن يسقط الحد لشيبة فكانت القسمة هاهنا تملكها من كل واحد منهم بما يطيه بحقه ابتداء فيستوي فيه الجنس الواحد والاجناس المختلفة فان وقت جارية منها في سهم رجل فاقت الينة انها حرة ذمية قد سبها المشركون فان كان شهودها من اهل الذمة لم يقبل شهادتهم لان هذه الينة تقوم على المسلمين في ابطال ملكهم (وان كان شهودها مسلمين قبلت الشهادة وقضى بها حرة) ثم في القياس يرجع المستحق عليه على الجند فيأخذ منهم حصته مما اخذوا كما في قسمة الميراث اذا استحق نصيب بعض الشركاء ولكنه استحسن فقال (الامام يوضح الذي وقت في سهمه قيمتها من بيت مال المسلمين ولا يتقاضى تلك القسمة وكذلك لو قامت الينة انها مدبرة لم لم اوام ولد له) وهذا لانه يتذر رجوعه عليهم بحصته لكثرتهم وتفرقهم في القبائل والتمذر كالمتع ثم دفع الضرر عن المستحق عليه واجب وذلك في ان يوضح له قيمتها من بيت المال لان هذا من نواب المسلمين ولانه لو بقي شئ من الغنيمة مما يتذر قسمته فانه يوضع ذلك في بيت المال فكذلك اذا لحق غرم بجمل ذلك على بيت المال لان الغرم مقابل للغنم ولان هذا خطأ من الامام فيما عمل فيه للمسلمين فيكون في بيت مال المسلمين (وكذلك ان استعقت جارتان او ثلاثة او نحو ذلك مما لا يكون فيه ضررين في بيت المال وكذلك لو اغفل رجلا او رجلين عند القسمة فهذا مالوا استحق نصيبه سواء فاما اذا قامت الينة على الف رأس او اكثر انهم من اهل الذمة وقضى بحريتهم

فان القاضي لا يמוש المستحق عليهم من بيت المال ولكن يقول لهم اتوني بمن
قدرتم عليه من الجند حتى اردكم عليكم بمحاصركم من الغنيمة) لانه كما يجب
دفع الضرر عن المستحق عليهم يجب دفع الضرر عن عامة المسلمين وفي التزام
التعويض من بيت المال عند كثرة المستحق اضرار بالمسلمين في بيت ما لهم
وربما ياتي ذلك على جميع مال بيت المال او يزيد على ذلك فلهذا اخذنا بالاستحسان
اذا قل المستحق وعاد الى القياس اذا كثر المستحق (واي رجل جاءوا به وقد اخذ
من الغنيمة شيئا اعطاهم حصتهم مما في يده واعطاهم ايضا نصيبهم من الخمس ان
لم يقسم ذلك بين المساكين وان كان قسم اعطاهم ذلك من اموال الصدقات
فان لم يكن في بيت المال من اموال الصدقات شيء كان ذلك ديناً فيما ياتيه من
ذلك المال) لان حقهم كان ثابتاً فيما دفعه للخمس وفيما دفعه الى غيرهم فلا يسقط
حقهم عن ذلك الا بسلاطة نصيبهم لهم من محل آخر وقد بين انه لم يسلم
(فاذا جاؤا بقوم كثير ممن اخذوا الغنائم وقالوا للامير اجمع ما في ايديهم فاقسمه
بيننا وبينهم بالسوية لا بنا واما هم شرعاً سواء لم يفعل ذلك ولكنه ينظر الى
حصتهم مما في ايدي الذين احضروهم فيعطيه ذلك القدر) لان المليك من
الامام بالقسمة قد صح من كل واحد منهم فلا يبطل ذلك الا في قدر ما يتيقن
بالسبب المبطل فيه وذلك مقدار حصتهم من ذلك وما واء ذلك من حقهم
في يد سائر الغانمين فلم يحضروهم لا يقضى لهم به

(وهذا بخلاف ما اذا كان المقسوم بينهم جنساً واحداً من المكيل والموزون فان
هناك يقسم ما في ايدي الذين احضروهم بين جماعتهم كل القسمة لم تكن الا ذلك
وكانهم الغانمون خاصة) لان القسمة في المكيل والموزون تميز محض (الانرى)
انه ينفرد به بعض الشركاء ولا تملك القسمة بين المشترين لا تمتع

كل واحد منهم من بيع نصيبه مراوحة فالذين لم يقدر عليهم قد اخذوا مقدار حقهم
وزيادة فيجمل الزيادة كالتساوى فاما في العروض والاجناس المختلفة فيمكن
معنى الماوضة في القسمة (الارى) انه لا يفرد به بعض الشركاء وانه ليس
لواحد من المشترين بعد القسمة ان يبيع نصيبه مراوحة على قدر ما غرم فيه من
التمن فلذا يعتبر مقدار نصيب المستحق عليهم فيما في يد الذين احضروهم
في الاصل فيرد عليهم بذلك القدر قال (الارى) ان رجلا لومات عن ثلاثة
اعبدوا ثلاثة بنين فقسم القاضى الميدينهم واخذ كل واحد منهم عبدا ثم استحق
نصيب احدهم او ظهرت حرته فوجد احد صاحبيه لما اخذ مما في يده الا قدر
نصيبه في الاصل وهو الثلث من العبد الذى في يده ولو كان المقسوم بينهم
مكيلا او موز وناو المسئلة بحالها فانه ياخذ منه نصف ما في يده (والفرق)
بينها كما ذكرنا فاذا كان هذا الحكم في القسمة التي تبني على الملك وهي لا تضمن
التملك ابتداء ففى القسمة التي تبني على الحق وفيها عليك العين ابتداء او لى
(ولو سمع بهذا الاستحقاق بقية الجند الذين اخذوا الرقيق فهم في سعة من
بيع ما في ايديهم وجماع الامة التي اصاب كل واحد منهم ما لم يقض الحاكم
عليه لمن استحق نصيبه بحصته مما في يده) لانه ملكها بالقسمة بتمليك الامام
ابتداء منه فلا يبطل ملكه في شئ منها ما لم يقض القاضى بابطال ذلك التملك عليه
وهذا بخلاف الميراث فانه هناك لا يحل لمن لا يستحق نصيبه ان يطأها
ولا ان يبيعها بهما استحق نصيب احدهم لان هناك القسمة كان تميز المالك
لا تملك ابتداء ويمكن فيها معنى الماوضة من حيث انما اخذ كل واحد منهم
اخذ بعض نصيبه فيها وبعضه عرضا عن نصيبه فيما اخذه صاحبه (فاذا ثبت بالينة
حرية الاصل او الاستحقاق في نصيب احدهم فقد بطلت تلك القسمة وعاد الحكم

رجل مات عن ثلاثة اعبدوا ثلاثة بنين ثم استحق نصيب احدهم

فيها كما كان قبل القسمة فلهذا لا يحل له ووطؤها ولا بيع نصيبه شريكه منها
وحقيقة هذا الفرق تبين بما قدمنا أنه لا ملك للناعمين قبل القسمة حتى لو اعتق
بعضهم لا ينفذ عتقه ولو استولد لم يصبح استيلاده مفر فتان الملك ثبت بالقسمة
ابتداء وفي الموروث الملك ثبت للشر كما هو حتى ينفذ العتق والاستيلاد فيه من
بعضهم قبل القسمة وإذا بطلت القسمة بالاستحقاق كان المستحق عليه مال الكا
لنصيبه مما في يد صاحبه قبل قضاء القاضي كما كان قبل القسمة وفي الغنيمة
المستحق عليه بعد بطلان القسمة لا يملك شيئا مما في يد صاحبه قبل قضاء القاضي
كما لم يكن مالكا له قبل القسمة (بوضعه) أن في الغنيمة لو رأى الإمام أن لا يطل
القسمة وأن يروض المستحق عليه قيمة نصيبه من بيت الله كان له ذلك
وفي الميراث لو أراد القاضي أن يفعل مثل ذلك لم يتمكن منه كان للمستحق
عليه أن يرجع بنصيبه فيما أخذه شريكه شاء الحاكم أو أبى وبه اوضح الفرق بين
الفصلين *

(ولو أن المولى لقسمة الغنائم عزل الخمس والأربعة إلا خماس لم يطأ احدا شيئا
حتى سرق الخمس أو هلك أو سرق الأربعة إلا خماس فله مستقبل القسمة فيما
بقي وبجمل ما هلك كان لم يكن) لأن القسمة لا تتم بتمييزه البعض من البعض
قبل التسليم فالواحد لا يكون مقاسما مع نفسه وإنما تتم القسمة بين اثنين فلهذا
كان هلاك ما هلك قبل التمييز وبمده سواء (ولو كان أعطي المساكين الخمس ثم
سرقت إلا خماس الأربعة فقد سلم للمساكين ما أخذوا ولم يكن للغنائم أن
يرجعوا عليهم بشيء) وكذلك لو كان بدأ بالأخماس الأربعة فقسم بين الجندين ثم
سرق الخمس لم يرجع على الغانمين بشيء لأن القسمة هاهنا قد تمت بينهم وبين
أرباب الخمس بدفع نصيبهم إليهم على اعتبار أنه كالوكيل من جهة الغزاة وبينه وبين

الفائزين أسلم نصيبهم اليهم على اعتبار انه كالوكيل للمساكين فانه يصلح
للتبابة من فائزين وهو بمنزلة مالواوصى الرجل بثلاث ماله للمساكين فتقسم
القاضي والى الثلثين للورثة ثم ضاع الثلث في يده او اعطى المساكين الثلث
ثم ضاع نصيب الورثة في يده فان القسمة تكون ماضية ولا رجوع لاحد
الفرقين على ما خربشي باعتبار ان القاضي كالنائب عن الذين بقى نصيبهم
فوصول نصيبهم الى نائبهم بمنزلة وصوله اليهم فيكون هلاكه بعد ذلك عليهم
(وكذلك لو كان قسم الاخماس الاربعة وجزأها على سهام الخيل والرجالة
ولكن لم يسطحدا شيئا حتى ضاع بعض ما عزل له فان القسمة تنقض وتقسم
مابقي بينهم سمة مستقبلة لانهم لم يقبضوا القسمة لانهم لا يكون مقاسما
لنفسه عليهم ولكن ما هلك يهلك من نصيب جماعتهم وما بقى يبقى لجماعتهم
(ولو كان اعطى الرجالة سهامهم وبقيت سهام الخيل ولم يعط المساكين الخمس
ايضا ثم ضاعت سهام الخيل جاز للرجالة ما اخذوا لان القسمة في حقهم تمت على
اعتبار ان الائم نائب عن اصحاب الخيل (ثم ينبغي له ان يقسم ما في يده
من الخمس على حل ارباب الخمس وعلى سهام الخيل) لان القسمة لم تتم فيما بين
ارباب الخمس واصحاب الخيل حين لم يسط واحد من الفريقين نصيبه فأتى
بتوى عليهم وما ينبغي بقى لهم (وكذلك لو كان الذي ضاع ما عزله للخمس فانه
يقسم ما عزله لاصحاب الخيل بينهم وبين ارباب الخمس على مقدار حقهم
ولا يرجع على الرجالة بشي) لان القسمة قد تمت في حقهم حين قبضوا نصيبهم
وفرق بين هذه المسائل وبين ما اذا استحق نصيب البعض خربة او غير ذلك
على ما بينا ووجه الفرق ان بالاستحقاق يتبين ان القاسم اخطأ وان
القسمة كانت فاسدة واما ما هنا بهلاك البعض لم يتبين خطأ القاسم فلذا كانت

لو اوصى الرجل بثلاث ماله للمساكين فتقسم القاضي والى الثلثين للورثة ثم ضاع الثلث في يده فان القسمة تكون ماضية

القسمه باقية في نصيب من تمت القسمه في حقه والله الموفق .

﴿ باب ﴾

﴿ من اعان الفئانه التي يريء الامام منها اهلبا ﴾

قال رضي الله عنه (قد بينا ان الامام لو قسم الفئانه في دار الحرب او باعها لم مدد لم يشاركهم فيها لان بالقسمه قد ثبت الملك لكل واحد منهم في نصيبه فلو ثبت للمدشر كذا ثبت بطريق النعمه والمسلم لا يثبت له الحق في ملك المدشر بطريق النعمه وكذلك بالبيع قد ثبت الملك للمدشر فتمت ابيات الشر كالمعد في البيع ولا يثبت لهم شركه في الثمن ايضا . وانه قبض من المشتري او لم يقبض لان وجوب الثمن للغامعين بالبيع والشركه في النعمه لا فيما صار مستحقا لهم بالعقد) ولان البيع يقتضي تقابل البدلين في الملك وكما ثبت الملك للمدشر في المبيع ثبت الملك للغامعين في الثمن فكان ذلك اقوى في قطع الشركه من تأكيد حقهم بالاحراز . ولان الامام نائب عنهم في البيع فكانهم باعوه بانفسهم ونفوذ البيع من جهة آية تأكد حقهم فيه فكانه قسمها بينهم وباع كل واحد منهم نصيبه .

(فلو ان المشتري لم يتعدوا الثمن وقبضوا ما اشتروا ثم لحقهم الشر كون وقد علم الامير انه لا طاقه للمسلمين بهم فامر مناديا ينادي من اشترى مناشيا فليطرحه وتجمعوا حتى تبخوا امامكم من دار الاسلام فعملوا ذلك ثم طالبهم الامام بالثمن بعد ما خرجوا ففعلوا طر حنا ما اشترى بنا بامرك فلان لك علينا او قالوا اضن لنا قيمته فان كانوا طر حوا ذلك طائنين فلا شيء لهم على الامير وعليهم ما التزموا من الثمن) لان حكم البيع في المبيع قد انتهى بالتسليم والتحقيق بسائر املاكهم فهم قوم اتفقوا ملكهم طوعا والامير اشار عليهم بمشورة

فلا يوجب ذلك غرامهم عليه ولا يسقط به الثمن الذي تقرر دينافي ذمتهم •
 (وايان اكرهمهم على ذلك بوعيد متلف نظر الخليفة في ذلك فان علم انه فعل
 ذلك نظر لهم لم يضمنه لهم شيئا مما طرحوا) لانه كاتب مامور من جهته
 بالرهم وقد فعل • ولانه اكرهمهم على ما يحق عليهم فله شرعا فان المسلم
 ما ر عند الضرورة بان يحمل ماله وقاية لنفسه وهو ما امرم الابذلك
 وكره بحق يكون عسنا وما على المحنين من سبيل (وان علم انه اكرهمهم لا على
 به النظر لهم ضمنه لهم قيمة ما طرحوا) لانه كان متمديا فيها اكرهمهم عليه مخالفا
 لمر الخليفة فكانوا بمنزلة الآلة له بعد تحقق الاكراه فكانه اخذ المال منهم
 طرحة فيضمن لهم قيمته (والثمن واجب على المشتري في الوجهين) لانه تقرر
 لك دينافي ذمتهم واتلاف المبيع بعد تقرر الثمن وانتهاء العقد لا يسقط لثمن
 بواء حصل بفعل المشتري او بفعل البائع •

ولو كان قال لي طرح كل واحد منكم ما اشترى مني وهو يرى من الثمن او على
 انه يرى من الثمن • او ان طرحة فقد ابرأته من الثمن فطرحوا طائنين او مكرهين
 قائمين واجب عليهم) لان هذه الزيادة من الاسير باطلة فانه ليس له ولاية
 الابرأه عن الثمن فيما باعه للفاعين اما عند ابي يوسف رضي الله تعالى عنه فظاهر
 لانه بمنزلة الاب والوصي او الوكيل في ذلك • وعند ابي حنيفة ومحمد رضي الله
 تعالى عنهما فلا يمتنع من لا يلزم الهبة في هذا التصرف لانه بمنزلة الحكم
 منه فيكون كالرسول في البيع لا يملك الابرأه من الثمن •

(وكذلك لو كانوا في السفينة واحتاجوا الى ان يخففوها فامرهم بالطرح في الماء
 فهو كالاول في جميع ما ذكرناه وكذلك لو كان بائع الامتعة في السفينة متصرفا
 لنفسه ثم اداهم مرت طرحة شيئا ما اشتراه مني في الماء فهو يرى من الثمن

أو أطرحوا على أنكم راء من الثمن فهذا باطل وعابهم الثمن له وكان ينبغي أن لا يجب الثمن هاهنا) لأنه كان مال كالأبراء عن الثمن ولكن نقول أنه علق الأبراء عن الثمن بالشرط والأبراء لا يحمل التطبيق بالشرط كالمقده

(ولو قال لهم رجل آخر أطرحوه على أن علي ثمنه أو قيمته لكم لم يصح ذلك ولم يلزمه شيء فكذلك إذا قال البائع ذلك وهذا لأن المبيع قد صار في ملكهم وضمانهم فمن يناديهم بالطرح بعد ذلك يكون مشيرا عليهم بما فعلونه في ملكهم وذلك لا يكون سببا لوجوب الضمان عليه إذ فعل المرء في ملك نفسه لا يستقل إلى من أشار عليه فيبقى الأبراء والمقده متعلقا بالشرط وذلك باطل وبهذا الطريق يتضح الكلام في بيع الأمير النخيلة

(ولو كان الأمير امرئ المنادي ينادي بها الناس أمّا قد اتفقا المشتريين المقديما اشتروا ومنافين كان اشترى شيئا فليطرحه ففعلوا ذلك لم يكن عليهم من الثمن شيء) لأنه قال لهم البيع وذلك صحيح منه كاصل البيع ﴿ الأرى ﴾ أن الأب والوصي يصح منهما الإقالة فيما باعاه للبيع كما يصح أصل البيع وبمصدحة الإقالة لا يبقى الثمن على المشتري ثم المبيع عاد كما كان غنيمه وقد طرحوه بأمر الأمير فكأنه طرحه بنفسه فلا يجب عليهم شيء بسببه وهو بمنزلة ما لو اشترى ثوبا من رجل فقال له البائع قد اتفقتك البيع فيه فاقطعه لي قميصا ففعل المشتري ذلك أو كان المشتري طامعا فقال قد اتفقتك البيع فيه فتصدق به عني على هؤلاء المساكين ففعل ذلك فإن الإقالة تكون صحيحة وعلى البائع رد الثمن في هذا لأن الإقالة معتبرة بأصل المقده ولو قال قد اشتريت منك هذا الطعام بكذا فتصدق به عني أو هذا الثوب بكذا فاقطعه لي قميصا ففعل الرجل ذلك كان البيع صحيحا بينهما وعلى الأمر الثمن فكذلك الإقالة (وأرايت) لو أن المشتريين وجدوا عيبا في

﴿ الأبراء عن الثمن لا يحمل التطبيق بالشرط كالمقده ﴾

﴿ أحكام صحة الإقالة من الأمير في النخيلة والأب والوصي في مال البيع ﴾

الرد باليب بعد القبض بغير قضاء يكون عذلة الاقالة
 يجب البيع بطل بالتفرق قبل القبول فكذلك الاقالة

المبيع قبل الامير منهم بغير قضاء الم يكن ذلك صحيحا والرد باليب بعد القبض بغير قضاء يكون عذلة الاقالة فيه فبين انه يصح الاقالة منه معهم في حق الغائبين وهذا لان حقهم قد ناك في الثمن ولكن لم يضمن ملكهم قبل التسمة وذلك لا يفي ولا يتصرف للامير كافي الفنائم المحرزة بالدار وكما في مال الخراج اذا اخذ الامام في ذلك ذبا و باعها ثم رأى ان يبيع المشتري المقديها صحت الاقالة منه فكذلك ما سبق *

(واذا لم يطرحوا ذلك حين سماع النداء حتى اذا ارادوا منقلة او منقلتين او عملا عملا آخر مما يستدل به على قطع المجلس ثم طرحوا ذلك فليهم الثمن) لان الاقالة معتبرة باصل البيع - وكما ان اجاب البيع بطل بالتفرق قبل القبول فكذلك اجاب الاقالة وقبول الاقالة منهم هاهنا يكون بالطرح فاذا لم يفعوا ذلك في المجلس لم يثبت الاقالة وبقي الثمن عليهم (وان ادعى المشترون انهم طرحوا كما سمعوا ولا يعلم ذلك الا بقولهم لم يصدقوا على ذلك الابينة) لانهم ادعوا ما يسهل الثمن عنهم بعد تقرير السبب الموجب فهو كما ادعوا قبول الاقالة في المجلس بعد الاقتران والبايع منكر لذلك فلا يقبل قولهم الابحجة *

(ولو كان امر المنادي حتى قال من طح منكم المتاع الذي اشترى مني فقد اقلته البيع فيه فهذا في القياس لا يصح لانه تطبيق الاقالة بالشرط وفي الاستحسان هو صحيح) لان القصد لتحقيق الاقالة والحث لهم على الطرح (وكذا لو قال اقلتم على ان تطرحوا او اطرحوا على الاقالة منكم لي وكذا غير الامير من باع متاعه فهو قياس الامير) وهذا نظير القياس والاستحسان في اصل البيع اذا قل ان اديت الي كذا درهمين هذا الثوب فقد بته منك فادى الثمن في المجلس فانه يكون ذلك بيعا صحيحا استحسانا فكذلك الاقالة (ولو كان سماع النداء من

المنادى بمض الناس ثم اخبروا بذلك من لم يسمع النداء بهذا وما لو سمعوا
 من المنادى جميعا سواء لان الامير اذن بتبليغ الرسالة منه الى من لم يسمع دلالة
 لكل من سمع كما انه اذن للمنادى في ذلك ايضا وهذا بخلاف ما لو كان البائع
 تاجرا باع متاعا في السفينة فان هناك اذا لم يسمع كلامه في الجواب الاقالة
 بمض المشترين واخبره بذلك من سمع فطرح معهم فانه يجب عليه الثمن
 لان المبلغ لم ير له البائع ولم يصره بالتبليغ صريحا ولا دلالة فصار كانه لم يسمع
 اصلا فاما الامير فهو اذن في التبليغ دلالة لان مبنى كلام الامير فيما يخاطب به
 رعيته على الانتشار والاستفاضة ومثل هذا لا يوجد في كلام التاجر الذي
 يتصرف لنفسه ثم الاقالة تعتبر بالعقد ولو قال التاجر قد بعت عبدى هذا من
 فلان بكدا فبلغه من سمع منه ذلك الكلام من غير ان يحمله رسولا اليه فقبل
 لم ينفذ البيع به ولو قال فبلغه يا فلان فذهب فبلغه كان ذلك بيعا صحيحا اذا
 كان قبله وكذلك لو ذهب رجل آخر فبلغه لانه حين قال فبلغه يا فلان فقد
 اظهر من نفسه الرضاء بالتبليغ اليه فكل من بلغه فقبل البيع كان البيع صحيحا
 واذا ثبت هذا في العقد فكذلك في الاقالة وبه يتضح فصل الامير حين امر
 المنادى به لانه قد صرح بالامر بالتبليغ للمنادى فبليغه وتبليغ غيره بعد ذلك
 سواء *

(و كذلك لو قال الامير بنفسه قد اقلتكم البيع فاطرحوا ما اشتريتم منى
 وليبلغ شاهدكم غائبكم فهذا والاول سواء) لانه نص على الامر بالتبليغ
 فبارة كل مبلغ تكون عبارة (ولو كان الامير لم يذكر هذه الزيادة في
 القياس لا يبرأ من الثمن الا من سمع مقالة الامير كما في حق البائع لنفسه
 ولكنه استحسن فقال هم براء من الثمن اذا طرحوا حين بلغهم مقالة الامير)

لما بينا ان مبنى كلام الامير على الانتشار والظهور عادة والمادة معتبرة في تقييد مطلق الكلام فكان هذا والتصريح بقوله فليبلغ شاهدكم غائبكم سواء والله اعلم *

باب

قسمه الخمس من الاربعة الاخماس

(ولو ان الامير في دار الحرب عزل الخمس من الاربعة الاخماس ولم يدفع الى احد شيئا حتى اتاهم جيش آخر مدافهم الشركة) لما بينا ان الامير لا يقاسم نفسه وان الملك لا يثبت لاحد في شيء هذا المنزل (الآرى) انه لو سرق الموزل للخمسة كان الباقي شريكا بين الفاعلين وارباب الخمس انما ساء منزلة ما لو سرق البعض قبل المنزل (واذا ثبت) ان هذا لم يكن قسمة فقد ظهر ان المدد لحقوهم قبل القسمة والبيع فكانوا شركاء الجيش في الاخماس الاربعة *

(ولو كان الامير اعطى الخمس الساكنين ولم يقسم الاخماس الاربعة بين الجنود حتى لحقهم المدد فلا شرك لهم مع الجيش في الاخماس الاربعة ههنا) لان القسمة قد تحققت بتسليم الخمس الى ارباب الخمس وقد ثبت الملك لهم (الآرى) ان الاخماس الاربعة لو هلكت بمد ذلك لم يكن للفاعلين رجوع على ارباب الخمس بشيء (وقد بينا) انه لا شركة للمد بمد القسمة فان قيل شركة المدد انما يثبت في الاخماس الاربعة دون الخمس ولم توجد القسمة فيما هو محل حقهم فكيف يقطع شركتهم بفسدة وقت لا في محل حقهم قلنا لا كذلك فان القسمة لا يتصور وقوعها من احد الجانبين دون الآخر فمن ضرورة تقرير القسمة في المصروف الى ارباب الخمس ثبوت حكم القسمة في الاخماس الاربعة

المادة معتبرة في تقييد مطلق الكلام

باب قسمه الخمس من الاربعة الاخماس

دون الخمس ولم توجد القسمة ﴿يوضحه﴾ ان المددوا استحقوا الشركة فانما يستحقون ذلك بطريق الغنيمة واذا صار نصيبهم كالغنيمة ابتداء فلا بد من ايجاب الخمس فيها اذ الخمس يجب في كل ما يصاب بطريق الغنيمة وهذا لا وجه له ها هنا ثم ادنى درجات هذه القسمة ها هنا ان يحمل في الاخماس الاربعة بمنزلة التنفيل لانه لا يمكن ايجاب الخمس * فيما يحمل للمدد من ذلك فيكون بمنزلة التنفيل *

(ولو ان الامام نفل سرية بعض ما صابوا ثم لحقهم المدد بعد الاصابة لم يكن لهم شركة مع السرية في النفل فكذلك ها هنا لا يكون للمدد شركة في الاخماس الاربعة اذ الحق لهم بعدما صرف الخمس الى اربابها وكذا لو كان الامير قسم الاخماس الاربعة بين اهله ولم يقسم الخمس حتى لحق المدد او كان اخذ بعض القوم سهامهم وفي الخمس وسهام بعضهم فلا شركة له مدد كبوت حكم القسمة بما صنعه الامير ولو لم يصنع شيئا من ذلك ولكنه عجل لرجل او لرجلين نصيبهما من الغنيمة ثم لحقهم جيش آخر شر كورهم في المصاب * ولو عجل ذلك لانس كثيرة لم يشر كهم المدد بعد ذلك والقياس في الفصلين واحد) انه لا شركة للمدد فقد وجد منه نوع قسمة ولكنه فرق بين القليل والكثير على طريقة الاستحسان وهو نظير ما سبق اذا ظهر الاستحقاق في نصيب واحد او اثنين لم تبطل القسمة ويعوض المستحق عليه قيمة نصيبه من بيت المال بخلاف ما اذا استحق نصيب جماعة منهم فلما فصل بين القليل والكثير في نقض القسمة بالاستحقاق فكذلك في ابتداء القسمة بفصل بين ان يعجل لنفر يسير نصيبهم او لجمع كثير فلا يحمل تدجيله للواحد او اثنين قسمة لان الشركة في الغنيمة شركة عامة فلا يتغير ذلك بما صنعه مع واحد او اثنين وانما يتغير اذا صنع ذلك في حق جمع عظيم فيهم

لتحقق معنى العموم فيما صنه (أرايت) لو اعطى نصيب الفرسان وبقيت
الرجالة او اعطى نصيب اكثر الجنود بقي في يده نصيب ما في رجل او نحو ذلك
اكان للمدد شركة اذا لحقوا بمد ذلك هذا ما لا يقول به احد (ولو ان المدد
دخلوا دار الحرب قبل القسمة ولكنهم لم يصلوا الى الجيش حتى قسم الامام بين
النائمين فلا شركة للمدد اذا لحقوا بمد ذلك) لان ثبوت الشركة للمدد عند
الحقوق بالجيش (الآرى) انهم لو دخلوا دار الحرب ولم يلتحقوا بهم حتى
خرجوا من جانب آخر الى دار الاسلام لم يكن للمدد معهم شركة فرفنا ان
المتبرحال لحقهم بهم لاحال دخولهم دار الحرب وعندا للحقوق بهم انما
يستحقون الشركة في النسيئة لا من ملك النائمين وقدمين الملك بالقسمة
ها هنا قبل ان يلتحقوا بهم (ولو كانوا نزلوا قريبا منهم قبل القسمة حتى يكونوا
عوناهم ان احتاجوا اليهم الا انهم لم يخاطبوا هم فهم شركاؤهم فيها) لان
ثبوت الشركة للمدد في النسيئة باعتبار ان الجيش يتقوون بهم وفي هذا المعنى
لا فرق بينا اذا خاطبوا وبينما اذا نزلوا بالقرب منهم (فان قسم الامام النسيئة
بين اهل المسكر الاول بمد ذلك ولم يبط للمسكر الثاني من ذلك شيئا ثم
رفع المسكر الثاني الامر الى الخليفة فانه يمضي ما صنع الاول) لان ثبوت
الشركة للمدد مع الجيش اذا لم يشهدوا الوقعة مختلف فيه بين العلماء والامير
الاول فيما يصنع من القسمة بمنزلة الحاكم وحكم الحاكم في المجتهد نافذا ورفع الى
حاكم آخر يرى خلافه لم ينقضه فكذلك ما صنه الامير هاهنا (ولو كان الامير
باع الثنائيم في دار الحرب وشرط المشترون الخيار لانفسهم او كانوا امير وافر دوا
بخيار الروية او بخيار الشرط اوردوا ذلك بسبب قبل القبض او بعده ثم لحقهم
المدد لم يكن لهم شركة في تلك الثنائيم) لان البيع فيها قد نفذ ولزم من الامير

﴿ الأرى ﴾ ان الملك يثبت للمشتريين مع خيار الروية واليب عند عدم جيمه
ومع خيار الشرط عند ابي يوسف وعمرهما الله تعالى عنه وعند ابي حنيفة
رضي الله تعالى عنه المشترون وان لم يملكو اقتصد صاروا الحق بالتصرف فيها بحكم
الشري فبين هذا انما خرجت من ان تكون غنينة والتحت بسائر املاك
المسلمين فلا يكون للمدفع فيها شركة بعد ذلك ﴿ الأرى ﴾ انهم لو لحقوا بهم
والمشترون على خيارهم لم ينقضوا البيع لم يكن لهم شركة في الثمن اذ ان البيع
فكذلك لا يكون لهم شركة في المبيع اذ انقض البيع وصار عوده الى يد الامام
بنقض البيع ببعض هذه الاسباب بمنزلة الود بالاقالة اذا انقض ذلك
المشتري منه *

(ولو قسم الامير الخمس واعطى المساكين ثم رأى ان يبيع الاخماس الاربعة
ويقسم ثمنها فذلك جائز منه) لان القسمة وان تحققت بين النزاة وارباب
الخمس فالملك لا يثبت للنزاة في نصيبهم قبل القسمة بينهم (الأرى انهم لو باعوا
ذلك لم يجز بيعهم وما لم يثبت الملك لهم كان ولاية الامام في البيع وقسمة الثمن
باطية) ﴿ الأرى ﴾ انه لو قسم الاخماس الاربعة بينهم ثم باع الخمس كان ذلك
جائزاً منه فكذلك الاول (ولو كان الامام شرط الخيار لنفسه في البيع ثلاثة
ايام ثم لحقهم المدد بعد نقض البيع او قبله فهم شركاء الجيش في المبيع ان انتقض
البيع وفي الثمن ان تم البيع) لان الملك لا يثبت للمشتري مع خيار الشرط للبائع
ولذلك لا يثبت لهم حق التصرف في المبيع فلم يخرج به من ان يكون بائعاً على
حكم القسمة بخلاف الاول وهذا لان البيع بشرط الخيار للبائع في حق الحكم
كالمطلق بالشرط والمطلق بالشرط معدوم قبل وجود الشرط فاما ما يثبت
حكم البيع ابتداء عند اسقاط الخيار ولهذا لو كان المشتري اعتق قبل ذلك

﴿ الملق بالشرط معدوم قبل وجود الشرط ﴾

لم ينفذ عتقه فيكون هو كالبائع ابتداء بعدما لحقهم المدد (ولو ان الامير عزل الخمس واعطاه المساكين ولم يقسم الا خماس الاربعة حتى اعتق رجل منهم جارية من الغنيمة واستولدها لم يصح شيء من ذلك منه) لان الملك لا يثبت بهذه القسمة للغانمين وبدون الملك في المحل لا يثبت الاعتاق والاستيلاء وبان لا يكون للمدد شركة اذ الحق في هذه الحالة فان ذلك لا يدل على نبوت الملك لهم كما بعد الاحراز بالدار قبل القسمة فان الملك لا يثبت لهم حتى لا ينفذ العتق والاستيلاء (وان كان لو لحقهم المدد لم يشاركهم ولهذا اوجب المقر على الوطى هاهنا لان بما صنع الامام صارت هذه كالفنائم المحرزة بالدار في تاركها الحق فيها وقد سقط الحد عن الواطي للشبهة فيجب المقر وتكون الجارية مع ولدها في الغنيمة تقسم بينهم) ولان الا خماس الاربعة في هذه الحالة بمنزلة النفل والاستيلاء والاعتاق من بعض اصحاب النفل لا يكون صحيحا وان لم يكن للمدد معهم شركة فكذلك هاهنا (وان كان الامير قسم الا خماس الاربعة بين العرفاء واهل الرايات ثم اعتق بعضهم عبدا فقد بينا ان عتقه ينفذ هاهنا استحسانا فيكون الحكم فيه كالحكم في العبد المشترك بعتقه بعضهم وعلى هذا الاصل لومات بعض الغانمين بعدما اعطى الامير الخمس للمساكين فان نصيبه يصير ميراثا) لان نفوذ القسمة فيما يرجع الى تاركها الحق بمنزلة البيع والاحراز بالدار والارث يجري في الحق التاكيد كما يجري في الملك (ولذلك لو ظهر المشركون على الا خماس الاربعة فاحرزوها بالدار ثم ظهر جيش آخر عليها بمد ذلك فان وجدها الجيش الاول قبل القسمة فهم احق بها بغير شيء وان وجدها بعد القسمة فلا سبيل لهم عليها كما هو الحكم في الفنائم المحرزة بالدار قبل القسمة) وهذا لان الجيش الثاني ملكوها بالقسمة والجيش

الاول ما كانوا يملكونه فلا يثبت لهم حق الاخذ مجاناً ولا بالقيمة لان ذلك لا يفيدهم شيئاً فاما قبل القسمة فالجيش الثاني لا يملكونه وان تأكد حقهم فيها بالاحراز وقد كان حق الاولين متأكداً فيه فيترجع بالسبق (وان كان حضور الجيش الاول بعد قسمة الامير الخمس بين المساكين فهم احق بالاحراز الخماس الاربعة لانهم لم يصروا ملكاً للجيش الثاني بهذه القسمة ولا سبيل لهم على ما اخذه المساكين) لانهم قد صارت ملكاً لهم (ولو كان الامير قسم الاحماس الاربعة بين الجند الثاني وبقى الخمس فالجيش الاول ياخذون الخمس بغير شيء ولا سبيل لهم على الاحماس الاربعة لثبوت الملك فيها للجند الثاني وان لم يفعل شيئاً من ذلك ولكن باع الفنائم كلها قبل الاحراز او بعده ثم حضر الجيش الاول فلا سبيل لهم عليها) لانها بالبيع صارت ملكاً للمشتريين فنفذ فيها عتقهم وليس للاولين ولاية ابطال الملك المتعين لمكان حق كان لهم فيها ولا يصير ما كان بعد (ولو كان الامام خمسها وقسمها بين اهل الرايات وبين الاشخاص من الجند الاول ثم ظهر المشركون عليها وحرزوها ثم استغفروا من ايديهم جيش آخر فاخرجوها وحضر اصحابها الاولون فان حضروا قبل القسمة اخذوها بغير شيء وان حضروا بعد القسمة اخذوها بالقيمة ان شاءوا) لان الملك كان يثبت لهم بالقسمة بين الاشخاص او بين اهل الرايات حتى كان ينفذ تصرفهم فيها فلا استيلاء الوارد عليها بعد ذلك بمنزلة الاستيلاء الوارد على سائر املاكهم * والله الموفق للصواب *

باب

العيب يوجد في بعض النعمة بعد القسمة او قبلها *

(واذا عزل الامير الخمس على حدة والاحماس الاربعة على حدة وعدل في

القسمة ثم وجد بعض الرقيق الذين جعلهم في احد القسمين عيا قبل دفع
نصيب كل فريق اليهم فان كان ذلك هيا يسير امضى القسمة على حالها لان
خسمة الثنائيم مبنية على التوسع واليب اليسير فيما يني على التوسع غير معتبر كما في
الصدائق وبدل الخلع (الارثي) انه لو وجد هذا العيب بعد تمام القسمة لم يلتفت
اليه فكذلك اذا وجد قبل تمام القسمة قلنا لا يمنع لاجل اتمام القسمة (وان كان
ذلك عيا فاحشا وجده بعضهم او عيو باكثر غير فاحشة وجدها بمجاعة الرقيق
بحيث اذا جمعت كانت بمنزلة العيب الفاحش فانه لا ينتقض القسمة ايضا
ولكن ينظر الى هذا النقصان فيجمله ثم يزدطيه من القسم الآخر حتى يحصل
المعادلة) لان العيب الفاحش معتبر لما في اعتباره من الفائدة فيما يني على التوسع
وفما يني على التصيق الا انه لا حاجة به الى نقض ما باشره من عمل القسمة
فالقصود هو المعادلة وذلك يحصل بالزيادة من احد القسمين في القسم الآخر
فلا ينبغي له ان ينتقض ما صنع من غير حاجة فان قيل القسمة لا تقع قبل التسليم
فينبغي ان يور بالاستيناف على وجه يستدل فيه النظر من الجانبين قلنا ما اتى به
من العزل هو عمل القسمة وان لم يتم بظهور العيب الفاحش يتبين انه اقام بعض
العمل دون البعض فانما يشتغل بمباشرة ما لم يات به من العمل لا ينتقض ما قد اتى
به (وكذلك لو وجد بعض الرقيق الذين جعلهم للخمس حراما مسلما او ذميا او
ام ولد لمسلم فانه لا ينتقض ما صنع من القسمة ولكنه ياخذ من الاخماس الاربعة
مقدار قيمة اربعة اخماس هذا والذي وجده حراما لان المعادلة بذلك يحصل
وفي هذا الجواب نظر فان خمس هذا الذي وجده حراما من نصيب لرباب الخمس
واربعة اخماسه من نصيب الفاعلين كما كانت قبل القسمة اذا لقسمة
لا يؤثر فيه فاذا اخذ اربعة اخماس قيمته مما بقي وجعله لارباب الخمس يزيد

نصيبهم لان يحصل به المادلة ولكننا نقول هو حين جعل هذا في حصة
ارباب الخمس فقد جعل خمسة لارباب الخمس باعتبار اصل حقهم واربعة
اخماسه لهم عوضا عما سلمه للتأمين من نصيب ارباب الخمس فيما دفعه اليهم
فانما يكون له الرجوع عند استحقاق العوض بالعوض (وكذلك ان كان
وجده هذا بعد تمام القسمة بتسليم اربعة الاخماس الى التأمين وقسمته
بينهم او وجد ذلك بعد ما قسم الخمس بين اهله دون الاخماس الاربعة فانه
لا ينقض القسمة ولكنه يرجع بقدر ما يحصل به المادلة عند الكثرة وعند
القلة تصير الى التعويض من مال بيت المال ان كان وقع ذلك في سهم
التأمين وان كان وقع ذلك في سهم الخمس يرجع بحصته فيما صار للتأمين
ثم ان شاء اعطى ذلك من كان دفع اليه الاول وان شاء اعطاه مسكينا آخر
لان بظهور الحرية فيه تبين انه لم يصح دفعه فيما دفعه اليه فيبقى رأيه في اختيار
المصرف في ذلك القدر كما لو لم يدفعه الى احد وكذلك في الرجوع بنقصان
اليوب الفاحش فالرأى اليه في ان يصرفه الى ذلك المسكين او غيره وما بعد
هذا الى آخر الباب معادله كله • والله الموفق •

﴿ باب ﴾

﴿ ما يجوز لصاحب المقاسم ان ياخذ لنفسه وما لا يجوز وما يكون قبضا في
البيع وما لا يكون ﴾

(واذا ولي الامام بيع المنافع رجلا او اجاز له ما صنع فباع شيئا باقل من
قيمته في دار الحرب او في دار الاسلام فان كان النقصان قد وما يتأبن الناس
فيه فيسبه جائز وان كان مما لا يتأبن الناس فيه فيسبه مردود) لان فعل المولى
كفعل الامام بنفسه والمنفي في الكل واحد وهو ان النية حق التأمين

باب ما يجوز لصاحب المقاسم ان ياخذ لنفسه وما لا يجوز وما يكون قبضا في البيع وما لا يكون

وتفوز البيع فيه من غير رضام باعتبار النظر لهم في ذلك و البيع بالنين
 الفاحش لا يتحقق فيه معنى النظر فاما النين اليسير يتحقق فيه معنى النظر
 لان ذلك مما لا يستطاع الامتناع منه عادة ﴿الارى﴾ ان الاب والوصى
 يملكان بيع مال الصغير بالنين اليسير ولا يملكان ذلك بالنين الفاحش فان قيل
 لمن باشر البيع في الغنمة نصيب وله ولاية البيع في نصيبه مطلقا فينبغي ان
 ينفذ بيعه فيه على كل حال قلنا لا ملك له في شئ منه قبل القسمة ﴿الارى﴾
 انه لا ينفذ بيعه في شئ اذ لم يوله الامام ذلك فرفنا ان تنفيذ بيعه في الكل باعتبار
 معنى النظر ﴿يوضحه﴾ ان الحباة الفاحشة ممن لا يملك الهبة بمنزلة الهبة وهو
 لو وهب بشيئامن ذلك لم يصح هبته في الكل (فكذلك اذا باع بنين فاحش)
 واستدل عليه بحديث سعد بن ابى وقاص رضى الله تعالى عنه (فانه حين افتتح
 العراق باع من السور بن مخزومة طستابا ألف درهم فباعها المور بالنى درهم
 فقال له سعد لا تهمنى ورد الطست فاني اخشى ان يسمع ذلك عمر رضى الله
 تعالى عنه فيرى اني قد حايتك فرده ثم ذكر ذلك لعمر رضى الله تعالى عنه
 فقال الحمد لله الذي جعل ريعي تخافني في آفاق الارض ما زادني على ذلك
 شيئا ولو كان هذا البيع جائزا لامر عمر رضى الله تعالى عنه برد الطست عليه
 (فان اشترى المولى شيئامن الغنمة لنفسه باقل من قيمته او اكثر فان ذلك
 لا يجوز) لانه لا يكون مشترىا من نفسه ولا بالثمن فان الواحد لا يتولى العقد
 من الجانبين لما فيه من تضاد الاحكام من اصحابنا من يقول هذا الجواب قول
 محمد رحمه الله فاما على قياس قول ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه فينبغي ان يجوز
 ذلك اذا اشتراه باكثر من قيمته على وجه يكون فيه منفعة ظاهرة للنايين
 بمنزلة الوصى يشتري من مال اليتيم لنفسه والاصح انه قولهم جميعا لان بيعه

هذا بمنزلة الحكم ولهذا لا يلزمه الهبة في ذلك فيكون هذا قضاء منه لنفسه
والإنسان لا يكون قاضيا في حق نفسه عندهم جميعا ولولا هذا المني لكان
ينبغي ان يجوز البيع عندهم جميعا وان لم يكن فيه منفعة ظاهرة لان الوصي انما
لا يبيع من نفسه لان الهبة تلحقه فيؤدي الى تناقض الاحكام وذلك لا يجوز
(فان كان المشتري جارية واشهداه ياخذها لنفسه شين قدسما فخلت منه
وولدت ردت في التنيمة مع غيرها) لان البيع كان باطلا وقد سقط
الحدا شبهة عليه المقر وفي القياس الولد مردود في التنيمة ايضا ولا يثبت نسبة
منه كما لو كان فمل هذا قبل الشرى لنفسه ولكنه استحسن فجعل الولد سحرا
بالقيمة ثابت النسب منه لاجل الضرر الثابت باعتبار الظاهر او لقياس الشبه
من حيث انه يحمل هو في هذا التصرف بمنزلة الاب فيما يشتري من مال ولده
لنفسه فان ولاية البيع لكل واحد منهما باعتبار النظر للمولى عليه وهذا القدر
من قياس الشبهة يكفي لاثبات حكم الضرر فلماذا كان ابنه حرا بالقيمة فيجعل
ذلك كله في التنيمة ان لم يقسمها وان كانت قسمها وقسم الثمن الذي غرم مع
ذلك فان الامام يطيه الثمن من قيمة الولد الذي غرم ومن المقر لان ذلك
دين عليه للثمنين والثمن الذي له في التنيمة لبطالان البيع فيجعل احدهما قصاصا
بالآخر وان لم يكن في ذلك وفاء بالثمن باع الجارية فافاء بقية الثمن ثم اخذ
ما بقي فجعله في بيت مال المسلمين لان هذا من جملة التنيمة وقد تعذر قسمته
بين الثمنين لتفرقهم ثم بين الحيلة للمولى اذا اراد ان يشتري شيئا لنفسه (قال
ينبغي ان يبيع ذلك ممن يتق به باقضى عنه ويسلمه اليه ثم يشتريه منه لنفسه بعد
ما قبض الثمن منه كله ان اراد ان يشتريه باقل من ذلك الثمن وان اراد ان
يشتريه بمثل ذلك الثمن او اكثر فلا حاجة الى قبض الثمن) لان حاله في هذا

كحال القاضي فيما يريد ان يشتريه لنفسه من مال اليتيم •

﴿ثم استدل﴾ على انه لا يملك الشراء من نفسه لنفسه (بحديث عثمان رضي الله تعالى عنه فان ابلا من ابل الصدقة اتي بها عثمان رضي الله تعالى عنه فاجبته فاقامها في السوق حتى بلغت باقصى ثمنها ثم اخذها بذلك فاتي الناس عبد الرحمن ابن عوف رضي الله تعالى عنه فاخبروه بما صنع فانه وقال له هل رأيت عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه صنع من ذلك شيئا وامره برد ذلك • وكان هذا اول ما عيب على عثمان رضي الله تعالى عنه فاذا كان هذا رد على مثل عثمان رضي الله تعالى عنه فلي غيره ممن ولي المقاسم اولى •

(ولو ان المولى للقسمه جزاها وبين نصيب كل رجل واقرب على سهامها فخرج نصيبه فيما خرج جاز قبض المولى لنصيب نفسه وان كان هو الذي ولي القسمه كما يجوز القبض من غيره في نصيب نفسه) لانه لا يكون متما في ثمن نصيب نفسه بالقرعة وانما يتمكن التهمة فيما يخص به نفسه لا فيما سوى نفسه فيه بنيره وقدينا هذا في التنفيل ﴿يوضح﴾ الفرق بين القسمه والبيع ان القسمه بهذه الصفة لا تتم به وحده بل به وبالمسلمين فانهم يقبضون انصباهم كما يقبض هو نصيبه ولا يتم القسمه الا بالقبض واذا كان تمام القسمه بهم جميعا كان مستقما فاما البيع لو صح كان تمامه به وحده والبيع لا يتم بالواحد مباشرة من الجانبين ﴿الآري﴾ ان احد الورثة لو قسم التركة برضاء سائر الورثة وقبض كل واحد منهم نصيبه بعد الاقراع جاز وبمثله لو اشترى احد الورثة نصيب سائر الورثة من التركة مع نفسه برضاءهم لم يجوز ذلك فكذلك حال المولى للقسمه في النعمة (ولو ان المولى لبيع الفنائم جعل ر مكافى حظيرة ثم باع رجلا منهم رمكة بينها وقبض الثمن وقال للمشتري ادخل الحظيرة فا قبضها فقد خليت بينك وبينها

رجوع امير المؤمنين عثمان رضي الله عنه الى قول عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه

فدخل الرجل أو عالجها فالتفت منه وخرجت من باب الحظيرة فطالبه المشتري
 برد الثمن (لأنه لم يقبضها فالأصل في جنس هذه المسألة أن قبض المودع عليه
 نارة يكون من المشتري بالتمكن منه ونارة بعد تخلية البائع بينه وبينه ونارة فيكون
 مباشرة التسليم إليه في التخلية يعتبر التمكن من أبات اليد عليه ليصير قابضاً وفي
 مباشرة التسليم إليه لا يعتبر التمكن من تقرير اليد فيه لأن هذا التسليم حقيقته
 وحقيقة الشيء ثبت بوجوده والاول تسليم من طريق الحكم فيستدعي التمكن
 من قبضه (إذا عرفنا) هذا فنقول إن كانت الرمكة في الحظيرة بحيث يقدر
 المشتري على قبضها إلا أن ذلك ربما يصعب عليه إلا بتوهيق أو نحوه وكانت
 لا يقدر على أن يخرج من الحظيرة قبل فتح الباب فهذا قبض من المشتري
 لها تمام التسليم من البائع بالتخلية فإنه صار متمكناً من قبضها وإن كانت بحيث
 لا يقدر على أخذها أو كانت في موضع تقدر على أن تنقل منه ولا يضبطها فليس
 هذا قبض من المشتري لأن التخلية لم يوجد حكماً فأنها متمكن من القبض والتمكن
 لا يتحقق بدون التمكن وإن كان المشتري لا يقدر على أخذها وحده وتقدر على
 ذلك إن كان معه أعوان فكذلك الجواب لأنه ما صار متمكناً من قبضها فإن
 تمكن الإنسان من قبض شيء عند وجود أعوان له على ذلك لا يكون دليلاً على
 تمكنه منه بنفسه (الآثر) أنه قد يتمكن من نقل الخشبة الثقيلة بأعوان يسونه
 على ذلك ولا يدل ذلك على تمكنه منه بنفسه وكذلك إن كان يقدر على
 أخذها وحده لو كان معه حبل وإنما انقلبت لأنه لم يكن معه حبل فهذا لا يكون
 قبضاً لأن تمكنه من الشيء بوجود آله لا يدل على أنه متمكن منه مع انعدام
 تلك الآلة (فإن كان يقدر على أخذها بنير حبل ولا أعواناً وحبل ومعه حبل
 أو يمشي معه عون وقد خلى بينه وبينها فالتن لازم عليه) لأنه قد يتمكن في

قبضها فان لم يفعل ذلك حتى انفلتت كان مضيقاً لها بعد القبض فهلك من ماله وان كانت الر مكة في يدى البائع وهو ممسك لها فقال للمشتري هالك الر مكة فوضعا في يده فانفلتت فهي من مال المشتري) لانه اثبت يده عليها حقيقة حين وضعها في يده وقرر الثمن على المشتري باعتبار اصل القبض دون استدامته والمستحق على البائع بالمقد التسليم الى المشتري لا ابقاء يده فيها .

(فان كانت في يد البائع على حالها ويد المشتري جميعا والبائع يقول قد خليت بينك وبينها ولست امسكها نعماني لها انما امسكها حتى تضبطها فان انفلتت فهذا ايضا قبض من المشتري) لان البائع قد اثبت يده عليها وهو في استدامة يد نفسه معين للمشتري على تقرير يده عليها لا مانع له امانته فلا يمنع ذلك صحة قبض المشتري . فان قيل . قد كانت الر مكة في يد البائع فبقاء يده فيها يمنع ثبوت اليد للغير بمنزلة المنسوب فانه ما بقي يد المالك عليها لا تدخل في ضمان الناصب . قلنا . بقاء يده عليها يمنع ثبوت اليد للغير على طريق المنازعة والمقابلة فاما على طريقة التمكين اياه من ذلك فلا نسلم فوجوب الضمان في النصب انما يكون بثبوت يد المالك لا بمجرد اثبات اليد لنفسه وها هنا دخول المبيع في ضمان المشتري باعتبار ثبوت يده عليه ولهذا يدخل في ضمان المشتري بالتخلية قبل القبض في حكم البيع ولا يدخل في ضمانه بالتخلية في حكم النصب حتى لو هلك قبل النقل ثم جاء المستحق لم يكن له ان يضمن المشتري شيئا (وان كانت الر مكة في يد البائع ولم تصل الى يد المشتري فقال البائع قد خليت بينك وبينها فاقبضها فاني انما امسكها لك فانفلتت لم يكن هذا قبضا من المشتري وان كان يقدر على اخذها وضبطها) لان للبائع فيها يد حقيقة فلا يفسخ حكم تلك اليد الا ما هو مثلها وتمكن المشتري من قبضها بالتخلية لا يكون مثل حقيقة يد البائع

فيها) وهذا بخلاف ما اذا وضع البائع المبيع بين يدي المشتري بان كان نائبا فوضعا بين يديه وقال خليت بينك وبينها ثم هلكت لان هناك لم يبق للبائع عليها يد حقيقة وقد صار المشتري متمكنا من قبضها حتى اذا كان البائع بمسكها يده وقال للمشتري خليت بينك وبينها فاقبضها فانه لا يصير قابضا الا ان يصل الى يدي المشتري فينشئ يكون يده فيها حقيقة معارضة ليد البائع فيجعل قابضا لذلك *

(ولو كانت البائع وضع الثوب بالبعد من المشتري وناداه ان قد خليت بينك وبينه فاقبضه لم يصير قابضا له حتى يقرب منه فيصير بحيث يصل يده اليه) لان هذا التسليم بطريق التمكن فلا يتحقق بدون التمكن وتمكنه من القبض لا يكون الا بئذ ان يقرب منه فيصير بحيث يصل يده اليه قبل ذلك وجود التخلية كعدمها *

(ولو ان المولى باع جميع الرمكة التي في الحظيرة وخلي بينه وبينها وهي لا تقدر على الخروج الا بمدفع الباب ففتح المشتري الباب لياخذ بعضها فقلبتة وخرجت من الحظيرة فالتن لازم للمشتري سواء كان يقدر على اخذها اذا دخل الحظيرة او لا يقدر على ذلك) لانها كانت محرزة بالباب المدود وقد تناول البيع كلها ثم صار المشتري يفتح الباب مستهلكا لها واستهلك المشتري المعبود عليه بمنزلة القبض منه * من اصحابنا من يقول هذا قول محمد رحمه الله عليه فان فتح الباب عنده استهلاك بطريق التسيب حتى قال اذا فتح باب الاصطبل فندت الدابة من ساعتها فوضعا من قيمتها لما لكها فاما على قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه ينبغي ان لا يجب الثمن على المشتري لانه لا يجعل فتح الباب استهلاكا وانما يجعل هلاك الدابة على الفعل الموجود منها ولهذا

لا يضمن به ملك النير • والأصح أن هذا قولهم جميعا لأن الإحيفة رضى الله تعالى عنه يحمل فعله سياد لكن في حكم الضمان يقول قد طرأ على ذلك التسبب فعل معتبر لأن فعل الدابة يعتبر في إزالة السبب الموجب للضمان وإن كان لا يعتبر في إيجاب الضمان • (الآرى) أن من ساق دابة في الطريق جالت عنة أو بسرة والسائق ليس معها فاصابت شيئا لم يكن السائق ضامنا له باعتبار ما حدثت الدابة من السير باختيارها الأعلى نهج سوق الدابة • وإذا ثبت أن فتح الباب كان تسييما منه لا تلاف الدابة فقد تقرر عليه الثمن بحكم المقدم • فعل الدابة لا يصلح مزيلا لذلك الحكم فيبقى ضامنا للثمن •

(وإن كان الذي فتح الباب رجل آخر فإن كان المشتري قد صار بحال لو دخل الحظيرة واجتهد تمكن من قبضها فعليه الثمن وإن كان لا يقدر على ذلك لو فتح الباب لم يكن عليه الثمن) لأنه لم يوجد منه الاتلاف تسييالا مباشرة فأنما اعتبر لتقرر الثمن عليه تمكنه من قبضها بخفية البائع بينه وبينها قبل فتح الباب • (الآرى) أن البائع لو كان هو الذي فتح الباب ولم يكن المشتري متمكنا من قبض شيء منها لم يكن عليه من الثمن شيء • فكذلك الجواب فيما إذا كان الذي فتح الباب أجنبى آخر وهو نظير ما لو باع طيرا يطير في بيت عظيم وخلي بينه وبين البيت فإن كان المشتري هو الذي فتح الباب فطار كان عليه الثمن وإن كان فتح غيره الباب أو فتحت الريح الباب فخرج الطير لم يكن عليه من الثمن شيء • إذا لم يكن متمكنا من أخذها فكذلك الرمك • قال • وبض هذا خريب من بضع وانما يؤخذ بالاستحسان في كل فصل •

(ولو أن المولى باع الثنائم ولم يقبض الثمن فساله الإمام أن يضمن الثمن عن المشتري فعمل ذلك فهو جائز وهذا بخلاف الوكيل بالبيع إذا ضمن الثمن

للموكل عن المشتري) لان الوكيل في حقوق المقدد كما قد شفه ولهذا لو ظهر
الاستحقاق او العيب كانت الخصومة معه فاذا ضمن الثمن عن المشتري فهو
انما يضمن لنفسه عن غيره في الحكم وذلك لا يجوز (فاما المولى فهو نائب محض
في هذا المقدس فيما عليه من حقوق المقدس بمنزلة الرسول فيكون هو
في ضمان الثمن عن المشتري كغيره من الاجانب ان ضمن باصره يرجع عليه اذا
ادى وان ضمن بغير اصره لم يرجع عليه بشئ اذا ادى) والدليل على الفرق ان
المولى لو برأ المشتري عن الثمن ما هنا لم يصح ابراؤه والوكيل بالبيع اذا ابرأ
المشتري عن الثمن صح ابراؤه في حق المشتري وان كان يصير ضمانا
منه بمنزلة الموكل ثم المولى في هذا البيع بمنزلة القاضي في بيع مال اليتيم
والوكيل بمنزلة الوصي في بيع مال اليتيم ولو ان قاضيا باع مال اليتيم ثم عزل
فاستقضى آخر فضمن القاضي الاول للقاضي الثاني الثمن عن المشتري او كبر
اليتيم فضمن له القاضي الاول ذلك وهو قاض على حاله كان ضمانه جائزا ولو
كان هو الذي باع مال اليتيم ثم ضمن الثمن للقاضي عن المشتري او لليتيم بعد
ما كبر فان ضمانه يكون باطلا وكذلك الوالدان كان هو الذي باع ثم ضمن
الثمن (والفرق) ما ذكرنا ان الاب والوصي يلزمهما الهبة ويكون خصومة
المشتري في العيب والاستحقاق معهما والقاضي لا يلزمه الهبة ولا يكون
للمشتري معه خصومة في شئ من ذلك وامين القاضي بمنزلة القاضي في انه
لا يلحقه الهبة فيصح ضمانه الثمن عن المشتري وكذلك المولى يبيع الغنائم
لا يلحقه الهبة فيما باع حتى اذا ظهر الاستحقاق فان المشتري يتبع الذي
وقع البيع له لياخذ منه الثمن وفي العيب الامام ينصب للمشتري خصما
ان شاء ذلك المولى وان شاء غيره حتى اذا ثبت حق المشتري يرجع بالثمن في غنائم

المسلمين ان كانت لم تقسم وان قسمت غرم ذلك للشترى من بيت المال
وليس على الذى باشر البيع عهدة فى شئ من ذلك فلهذا صح ضمان الثمن والله
الوفق -

﴿ثم﴾ بمون الله وحسن توفيقه طبع الربع الثاني من (شرح

السير الكبير) فى ثالث عشر ذى القعدة سنة (١٣٣٥) هجرية

وبطيه الربع الثالث ان شاء الله تعالى وبطيه ﴿باب المسلم

يخرج من دار الحرب ومعه مال﴾

﴿ثم الربع الثاني﴾

﴿فهرس مضامين الجزء الثاني من شرح السير الكبير﴾

رقم	مضمون
٢	﴿باب الأنفال﴾
ايضا	﴿سبب زول آية الأنفال﴾
٣	﴿لا خلاف ان التنفيل جائز قبل الاصابة لتحريض على القتال﴾
ايضا	﴿مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه في التنفيل﴾
٦	﴿قصة قتل ابي جهل﴾
ايضا	﴿اشهر الروايتين في قتل ابي جهل﴾
٩	﴿تنفيل الربع في البداء والثالث في الرجعة﴾
١٠	﴿مسئلة الصيد بين الرامين﴾
١١	﴿باب النفل من خاصة الخمس وما كان للنبي صلى الله عليه وسلم خالصاً﴾
ايضا	﴿مسئلة اعطاء الخمس لمن وجده الامام محتاجاً﴾
١٢	﴿اعطاء الخمس لمن وجد الر كاز﴾
ايضاً	﴿كان لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث حظوظ في الغنائم﴾
١٣	﴿سبب زول قوله تعالى والذين تبوءوا الدار الآلية﴾
١٥	﴿قصة سيف ذي الفقار خلاف زعم الروافض﴾
ايضا	﴿مبنى مذهب الروافض على الكذب﴾
١٦	﴿قضاء القاضى في المجتهدات﴾
٢٠	﴿باب من تنفيل الامير المفوض اليه تدبير القتال من جانب الامام﴾

٢٥ ﴿ لا يجوز ابطال الخس وابطال تفضيل الفارس على الراجل بدون مقصود سواء ﴾

٢٦ ﴿ المدد ياحق الجيش بعد الاصابة يشتركون في المصاب ﴾
ايضا ﴿ الذين اسلموا في دار الحرب اذا التحقوا بالجيش بعد الاصابة لم يستحقوا
الشركة الا ان يلقوا قتالا ﴾

٢٧ ﴿ الشرب والطريق في البيع والوقف في غير المنقول يشتر تبعا ﴾

٢٨ ﴿ لا يخمس ما يصيب المتلصص الخارج بغير اذن الامام ﴾

٣١ ﴿ ان المطلق لا يحمل على المقيد في حكمين مختلفين ﴾

٣٢ ﴿ باب النفل الذي ينقله امير العسكر ﴾

٣٤ ﴿ مسئلة المرمون الذي احرزه المشركون ثم وقع في الغنيمة ﴾

٣٥ ﴿ لو احرز الكفار شيئا من ذوات الامثال لبعض المسلمين ثم وقع

في الغنيمة فلصاحبه ان ياخذ قبل القسمة بغير شيء ﴾

ايضا ﴿ عدم وريث الفنائم قبل القسمة والتوريث في النفل ﴾

٣٧ ﴿ شراء كل واحد من المتفاوضين لنفسه وعياله يصير ممسئيا ﴾

٣٨ ﴿ باب مبعوث الخليفة امير كاخليفة ﴾

٤١ ﴿ مسئلة تخيير المولى للعبيد في المتق ﴾

٤٢ ﴿ الملك في الصيد يشتر بنفس الاصابة لا واحد كان او للجماعة ﴾

٤٣ ﴿ الشركة الخاصة لا تمنع الملك في المشترك بخلاف الشركة العامة ﴾

ايضا ﴿ عز الاسلام باسلام عمر رضي الله تعالى عنه ﴾

مضمون ﴿	٤٨٨
﴿ بيان الشريعة الخاصة والعامة ورأي المؤلف فيه ﴾	٤٤
﴿ باب النفل الذي يبطل بأمر الأمير والذي لا يبطل ﴾	٤٥
﴿ لا يثبت خطاب الشرع في حق المخاطبين ما لم يعلموا به ﴾	٤٦
﴿ باب نفل الأمير ﴾	٤٨
﴿ القاضي لا يملك أن يقضي لنفسه ﴾	ايضا
﴿ تخيير المولى عبده بعتق مماليكه ﴾	٤٩
﴿ مسألة تمليق الطلاق بدخول الدار ﴾	٥٠
﴿ باب من النفل الذي يصير لهم ولا يبطل إذا نفل بعضهم دون بعض ﴾	٥١
﴿ ذو العدد إذا قوبل بذى عدد ينقسم الاحاد على الاحاد ﴾	٥٢
﴿ الفعل المضاف الى جماعة بمباراة الجمع يقتضى الانقسام على الافراد ﴾	ايضا
﴿ لو قتل مسلم مسلماً خطأ مع غيره كان عليه نصف الدية ﴾	٥٣
﴿ ان اوجب بالتفيل شيئاً بعينه لم يستحق شيئاً آخر ﴾	٥٤
﴿ لو اشترى شخصاً على أنه عبد فاذا هي أمة لم ينقذ البيع ﴾	٥٥
﴿ من اشترى ثوباً بزيون على أنه أحر فاذا هو أخضر فإن البيع يكون صحيحاً ﴾	٥٦
﴿ باب ما يجب من السلب بالقتل وما لا يجب ﴾	ايضا
﴿ مسألة اخذ المولى العبد المأسور بالقيمة اذا جاء بعد قسمة الفدية ﴾	٥٧
﴿ باب من النفل لاهل الذمة والعبيد والنساء وغيرهم ﴾	٥٩
﴿ العام كالخاص في أبواب الحكم في كل ما تناوله ﴾	ايضا

﴿ مضمون ﴾	الصفحة
﴿ استحقاق المرأة الذمية والعبد السلب ﴾	٥٩
﴿ لا يبلغ بقيمة العبدية الحر ﴾	٦٠
﴿ الا قليل يبلغ الشاهد النائب ﴾	٦١
﴿ المعارض قبل حصول المقصود بالشئ كالمقترن باصل السبب ﴾	٦٢
﴿ تعليق الاطلاق بالشرط يصح كالنكاح والطلاق ﴾	ايضا
﴿ مسألة استخلاف الامام والقوم في الصلوة ﴾	٦٣
﴿ مسألة استخراج المستامن الركا والعدن ﴾	ايضا
﴿ يجب علينا نصرة اهل الذمة ان قهر واوقوا على نصرتهم ﴾	٦٤
﴿ باب من الشرقة في النفل فيما اخذ بحساب ﴾	٦٦
﴿ تسمية الرأس مطلقا مال ينصرف الى الوسط كما في الخلع والصلح	ايضا
عن دم العمد ﴾	
﴿ من اوصى لانسان بطائفة من ماله فان الوارث يعطيه من ذلك ما يشاء ﴾	٦٩
﴿ باب من النفل المجهول ﴾	ايضا
﴿ اذا اوصى رجل لرجل بسهم من ماله لم ينقص حقه عن السدس ﴾	٧٠
﴿ لو اوصى بسهم من ماله وقد ترك خمس بنين وخمس بنات ﴾	ايضا
﴿ باب من النفل الذي يستحق بقتل القتل ولا يستحق اذا اختلف	٧٣
فيه ﴾	
﴿ مسائل الشاة التي اخذها الذئب ﴾	٧٥
﴿ المتيقن به لا يتبدل الا بعثله ﴾	ايضا

﴿ مضمون ﴾	٥٦
﴿ اذا اختلط موتى المسلمين بموتى المشركين فانه يحكم السبياء في الصلوة عليهم والدفن ﴾	٧٨
﴿ مسألة اقرار عین لانسان واقرارہ لاخر ﴾	ايضا
﴿ الحكم في الاجارة الفاسدة وجوب اجر المثل عند اقامة العمل ولا يجاوز به ماسي ﴾	٨١
﴿ باب ما يجوز السلب فيه اذا قتله وما لا يجوز ﴾	ايضا
﴿ مال المسلم لا يكون غنيمه للمسلمين بحال ﴾	٨٢
﴿ عجز د الاسلام يصير ماله ممصوما في الانتم دون الحكم ﴾	٨٣
﴿ باب السلب الذي لا يجرزه المنفل له ﴾	٨٤
﴿ المجرع اذ جرحه برجله من بين الصفيين لكيلا يطأه الخيول ذات كان شهيدا لا يفضل ﴾	ايضا
﴿ ان رجلين لو تنازعا في دابة ولا حدهما عليها حمل ولا آخر اداوة فانه يقتضى بهما صاحب الحمل المقصود ﴾	٨٦
﴿ باب الاستثناء في النفل والخاص منه ﴾	٨٧
﴿ وجوب الزكوة في الذهب والفضة باعتبار العين ﴾	ايضا
﴿ لو حلف لا يشتري ذهبا وفضة فاشترى دراهم او دنانير لم يحنث ﴾	ايضا
﴿ بناء مشترك بين اثنين في ارض احدهما ﴾	٨٨
﴿ ان كسارة العين لا تنادي بالكسوة اذا اعطى كل مسكين قلنسوة او عمامة او خفين ﴾	ايضا

﴿ مضمون ﴾	﴿ رقم ﴾
﴿ مسألة صبغ الثوب بصبغ الغير بغير اذنه ﴾	٩١
﴿ يجوز للرجال لبس قباء اوجبة حشوها قز ﴾	ايضا
﴿ المتبر هو اللحة دون السدي ﴾	٩٢
﴿ ما يكون لجمته اربسما لا يحل لبسه للرجال ﴾	ايضا
﴿ باب النفل من اسلاب الخوارج واهل الحرب يقتلون معهم بامان او بغير امان ﴾	٩٦
﴿ امان الخوارج لاهل الحرب جائز كامن اهل العدل ﴾	ايضا
﴿ لو آمن اهل الحرب مسلما لم يحل له ان يتعرض بشئ من اموالهم ﴾	١٠٢
﴿ اموال اهل البني مردودة عليهم اذا وضعت الحرب اوزارها ﴾	١٠٣
﴿ باب من نفل الخيل ما يكون على الاعراب دون البراذين ﴾	١٠٧
﴿ لو حلف لا يركب دابة يتناول الاسم الخيل والبغال والحمير ﴾	١٠٩
﴿ باب من يكون له النفل ومن لا يكون ﴾	١١٠
﴿ باب من النفل على الدلالة من المسلمين واهل الحرب الاسراء ﴾	١١٣
﴿ الموض يجب رده اذا لم يسلم الموض ﴾	١١٦
﴿ ثبوت حق المتق في المحل كثبوت حقيقة المتق ﴾	١١٧
﴿ استحقاق الاجرة بعمل لا بمجرد قول ﴾	١٢٠
﴿ جهالة المعقود عليه تفسد المقد ﴾	١٢١
﴿ التحسين متى كان مفيدا يجب اعتباره ﴾	١٢٤
﴿ ياب ما يجوز من النفل في السلاح وغيره ﴾	١٢٥

٢٨٥	﴿ مضمون ﴾
١٢٧	﴿ من قال لامرأته انت طالق البتة ومن رآه ان ذلك تليقة بآئته فقضى القاضي بأهارجمية ينفذ قضاؤه ﴾
ايضا	﴿ باب ما يجوز من النفل بعد اصابة النسيئة وما لا يجوز ذلك فيه ﴾
١٣١	﴿ معجزة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ازدلاف البدنات اليه ﴾
ايضا	﴿ الزيادة في عين الموهوب تمنع الواهب من الرجوع ﴾
١٣٢	﴿ جواز نثر الدراهم والسكر وغيره في العرس ﴾
ايضا	﴿ اذا غرس شجرة في موضع لا ملك فيه لاحدا باح للناس الاصابة من ثمارها ﴾
ايضا	﴿ المختلف فيه بامضاء الامام باجتهاده بصير كالمثاق عليه ﴾
١٣٨	﴿ لو طلق رجل امرأة الصبي ثم بلغ الصبي فاجاز ذلك كانت اجازته لنوا ﴾
ايضا	﴿ انفاذا لبيع الفاسد بقضاء القاضي ﴾
١٤٠	﴿ باب من النفل الذي يكون للرجل في الشيء الخاص ولا يدري ما هو ﴾
١٤٢	﴿ اسم البقر لا يتناول الجاموس ﴾
ايضا	﴿ اذا قال لا آكل لحم دجاج فاكل لحم ديك يحنث ﴾
١٤٣	﴿ باب التنفيل في السكرين يلتقيان ﴾
ايضا	﴿ باب من النفل لمن يجب اذا جملة الامام جملة ﴾
١٤٥	﴿ باب النفل في دخول الطمورة ﴾

﴿ مضمون ﴾	﴿ ٨ ﴾
﴿ من قال اوصیت لفلان بجارة من جواری قلت ولم یکن له جواری لم یکن للموصی له شیء ﴾	١٤٧
﴿ من قال لزوجه ان خرجت من هذا الباب فخرجت من جانب السطح لم تقع علیها شیء ﴾	١٤٨
﴿ باب من النفل بفضل فیہ بعضهم علی بعض بالتقدیم ﴾	١٥١
﴿ ای کلمۃ جمع یتناول کل واحد من المخاطبین علی سبیل الافراد ﴾	ایضا
﴿ لو قال اول عبد مسلم اشتریت فهو حر فاشتری نصرانی ثم اشتری مسلماً عتق المسلم ﴾	١٥٥
﴿ باب من الاستیجار فی ارض الحرب والنفل فیہ ﴾	١٥٩
﴿ استیجار المسلم اعلی الجہاد باطل ﴾	١٦٠
﴿ الاستیجار علی اداء الفرض باطل کالاستیجار علی الصلوۃ ﴾	ایضا
﴿ لا یجوز الاستیجار علی الحج وعلی الاذان والاقامۃ ﴾	١٦٢
﴿ ولایۃ الوصی فی الاستیجار للیتیم بشرط النظر ﴾	١٦٤
﴿ الوکیل بالاستیجار اذا باشر المقدم اکثر من اجر المثل فذلك کله لازم علیہ ﴾	ایضا
﴿ مسئلۃ استیجار القاضی رجلاً یعمل للیتیم ﴾	ایضا
﴿ عزل الحاكم بالجور لیس بمذهب لنا ﴾	ایضا
﴿ ما تلف فی ید الا جیر المشترك بنیر صنمہ لم یکن علیہ ضمانہ ﴾	١٦٥
﴿ من استاجر رجلاً فی دار الا سلام یحمل له جلود میتۃ لید بنہا ﴾	١٦٦

﴿ مضمون ﴾

- لا يكون له الاجر ﴿
- ١٦٨ ﴿ اجير الواحد لا يضمن ما جنبت يده اذا كان فملا حاصلا على الوجه المتاد ﴿
- ايضا ﴿ مسألة الاستيجار على القتل ﴿
- ١٧١ ﴿ باب الانفال بالاعان والمبات ﴿
- ١٧٥ ﴿ باب سهام الخيل والرجالة ﴿
- ١٧٧ ﴿ مسألة نفقة خادم المرأة على الزوج ﴿
- ١٧٨ ﴿ القرعة بين النساء عند قصد السفر ﴿
- ايضا ﴿ باب سهام البراذن ﴿
- ١٨٠ ﴿ الحسام اذا قضى في المجتهد بشئ فليس لمن بعده من الحكماء ان يبطل ذلك ﴿
- ١٨٢ ﴿ لا يجوز مخالفة الاجماع ﴿
- ١٨٣ ﴿ باب سهام الخيل في دار الحرب ﴿
- ١٨٥ ﴿ مسألة وجوب نفقة للمريضة على الزوج وعدمها للصغيرة ﴿
- ١٩٠ ﴿ المكاتب لا يبنى له ان يفز والاباذن مولاة كالقن ﴿
- ١٩٣ ﴿ الماذون اذا اشترى شيئا بشرط الخيار ثم باعه مولاة فان المشتري يكون للبائع دون المشتري ﴿
- ١٩٤ ﴿ المفقود كالميت فيما يستحقه ابتداء ﴿
- ١٩٥ ﴿ باب سهام الخيل في دار الاسلام والشركة في التهمة ﴿

﴿مضون﴾	١٩٥
﴿لو وقف في المسجد بالبعد من الامام واقتدى به يصح اقتداؤه﴾	٢٠٣
﴿باب دخول المسلمين دار الحرب بالخیل ومن يسهم له منهم في الغصب والاجارة والمارية والحبس﴾	٢٠٦
﴿لو آجر المصوب واخذ الاجر فانه يكون مملوكا﴾	٢١٣
﴿المضارب في المضاربة الفاسدة اذا عمل استوجب اجر المثل حصل الربح او لم يحصل﴾	٢١٥
﴿الامام محمد رحمة الله عليه يميز الوقف في المنقولات﴾	ايضا
﴿من جمل ارضه مسجدا فلا يجوز التصرف فيها بالاجارة لا ككتاب المال بعد ذلك﴾	٢١٦
﴿الغاصب يستوجب الاجر اذا استوفى المستاجر المنفعة بعقده﴾	ايضا
﴿المال الذي اكتسب بكسب خيث سبيله التصديق﴾	ايضا
﴿التسليم الى التولي شرط تمام الوقف في قول محمد رحمة الله عليه﴾	٢١٧
﴿باب ما يبطل فيه سهم الفارس في دار الحرب وما لا يبطل﴾	ايضا
﴿حق الواهب ثابت في الرجوع شرعا لم يصل اليه الموضع﴾	٢١٩
﴿عقد الرهن يوجب ملك اليد للمرتهن﴾	٢٢٦
﴿انما يبني حكم الاستحقاق ثبوت وبقاء على ما يحتاج اليه خاصة﴾	٢٢٧
﴿باب ما يختلف فيه صاحب الفرس وصاحب المقاسم فيما يجب للفرس﴾	٢٢٨
﴿اقرار من ردت شهادته انما يقدر اذا صادف ملكه او كان اقر بملك الغير له﴾	

﴿ مضمون ﴾	﴿ رقم ﴾
﴿ لو ادعت امرأة ميراث ميت وزعمت انه كان زوجها في حياته لم تصدق الا بحجة ﴾	٢٢٩
﴿ باب دفع الفرس باشتراط السهم واعارته وايداعه في دار الحرب ﴾	٢٣١
﴿ صحة الاقتداء بالامام وان لم يكن الصفوف متصلة مع الموضع الذي هو خارج المسجد ﴾	٢٣٨
﴿ يدمن في عيال المستمير كيدنه في الحفظ ﴾	٢٤٣
﴿ ليس للمستمير ان يودع وله ان يبيع فيما لا يتفاوت في الانتفاع به ﴾	ايضا
﴿ للامام ان يأخذ مال الغير عند الضرورة بشرط الضمان ﴾	٢٤٥
﴿ باب من ير ضح له ومن لا ير ضح له من الادلاء وغيرهم ﴾	ايضا
﴿ لا بد من بيان مقدار المقود عليه في الاجارة ﴾	٢٤٧
﴿ ينفذ قضاء القاضي في حرمة الفرج باجتهاده ﴾	٢٥٠
﴿ باب كيفية قسمة الفنائم وبيان من يستحقها ممن جاء بعد الاصابة ﴾	ايضا
﴿ باب ما يستعمل في دار الحرب وبو كل ويشرب ﴾	٢٥٧
﴿ باب قتل الاسارى والمن عليهم ﴾	٢٦١
﴿ قصة رجل سل السيف على النبي صلى الله عليه وآله وسلم حفظه الله تعالى واسلم الرجل ﴾	٢٦٦
﴿ جوابات المسائل للحسين بن علي رضي الله تعالى عنهما ﴾	٢٦٧
﴿ جواز الشرب قائما ﴾	٢٦٨
﴿ ايضا مال المسلمين لا يصير غنيمة للمسلمين بحال ﴾	

﴿ مضمون ﴾	﴿
﴿ اجابة دعا سيدنا امير المؤمنين عمر رضي الله تعالى عنه ﴾	٢٧١
﴿ باب ما يحمل عليه النبي وماركبه الرجل من الدواب وما يجوز فعله	٢٧٢
بالتنا ثم في دار الحرب من القسمة وغير ذلك ﴾	
﴿ القاضي لا يلتفت الى اياه التفت ﴾	٢٧٤
ايضا ﴿ مسألة استيعار السفينة والاوعية ﴾	
ايضا ﴿ لا يحمل مال امرء مسلم الا بطيعة نفس منه ﴾	
ايضا ﴿ ما يفضل باموال النسيمة من السبا والحيوانات وغيرها اذا لم يقدر على	
حملها الى دار الاسلام ﴾	
٢٧٥ ﴿ لا يندب بالنار الاربعاء ﴾	
ايضا ﴿ ترك الاحسان لا يكون اساءة ﴾	
٢٧٦ ﴿ عند الاكراه ينعدم القتل من المكره ويصير آلة ان كان الاكراه	
بالقتل ﴾	
ايضا ﴿ فتوى الامير بخلاف حكم الشريعة يكون باطلا ﴾	
ايضا ﴿ لو اكراه على الرضى باليب صريحاً لم يسقط به حقه في الرد ﴾	
٢٧٧ ﴿ عدم جواز احراق المصاحف والكتب التي فيها اسماء الله تعالى	
وتأويل ما قل من ذلك عن امير المؤمنين عثمان رضي الله تعالى عنه ﴾	
٢٧٨ ﴿ جواز دفن المصاحف في مكان طاهر وغسلها بالماء بعد الاقطاع ﴾	
٢٧٩ ﴿ كسر الممازف وبيعها وتقسيم خطبها ﴾	
ايضا ﴿ جواز علماء ونايع الكلب وغيره ﴾	

﴿مضون﴾	﴿٤٠﴾
﴿بيع المرقه والكلب جائز﴾	٢٧٩
﴿ما يستخرج في دار الاسلام من المادن كالذهب والفضة يجب فيه	٢٨٠
الحبس﴾	
ايضا ﴿ان المسلم لو وجد شيئا من الياقوت والزبرجد في جبال ارض الاسلام	
لم يكن فيه خمس﴾	
﴿جو ازخر قبور المشركين لا استخراج ما دفن معهم من الاموال﴾	٢٨٣
﴿مسئلة اخذ السوط الساقط وغيره﴾	٢٨٤
﴿باب قسمة الفنا ثم التي يقع فيها الخطا﴾	٢٨٥
﴿رجل مات عن ثلاثة اعبد وثلاثة بنين ثم استحق نصيب اقدم﴾	٢٨٨
﴿لو اوصى الرجل بثلث ماله للمساكين قسم القاضي واعطى الثلثين﴾	٢٩٠
للورثة ثم ضاع الثلث في يده فان القسمة تكون ماضية﴾	
﴿باب من اعان الفنائم التي يبرى الامام منها اهله﴾	٢٩١
﴿الابراء عن الثمن لا يحمّل التطبيق بالشرط كالعقد﴾	٢٩٣
ايضا ﴿احكام صحة الاقالة من الامير في النعمة والاب والوصي في مال اليتيم﴾	
﴿الر دباليب بعد القبض بغير قضاء يكون بمنزلة الاقالة﴾	٢٩٤
ايضا ﴿ايجاب البيع بطل بالتفرق قبل القبول فكذلك الاقالة﴾	
﴿باب قسمة الخمس من الاربعة الاخماس﴾	٢٩٦
﴿المتعلق بالشرط معدوم قبل وجود الشرط﴾	٢٩٩
﴿اياب الميب وجدني بمض النعمة بمذ القسمة او قبلها﴾	٣٠١

﴿ مضمون ﴾	﴿ ٥٥ ﴾
﴿ باب ما يجوز لصاحب المقاسم ان يأخذ لنفسه ومالا يجوز وما يكون قبض في البيع ومالا يكون ﴾	٣٠٣
﴿ الحيلة للقاضي فيما يريد ان يشتريه من مال اليتيم ﴾	٣٠٥
﴿ رجوع امير المؤمنين عثمان رضي الله عنه الى قول عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه في رد ابل الصدقة التي اشتراها ﴾	٣٠٦
﴿ انواع قبض المقود عليه ﴾	٣٠٧
﴿ خاتمة طبع الربع الثاني من هذا الكتاب ﴾	٣١٢

﴿ ثم فهرس الجزء الثاني ﴾



